

□

تأريخ كردستان سوريا المعاصر 1947-1962

الجزء الثاني

الأستاذ الدكتور إسماعيل محمد حصاف

أرييل
2017

الكتاب: تاريخ كردستان سوريا المعاصر (1916-1975)

المؤلف: د.اسماعيل محمد حصاف

التصميم: كزسرهت جميل

سنة الطبع: 2017

العدد: 700 نسخة

بلد الطباعة: العراق - كردستان - اربيل

الطبعة: الاولى

من إصدارات: معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الإستراتيجية روسيا

الفيدرالية - موسكو - فرع كردستان - اربيل

المطبعة: مطبعة جامعة صلاح الدين اربيل.

رقم الإيداع (145) لسنة 2017 في المديرية العامة للمكتبات العامة.

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 9 | المقدمة |
| 9 | - الفصل الأول |
| 12 | المسألة الكردية في ظل الحكومات المتعاقبة وعهد الانقلابات (17/4/1946 – 2/24/1954) |
| 19 | - بدايات سياسة التعريب في الجيش |
| 27 | - إنقلاب حسني الزعيم |
| 31 | - محسن البرازي (1904 – 1949م) |
| 38 | - أديب الشيشكلي (1909 - 1964م) |
| 44 | - قصة المصريين الأربعة في القامشلي |
| 47 | - سامي جمعة في القامشلي |
| 49 | - مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان سوريا |
| 55 | مشكلة نهر الجفجف |
| 58 | الفصل الثاني |
| 58 | الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية في كردستان سوريا في سنوات الإستقلال |
| 59 | - الجزيرة العليا (محافظة الحسكة) في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية |
| 64 | - الثورة الزراعية في كردستان سوريا |

| | |
|-----|--|
| | - الصراع الطبقي في كردستان سوريا |
| 74 | |
| 86 | - الفصل الثالث |
| 86 | - عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الپارتى) |
| | عام 1957 |
| 87 | - تمهيد |
| 89 | - تبلور سياسة التعريب |
| 93 | - بدايات سياسات التعريب في الجيش |
| 99 | - مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ونهوض الفكر التحرري لشعوب المستعمرات |
| 103 | - الموقف السلبي للحزب الشيوعي تجاه المسألة الكردية في سوريا |
| 108 | - توفر المناخ الديمقراطي في سوريا - منتصف الخمسينيات |
| 111 | - العامل الكردستاني |
| 113 | - نشؤ الپارتى |
| 127 | - الخاتمة |
| 128 | - الفصل الرابع |
| 128 | - تاثير الأحداث على الكرد ونشؤ الپارتى عام 1957 |
| 129 | - التنظيمات السياسية الكردية : |

| | |
|-----|--|
| 133 | - جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد |
| 135 | - بهندا آزادي (كتلة الحرية) |
| 136 | - جكرخوين (1984-1903) |
| 140 | - جمعية العلم والمعرفة |
| 141 | - البارتي الديمقراطي الكردستاني (الكرد فيما بعد) في سوريا |
| 146 | - نشؤ البارتي |
| 151 | - عثمان صبري (1905 – 1993م) |
| 154 | - عبد الحميد درويش |
| 156 | - رشيد رشيد حمو (1925 – 2010) |
| 160 | - رواية هلال خلف (أبو هذار) حول تأسيس البارتي |
| 165 | - توسيع صفوف البارتي |
| 168 | - الفصل الخامس |
| 169 | - الكرد في عهد الوحدة السورية - المصرية (1/2/1958 - 28/9/1961) |
| 177 | - علاقة البارتي بالسلطات السورية |
| 179 | - من هو عبدالحميد السراج |
| 184 | - ثورة 14 تموز في العراق |

| | |
|-----|--|
| 185 | - إعتقالات عام 1960 |
| 193 | - مشكلة التصاريح |
| 196 | - محاكمات 12 تشرين الثاني 1960 |
| 199 | - نص مذكرة الدكتور نورالدين زازا إلى رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا |
| 208 | - موقف جمال عبدالناصر من المسألة الكردية |
| 216 | - حريق سينما مدينة عامودا (مأساة سينما شهرزاد الرهيبة 1960/11/13) |
| 221 | - الحزب الشيوعي السوري والمسألة القومية الكردية في سوريا |
| 239 | - موقف الحزب الشيوعي من البارتي |
| 248 | - موقف الشيخ أحمد الخنزوي من البارتي |
| 250 | الفصل السادس |
| 250 | الدور الاجتماعي - الاقتصادي لليهود والسريان والأرمن في القامشلي |
| 251 | - اليهود الكرد في قامشلي |
| 260 | - الأقلية الآثورية - السريانية في قامشلي |
| 265 | - الأرمن |
| 268 | - الفصل السابع |
| 268 | الحركة القومية الكردية بين عامي 1961 - 1963 |

| | |
|-----|--|
| 269 | - الكرد في عهد الإنفصال 1961/9/28 – 1963/3/8 |
| 273 | - ثورة أيلول التحررية في 11 أيلول 1961 وتأثيرها في بلورة الفكر القومي |
| 275 | - الإنتخابات النيابية في الأول من كانون الأول 1961 |
| 282 | - مشاركة البارتي في الإنتخابات النيابية 1961 |
| 289 | - مؤامرة الرطبة |
| 291 | - الفكر العروبي في الوسطين المدني والعسكري وبرز مسألة التجنس |
| 294 | - الإحصاء الإستثنائي في الجزيرة في 5/10/1962 |
| 305 | - دور سعيد السيد في عملية الإحصاء |
| 306 | - الجنسية في القوانين السورية |
| 321 | - قانون الطوارئ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51 / تاريخ 22 / 12 / 1962 |
| 323 | - رجل الميت التركي (حسن بولوش) |
| 326 | - علاقة البارتي مع الحركة الكردية في كردستان تركيا |
| 329 | المصادر والمراجع |
| 346 | الملاحق |
| 380 | الصور |

المقدمة

في الجزء الثاني (تاريخ كردستان سوريا المعاصر (1947 - 1962) تناولنا المسألة الكردية في ظل الحكومات المتعاقبة وعهد الانقلابات التي سارت على النهج العروبي، محتكرة السلطة والثروة بيد طبقة من التجار والجنرالات العسكرية، وباشرت الطغمة الجديدة على الفور بإغلاق الجمعيات والنوادي والمطبوعات الكردية التي كانت تصدر في ظل سلطات الإنتداب، مما كان إيذانا بظهور فئة حاكمة جديدة أشرس وأعنف من حكومة الإنتداب بممارساتها الشوفينية وحرمان المناطق الكردية من التطور بعكس الفرنسيين الذين ساهموا في توطيد البنية التحتية لكردستان سوريا وتطويرها من النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا ظهرت سياسة تجاهل الشعب الكردي وإدماجه في بوتقة القومية العربية.

كما تطرقنا إلى سياسة التعريب في الجيش من خلال عرض المراسيم التشريعية الرئاسية وتطهير الجيش من الضباط الكرد، وإغلاق الأكاديميات الحربية والشرطة أبوابها في وجه الطلاب الكرد. وقد كرست السلطات الحاكمة سياساتها التعليمية التربوية والثقافية نحو خلق ثقافة قومية عروبية بحتة، الهادفة نحو إدماج الكرد بالدولة الجديدة المركبة أصلا، دون الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التاريخية والجغرافية لكردستان. فقد إنتهجت حكومات دمشق على التوالي بعد الإستقلال سياسة مبرمجة تجاه الشعب الكردي، وتركيز السلطة بيد الحكومة المركزية، وضرب الخصوصية القومية الكردية، ووضع اقتصاد كردستان في خدمة البرجوازية القومية العربية التي حلت محل البرجوازيين التركية والفرنسية، وتحولت كردستان عمليا إلى مستعمرة غنية - فقيرة حلوبة.

وتحدثنا عن قصة المصريين الأربعة في القامشلي ومن ثم وصول الضابط الأمني سامي جمعة إليها، ووقفنا عند مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجزيرة العليا على الحدود العراقية، والذي أصبح من أولويات السياسة الرسمية الأمريكية، في أعقاب تفاقم أزمة اللاجئين الفلسطينيين إثر نشوب حرب 1948.

وأشرنا في هذا الجزء إلى الثورة الزراعية ومكننة الزراعة ورسملتها مع دخول الآلة وظهور الطبقة العاملة، مما شجعت ظاهرة المهجرة من الريف إلى المدينة، وبروز الصراع الطبقي في المجتمع الكردي، فقد كان الفلاحون يشكلون الأغلبية الساحقة في ظل نظام إقطاعي أو شبه إقطاعي.

تبلور سياسة التعريب وتحدثنا عن عوامل وظروف تأسيس الپارتی في عام 1957، وكانت فترة الخمسينيات مهمة في سوريا، توفرت الأرضية الديمقراطية، المتزامنة مع حدوث تغيرات بسيطة في سوسيولوجية المجتمع الكردي، أنهارت القاعدة التي كان يستند عليها الساسة القدامى وزعماء العشائر، برزت معها حركة نوعية جديدة تقودها مجموعة من الشباب القومي في المدن والريف، وقد أدى هذا الواقع إلى إنسحاب الفئة المتنورة الكردية من الحزب الشيوعي السوري والإنضمام إلى الحركة السياسية الكردية وطليعتها الپارتی. من دمشق إنطلقت فكرة تأسيس الپارتی الديمقراطي الكردستاني في سوريا وبالذات من أوصمان صبري، حيث توفرت عوامل موضوعية وذاتية، هیأت الشعب الكردي في سوريا ليشارك في عمل قومي جماعي، يقوده إلى أهدافه القومية و الوطنية، كان عام 1960 حاسما بالنسبة للحركة السياسية الكردية في سوريا ، فقد أقدمت أجهزة الأمن فجر يوم 12 آب على إعتقال قادة وكوادر الحزب.

إن الوحدة ما بین سوريا ومصر، جاءت في خدمة تقوية الشعور القومي العربي في سوريا، في حين وضع الكرد في حال اصبح فيه هويتهم القومية والثقافية مهددا. تزامنت ذلك مع قيام الوحدة بنشر أكاذیب بحق الكرد بغية تضليل الرأي العام العربي وتحريضه، عبر إطلاق حملات ضد الشعب الكردي، وتصور الكرد بأنهم خونة وإنفصاليون، وربط القومية الكردية بالصهيونية والإمبريالية الغربية، كما وحظر الثقافة والموسيقى الكرديين. وفي سياق هذا النهج الشوفيني، كانت حكومة الوحدة تخطط لإجلاء الكرد من منطقة الجزيرة. وقف الپارتی موقفا سلبيا من حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي اطلق العنان للإرهاب في البلاد، وفي موقفه هذا كان قريبا من موقف الحزب الشيوعي. إضافة إلى أن

الوحدة أجمت الشعور القومي العربي التي بلغت حداً عنصرياً واضحاً، بالضد من التطلعات القومية الكردية وتعرض الناشطين الكرد وأعضاء الحزبين البارتى والشيوعي للإعتقالات التعسفية والملاحقات وتحريات جهاز المباحث اليومية. وتطرقنا بالتفصيل إلى محاكمات 12 تشرين الثاني 1960 وبرز تيارين داخل القيادة الكردية في السجن. وقمنا بعرض سياسة عبدالناصر تجاه المسألة الكردية.

وتناولنا سياسة الحزب الشيوعي تجاه المسألة الكردية وموقفه السلبي من البارتى. وحريق سينما عامودا عام 1960. وبرزنا الدور الاجتماعي – الاقتصادي والحضاري لليهود والسريان والأرمن في القامشلي وإسهامهم في تطوير المنطقة.. وتحدثنا عن الحركة القومية الكردية في عهد الانفصال بين عامي 1961 – 1963، وتأثير ثورة أيلول التحريرية على الفكر القومي، ومشاركة البارتى في الانتخابات النيابية، ومن ثم بروز الفكر العروبي في الوسطين المدني والعسكري لاسيما بعد إعلان الثورة الكردية بقيادة الزعيم مصطفى البارزاني، ولجؤ حكومة دمشق إلى ممارسة السياسات العنصرية مثل الإحصاء الإستثنائي في محافظة الحسكة، ومسألة الجنسية في القوانين السورية. كما وتحدثنا عن قانون الطوارئ، وعلاقات الحركة الكردية في سوريا مع الحركة الكردية في كردستان تركيا وقضية حسن بولوش.

المؤلف

أربيل في 2016/8/18

الفصل الأول

المسألة الكردية في ظل الحكومات المتعاقبة وعهد الانقلابات

(1954/2/24 – 1946 4/17)

في السادس عشر من نيسان 1946، وتحت التهديد البريطاني، غادر آخر جندي فرنسي أرض سورية، وفي السابع عشر منه رفع شكري القوتلي رئيس الجمهورية، على سارية دار الحكومة علم الإستقلال، معلنا أنه لن يرتفع فوقها، بعد اليوم، إلا علم الوحدة العربية. وهذا كان إيذانا بالسير على النهج العروبي، دون الأخذ بعين الإعتبار حقوق الشعب الكردي الملحق بسوريا. عندما خرج الفرنسيون من سوريا، لم يتزكوا "ضمانا واحدا لتأمين حقوق الشعب الكردي، مما واجه الكرد فور نيل سورية إستقلالها، العديد من التدابير العنصرية، التي جعل تعليم وتعلم الكردية غير قانونية"⁽¹⁾. وفور خروج الفرنسيين إستلمت السلطة، قيادات السنة وطبقة التجار، وكانت من مصلحة هذه الجماعات الحفاظ على الوضع الراهن بغية إحتكار السلطة والثروة عبر البرلمان المحتكر أصلا من قبلهم، وبالتالي برز مكان الإستعمار الكلاسيكي الفرنسي، إستعمار آخر من نوع جديد، هو الإستعمار الداخلي، الذي تميز بالفقر والتخلف والتبعية والذي يمكننا تسميته بالإستعمار الناقص. وساهمت هذه الأجواء في بروز الفكر القومي العروبي ذات النزعة الشوفينية مثل حزب البعث، وتغلغل هذه الأفكار في صفوف الحزب الشيوعي السوري.

ففي أعقاب خروج الفرنسيين سارعت السلطات الجديدة ((الوطنية)) إلى إغلاق الجمعيات والنوادي والمطبوعات الكردية التي كانت تصدر في ظل سلطات الإنتداب، ولم يكتفوا بذلك بل بادروا إلى مصادرة المطبوعات الكردية من الأسواق والبيوت، وظهرت إلى الوجود سياسة تجاهل وجود الشعب الكردي في سوريا، أو على أقل تقدير، الإصرار على عدم إعطائه أية خصوصية، أو الإلتفات إلى مطالبه، أو حتى ذكر جزء من مشاركة الكرد السوريين في نيل سوريا لإستقلالها، كل ذلك دفع ببعض الأصوات الكردية، إلى أن تترحم على الأيام الخوالي، حينما كانت "سلطات الإنتداب الفرنسي تقوم بين الحين

¹ - Kerim Yildiz, op.cit.,p. 23.

والآخر، بتأييد ومساندة بعض الحقوق الكردية في سوريا"¹. وبدأ لرجال الحركة القومية الكردية، إنهم ما خرجوا من نفق إلا ليدخلوا نفقا آخر أطول وأكثر عتمة².

ولم يكن للأمم المتحدة باع وفضل في مساعدة الشعوب المغلوبة على أمرها للحصول على الإستقلال بالرغم من قراراتها النظرية الجميلة حول تقرير المصير، إلا في حالات بلاد مستعمرة ((رسمياً)) من قبل بعض الدول الصناعية الأوروبية ولا سيما في القارة السوداء الأفريقية، وهو أمر تحمد عليه، ولكنها وقفت مكتوفة الأيدي في الحالات الأخرى، ومنها تلك التي كانت فيها شعوب تزرع تحت يد الإستعمار بدون أن ((تتمتع)) حتى «بهوية شعب مستعمر»، وهذا النوع من الإستعمار أسوأ من سابقه لأنه لايعترف بواقعه ويطلق عليه أسماء أخرى. وبهذا المعنى كانت ((المستعمرات الرسمية)) كساحل العاج ونيجيريا والسنغال مثلا - أسعد حظا إذا أمكن القول إذ لم يكن من حاجة لها لأن تناضل طويلا ولا عسيرا للخلاص من وضعها بشكل عام. بل أن بعض الدول الصناعية المستعمرة عندما شعرت بأن عهد الإستعمار الرسمي قد إنتهى في الخمسينات والستينات لم تتلکأ كثيرا في إنهائه ((رسمياً)) على الأقل في عديد من مستعمراتها، وهذا ما فعلته إنكلترا في أفريقيا الشرقية وفرنسا في أفريقيا الغربية³. وصدق البروفيسور عصمت شريف وانلي حينما وصف "الإستعمار الفقير لجاره بأنه أبشع نوع من الإستعمار وآفة كردستان، وهو حقا لأبشع أنواع الإستعمار وأشدّها وقعا وأكثرها أذية وأقلها رحمة وإنسانية، ولا حد لبطشه

¹ - أوغار أوبلانس، النضال التحرري لكردستان العراق، (سلسلة الكتب المعادية)، ترجمة: مديرية الإستخبارات العراقية (سري للغاية)، ص 26 "جواد ملا، كردستان والکرد وطن مقسم وأمة بلا دولة، تقديم: د. جمال نيز، ط2، من منشورات المؤتمر الوطني الكردستاني، لندن، 2000، ص 78" علي صالح ميرانلي، المرجع السابق، ص 79.

² - علي صالح، المرجع نفسه، ص 79.

³ - عصمت شريف وانلي، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، في كتاب: كتابات في المسألة الكردية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 248.

إلا بالردع"¹، لأن هذا النوع من الإستعمار لا يعد إستعماراً من وجهة نظر القانون الدولي، مع أنه في حقيقة أمره أشرس نوع إستعماري، وهو إستعمار متخلف لا يملك من أسباب الحضارة والتقدم سوى الإسم، لابل أن هذا النوع من الإستعمار لن يقدم حتى لشعبه سوى المزيد من البؤس والآلام. ويضيف وانلي قائلاً: "وبشاعة هذا النوع من الإستعمار اخلاقية وأدبية أولاً، فمن البشاعة الاخلاقية بمكان أن يستعمر حكام شعب فقير أو ما زال فقيراً شعباً فقيراً آخر جاراً له، وفي مثال الشعب الكردي نجد هذه البشاعة مضاعفة فكل من الظالم والمظلوم ينتميان إلى عالم حضاري واحد ولدين إسلامي واحد"². وبالمقارنة مع حالة أخرى، لكن في مجتمع حضاري، إذ وجدت في سويسرا قبل سنوات قليلة (للعلم نشر هذا البحث عام 1985 - إ.م) دولة إتحادية جديدة في منطقة الجورا الناطقة بالفرنسية بعد أن كانت جزءاً من دولة أو كانتون بيرن الإتحادية وذلك بعد نضال دام سنوات حقاً، ولكنه كان مقتصرًا على المقالات الصحفية وبعض المظاهرات التي لم تسل فيها قطرة دم تلتها إتفاقية الأطراف المختلفة على إجراء إستفتاء في المنطقة"³، وليقارن القارئ بين هذه الحالة الأوروبية التي لم ترهق فيها روح واحدة، وبين الحالة الكردية في الأجزاء الأربعة من كردستان، حيث يخوض الشعب الكردي منذ ما يقارب قرن في تاريخه المعاصر نضالاً دؤوباً قدم فيه آلاف الضحايا ودون أن يحقق حتى الآن مكسباً محرزاً، سوى فدرالية جنوب كردستان المستقطعة منها مناطق عدة كردستانية.

يكتب سامي جمعة، بأنه "عندما جلا الفرنسيون عن بلادنا منتقلين إلى لبنان تمهيداً لجلائهم عنه بعد مدة زمنية محددة سلمونا جيش الشرق على شكل قطعات مسلحة وليس على شكل جيش نظامي حسب الأصول، وقد كلف الزعيم "العميد" عبدالله عطفة الذي كان قد نقل من قيادة الدرك السوري وعين رئيساً للأركان بالوكالة كلف بإستلام قطعات الجيش من الفرنسيين، وبعد عدة إجتماعات مع القيادة العليا الفرنسية في بيروت وقع مع

¹ - عصمت شريف وانلي، المرجع السابق، ص 256، 259.

² - المرجع نفسه، ص 259 - 260.

³ - المرجع نفسه، ص 254 - 255.

الفرنسيين في بلدة شتورا الإتفاقيه المنشودة التي ألزمت سوريا بدفع مبلغ مائة وعشرين مليون ليرة سورية لقاء قيمة المباني العسكرية والتجهيزات والأسلحة،... وكانت الذخيرة التي سلمها لنا الفرنسيون لاتكاد تكفي للقيام بمناورة واحدة بالذخيرة الحية، أما العدد النظري للضباط والأفراد فكان حوالي ثمانية آلاف فرد بين ضابط وضابط صف وجندي في حين أن العدد الفعلي كان لايتجاوز 3000 لأن الفرنسيين عدوا الضباط والجنود الذين إنتحقوا بالقوات الوطنية مع أسلحتهم من ضمن العدد النظري الذين حسبونا على أساسه...^[1]، وكان بإمكان عشيرة تقديم مثل هذا العدد من المسلحين، بمعنى أن سورية كدولة لم تكن موجودة بالفعل حتى ذلك الوقت. وكان عدد الضباط في الجيش السوري آنذاك لايتجاوز العشرين مقدما وأربعة أو خمسة عقداً وثلاثة من العمداء بما فيهم رئيس الأركان الذي رفعت رتبته بعد الإنقلاب ليكون أول من حمل رتبة لواء في الجيش السوري^[2]، وهو العقيد حسني الزعيم الذي تعين رئيساً للأركان العامة بعد ترفيعه لرتبة زعيم (عميد) وإعطائه قدم أربعة أعوام في رتبته الجديدة.

كانت حكومة سعدالله الجابري التي تألفت في 26 نيسان 1946، أول حكومة في عهد الإستقلال، وبعد أيام قليلة من قيامها، اصدر صبري العسلي وزير الداخلية، قرارا بحل جميع الأحزاب والهيئات والمنظمات السياسية التي لم تؤسس برخصة رسمية من الحكومة، أو إذن قانوني. إلا أن حكومة الجابري اضطرت إلى تقديم إستقالتها في 27 من كانون الأول في العام ذاته، وفي اليوم نفسه سمي جميل مردم بك رئيساً لمجلس الوزراء^[3]، وكان أهم ماجرى في عهد هذه الوزارة، صدور قانون الإنتخابات العامة الجديدة، على أن تجري الإنتخابات على درجة واحدة لادرجتين، وكانت سورية أول دولة في العالم العربي تصدر مثل هذا القانون. وفي الأسبوع الأول من حزيران 1947 صدر مرسوم جمهوري بتحديد

¹ - سامي جمعة، أوراق من دفتر الوطن 1946 - 1961، تقديم: العماد أول مصطفى طلاس، دار طلاس، دمشق، 2000، ص 18 - 19 .

² - المرجع نفسه، ص 66.

³ - مرسوم رقم 1205، تاريخ 17 كانون الأول، 1946.

أعضاء المجلس النيابي بـ 131 مقعداً، موزعة على أساس طائفي بالرغم من أن الحكومة كانت ألفت قانون الطوائف. وجاء التوزيع على النحو التالي: "89 سنيا، 12 علويا، 6 أرثوذكس، 5 دروز، 2 أرمن أرثوذكس، 1 سريان أرثوذكس، 2 كاثوليك، 1 أرمن كاثوليك، 1 إسماعيلي، 1 موارنة، 1 سريان كاثوليك، 1 يهودي، 3 أقليات، 6 عشائر"¹، وبالتالي فإن المرسوم قد تغاضى بهذا الشكل عن التركيبة الحقيقية للقوميات في البلاد، حتى لم يأخذ بالحسبان الطائفة اليزيدية من الكرد.

وعن قضاء جبل الأكراد فاز في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران 1947 كل من خليل سيدو ميمي (كان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة بأية لغة، يقال أن لجنة قبول الترشيح كتبت في إستمارة قبول ترشيحه: "يجيد القراءة والكتابة (باللغة الكردية)، وعارف غباري نصير حزب الكتلة الوطنية، فعقد المجلس اول إجتماعاته في 17 أيلول 1947، ودامت ولايته عامين تقريباً ثم حل في آذار 1949 من قبل زعيم الإنقلاب الرئيس حسني الزعيم. وبعد مقتل حسني الزعيم في نفس العام، أعيد المجلس السابق المنتخب إلى العمل من جديد، وأوكل إليه مهمة وضع دستور تأسيسي مؤقت لسوريا، ولكنه حل من جديد في العام ذاته. وفي أواخر سنة 1949 جرت إنتخابات برلمانية أخرى، نجح فيها عن منطقة جبل الأكراد كل من: "فائق منان شيخ إسماعيل زاده، ومصطفى أحمد بطال، ودام هذا المجلس عامين فقط، ثم حل بعد إنقلاب أديب الشيشكلي الذي صرف كل جهده لتقوية حكمه وسيطرته على الأمور السياسية ولإدخال الجيش في إمرور السياسة"². وفي عام 1953 أقيمت إنتخابات برلمانية فاز فيها: "أحمد جعفر شيخ إسماعيل زاده" وفائق منان "إسماعيل زاده" كـممثلين لقضاء عفرين (بعد هذا التاريخ إستبدل إسم جبل الأكراد إلى عفرين). ولم يدم هذا المجلس أكثر من عام واحد بسبب حدوث إنقلاب عسكري في سوريا. وفي إنتخابات سنة 1954، نجح كل من: فائق منان شيخ إسماعيل زاده وأحمد جعفر "إسماعيل زاده" وعزت خليل من قرية بعدنلي، ومثل هؤلاء الثلاثة قضاء عفرين في

¹ - مرسوم رقم 1061، تاريخ 2 تشرين الأول، 1947.

² - مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي، المصدر السابق، ص 67.

المجلس النيابي الجديد. كانت هذه الإنتخابات أكثر حماسا وإقبالا، وشهدت لأول مرة منافسة بين فئتين متباينتين إجتماعيا وسياسيا، الأولى: الفائزون، ويمثلون الفئة التقليدية الإقطاعية المحافظة. والثانية: يمكن تسميتها بالديمقراطيين التقدميين "قائمة الفقراء" كما كانت تسمى، وتمثلت بالمرشحين المتحالفين في قائمة الإتحاد الوطني، التي ضمت: "القاضي عثمان محمد عثمان، والسياسي رشيد هو عن الشيوعيين"¹. وحسب المصدر نفسه، فإن الإنتخابات قد زورت.

ويقول الباحث الدكتور محمد عبده علي، تمكننا من الحصول على مجلدات محاضر جلسات الدور الإشتراعي السادس 1954 – 1957، فتبين فيها، أن النائب فائق آغا شيخ إسماعيل كان الأكثر شهرة وحضورا في حياة جبل الأكراد في تلك الفترة، ويضرب به المثل في الجاه والنفوذ، وكان ضمن الكتلة التي عارضت الوحدة السورية – المصرية. كما كان أحمد جعفر من النواب النشيطين في البرلمان، وله إهتمام متميز بشؤون منطقة عفرين، وقضايا مواطنيها، كالتعليم والخدمات، مثلما كان مهتما بالقضايا الوطنية السورية. ففي الجلسة الحادية عشرة تاريخ 1954 / 12 / 11، ألقى النائب أحمد جعفر عن قضاء جبل الأكراد كلمة هذا نصها: «بما أن في البلاد مائتي ألف مواطن لا يتكلمون اللغة العربية، وأقول ذلك بكل اسف، لأن الحكومات السابقة أهملت أمر تعليمهم اللغة العربية. لذلك أطلب من معالي وزير العدلية (كان وزير العدل في تلك الفترة يشرف على الإذاعة أيضا)، تحديد بضع ساعات في الإذاعة باللغة الكردية...، فرد عليه السيد علي بوظو – من أكراد دمشق – وزير العدل: لا ياسيدي لاوافق ولاأقره على وجهة نظره أبدا في هذا الموضوع. كما رد النائب محمد المبارك الإقتراح بالآتي: كنت أتمنى على حضرة الزميل أن يطلب تخصيص ساعات لتعليم اللغة العربية لهؤلاء، وأن من أهداف الإذاعة أن تقوم بالصهر القومي... وفي الجلسة الرابعة والعشرين 9 آب 1955، وفي كلمته حول الإهتمام بنشر الثقافة والتعليم في المناطق الحدودية، جاء في كلمة النائب أحمد جعفر: "...هناك في مناطق

¹ - د. محمد عبده علي، المرجع السابق، ص 390 – 391.

الحدود مايقرب من مليون نسمة يجهلون اللغة العربية، وبهذه المناسبة أقول: إنني طلبت في كلمة سابقة، ان يخصص وقت في الإذاعة السورية باللغة الكردية...وأنتهز هذه الفرصة لأناشد الحكومة بمجموعها، كما أناشدكم جميعا أن تنظروا إلى هذه المناطق نظرة علمية، وأن تهتموا بها ليس بالكلام فقط، لأن التاريخ سيذكر ذلك، وبأننا طلبنا منكم، وإننا ننتظر جهودكم، ولكم أن تأخذوا بأقوالنا أو لاتأخذوا بها. وفي كلمة أخرى مؤرخة في 1955/1/8 الجلسة الثالثة يقول:...بينما نرى تضخما بالمدارس في المدن وبعض الأفضية التي يتكلم فيها الأهالي اللغة العربية، نجد الأفضية التي لايتكلم فيها الأهالي اللغة العربية محرومة من المدارس المتوسطة أو الثانوية. بينما يتهم بالعنصرية والطائفية، وحتى بالخيانة كل من يطلب تخصيص بعض الوقت لإذاعة بعض الأحاديث التوجيهية القومية والأغاني بلغة هؤلاء المواطنين" (1).

في 12 من حزيران زار رئيس الجمهورية شكري القوتلي، جميع المحافظات، ليمهد الطريق أمام الإنتخابات التي جرت يوم السابع من تموز 1947، والتي جرت فيها التزوير على نطاق واسع. ففي 15 آب عام 1948 أنشأ رجال من الكتلة الوطنية وعلى رأسهم رشدي كبخيا وناظم القدسي بتأسيس حزب الشعب الذي اخذ على عاتقه مهمة مواجهة تفرد الحزب الوطني بالسلطة. وقد حدد حزب الشعب مبادئه وأهدافه الأساسية في برنامجه، حيث نص على أن"العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة...وإلى إقامة إتحاد بين سورية والأقطار العربية وتوجيه الرأي العام العربي نحو الأهداف المشتركة" (2). وجدير بالإشارة إلى أن هذه الأهداف هي نفس الأهداف التي كان يدعو إليها الحزب الوطني الذي كان قد تأسس في 29 آذار 1947 وحزب البعث العربي (3)، أما أنطون سعادة (1904 -

1 - د. محمد عبده علي، المصدر السابق، ص 397 - 398.

2 - مجموعة من الكتاب: الأحزاب السياسية في سورية، دمشق، دار الرواد، 1954، ص ص 157 - 170.

3 - راجع: منهاج الحزب الوطني في المرجع ذاته، ص ص 191 - 205 "ومنهاج حزب البعث العربي في المرجع ذاته، ص ص 241 - 252.

1949) رئيس الحزب القومي السوري، كان ينادي بالقومية السورية بدلا من القومية العربية، داعيا إلى إقامة دولة سورية تمتد من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، ومن سهل دجلة في الشرق إلى البحر الأبيض المتوسط في الغرب، بما في ذلك جزيرة قبرص التي يعتبرها نجمة الوطن السوري^[1]، وأيما تكون شكل الدولة المطروحة من حزب القومي السوري، فإنها ستكون مدعاة للغة والثقافة العرييتين، مما لا يغير شيئا من الموضوع، سوى إذابة القوميات الأخرى في بوتقة القومية المهيمنة – العربية.

كما جرى في عام 1947 أول إحصاء عام للسكان بعد الإستقلال، إلا أنه من المستحيل إعتماده مصدرا موثوقا به، فهو من جهة لم يكن إحصاء شاملا، ومن جهة ثانية كان مزاجيا لم يأخذ بعين الإعتبار المعايير الدولية اللازمة في التعداد السكاني، ناهيك عن أنه كان هناك آلاف الحالات من السكان المكتومين غير المسجلين في السجل المدني. فالحكومة خلال سنوات 1943 – 1945 كانت تسجل المواطنين غير المسجلين في عداد «مكتومين»، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة الهويات «المزورة» التي تم الحصول عليها بـ «طرق غير شرعية» بحسب "الوصف الرسمي"^[2]، وهذه المسألة دفعت حكومة ناظم القدسي في عام 1950 مطالبة مجلس النواب بإصدار قانون إجراء الإحصاء، لكنه لم ينفذ حتى عام 1960 بسبب "نقص الإعتمادات"^[3].

بدايات سياسات التعريب في الجيش:

عندما رحل الإنتداب الفرنسي ترك لسوريا جيشا يعرف بـ «الجيش المختلط» أو ما سمي بـ «القوات الخاصة للشرق الأدنى»، تشكلت من فرق جمعت على أساس طائفي

¹ – أنطون سعادة، الحزب القومي، دمشق، منشورات مجلة الدنيا، 1950، ص 12.

² – «مشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في 19 كانون الأول 1950»، في الجريدة الرسمية، العدد 32 تاريخ 26 تموز 1951، ص 655.

³ – محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 689.

وقومي وعشائري (فرق إسماعيلية، درزية، مسيحية، علوية، كردية، شركسية، عشائر بدوية)، سلم للحكومة السورية برئاسة القوتلي بتعداد يقارب 30 ألف مقاتل⁽¹⁾.

في السادس من تشرين الأول 1947 تشكلت حكومة جميل مردم، تولى فيه أحمد الشراباتي حقيبة وزير الدفاع الوطني (حتى 1948/5/23)، وفي عهدها وقعت هزيمة حرب 1948 مع إسرائيل، وعلى اثر ذلك إنضمت مئات من الجنود الكرد إلى الجيش السوري، بحكم تطبيق مبدأ التجنيد الإلزامي في عام 1950، معظمهم من المكتومين، وظهرت آنذاك مشكلة ما يعرف «الأسماء المستعارة» في الجيش.. وشمل ذلك من أعادهم حسني الزعيم إلى الخدمة بعد تسريحهم، وبعد المتطوعين الأكراد المقاتلين في «الفوج الكردي» من أفواج «جيش الإنقاذ» في حرب فلسطين، الذين تم إستيعابهم في الجيش السوري، ممن حصلوا على بطاقات الهوية بأسماء مستعارة⁽²⁾.

ولجأ أحمد الشراباتي، بدعوى خفض النفقات في الظاهر، إلى تسريح أبناء الأقليات من الجيش، لكن "لم تخلو خطوته من مرام إثنية «تعريبية» في الباطن للتخلص من هيمنة التركيبة الإثنية الأقلوية التي شكل الفرنسيون وحدات «جيش الشرق» على أساسها"⁽³⁾. وكان رد الرئيس شكري القوتلي قويا على هزيمة سورية في حرب 1948، حيث عزل رئيس الأركان اللواء عطفة ووزير الدفاع أحمد الشراباتي، وقام القوتلي بتفيع الزعيم

¹ - أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص768
فضل الله أبو منصور، أعاصير دمشق، مذكرات، بيروت، 1959، ص37.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 690 - 691.

³ - المرجع نفسه، ص 689.

حسني الزعيم قائد الدرك، إلى منصب رئيس الأركان^[1]، فأعاد الأخير الجنود وصف الضباط والضباط كافة الذين سرحهم الشرباتي إلى الخدمة.

أما العقيد أديب الشيشكلي، فقد أضاف إلى سياسة الشرباتي «التعريبية» سياسة «تسنينية» الجيش، وتعريبه (رغم أصوله الكردية) للتخلص من سيطرة صف الضباط (النقباء) المسيحيين على دوائر المالية في وحدات الجيش، ولضرب نفوذ الكتل العسكرية الكردية والجركسية والعلوية والدرزية الموروثة من تركيبة جيش الشرق الفرنسي... طبق الشيشكلي هذه السياسة «الخفية» على مستوى الجيش بشكل إنتقائي للتخلص وفق أولويات التخلص ممن يمكن أن يؤلف مراكز قوى في طريق صعوده، وخطته في السيطرة على الجيش والدولة، وغطاها على المستوى الظاهر بسياسة تعريبية ديماغوجية للأسماء الأجنبية وغير العربية، في إطار منهج الوطنية الاقتصادية، لتكريس شرعيته الأيديولوجية القومية العربية. فقد أصدر أديب الشيشكلي سلسلة أخرى من المراسيم "التي تنص على أن الفنادق والمقاهي ودور السينما، مثلا، يجب أن تحمل أسماء عربية خالصة، وأن تكون اللغة العربية هي الوحيدة التي تستعمل في اللقاءات العامة، والمهرجانات والإحتفالات، وأن يحتل المسلمون مقاعد مساوية لمقاعد غير المسلمين في كل لجان منظمات الأقلية"^[2]. لكن الشيشكلي قام في أواخر عهده بمحاولة توجيه ضربة شاملة تتخطى حدود التخلص الإنتقائي والموضعي بتسريح عدد كبير من النقباء الذين كان أغلبيتهم من المسيحيين والمسيطر على دوائر المالية في الوحدات والعلويين والمرشدين والأكراد والدروز...^[3].

إستصدر الشيشكلي في سياق سياسته «الخفية» في «تعريب» الجيش و «تسنينه» الرسوم التشريعي رقم 85، تاريخ 12 آذار 1950 الذي خص «الأفراد الذين إنتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مستعارة بالتصريح عن حقيقة هوياتهم»، وإمهالم ثلاثة أشهر لتقديم

¹ - يوجين روغان، آفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948، ترجمة: أسعد كامل إلياس، تحقيق: إدوارد سعيد، مكتبة العبيكان، 2004، ص 332.

² - ديفيد مكحول، المرجع السابق، ص 700.

³ - حول الموضوع إنظر: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 689 - 690.

"تذكرة الهوية المدنية الحقيقية» تحت طائلة الطرد من الخدمة فوراً"⁽¹⁾، وشكل ذلك أساس الفكرة اللاحقة التي تبنتها حكومة ناظم القدسي في أواخر عام 1950، وهي إجراء إحصاء عام يقوم على أساس التوثيق من مدى صحة بطاقات الهوية⁽²⁾.

كان هذا القرار موجهاً بصورة أساسية من الناحية الوظيفية ضد الكرد تحت عنوان التعريب. وربط بعض المصادر قرارات التعريب وفصل العساكر الكرد من الجيش بالحرب الباردة بين السوفييات وأمريكا، وبعلاقات الشيشكلي بوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية التي أثار في آذار 1950 حملة إستنفار أمنية لتطبيق «الإستخدام» السوفياتي للكرد على مستوى إقليمي، إذ نشرت الوكالة "أن السوفييات يدرّبون الأكراد بالقرب من الحدود التركية - الإيرانية، تأهباً لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسورية عند نشوب حرب ثالثة، على خلفية توتر العلاقات السوفياتية - التركية بسبب إدعاء موسكو للأسطول الأميركي بالدخول إلى بحر مرمرة مخالف لإتفاقية المضائق، وهذا يؤدي إلى تحويل تركيا مستعمرة أميركية"⁽³⁾، وإذا كان الجزء الأخير من التقرير صحيحاً يرتبط بالصراع السوفياتي - الأميركي في الحرب الباردة، فإن ما يخص تدريب السوفييات للكرد، عبارة عن معلومات مفبركة، هدفها إستخدام الورقة الكردية وتلويحها كعامل ضغط عند اللزوم. أما ما يتعلق بالسياسات العنصرية ضد الشعب الكردي والأقليات الأثنية الأخرى، فهي نابعة من بنية العقل العربي الراض أصلاً لفكرة التعددية قولاً وفعلاً.

ربط الشيشكلي محاربته للشعب الكردي بالشيوعية التي كانت منتشرة بشكل واسع بين الكرد، أبرزهم كان خالد بكداش كأحد قادة الحركة الشيوعية في سورية والشرق الأوسط، وغدا الحي الكردي (حي الأكراد) على جبل قاسيون في دمشق حياً شيوعياً،

¹ - «مرسوم رقم 85، تاريخ 12 آذار 1950»، في: محمد جمال باروت...، ص 691.

² - «مشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في 19 كانون الأول 1950» في: الجريدة الرسمية، العدد 32، تاريخ 26 تموز 1951، ص 655، محمد جمال باروت...، ص 691.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 691 - 692.

حيث شكل تحالف علي آغا زلفو - خالد بكداش عنوانه اللافت⁽¹⁾ ، وكان الشيشكلي المنتمي إلى الحزب القومي السوري، ينظر إلى الجزيرة بعيون من الريبة والشك، بوصفها تضم مجموعة كبيرة مقلقة من «الأقليات» الكردية والمسيحية غير الموثوقة⁽²⁾.

وفي هذا السياق، أصدر الشيشكلي في 3 نيسان 1952 مرسوما تشريعيا تحت رقم 193 بإيقاف كافة المعاملات المتعلقة بملكيات العقارات الواقعة في المناطق الحدودية ولاسيما في الجزيرة إلا برخصة مسبقة تصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية ونص القانون على "منع إنشاء أو نقل أي حق عيني من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذلك إستجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لإستثمارها زراعيا لمدة تزيد على ثلاث سنوات"⁽³⁾، بهدف التحكم بملكية الأراضي وتجريد الكرد منها، في إطار سياسة خاصة بالمناطق الكردية. بينما سمحت الحكومة في عام 1948 لمديرية أملاك الدولة بتوطين وتجنيس من بقي حيا من المقاتلين البوسنيين المثة في الجزيرة، وتخصيص أراضي قرى تل عمران وتل عصافير وتل عطا شوام رفاه وتل الشمة المسجلة بإسم مجلس إسكان الآشوريين للاجئين اليوغسلافيين المقيمين في سورية للإقامة والعمل في هذه الأراضي"⁽⁴⁾. كما منحت "الجنسية السورية في 28 أيلول 1948 لنحو 745 جنديا من المتطوعين من بلدان المغرب العربي في جيش الإنقاذ، ومنهم من تونس (300) وليبيا (برقة وطرابلس - 313) ومن القوقاز (48)، وعدد قليل من الجزائريين، وبقيا هؤلاء المغاربة مستخدمين في الجيش السوري"⁽⁵⁾.

¹ - Jordi Tejel, op.cit, p. 692 .

² - أمين أبو عساف، ذكرياتي، دمشق، 1996، ص 378.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 693.

⁴ - «مرسوم رقم 1572 تاريخ 15 تموز 1948، في: محمد جمال باروت، المرجع نفسه، ص 693.

⁵ - إنظر: «من مذكرات الجلسة 55 في 23 كانون الأول 1948»، في: محمد جمال باروت، المرجع نفسه، ص 693 - 694.

أما المتطوعون الكرد الذين أدخلوا في فخ «الإحراج»، كما يقول الباحث محمد جمال باروت، بين الخدمة الوطنية، وحقيقة وثائقهم «الملفّقة»، فكانت محتهم كبيرة، ولم يفكر أحد بجلها في إطار الوطنية السورية. وظلت مشكلتهم قائمة حتى عام 1957، حيث أقر مجلس النواب في 9 نيسان من العام المذكور مشروع قانون يعطي مهلة سنة واحدة للعسكريين الموجودين في الخدمة، والمسرحين الذين إنتسبوا إلى الخدمة بأسماء مستعارة للتصريح بحقيقة وضعهم، وتقديم صورة عن قيد النفوس الحقيقي لكن الوحدة مع مصر تمت في 22 شباط 1958 قبل نهاية المدة المذكورة، فأضيفت هذه القضية إلى مشاكل الجيش إبان فترة الوحدة^[1].

بعد الإطاحة بالشيشكلي في عام 1954، إستولى عبد الحميد السراج على الحكم من خلال رئاسته للمكتب الثاني، وكان الضباط الذين قاموا بالإنقلاب ضد الشيشكلي يساندونه^[2] وبدأت حملة بطيئة ومركزة مضادة للكرد، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الكرد ذوي الرتب العالية أو المتوسطة^[3]، حيث كانت أشرطة الموسيقى والمنشورات الكردية تصادر وتلف ويسجن أصحابها. ومع ذلك لم تكن الحملة منظمة ولم تحدث بين ليلة وضحاها. فعبد الباقي نظام الدين، مثلاً، وهو كردي، بقي يشغل مناصب وزارية من 1949 إلى 1957 وكان وثيق الصلة بأحزاب التيار السائد والشخصيات السياسية السورية، ولكن لم تكن هناك أية إشارة إلى الخصوصية الكردية في سياساته. والأمر نفسه ينطبق على شقيقه توفيق، وهو جندي حيادي لا طموح سياسياً لديه، أصبح رئيساً للأركان في عام 1956، ولكنه صرف من الخدمة بعد سنة من توليه المنصب^[4].

أن التنوع والغنى السياسي في سوريا الخمسينيات لم يُبقِ على مسافة مع مؤسسة الجيش، لذلك أصبح داخل هذه المؤسسة قطع ومجموعات كل منها تابع لحزب أو زعيم أو اتجاه. لم

1 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 694.

2 - مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي، المصدر السابق، ص 65.

3 - جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، البعد العسكري، 1969، ص 153.

4 - ديفيد مكداول، المرجع السابق، ص 700.

يعد الجيش فرقةً طائفيةً تشكّلها الأقليات، نعم، لكنّه أصبح محكوماً بتناحرات السياسيين وخصومات زعمائهم، وقبل كل ذلك التدخّلات الخارجيّة حيث كانت سوريا مركزاً لصراع الأحملاف والمخاور الإقليميّة والدوليّة وأجهزة مخابراتها.. وجد المجتمع السياسي السوري نفسه في أواخر عام 1957 وأوائل 1958 مرتهاً أو متحالفاً مع جماعات من المؤسسة العسكريّة تعكس خلافاتها التناحر السياسي والأيدولوجي المستعر⁽¹⁾.

ففي النصف الثاني من الخمسينيات إجتاحت الحماسة القوميّة العربيّة كل العالم العربي، التي أهمها صعود ناصر في مصر. أن الشعور القومي العربي والدعوة إلى وحدة عربيّة شاملة، لم تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربيّة ضمن الترتيب السياسي. فالتسامح الكبير مع المنشورات الكرديّة منذ عام 1946 قد منع رسمياً في عام 1958. ولفت الأنظار إلى الإفتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكرديّة، وأيضاً إلى حقيقة أن "الأكاديميات الحربيّة والشرطة مغلقة في وجه الطلاب الأكراد، وأن الموظفين الكرد من المدنيين والعسكريين قد صرفوا من الخدمة"⁽²⁾، وأقصى جمال عبد الناصر معظم الضباط البعثيين والشيوعيين: "البزرة عزله بعد شهر واحد من الوحدة، وأبناء الأقليات سواء بالتسريح أو النقل إلى مصر أو لوظائف مدنيّة أخرى، وترك فقط كتلة الضباط الشوام التي انقلبت عليه فيما بعد"⁽³⁾.

أمّا الانقلاب الذي يعتبر المنعطف الأهم في تاريخ مؤسسة الجيش السوري هو انقلاب 8 آذار 1963، حيث ستدخل مؤسسة الجيش بعده في مستنقع الإنقسامات الحزبيّة والطائفية معاً، لتشهد حملات غير مسبوقّة من التصفية والتسريح تلبس لبوساً سياسياً، لكنها ستعجز فيما بعد عن إخفاء عنفها الطائفي. إنّ عدد المسرّحين من الجيش السوري "بعد الثامن من

¹ - خلود الزغير، مؤسسة الجيش السوري: مسيرة التصفيات وسؤال الهوية، 14 كانون الأول 2012.

² - ديفيد مكبول، المرجع السابق، 701.

³ - خلود الزغير، المرجع السابق.

آذار بلغ الآلاف من الضباط وصف الضباط، وكانت حجة هذه التسريحات «قومية»، بتهمة الانفصالية والبرجوازية أو الشعوبية أو التبعية للخوراني. فخلال الأيام الأولى للانقلاب تم تسريح 500 ضابط من مختلف الرتب من كوادر الجيش المدرية والمحترفة، ليحلّ مكانهم ضباط احتياط من حزيين ومعلمين وموظفين! وأكد هذه المنهجية بالتسريحات لؤي الأتاسي وفهد الشاعر في محادثات الوحدة الثلاثية 1963/3/14^[1]، امتدت التصفيات لتصل إلى كل من تم للحزب السوري القومي، والشيعوي، والكردي، والشركس، وإلى ضباط الأمن في وزارة الداخلية وطلاب الكلية العسكرية، بحيث صرفت دورة كاملة بحجة أن طلابها انفصاليون. نشرت جريدة الحياة اللبنانية بعض قوائم التسريح أظهرت بعض الأرقام: "104 ضباط سوريين كبار أحيوا على التقاعد، وهناك أربعمئة ضابط يلتزمون بيوتهم بانتظار البت بأمرهم"^[2]. ويمكننا القول أن البرجوازية العربية تتجاهل منذ البداية القضية الكردية وتصف مطالب الشعب الكردي بأنها دعوات إلى الانفصال وتهدف إلى خلق إسرائيل ثانية، وتدعوا علنا ومعها التيارات القومية العربية إلى سحق أية محاولة إستقلالية كردية.

ومنذ إستلامه للسلطة، بنى حزب البعث إستراتيجيته الشوفينية المناهضة للشعب الكردي وحرسته القومية، وتحت شعار «إنقاذوا الجزيرة لثلاث تصبغ إسرائيل ثانية»، وما شابه ذلك من شعارات تحريضية ضد الشعب الكردي في سورية والعراق، وإتخذت سياسة حكومة صلاح البيطار المعادية للكردي طابعا شديدا لا مساومة فيها. ولطمس المعالم الكردية وإخفاء الهوية القومية لمناطق غربي كردستان قامت الحكومات المتعاقبة على دست الحكم بدمشق على إتباع سياسة إجراء التعديلات والتغييرات في الوحدات الإدارية عبر سلسلة من

¹ - أكرم الخوراني، الجزء الرابع، المصدر السابق، ص3188.

² - جريدة الحياة اللبنانية، العدد 5187، 1963/3/15.

القرارات والمراسيم التشريعية وإعادة تسميات المناطق والقرى والبلدات والمدن الكردية بأسماء عربية بدلا من التسميات الكردية التاريخية^[1].

إنقلاب حسني الزعيم:

في أواخر عام 1949، بدأ نجم حزب الشعب في الصعود، إذ أصبح الشعبيون يقومون بالدور الرئيسي على مسرح السياسة في سورية، كان إنقلاب حسني الزعيم، الذي أطاح بحكم الرئيس شكري القوتلي بتاريخ 30 آذار 1949، فاتحة لعهد الانقلابات العسكرية ونهاية للعهد الدستوري في سورية، ولو لم يقم الزعيم بإنقلابه لفعلاها غيره، بسبب التذمر الشعبي من الوضع الفاسد. تولى الزعيم رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع والداخلية، وبادر إلى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، عبر إستفتاء عام في 24 حزيران، فاز فيه. وكان أديب الشيشكلي وابن عمته أكرم الحوراني من كبار المؤيدين للزعيم حسني الزعيم، ولكنه إختلف معه على خلفية تسليمه لأنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية.

ولد الزعيم حسني الزعيم في حلب عام 1889، من عائلة كردية، كان والده الشيخ محمد رضا الزعيم من شيوخ الطريقة المولوية في مدينة حلب، وتعلم على يديه عدد من علماء حلب، كان أبرزهم مؤرخ أعيان حلب الشيخ راغب الطباخ، وبرز دوره في عام 1915، حين غدا مفتي متطوعي (آلاي) المولوية التي قدمت إلى حلب للانضمام إلى حملة السويس التي هيأها جمال باشا قائد الجيش الرابع، وإبان عبور القناة سقط الشيخ الزعيم شهيدا^[2]. إنتسب حسني الزعيم في مطلع شبابه إلى الكلية الحربية في إستانبول وتخرج منها. وعلى أثر فرض الإنتداب على سورية ولبنان، إلتحق بالقوات الخاصة (Troupes spéciales) التي قامت السلطات الفرنسية بتشكيلها كجزء من الجيش الفرنسي في بلاد المشرق، ثم أوفد بعد ذلك إلى فرنسا في دورة تدريبية، وعاد بعدها للخدمة في القوات

¹ - للمزيد حول الموضوع إنظر: د. عبد الله غفور، التشكيلات الإدارية في غربي كردستان، المرجع السابق.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 767.

الخاصة. وأثناء الحرب العالمية الثانية، عندما قامت القوات البريطانية والفرنسية الحرة بإحتلال سورية في حزيران 1941 لوضع حد لنشاط البعثة العسكرية الألمانية فيها، إنضم حسني الزعيم إلى القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي (Gouvernement de Vichy) التي عهدت إليه كضابط في القوات الخاصة بمهمة تنظيم عمليات المقاومة الشعبية لقوات الحلفاء، ووضعت تحت تصرفه مبلغ (300000) ليرة سورية لتنفيذ هذه المهمة. وكان أفراد عصابته بغالبيتهم من الأكراد والشراكس⁽¹⁾، ولكن حسني الزعيم رأى أن خطة حكومة فيشي يائسة ومحكوم عليها بالفشل، فأثرأن يستولي على هذا المبلغ لنفسه. ولما علمت القوات الفرنسية الحرة بهذا الأمر في عام 1942، قررت إحالة حسني الزعيم إلى القضاء العسكري الذي أجرى محاكمته، وقضى بمعاقبته على هذا الجرم الشائن بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات. أما هو نفسه، أكد على أنه أمضى تلك السنوات في سجن الرمل، بحكم صدر عن المحاكم العسكرية الفرنسية لمحاولته إغتيال الجنرال كوليه، وأن إطلاق سراحه كان مشروطاً بأن يقيم إقامة إجبارية في بيروت⁽²⁾. ومن المفارقات أن حسني الزعيم ظل سجيناً إلى أن أصدر السيد شكري القوتلي، بعد إنتخابه رئيساً للجمهورية السورية، أمراً بالعمو عنه في عام 1944، فأطلق سراحه وأعيد إلى الخدمة في الجيش السوري الناشئ الذي تم ضم القوات الخاصة إليه، بعد تسليمها من قبل السلطات الفرنسية الحرة إلى الحكومة السورية⁽³⁾.

وفي عام 1948، أستدعي الزعيم حسني الزعيم الذي كان يتولى قيادة اللواء الثالث، إلى دمشق ليتولى رئاسة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة بالوكالة خلفاً للزعيم عبدالله عطفه الذي أحيل إلى التقاعد⁽⁴⁾.

1 - سامي جمعة، المرجع السابق، ص 34.

2 - المرجع نفسه، ص 21 - 22.

3 - الدكتور نزار الكيالي، المرجع السابق، ص 334 - 335.

4 - الجريدة الرسمية لعام 1948، العدد 24، ص 114.

وما أن تولى الزعيم حسني الزعيم رئاسة الجمهورية، حتى أعطى للکرد مناصب كبيرة في الدولة، وبادر إلى تكليف محسن البرازي لتشكيل الحكومة في 26 حزيران 1949، وتعيين نوري الإيش، ذو النزعة الانفصالية، وزيرا للزراعة ومحمود اليوسف ممثلا لشركة التابلاين في سورية، مما سال لعاب القوميين الكرد، ودار الحديث عن مشروع دولة قومية كردية، ربما كان بسبب بروز دور الضباط الكرد في الجيش ومشاركتهم في العملية الانقلابية من أمثال كل من: "العقيد فوزي سلو معاون آمر اللواء الثالث، والمقدم عمر خان تمر معاون رئيس أركان الجيش، والنقيب محمود شوكت آمر فوج المشاة الأول، والمقدم جميل ماميش آمر كتيبة الفرسان الثانية والنقيب قوطرش آمر (الفوج الكردي) وضباط آخرين برتب أدنى"¹. وفي أعقاب الانقلاب، وصل جمال بابان دمشق بتكليف من نوري السعيد للاتصال بالزعيم، حيث عرض عليه مشروع الوحدة مع العراق، لكن الزعيم وبدلا من ذلك قدم مقترحات حول عقد إتفاق عسكري مع العراق. ومن جانبه سعى جلادت بدرخان إلى التنسيق معه في إطار المشروع القومي، لكنه رفض ذلك.

أن صعود الزعيم - البرازي إلى قمة الهرم في دمشق، أثار القلق والمخاوف لدى المجموعات القوميين العرب والإسلاميين من قيام نظام عسكري كردي، وإتهام الزعيم بأنه "ينوي إقامة جمهورية كردية في سورية"². وكتب جوردون توري، وهو من كبار المتخصصين بدور العسكر في صنع القرار السياسي في سوريا بأن: "خطوات حسني الزعيم نحو (علمنة) الدولة قد هوجمت بلؤم على أنه كردي يحتقر الثقافة العربية"³.

¹ - خالد العظم، مذكرات، المجلد الثاني، ط2، بيروت، 1973، ص 188.

² - Tejel, op.cit., p.45.

³ - جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون 1945 - 1958، ت:محمود فلاح، ط2، بيروت، 1969، ص 97.

عندما نجح حسني الزعيم بإنقلابه إتخذ حراسا لأمنه من طائفة الشركس، "و ذات يوم وصل وفد من الضباط الأكراد في الجيش السوري، حيث قابلوا نذير فنصه سكرتير الزعيم وطلبوا منه إبلاغ الزعيم أنهم الأولى بحراسته والسهر على أمنه بإعتبارهم أبناء جلدته"⁽¹⁾. حاول الزعيم أن يستخدم القادة الكرد والأعضاء القدامى في جمعية خويبون في سبيل تعزيز سلطته وتقوية علاقاته التركية، عبر الضغط عليهم للإعلان عن نهاية صراعهم معها، وتخليهم عن المطالبة بكردستان تركيا، والتقدم للقنصلية التركية بحلب «لطلب العفو من حكومة أنقرة» تحت طائلة تسليمهم للأتراك إن لم يفعلوا ذلك. وتسبب ذلك بحدوث توتر بين من إستجابوا لضغط الزعيم ووجهوا "رسالة إلى الحكومة التركية بواسطة القنصلية التركية بحلب بالتخلي عن أي مطالب قومية كردية في تركيا، وبين من عارضوا ذلك معتبرين أن من إتفقوا مع الأتراك لا يمثلون سوى أنفسهم"⁽²⁾. وبهذا الصدد كتب جكرخوين قائلاً: "أرسل حسني البرازي حاكم حلب في طلب رموز الكرد، وطلب إليهم أن يسووا فيما بينهم وبين الأتراك مثلما يريد المارشال ويخبروا القنصلية بأنهم لم يعد لهم شئ في ذمة الدولة التركية ولا حتى المطالبة بكردستان، وهددهم بأنهم إن لم يفعلوا سوف يسلمهم للأتراك. وقد أعد المعارضون صيغة بيان مضاد لكن الشرطة ضبطت إتصالاتهم، وأعاقت توزيع البيان"⁽³⁾. وإرتبط ضغط الزعيم على القادة الأكراد بطلبه من تركيا إيفاد بعثة عسكرية تركية لتدريب ضباط الركن السوريين⁽⁴⁾، إذ كان مغرماً بأتاتورك وإصلاحاته.

وعلى الرغم من قصر حكم الزعيم (1949 /3/31 – 1949/8/18)، فإن عهده يشهد على إنجازات كبيرة قد تحققت، لم تعرف لها البلاد مثيلاً، مثل "إصداره القانون المدني وإنشاء مكتب للمظالم في مقر القيادة العامة للبحث في الشكاوي المرفوعة إلى القيادة

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 146.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 769 – 770.

³ - جكرخوين، المصدر السابق، ص 312 – 313.

⁴ - محمد جمال باروت...، ص 770.

العامة، بهدف دراستها ووضع الحلول المناسبة لها. كما وأصدر حسني الزعيم مرسوما يقضي بتأليف لجنة تحقيق في سوء استعمال السلطة وإستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع"¹، وكان إضافة إلى الزعيم، كان هناك شخصيات كردية أخرى، قد تسلمت مواقع سيادية. وكان رئيس وزرائه محسن البرازي أحدهم، والذي كان له تأثيره العجيب على حسني الزعيم، حتى قيل "أن الزعيم كان طفلا كبيرا أمامه وقدرة البرازي على لجمه وتسديد خطواته تفوق أية قدرة على الآخرين"².

كما لعب الزعيم دورا كبيرا في محاربة العشائر وهو صاحب فكرة الإصلاح الزراعي في سوريا، ففي عهده لجأ زعماء العشائر إلى العراق ولبنان من أمثال شيخ عشيرة الجبور عبد العزيز المسلط، وشيخ الشمر دهام الهادي، وقام بتأميم البنوك، فتأمر عليه البرجوازية الداخلية³.

محسن البرازي (1904 – 1949م):

محسن بن خالد البرازي⁴، حقوقي وسياسي، ورئيس وزراء سورية في عهد حسني الزعيم، ووزير الخارجية في عهد الرئيس شكري القوتلي. ومن ضحايا الانقلابات العسكرية في البلاد.

ولد في مدينة حماة في أسرة كردية، أتم دراسته في فرساي بفرنسا، وحصل على الدكتوراه في الحقوق من جامعة باريس. عاد إلى سوريا وعين معيدا في معهد الحقوق بدمشق، فمدرسا

¹ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 199 – 200.

² - المرجع نفسه، ص 202.

³ - مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولير في 2009/10/2.

⁴ --- الأعلام: 286/5 – 287 "معجم المؤلفين: 11/174 – 175" موسوعة أعلام سورية: 1/229 "جريدة الحياة، العدد (11578)، 30/10/1994، 0 هؤلاء حكموا سوريا" الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد، المجلد الرابع، ص 19 – 20 "معجم اعلام الكرد، ص 576 – 577" د.إسماعيل حصاف، سياسة الحكومات السورية، مجلة الأكاديمية الكردية، العدد 25، هولير، 2013، ص 441.

ومن ثم مساعدا لمدير معهد الحقوق بدمشق، وعين وزيرا للمعارف 1941، فأستازا في معهد الحقوق، فأميننا عاما للقصر الجمهوري 1947م، فوزيرا للدخلية 1947م، فريسا لمجلس الوزراء في عهد حسني الزعيم 1949 م، ولما قتل حسني الزعيم، كان معه، فألحق به وأعدم ظلامة وجهلا في 14 آب 1949 م، ودفن بالمرزة بدمشق.

له مؤلفات، منها "الحقوق الرومانية"، و"الحقوق المدنية الفرنسية المقارنة"، و"محاضرات في الحقوق المدنية الفرنسية"، وله "مذكرات محسن البرازي" من تقديم خيرية قاسمية، 1949.

قيل أن مساعيه المكوكية بين القاهرة والرياض ودمشق وبغداد إنما كانت تركز في معظمها على مساعي التنسيق ضد مشروع سورية الكبرى، ويقال أنه أقنع حسني الزعيم بتسليم إنطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري إلى السلطات اللبنانية التي أعدمتها في بيروت بعد محاكمة سورية، وكانت هذه المسألة قد عجلت بإنتقلاب سامي الحناوي بعد حوالي شهر على أعدام سعادة، فدفع محسن البرازي وحسني الزعيم حياتهما ثمنا لذلك.

صحيح أن هؤلاء القادة ينحدرون من أصول كردية، لكنهم لم يكن يوما ممثلين عن الحركة القومية الكردية، فأن البعض قد لجأ إلى إثارة موضوعات بهدف تحريض الرأي العام العربي ضد الكرد ومسألته القومية. وتجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره عبداللطيف يونس في مذكراته: "قيل أن محسن البرازي كان سكرتير الجمعية الكردية العالمية، وقد أثبت صفته هذه في مقال كتبه في مجلة "المقتطف" في الثلاثينات دفاعا عن الفكرة الكردية التي تحلم بإقامة دولة كردية تضم الأكراد في تركيا وسورية والعراق وإيران. وأن هذا الحلم هو الذي دفعه لتشجيع حسني الزعيم للقيام بإنتقلابه وإستلام السلطة. وكلاهما كردي، ليكون الحكم في سورية سندا لتلك الفكرة ومنطلقا لها"¹. وأكثر من هذا، كتب سامي جمعة عنه قائلا: "لكن القدر أبي إلا أن يفعل فعله، ففي تلك الآونة نقل السيد نجيب الأرمنازي من وظيفة أمين عام القصر الجمهوري، وعين سفيرا في بريطانيا، وعين بدلا منه في منصب الأمانة

¹ - مذكرات عبداللطيف يونس، ص 265، مقتبس من: هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 204.

العامه لرئاسة الجمهورية محسن البرازي. كان محسن البرازي رفيع الثقافة وعلى قدر كبير من الذكاء والحنكة وكان متعصبا لكرديته وقيل عنه وقتذاك بأنه المسؤول الثقافي للپارتى الكردي فرع سورية ذلك الحزب الذي إنتسب له حسني الزعيم أيضا عندما كان برتبة نقيب خلال خدمته العسكرية في الجيش الفرنسي وكانت القطعة التي كان يخدم بها متمركزة في مدينة إسكندرون (قبل سلخ اللواء وإلحاقه بتركيا)، فكان تعيين البرازي في هذا المنصب نعمة هبطت من السماء على حسني الزعيم " (1) ، ومما يؤكد على فبركة المعلومات هو أن الپارتى تأسس عام 1957، بينما المعلومات التي أوردها الكاتب سبق ذلك بسنوات.

ويضيف الكاتب: " وقع شكري القوتلي فريسة سهلة في حقل مغناطيسية الدكتور محسن البرازي الذي درس القانون في فرنسا ونال أعلى الدرجات العلمية والذي كان إضافة لتلك المؤهلات ممثلا بارعا يجيد التزلف ومسح الجوخ وعلم الكلام والقدرة على الإقناع والتمكن من تغيير اللون الأسود إلى الأبيض وبالعكس لدرجة أنه كان عندما يمثل أمام القوتلي بحكم عمله - وكان ذلك يجري عدة مرات في اليوم الواحد - لا يكتفي بالسلام على فخامته وإنما كان ينحني على يده ويقبلها وذلك بعد أن أوهم القوتلي بأنه يفعل ذلك لأنه يعتبره بمثابة الأب. هكذا كان حال البرازي الذي تبنى حسني الزعيم منذ اليوم الأول لتوليهِ منصبه في القصر الجمهوري بحكم الأصول التي تجمعهما ولكونهما ينتسبان لحزب واحد كما أسلفت فكان لا يدع مناسبة تمر دون أن يطري على مواهب الزعيم العسكرية وكيف كان ضحية حسد وحقد أقرانه من الضباط ووشاياتهم بسبب غيرتهم منه لما يتمتع به من عبقرية لو أعطيت ما تستحقه من تشجيع لفعلت المعجزات في خدمة الوطن وسحق اليهود، ونتيجة ذلك المجهود فقد تمكن من إقناع القوتلي بصرف النظر نهائيا عن فكرة تسريح حسني الزعيم من الجيش " (2).

1 - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 44.

2 - المصدر نفسه، ص 45.

وقيل أن الشعب بدأ يتوجس شرا بعد تولية الدكتور محسن البرازي رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والداخلية، وتعيين السيد نذير فنصة، عدیل حسنی الزعيم، أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية وممثلاً شخصياً له لدى عدد من الملوك ورؤساء الجمهوريات، كما أخذت سحب القلق تتراكم في الأفق السياسي بعدما كثرت الأحاديث والانتقادات حول "إعتماد الزعيم حسني على الأقلية الكردية، سواء في أجهزة الدولة أو قيادات الجيش، وإتهامه بالتخطيط لإقامة دولة كردية في سورية وذلك بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء محسن البرازي"^[1]. ومن المفارقات العجيبة أن تصدر هذه الانتقادات والإتهامات عن السيد أكرم الحوراني وأنصاره من الضباط الإشتراكيين الذين نقموا على الزعيم حسني الزعيم لإختياره الدكتور محسن البرازي رئيساً لمجلس الوزراء، وذلك لأن عائلة البرازي ومثيلائها من العائلات الكبرى في حماة تعتبر من الخصوم التقليديين للإشتراكيين^[2]، ولئن كان من غير الثابت قيام الزعيم حسني الزعيم أو الدكتور محسن البرازي بالتفكير الجدي، في أي وقت من الأوقات، في موضوع إقامة دولة كردية في سورية، إلا أن الثابت هو قيام زعيم الإنقلاب بالإعتماد على الأشخاص الذين ينتمون مثله إلى أصل كردي، وتعيين عدد منهم في مناصب رفيعة، سواء في أجهزة الدولة أو في قيادات الجيش، الأمر الذي أثار حوله شبهة التحيز العنصري^[3]، كما وقيل أن "الزعيم إستقدم من تركيا الجنرال التركي فؤاد أورباي ليؤسس له نواة فرقة أجنبية تتشكل من أبناء الأقليات العرقية تتولى حماية نظامه تمهيداً لتحجيم الجيش"^[4]، وكان الزعيم - كما يقول سامي جمعة - يقضي وقته في المدة الأخيرة مع جنرالين، الأول تركي يدعى فؤاد أورباي عينه الزعيم مستشاراً خاصاً لإعادة تنظيم الجيش والثاني فرنسي لم أعد أذكر إسمه، كان الزعيم قد إستقدمه للإستفادة من خبرته

¹- Patrick Seale. The struggle for Syria, Oxford university press, London, 1968,pp.60,62.

²- Ibid,p.74.

³ - Gardon Terry. Syrian politics and the military (1945 - 1958), Ohio University Press, 1964, p. 138.

⁴ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 49.

بتشكيل لواء خاص مؤهل في الجيش السوري على غرار الفرقة الأجنبية في الجيش الفرنسي بحيث يكون قوام هذا اللواء المستحدث في الجيش السوري من الأقليات العرقية في سورية (أكراد وشركس) وبحيث يعتمد عليه في حماية نظام الزعيم ⁽¹⁾.

وفي يوم 14 آب 1949، تمكن عدد من ضباط حسني الزعيم برئاسة سامي الحناوي من الإطاحة به، وصدق من قال: "إتق شر من أحسنت إليه"، فالزعيم هو من صنع الحناوي وجعله زعيما وقائدا للأركان. لم يشارك أديب الشيشكلي في الانقلاب، لأنه كان مسرحا ومقيما في قريته الشويحة تحت الإقامة الجبرية. وبعد إلقاء القبض على الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي على يد قوة بقيادة المقدم أمين أبو عساف، تم إعدامهما ودون محاكمة بطريقة وحشية من قبل الضباط القوميين السوريين فضل الله أبو منصور وعصام مريود بتاريخ 14 آب 1949، بجانب مقبرة الفرنسيين العسكرية بالمرزة ودفن الزعيم في قرية أم الشرايط. لكن أيام الحناوي لم يكن طويلا، فقد اطيح به في 19 كانون الأول 1949، وتشكل مجلس حربي من الزعيم فوزي سلو رئيسا والزعيم أنور بنود نائبا له، وكان العقيد توفيق نظام الدين ⁽²⁾ مع آخرين عضوا. وشهدت المرحلة التي أعقبت حكم الحناوي (كانون الأول 1949 - كانون الأول 1951)، فراغا سياسيا وصراعات وأزمات وزارية، فقد تعاقب على الحكم فيها سبع وزارات، وكل ذلك بسبب تدخل الجيش في السياسة، وعدم حصول حزب الشعب على الأكثرية المطلقة في الجمعية التأسيسية في

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 66.

² - ولد عام 1911 (وفي مصادر أخرى 1899) في ماردين، تطوع في الجيش السوري وتدرج في المناصب العسكرية حتى بلغ رتبة زعيم في عام 1953، وعين معاوناً لرئيس الأركان العامة، وفي عام 1956 عين رئيساً للأركان العامة في الجيش السوري، ثم رفع إلى رتبة لواء، وفي العام نفسه عين قائدا عاما للجيش والقوات المسلحة، لعب دورا هاما في الحياة السياسية بعد جلاء الفرنسيين عن سوريا وكان ينتمي إلى الكتلة الوطنية، توفي في دمشق عام 1998 ودفن في مقبرة الدحداح إنظر: د. محمد علي الصويركي الكردي، المصدر السابق، المجلد السادس، بيروت 2010، ص 151-152 "كوني ره ش، تاريخ القامشلي، المرجع السابق، ص 197 - 198.

انتخاباتها التي جرت في 15 تشرين الأول 1949، ولم يتمكن الحزب من ملئ الفراغ السياسي. ولما إستلم حزب الشعب زمام الحكم بالتعاون مع الأحزاب الأخرى، بعد إنتخابات 1949، بدأ يوثق علاقاته مع العقيد أديب الشيشكلي.

في 27 آذار 1951 شكل خالد العظم حكومته، وقد جاء في بيان وزارته الموجه للمجلس النيابي: "نحن في سياستنا القومية عاملون على تحقيق الوحدة العربية، ومتابعة دراسة الوسائل الموصلة لهذه الغاية بالإشتراك مع سائر الدول العربية... وفي سياستنا التعليمية التربوية تسعى الحكومة إلى توجيه الثقافة نحو الأهداف القومية..."^[1].

وجهت حكومة العظم أنظارها نحو المناطق الكردية بهدف إحتوائها والإستفادة من طاقاتها. فقد إجتمعت في القامشلي يوم الإثنين الثالث من نيسان 1951، لجننا الحدود السورية - العراقية وتم الإتفاق على "تأليف فرقة فنية مشتركة تقوم بإجراء كشف على الحدود السورية العراقية، مهمتها تعيين الدعامات الثابتة والدعامات المتحركة من مواضعها الأصلية، والدعامات المنزوعة والدعامات المفقودة، وموضع الدعامات المقترح إضافتها، ومواقع المياه القريبة من الحدود، ومواقع المخافر السورية والعراقية القريبة من الحدود، وذلك على نسخة خارطة الحدود تربط بتقرير يتضمن نتيجة الكشف يرفع إلى لجنتي الحدود السورية العراقية بواسطة المراجع الفنية العليا في الحكومتين"^[2]،

وكانت ذلك بمثابة خطوة أخرى نحو دمج غرب كردستان بالدولة الجديدة، دون الأخذ بالإعتبار الخصوصيات التاريخية والجغرافية لسكان المنطقة. وأكثر من ذلك، فإن اللجنة التي وضعت الدستور الجديد برئاسة ناظم القدسي في منتصف نيسان 1951، قد تجاهلت أي ذكر للشعب الكردي وقضيته القومية،

أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإنهاء وكالة الزعيم أنور بنود على رئاسة الأركان العامة، وتسمية العقيد أديب الشيشكلي رئيسا للأركان بالوكالة^[3]. وفي جلسة مجلس

¹ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 235 - 236.

² - جريدة الحيل الجديد، العدد 157، تاريخ 8 نيسان 1951.

³ - مرسوم رقم 612، تاريخ 23 نيسان 1951.

النواب المنعقدة بعد ظهر يوم الخميس في 27 من تشرين الأول 1951، لبحث مشاريع القوانين المقدمة، ومنها تثبيت النشيد الوطني والشعار الرسمي للجمهورية، قال النائب علي بوظو، وهو من كورد دمشق إن: "النشيد الوطني لا يصلح مطلقاً لأن يكون نشيداً لدولة مستقلة ذات سيادة، خاصة وأن كلماته وموسيقاه لا تبعث في المواطن أي حماس، وطلب أن تسحب الحكومة مشروعها، وأن تعتمد إلى إجراء مسابقة بين الشعراء لنظم نشيد يتلائم مع واقعنا"⁽¹⁾، وأيده في ذلك حسن البرازي وعبدالله تامر. رد رئيس الوزراء حسن الحكيم أن النشيد الحالي لا يتلائم مع حالة البلاد، فإذا رأى المجلس الكريم إجراء مسابقة لإستبداله فالحكومة ليس لديها مانع. لقي الإقتراح تعارضاً من نواب آخرين، وعلى خلفية هذه المشكلة وغيرها من القضايا، قدم الحكيم إستقالته في 10 من تشرين الثاني 1951، وحاول كل من رشدي الكيخيا والدكتورناظم القدسي وزكي الخطيب وسعيد حيدر وعبدالباقي نظام الدين وحامد الخوجة، تأليف حكومة جديدة، فكلف الرئيس الدكتور معروف الدواليبي، الذي شكل وزارته في 28 من تشرين الثاني 1951. إلا أن البلاد في الثاني من كانون الأول شهد حدوث إنقلاب العقيد أديب الشيشكلي.

¹ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 243.

من هو أديب الشيشكلي (1909 - 1964م):

أديب بن حسين آغا الشيشكلي^[1]: رئيس الجمهورية السورية السابق، كردي الأصل، ولد ونشأ في حماة، أمه (منور) البرازي، تخرج بالمدرسة الزراعية في سلمية، ثم بالمدرسة الحربية في دمشق. وشارك في الثورة السورية الكبرى سنة 1925، ومعركة التحرر في دمشق. وشارك في الثورة السورية الكبرى سنة 1925، ومعركة التحرر مع الفرنسيين (سنة 1945)، ثم كان على رأس لواء "اليرموك الثاني" بجيش الإنقاذ في حرب عام 1948 بفلسطين ولاحق بالعدو خسائر ليست بالقليلة، وعمل نائبا لفوزي القاوقجي، وكانت صفد آخر مواقعه. وكان إلى جانب حسني الزعيم في ثورته العسكرية (الإنقلاب الأول) في 30 آذار 1949. إذ قلد وحدة المشاة والمدرعات التي نفذت الإنقلاب، وكان من أكثر العسكريين مساندة وحماسة لهذا الإنقلاب، وإستلم وظيفة المدير العام للشرطة علاوة على وظيفته في الجيش، وإختلف حول قضية أنطون سعادة، حيث كان عضوا بالحزب القومي السوري، وبقي متعاطفا مع الحزب لغاية إستيلائه على السلطة ووصوله إلى منصب رئيس الجمهورية. فصرفه حسني الزعيم من الخدمة 1948، ولم يلبث أن عاد قائدا للواء الأول برتبة عقيد في عهد سامي الحناوي. وفي 19 كانون الأول 1949 قام العقيد أديب الشيشكلي بالإنقلاب الثالث في البلاد أزاح اللواء سامي الحناوي من رئاسة الأركان، بدعوى حماية النظام الجمهوري في سورية وينقذها من النفوذ البريطاني، ويضعف حزب الشعب المسيطر على الحياة السياسية في سورية، والذي كان يدعوا إلى الوحدة مع العراق.

¹ - الأعلام، 1945 - 286 "مجلة الأحد البيروتية، 24 حزيران 1962" ومن هو في سورية: 2/ 432 "اللواء الدمشقية، 11 تموز 1953" الموسوعة العسكرية، موسوعة أعلام سورية: 82/3-84 "وهاني الخير، أديب الشيشكلي، دمشق، 1994" د.محمد علي الصويركي، المجلد الأول، ص 197-198 "هاشم عثمان، المرجع السابق، ص ص 251-273" د.إسماعيل حصاف، سياسة الحكومات السورية، المرجع السابق، ص 462-463.

وفي 28 - 29 تشرين الثاني 1951 قام الشيشكلي بالإنقلاب الرابع على حكومة معروف الدواليبي التي لم تعش سوى يوم واحد وإستولى على الحكم مباشرة، وتولى الشيشكلي رئاسة الأركان العامة 1951، ثم رئاسة الجمهورية عام 1953، وأخذ يعمل على الإنفراد بالحكم، والتخلص من خصومه، وإيقاع البلاد في أزمات متعاقبة لإظهار فشل السياسيين والأحزاب، ثم ألغى الأحزاب، ووضع دستورا جديدا للبلاد عرف بدستور 1953، ودعا إلى إنتخابات عامة، إلا أن الأحزاب قاطعتها. وبرز عنفه في قمع ثورة الدروز عام 1954، وإعتقاله كبار الساسة السوريين لعقدتهم مؤتمرا في حمص قرروا "الدعوة إلى الديمقراطية والحريات العامة وشجب الحكم الفردي والنظام البوليسي"، وبدا الإنقلاب عليه في حلب. وشعر بأن الزمام أفلت من يده، فسلم نائبه في رئاسة حركة التحرر كتاب إستقالته من رئاسة الجمهورية، بوصفه رئيس مجلس النواب، وطلب منه إذاعة النبأ بعد أن يتم خروجه من سورية. وركب سيارة إلى بيروت في 25 شباط 1954 ناجيا بنفسه إلى السعودية، حيث ظل لاجئا إلى أن توجه سنة 1957 إلى فرنسا، وحكم عليه في دمشق غيابيا بتهمة الخيانة، فغادر باريس 1960 إلى البرازيل، حيث أنشأ مزرعة وإنقطع عن كل إتصال سياسي. إلا أن شخصا "مجهولا" يظن أنه من الدروز، فاجأه في شارع بلدة سيريس مركز حكومة جواس في البرازيل وأطلق عليه نار مسدسه، فقتله في يوم 27 أيلول 1964. وأعيد جثمانه إلى سورية، ودفن في مسقط رأسه بمدينة حماة.

لقد حمل الشيشكلي في بيانه، حزب الشعب مسؤولية كل مشاكل البلاد، وأعقب ذلك، إقالة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي من منصبه ومن ثم حل مجلس النواب. وفي البداية دفع الشيشكلي إلى الواجهة رفيقه في السلاح الزعيم فوزي سلو، الذي تولى بأمر من الشيشكلي، السلطتين التشريعية والتنفيذية، وممارسة سلطات وإختصاصات رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني. وعلى غرار ما قام به حسني الزعيم في وقته بإنشاء مكتب للمظالم، أنشأ الشيشكلي بمرسوم صادر في 15 من كانون الأول، دائرة للمراجعات ملحقة برئاسة مجلس الوزراء، غايتها "رعاية مصالح المواطنين في علاقاتهم مع الدولة، وتأمين حقوقهم ضمن حدود القوانين والأنظمة ويتناول إختصاصها في

الشكاوي والمراجعات التي يقدمها الأفراد في صلاتهم بالإدارات والمؤسسات العامة"¹، لكن عهد الشيشكلي إتسم بكبت الحريات وتضييق الخناق على الشعب، وأصدرت الحكومة في أوائل نيسان 1952 مرسوما برقم (197) نص على حل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية وفروعها القائمة في البلاد، سواء أكان مصرح عنها أو منتمية إلى أحزاب أو منظمات سياسية قائمة خارج البلاد ودمج الصحف. وكانت المطبوعات الكردية محظورة رسميا في عهد الرئيس أديب الشيشكلي. لكن الغريب في الأمر أن الحكومة التي أمرت بحل الأحزاب، إحتفلت بإفتتاح فرع حركة التحرير العربي بدمشق في 29 من آب 1952، وفي غيرها من المدن السورية، وفتحت المجال أمام الجميع للإنتساب إليها²، وهذا لايعني سوى صب كل الجهود والتيارات نحو الفكر القومي العربي، كخطوة نحو ترسيخ الفكر العروبي في أذهان شعوب سوريا وإخضاع الجميع له. وبدأ الشيشكلي ينتقل إلى الواجهة عبر سلسلة مراسيم، منها مرسوم "تسمية فوزي السلو رئيسا لمجلس الوزراء"³. وضع الشيشكلي دستورا جديدا، وشرح نفسه لرئاسة الجمهورية، وجرى الإستفتاء يوم 11 من تموز 1953 على دستور جديد أرسى لأول مرة معالم نظام سياسي دستوري يستوحي النظام الرئاسي على الطريقة الأميركية، أنتخب الشيشكلي رئيسا للجمهورية. لم يدم عهد الشيشكلي بعد تسلمه رئاسة الجمهورية، سوى سبعة أشهر وثلاثة عشر يوما، اي من 11 تموز 1953 - إلى 24 شباط 1954، وإذا كانت الأمانة تقتضي ذكر محاسن عهد الشيشكلي ومساوئه، فإن عهده حقق على الصعيد التشريعي، إنجازات مهمة منها إصدار قانون الجمعيات والأحزاب، القانون رقم 47 تاريخ 12 أيلول 1953، وهو أول قانون في سورية ينظم وضع الأحزاب. نص على أن للسوريين حق تأليف الأحزاب السياسية، والإنتساب إليها، على أن تكون غايتها مشروعة، ووسائلها سلمية، ونظمها ديمقراطية. ومن الإنجازات أيضا قانون المطبوعات رقم 134 الصادر بتاريخ 8 من

¹ - جريدة الجليل الجديد، العدد 332، 15 كانون الأول 1951.

² - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 259.

³ - مرسوم رقم (1)، تاريخ 8 حزيران 1952.

تشرين الأول 1953. لكن المآخذ عليه، أنه نصب نفسه مسؤولاً عن "حركة التحرير العربي"، بهدف تحرير وتوحيد وبعث الشعوب العربية، مجسداً نظام حكم أوتوقراطي، مانعاً إنشاء أحزاب ومنظمات سياسية على أسس عنصري أو مذهبي.

إزدادت مضايقة القوميين الكرد وأساليب التعريب بعد إتجاه الشيشكلي إلى الحكم المركزي الصارم ودعوته إلى فكرة القومية العربية ووحدها، وإعتبار سوريا قاعدة للتحرر العربي، وفي هذا السياق، أصدرت السلطات تعليماتها بمراقبة القوميين الكرد ورصد نشاطاتهم السياسية، ويذكر أحد ضباط المخابرات السوريين بهذا الصدد، "أن الشيشكلي نفسه كان قد كلفه بالذهاب إلى مدينة القامشلي من أجل تقوية مركز الشعبة الثانية التي كانت تمثل الدائرة الأمنية المكلفة بمراقبة الكرد في الجزيرة، ويذكر الضابط أنه نجح في مهمته تلك وإستطاع الحد من نشاط القوميين الكرد"¹. وفي وثيقة بريطانية، تمت الإشارة إلى برقية القنصل البريطاني في دمشق الذي كان قد زار منطقة الجزيرة سنة 1950، حيث جاء فيها: "إن لدي إنطباعاً بأن السوريين يراقبون الزعماء القوميين الكرد بشكل جدي، وبالأخص شخص جلادت بدرخان، وخوفاً من أن تثير السياسة السورية مشاعر الكرد القومية، قامت الحكومة البريطانية بتحذير الحكومة السورية من عواقب سياستها تجاه الكرد"². حتى ان الدستور الذي وضعه الشيشكلي، أكد على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، متجاهلاً القومية الكردية وحقوق الأقليات الإثنية.

في 24 شباط 1954، إنقلب الجيش في الشمال ضد الشيشكلي وسرعان ما إنتقل إلى مناطق أخرى في وسط وجنوب البلاد. وقد أدت حركة النقيب مصطفى حمدون في حلب إلى رحيل الشيشكلي، علماً أنه لم يكن في إمرته سوى سرية خدمات واحدة فقط، حيث وصل متخفياً إلى حمص وإتجه إلى بيت العقيد محمود شوكت آله رشي من كورد الشام، الذي كان آنذاك آمراً للمنطقة الوسطى، طالبا منه الإنضمام إلى حركة حلب أو الوقوف

¹ - نواف محمد مراد، موقف الحزب الشيوعي السوري من القضية الكردية في سوريا 1924 - 1963، دراسة تاريخية - سياسية، الأكاديمية الكردية، أربيل، 2013، ص 93 - 94.

² - أيوب بارزاني، المقاومة الكردية للإحتلال 1914 - 1958، سويسرا، 2002، ص 334.

إزاءها على الحياء. وكان محمود شوكت من أقرب الناس إلى قلب الشيشكلي ومن أشدهم ولاء له، وكان الشيشكلي هو من عينه قائدا للمنطقة الوسطى. فكان جواب العقيد محمود شوكت أنه لا يستطيع أن يعده بشئ قبل تلقي أمر من العقيد بكري قوطرش وهو كردي أيضا ضابطا في قوى البادية. ورجح البعض، تقارب الضباط الكرد، إلى أسباب قومية، وبهذا الصدد كتب سامي جمعة أحد العناصر الفعالة في المكتب الثاني: "عندها أيقن النقيب حمدون أن البارتي الكردي الذي يتزعمه المرحوم محسن البرازي والذي ساهم في إنقلاب حسني الزعيم الكردي بدوره مازال قائما"⁽¹⁾. بعد ذلك تم الإتصال بالعقيد قوطرش عن طرق بعض السياسيين من أعضاء هذا التحرك (يعتقد أن الذي إتصل به هو النائب والوزير السابق علي بوظو وهو كردي أيضا)، وتمت تسوية الأمور وتلبية جميع المطال التي أراها العقيد قوطرش، وعندها قال لجماعة مصطفى حمدون لقد أعطى الضؤ الأخضر للعقيد محمود شوكت لتنفيذ كل مطلبونه منه.

وعندما سمع الشيشكلي من إذاعة حلب بيان الإنقلابيين عليه، إتصل فوراً بالعقيد محمود شوكت، طالبا منه قمع الحركة، فكان رد العقيد شوكت: "آسف يا فخامة الرئيس، نحن على الحياء وضد إراقة الدماء وأني أنصحك بالرحيل تنفيذاً لمطالب الإنقلابيين"⁽²⁾، حينها أذعن أديب الشيشكلي للإنداز، فقدم إستقالته يوم 25 شباط 1954، بعد أن توحدت المعارضة ضده، ومن جانبها رعت الحكومة العراقية حكومة «سورية الحرة» بقيادة المقدم محمد صفا لإسقاط الشيشكلي، إضافة إلى ذلك تخلت أمريكا عنه في تلك الفترة. وما أن غادر الشيشكلي سوريا، حتى إجتمع المجلس النيابي برئاسة سعيد إسحق نائب الرئيس، لكن المتظاهرين طوقوا المجلس ولم ينسحبوا حتى تأكدوا من أن النواب حلوا مجلسهم، ليدخل البلاد في مرحلة أخرى جديدة.

شهدت سوريا في المرحلة التي أعقبت زوال الشيشكلي ضغوطات إقليمية ودولية لجر سوريا إلى سياسة الأحلاف العسكرية. وكان الرد السوري على الإتفاق التركي -

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 146.

² - المصدر نفسه، ص 147.

العراقي، هو التوقيع على حلف دفاع عربي مع مصر في 2 من آذار 1955، فحشدت تركيا قواتها العسكرية على حدودها المتاخمة لسوريا، معتبرة الميثاق السوري - المصري معاديا لها. وبالمقابل أرسلت مصر وحدات من قواتها العسكرية لتربط مع الجيش السوري على الحدود السورية - التركية لصد أي عدوان مرتقب. وهكذا أصبحت المناطق الكردية على طرفي الحدود مناطق توتر ومنازعات عسكرية في إطار سياسة الحرب الباردة.

وفي هذه الأجواء الساخنة، إجتمع المجلس النيابي السوري صباح يوم الخميس في 12 من آب 1955، وفيه ونتيجة الإقتراع السري فاز شكري القوتلي برئاسة الجمهورية، بعد أن عاد في أوائل آب عام 1954 من مقر إقامته بمصر. وفي يوم 6 من ايلول 1955 تم نقل صلاحيات رئاسة الجمهورية من الرئيس السابق هاشم الأتاسي إلى شكري القوتلي، مكلفا سعيد الغزي بتشكيل الحكومة. في تلك الفترة وتحديدًا خلال شهر آذار من عام 1955 أعلنت مصر وسورية والسعودية عن إتفاق الدول الثلاث على تشكيل قيادة موحدة للدفاع الجماعي. وفي شهر تشرين الأول من العام ذاته أعلن عن تشكيل القيادة الموحدة برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، وأعقب ذلك حدوث الإعتداءات التركية على المناطق الحدودية لسوريا، ودخلت الجندمة التركية بعض القرى الحدودية وإحتراق طائراتها الحربية الأجواء السورية، إضافة إلى الحشود التركية على الحدود الشمالية والحشود العراقية على الحدود الشرقية، وشكلت المناطق الكردية على أطراف حدود الدول الثلاثة مسرحًا لتلك العمليات العسكرية. وفي أواخر عام 1955 تم التنسيق بين مصر وسورية في مجال الحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكي بهدف تقوية الجيش، وسورية هي أول دولة في العالم العربي إستوردت السلاح السوفياتي، وعرفت الصفقة الأولى منها، بصفقة الأسلحة التشيكية بسبب شحنها من تشيكوسلوفاكيا. وفي آذار عام 1956 برزت من قبل كل من السعودية ومصر وسورية فكرة الأمن العربي وتم وضع خطة شاملة للتنسيق السياسي بين الدول الثلاث.

وإزاء إحتدام الصراع على سوريا في إطار الحرب الباردة، أرسلت أعداد كبيرة من ضباط المخابرات الأمريكية إلى كل من تركيا ولبنان والأردن، وحشد الأتراك قوات

عسكرية كبيرة على الحدود السورية الشمالية فدفع ذلك سورية إلى تقديم الشكوى إلى الأمم المتحدة بهذه الشأن بتاريخ 1957/10/16، الأمر الذي دفع أندية أندرية غروميكو وزير الخارجية السوفياتي بشن حملة إعلامية شعواء ضد تركيا محذرا إياها من القيام بأي عمل عسكري ضد سورية، وقد تبع ذلك قيام الإتحاد السوفيتي بالإشتراك مع بلغاريا بتنفيذ مناورات عسكرية واسعة على الحدود التركية.

قصة المصريين الأربعة في القامشلي:

المصريون الأربعة هم كل من:

الأستاذ حسين توفيق (كان أبوه اللواء توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع بمصر)

الأستاذ عبدالقادر عامر

الأستاذ عبدالرحمن مرسي

الأستاذ كمال مصطفى الدفراوي

هؤلاء كانوا قد هربوا من السجن بعد أن كانوا قد أعتالوا أمين عثمان باشا وزير المالية بحكومة الوفد في مصر. وبتكليف من رئيس الشعبة الثانية (المخابرات العسكرية) الرئيس الأول (العميد فيما بعد) سعيد حبي ووزير الدفاع، تسلل سامي جمعة رجل المخابرات في الشعبة سرا إلى عمان – الأردن لإحضار المصريين الأربعة إلى دمشق تهربا. وفي الشيخ مسكين بدمشق، أنزلت دورية من الأمن العام السوري كانت تقوم بتفتيش السيارات من سيارته راكبا يتكلم اللهجة المصرية بسبب عدم حمله تذكرة هوية. وإكتشف الضابط أن هذا المصري هو حسين توفيق الفار من السجن في مصر فأودعه نظارة الشرطة وأخبر رئيسه الدكتور زكي الجابي (كان مديرا عاما للشرطة والأمن)، فما كان من الدكتور المذكور إلا أن إتصل بوزير مصر المفوض بدمشق لنيل المكافئة المرصودة التي أعلنتها الحكومة المصرية لمن يقبض على حسين توفيق وقدرها خمسة آلاف جنيه مصري. وتغاديا

للتائج الخطيرة، سارع رئيس الشعبة الثانية لمعالجة الأمر ولقرفة الموضوع، حيث ذهب بنفسه إلى مديرية الشرطة وإستلم حسين توفيق وجاء به إلى الأركان. خلال ذلك كان وزير مصر المفوض في دمشق قد إتصل بالقاهرة وأعلم وزارة الخارجية المصرية بنبا القبض على حسين توفيق فنشرت الصحف هناك الخبر. عاود مدير الشرطة الدكتور الجابي الإتصال بوزير مصر المفوض وقال له: لقد كنا على خطأ إذ تبين لنا أن الشخص الموقوف هو من بدو النقب في فلسطين وأنه مقيم في سورية منذ عشرات السنين وقد وافانا ذووه بأوراقه الثبوتية حيث تأكدنا من أنه غير الشخص المطلوب الذي أخبرناكم عنه فأطلقنا سراحه.

بعد نشر الخبر في صحف القاهرة، وصل إلى دمشق علي أمين صاحب أخبار اليوم وبرفته محمد حسنين هيكل (وكان في مقتبل عمره يعمل مندوبا صحفيا بدار أخبار اليوم) وحلا في (فندق) أمية فطمأنه وزير الدفاع ورئيس الشعبة بأن الموضوع قد سوي بشكل نهائي وأن الشباب جميعهم بخير وأنه (أي وزير الدفاع) سوف يوجد لهم عملا في الجزيرة كي يكونوا بعيدين عن دمشق.

بعد بضعة ايام، والقول لسامي جمعة، طلب مني "أن أهيب للمصريين تذاكر هوية سورية مزورة فقلت لرئيسنا بإستطاعتي الحصول على تذكرتين فقط باسماء أخوي فؤاد جمعة ومحمود جمعة فقال لي: سنهني نحن هويتين أخريين. وخلال يومين كان حسين توفيق يحمل هوية سورية بإسم محمود ناجي جمعة وعليها صورته الفوتوغرافية وعبدالرحمن مرسي يحمل هوية سورية أيضا بإسم أحمد فؤاد جمعة كما حمل عبدالقادر عمر هوية سورية بإسم عبدالرحمن العقاد أما الدفراوي فلم أعد أذكر الأسم الذي أعطي له، وقد تولى الملازم أول أحمد قصيباتي تدبر الهويتين الباقيتين بتدخل من الشعبة الثانية، وقد تم تعيينهم جميعا في مديرية الميرة (مكتب الحبوب) في القامشلي"^[1]. ويضيف سامي جمعة: "من غرائب المصادفات التي قد لا تتكرر أن أكون من أحضرهم لسورية بأمر رؤسائي، وأن أكون أيضا

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 31.

من أستاذ إثنين منهم هما حسين توفيق وعبدالقادر عامر بعد بضع سنوات إلى السجن محكما عليهما بالأشغال الشاقة لفترة طويلة نتيجة إشتراكهما بمحاولة إغتيال العميد أديب الشيشكلي وأن أكون أيضا من رافقهم إلى مطار المزة بعد بضع سنوات وهم يغادرون دمشق إلى القاهرة برفقة أنور السادات بعد أن تمكن في منتصف الخمسينات من الحصول على مرسوم بالعفو عنهم عن المدة المتبقية من عقوبة سجنهم وكان السادات وقتها رئيسا لمجلس الأمة في مصر وجاء خصيصا من القاهرة لإصطحابهم" [1].

في مصر كان "هؤلاء الأربعة ينتمون إلى تشكيل تابع للقصر الملكي يدعى الحرس الحديدي تشرف عليه السيدة ناهد رشاد كبيرة وصيفات القصر الملكي المصري مع زوجها الأميرالاي (العميد) الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك فاروق الخاص وكان الصاغ (رائد) مصطفى كمال صدقي زوج الراقصة تحية كاريوكا يتولى تدريب هذا التشكيل آنذاك وكانت مهمة هذا التشكيل التنكيل وإغتيال أعداء الملك أو الذين يشكلون خطرا على العرش، وكان هذا التشكيل يتبع نظام الخلايا ويراس خليتهم أنور السادات الذي كان قد طرد من الجيش نتيجة إتصاله بالألمان خلال الحرب العالمية الثانية. وقد عهدت السيدة رشاد آنذاك برئاسة مجموعتهم لأنور السادات بإعتباره عسكريا سابقا بعد أن وعدته بإعادته إلى صفوف الجيش إذا نفذ المهمات التي تعهد بها إليه" [2]. وبتاريخ 12 تشرين الأول 1950 تعرض أديب الشيشكلي لمحاولة إغتيال شارك فيها أيضا المصريان عبدالقادر عامر وحسين توفيق، وكانا مازالا يتقاضيان رواتب شهرية من الشعبة الثانية حتى تلك اللحظة، وكانا يقيمان في بيت في حي الأكراد بدمشق بعد زواجهما من شقيقتين كرديتين. وقد ظل المصريان في السجن حتى عام 1953 حيث جاء أنور السادات (شريكهما في عملية إغتيال الوزير المصري أمين عثمان باشا) وتوسط لهما لدى الشيشكلي الذي أحلى سيبلهما وسلمهما لأنور السادات الذي أخذهما بدوره إلى مصر.

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 31 - 32.

² - المصدر نفسه، ص 32.

إن إلقاء نظرة على أمر تعيين المصريين الأربعة بمكتب الميرة في قامشلو، قد تبدو أمراً طبيعياً للوهلة الأولى، إلا أن الأمر في حقيقته أعمق من ذلك بكثير، بحيث نظرت السلطات دوماً إلى مناطق كردستان كمستعمرة وكل تعاملها كانت تجري في هذا الإطار، كان إرسال الموظفين العرب من الداخل يتم على حساب سكان المنطقة الأصلاء، ناهيك أن معظم الموظفين المرسلين كانوا يتجسسون على المنطقة لصالح الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى أن ذلك لم يخل من أهداف التعريب والتغيير الديموغرافي.

سامي جمعة في القامشلي:

ولد سامي جمعة في دمشق عام 1928، عمل في المخابرات السورية (الشعبة الثانية) منذ الجلاء الفرنسي عن سورية. أبعده عن المخابرات في أواخر عهد أديب الشيشكلي، حيث عين رئيساً للأمن العام في محافظة الحسكة برتبة ملازم أول، وحوّل ذلك يقول سامي جمعة: "وبعد ثلاثة أيام كنت على رأس عملي في الحسكة، حيث حضرت عملية التسلم والتسليم بين النقيب مصطفى حمدون ضابط العشائر والنقيب أمين الحافظ الذي حل محله. بقيت في الجزيرة حتى منتصف عام 1953 حيث تلقيت برقية بوجوب الذهاب إلى دمشق ومقابلة النقيب محمد آصف قباني مرافق العميد أديب الشيشكلي الذي أصبح رئيساً للجمهورية"⁽¹⁾. وفي دمشق وإثر مقابلة الشيشكلي، تم "نقله من رئاسة عام الحسكة إلى رئاسة أمن عام البوكمال، لإحباط مشروع نقل الحكومة الحرة إلى دير الزور وإعلان المنطقة الشرقية (الجزيرة ودير الزور) منطقة محررة من حكم الشيشكلي كما كانوا يخططون"⁽²⁾، ومن ثم رئيساً للأمن العام في مرفأ اللاذقية. عاد إلى المخابرات بعد زوال نظام أديب الشيشكلي وإستمر في عمله حتى وقوع الانفصال بين سورية ومصر.

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 137.

² - المصدر نفسه، ص 139.

نقل سعيد حبي من رئاسة الشعبة الثانية وعهد إليه بقيادة كتيبة المدرعات الأولى المتمركزة في القابون، وكانت تلك الكتيبة نواة سلاح المدرعات في الجيش وعهد للمقدم جميل رمضان برئاسة الشعبة الثانية وكان شركسيا، وفي الوقت نفسه أسس مكتب أخبار الجيش وكان متفرعا عن الشعبة الثانية ولكنه مرتبط إرتباطا شبه مباشر بالقصر الجمهوري وبالتحديد بالغرفة العسكرية فيه، وكان الرئيس القوتلي يطلع يوميا على نشاطات ذلك المكتب الذي ترأسه المقدم أكرم عكر وألحق به خبيرا ألمانيا يدعى الكولونيل راوف الذي كان يشغل منصبا هاما في الغستابو خلال الحرب العالمية الثانية. ألحق سامي جمعة بهذا المكتب، كانت تقارير ذلك المكتب ترفع مباشرة إلى القصر دون المرور على الأركان أو الشعبة الثانية، وكان أكثرها ينصب على نشاط حسني الزعيم ووصول معلومات تتضمن أن مايلز كوبلاند السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية يحتفظ في بيته بوثائق هامة تثبت أن حسني الزعيم سوف يقوم بحركة تطيح بالنظام وتقيم دكتاتورية عسكرية بزعامته، وللحصول على تلك الوثائق دخل سامي جمعة على راس مجموعة بيت كوبلاند وتم فيه إطلاق النار، حينها استدعى سامي جمعة إلى مكتب الزعيم الذي طلب منه مغادرة البلاد إلى بيروت لمدة شهر والتواري عن الأنظار ريثما تحلحل الأمور، وقدمت له الشعبة الثانية بطلب من الزعيم ثلاثة آلاف ليرة سورية . وحول الموضوع يكتب سامي جمعة قائلا: "ذهبت بعدها إلى سوق الحميدية حيث كان هناك سوق البورصة فأستبدلت المبلغ بـ 400 ليرة ذهبية إنكليزية (كانت الليرة الإنكليزية بـ 75 ليرة سورية) ثم توجهت إلى بيتي حيث أخذت إحدى الهويات التي تحمل صورتي فقط وباسم غير إسمي أو كنيتي ومن هناك إلى البحصة حيث أخذت السيارة (الوسطة) إلى حلب ومنها إلى القامشلي ولم أذهب إلى لبنان كما تم الإتفاق. حللت في القامشلي بضيافة المصريين عبدالقادر عامر وعبدالرحمن مرسي اللذين سبق أن جئت بهما من الأردن بعد فرارهما من السجن في مصر لإشتراكهما مع حسين توفيق في عملية إغتيال أمين عثمان باشا اللذين وظفتهما الشعبة الثانية السورية في مكتب الحبوب في شمال سورية لإبعادهما عن العيون، وقد ظن المصريان للوهلة الأولى أنني موفد مهمة فشجعتهما على ظنهما دون الدخول في أية تفاصيل وكان

ظنهما يذهب للإعتقاد بأن مهمتي تتعلق بالنشاط الكردي في المناطق السورية المخاضية للحدود التركية والعراقية. بقيت في القامشلي مدة إسبوع وفي صباح الثلاثين من آذار 1949 أيقظاني من نومي بعصية ليعلماني أن إنقلابا حصل في دمشق بقيادة حسني الزعيم وهو الشئ الذي كنت أتوقعه منذ مغادرتي لدمشق تنفيذاً لأمر الزعيم. إنحصر تفكيري بضرورة مغادرة القامشلي بسرعة ليقيني بأنه لا بد من صدور أمر باعتقالي وأن هذا الأمر سوف يعمم وسيعلم به بالتالي مضيغاي المصريان العاملان أصلاً في الشعبة الثانية إضافة لعملهما في مكتب الحبوب، وبدأت أجمع أغراضني في حقيقتي مدعياً أمامهما أنه لا بد من إنتحاقي بعملني في دمشق، وبمرافقتهما إنتعت تذكرة سفر بقطار الشرق السريع من محطة نصيبين، وقد ظلاً معي في المحطة حتى تحرك القطار المتجه إلى حلب. على بعد ثلاثين كيلومتراً من نصيبين يتوقف القطار لدقائق معدودة في محطة الدرباسية حيث غادرت القطار وإستقلت سيارة إجرة أوصلتني إلى مدينة الحسكة مقر المحافظة حيث كان يقيم شقيقي الأكبر فؤاد الموظف في وزارة الزراعة، بقيت متوارياً في منزل شقيقي حوالي عشرة أيام...^[1]، وهكذا نرى أن الجزيرة ولاسيما قامشلو كانت بمثابة الحديقة الخلفية للأوساط الحاكمة في دمشق.

مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان سوريا:

عشية الحرب العالمية الثانية وتحديدًا خلال عامي 1937 - 1938، شكلت الوكالة اليهودية لجنة مكلفة بترحيل الفلسطينيين من إسرائيل. وفي إطار البحث عن إيجاد وطن بديل للمهجرين الفلسطينيين، كانت كردستان واحدة من الخيارات المقترحة لدى الوكالة. ناقشت "اللجنة الفرعية للترحيل في إجتماعها المنعقد في يوم 5 كانون الأول 1937، إمكان إرسال أحد أعضائها إلى منطقة الجزيرة في شمال شرق سورية بإعتبارها جزءاً من تحقيقاتها بشأن وجهة المرشحين العرب المقترحين، ومكان إعادة توطينهم"^[2]، وأصبحت

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 61.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 601.

الأجواء أكثر ملائمة خلال عهد حكومة فيشي ومن ثم الحكم البريطاني - الفرنسي المزدوج، حيث جدد فايتس⁽¹⁾ في حزيران 1941 إقتراحه بترحيل الفلسطينيين أو ما عرف بمشروع الجزيرة. وفي العاشر من أيلول للعام ذاته، وصل فايتس دمشق، وبمساعدة عميل عربي زار الجزيرة التي كانت تشهد آنذاك نزاعات بريطانية - فرنسية من أجل السيطرة عليها، بين القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة، وعاد إلى فلسطين من الجزيرة في 18 أيلول من طريق لبنان، ليكتب في يومياته: "إذا أرادت الحكومات حل المسألة اليهودية، فيمكن الوصول إلى حل من خلال ترحيل جزء من السكان العرب في أرض إسرائيل إلى الجزيرة، وبلا شك إلى الجزيرة العراقية أيضا. ولا ريب في أن البحث المستفيض سيكشف أن في إمكان الجزيرة في حدودها الطبيعية، بين الفرات ودجلة، أن تستوعب مليون فلاح، وعددا مماثلا من سكان المدن. هل من المستحيل إقامة مدينة أخرى مثل دمشق في صحراء الجزيرة؟". وفي أثر ذلك "أوفدت الوكالة اليهودية بعد دراسة تقرير فايتس كلا من إياهو ساسون، رئيس القسم العربي في الوكالة اليهودية، وهو يهودي دمشقي، وبرنار جوزيف بمهمتين سريتين إلى سورية. وكان من نتائج هذه الزيارات قرارات عدة كان بينها دراسة مناخ الجزيرة"⁽²⁾.

تفاقت أزمة اللاجئين الفلسطينيين إثر نشوب حرب 1948، وراحت حلفاء إسرائيل تزيد من نشاطاتها بحثا عن إيجاد حل لمشكلتهم، وأصبحت مسألة توطين المهجرين من أولويات السياسة الرسمية الأميركية. في الثلاثين من آذار 1949 تولى الزعيم حسني الزعيم (1894 - 1949) السلطة في سورية إثر إنقلاب عسكري مطيحا بالرئيس شكري القوتلي، وكان ذلك بداية لعهد الانقلابات العسكرية في البلاد. وفي 28 نيسان 1949،

¹ - يوسف فايتس (1889 - 1972)، من مؤسسي إتحاد العمال الزراعيين اليهود في فلسطين، وفي عام 1932 عمل مديرا لقسم تطوير الأراضي في الصندوق القومي لإسرائيل، وكان عضوا في لجنة ترحيل العرب في عام 1948. راجع: يوسف نحمان، مذكرات سمسار أراض صهيوني، جمع وتحرير: يوسف فايتس، ترجمة وتقديم وإعداد: إلياس شوفاني، دار الحصاد، دمشق، 2010، ص 68.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 603.

أي بعد يومين فقط من الإعتراف الأميركي بالنظام الجديد، أبلغ الوزير الأميركي المفوض (سفير فوق العادة) كيللي (Kelley) واشنطن في ضوء صفقته مع الزعيم أن سورية ستستأنف محادثات السلام مع إسرائيل، وستفكر في توطيّن 250 ألف لاجئ فلسطيني في منطقة الجزيرة على الحدود العراقية، وكان ذلك يشمل في الواقع معجم اللاجئين الفلسطينيين وليس من لجأ منهم إلى سورية فقط، والذين قدر عددهم يومئذ في سورية "بـ 80 ألف لاجئ"^[1]. وعملت الإدارة الأمريكية على مشروع نقل اللاجئين الفلسطينيين جميعهم إلى الجزيرة، وتوطينهم فيها بصفة فلاحين، وبات ترومان نفسه مفتونا بصورة الجزيرة السورية باعتبارها مكانا مثاليا لتوطين اللاجئين، وكان يقول "أنه سيجعل من منطقة ما بين النهرين فردوسا في الدنيا"^[2]، وبغية تنفيذ المشروع، كلفت إدارة الرئيس ترومان السفير كيللي بنقل رسالة في أواخر نيسان للزعيم حسني الزعيم، جاءت فيها: "أن الإدارة الأمريكية ستمنح سورية قرضا بقيمة مئتي مليون دينار وتقديم مساعدة عسكرية لها مقابل توطيّن اللاجئين"^[3].

وعلى أثر ذلك، أوفد الزعيم "المهندس الزراعي أحمد وصفي زكريا، كواحد من أبرز الخبراء الأنثروبولوجيين والزراعيين السوريين بالجزيرة إلى الإقليم ليدرس تربته، وليجمع عينات منها لتحليلها في دمشق، وليعد تقريرا عن آفاق إستصلاح الأراضي في الإقليم"^[4]، وحاول الزعيم أن يغلف التوطين بإسم إعادة النظر في توزيع الأراضي، والعمل على وضع قانون يحد من تركيز رأس المال، وحدد المقصود بتوزيع الأراضي بأمالك الدولة «الأميرية» و«المتروكة» أو غير المستثمرة، لكنه تحدث عن "تحديد الملكية الضخمة، وإنقاذ البلاد من

1 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 611.

2 - المرجع نفسه، ص 612.

3 - المرجع نفسه، ص 612 - 613.

4 - من مقدمة عبد القادر عياش في: أحمد وصفي زكريا، ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916، دير الزور، 1968، ص 8.

الإقطاعية"¹، وخاصة أن الجزيرة كانت مؤهلة لإستيعاب كتل بشرية، فيما لو أخذنا الكثافة السكانية مقارنة مع المساحات الشاسعة من الأراضي القابلة للإستثمار، فوفقا "للأرقام الرسمية لعام 1948 لم يتجاوز عدد السكان فيها أكثر من 155643 ألف نسمة"²، وهنا من الضروري الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية للدولة، تلك المتعلقة بالمناطق الكردية، لم تعبر عن الحقيقة في يوم من الأيام بسبب الخروقات المنظمة والسياسات الخاصة والإستثنائية وبقاء الألوف في قيد المكنومين، سواء أكان ذلك إهمالا من بعضهم بعدم تسجيل أمماتهم أو بسبب السياسات الممنهجة للسلطات الحاكمة. لكن المشروع الأمريكي الخاص بالتوطين إصطدم بجملة من القضايا المصرية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - السوري.

جددت "الإدارة الأمريكية مساعيها في عهد الشيشكلي، ففي أوائل حزيران 1951 عرض القائم بأعمال السفارة الأميركية في دمشق على رئيس الحكومة خالد العظم جدولا بالمساعدات الأميركية لدول المنطقة في إطار برنامج «النقطة الرابعة»، يتضمن تخصيص الولايات المتحدة 50 مليون دولار لتوطين اللاجئين الفلسطينيين و40 مليون دولار للدول العربية وإسرائيل للتسلح والدفاع عن الديمقراطية"³. جاء هذا المشروع في إطار الحرب الباردة بين القطبين، وكانت أمريكا تسعى في هذه اللعبة إلى جر سورية إلى سياسة الأحلاف الغربية لتطويق المد الشيوعي وضرب حركات التحرر، والعمل على مشروع تشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وكمحاولة منها للضغط على سورية وجرها إلى الفلك الغربي وإجبارها على قبول مشروع الجزيرة الخاص بتوطين الفلسطينيين، إستخدمت أمريكا «الورقة الكردية» كعامل ضغط على القيادة السورية وتخويفها من الحركة الكردية التي قد «تهدد امنها القومي». وكانت المخابرات الأمريكية هي من قامت بهذا الدور، وفي هذا السياق قام أحد أركان السفارة الأمريكية في تركيا، بإعلام السفير

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 613.

² - Boghossian, op.cit., p.55.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 624 - 625.

السوري عادل أرسلان، بإنشاء الروس مراكز التدريب التي "يتعلم فيها شباب الكرد إستعمال آلات النسف، والمراسلات السرية، وتركيب الديناميت، ونشر الدعاية، وقيادة العصابات، والمهبط بالمظلات تأهباً لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسورية". ونقل السفير أرسلان هذه المعلومات إلى حكومته من منطلق أنه «لايشك في صحتها»، وأنه كان منتشراً أن هناك "حركة كردية تؤيدها روسية"⁽¹⁾. ولم تكن كل المعلومات المذكورة سوى دعاية إعلامية ونفسية من صنع المخابرات الأمريكية والميت التركي تكون بمثابة سيف ديمقريطس.

إثر سيطرة أديب الشيشكلي على السلطة في أواخر كانون الأول 1951 بتأييد معظم الضباط الكبار في الجيش، وبدعم من الكتلتين الجمهورية بقيادة خالد العظم والإشتركية بقيادة أكرم الحوراني، وبرعاية سعودية - أمريكية مباشرة، شرع في تنفيذ برنامجه الذي إشتمل أيضاً على توطين اللاجئين والدفاع عن الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي. وأبدى الشيشكلي إهتماماً بالجزيرة بغية إستكمال الثورة الزراعية التي بدأها الفرنسيون، والحد من الملكيات الكبيرة للأرض، تمهيداً لتوفير مستلزمات توطين الفلسطينيين. ولتقليم أظافر المالكين الكبار والإقطاع بدأ بمشروع الإصلاح الزراعي لمصادرة الفائض عن السقف الأعلى للملكية. وفي هذا السياق "أصدر الشيشكلي في 30 كانون الثاني 1952 في مرحلة تحالفه مع أكرم الحوراني المرسوم التشريعي رقم 96 بتنظيم حيازة أراضي الدولة، بما فيها التي تعرضت لوضع اليد، على أساس تحديد سقف الملكية في أراضي محافظتي الجزيرة والفرات والمناطق الصحراوية بمساحة حداها الأعلى 150 هكتارا، و50 هكتارا في باقي المناطق السورية، وتوزيع أراضي الدولة المسجلة وغير المسجلة على الفلاحين الصغار"⁽²⁾. ومهما يكن الدفاع من هذا المرسوم، فإنه يعتبر خطوة إجتماعية متقدمة ونموذجاً عادلاً لحل مشكلة الأرض في الشرق الأوسط.

¹ - إنظر: يومية 1 نيسان 1950، في: محمد جمال باروت، ص 625.

² - الشباب، 1952/2/3.

وفي إطار برنامجها الخاص بمسح الجزيرة، شرع الشيشكلي منذ بداية عام 1952 بإنجاز عمليات التصوير فيها. وبحلول عام 1954 كانت عملية وضع خرائط زراعية - جيولوجية للتربة قد قطعت شوطا كبيرا في تطورها بهدف تحديد الأراضي التي ستجري عملية التوطين والإسكان والتحضير فيها. وأجري خلال عامي 1953 و 1954 عملية تصوير جوي لجميع القطاعات في أراضي الجزيرة بما يبلغ 2250000 هكتار، وأجريت عليها "عملية غرس المثلثات والكشف العقاري، وإلى ما هنالك من الأعمال التمهيدية لإجراء التحديد والتحرير، وتثبيت الملكية العقارية بصورة نهائية، حيث حدد عام 1956 موعدا لنهاية عملية التحديد والتحرير"¹. وقد إعتزضت تركيا على برنامج الشيشكلي بتوزيع أراضي الدولة في الجزيرة بدعوى "وجود ملكيات تركية فيها ستكون عرضة للضياع في حال تطبيقه، ومنعت الطائرات بالتصوير الجوي في المناطق الحدودية"².

إلا أن قيام دولة إسرائيل في عام 1948 والتي تحولت إلى قوة معتبرة وتغيير موازين القوى لصالحها، دفعتها في عام 1949 إلى التخلي عن مشروعها في توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار الإسرائيلي، وفكرت قيادتها إيجاد بديل لهم في مناطق تكون بعيدة مثل البرازيل وليبيا.

وحول مخططات البعث الإستيطانية بتوطين الفلسطينيين في كردستان، كتب صلاح بدرالدين: "في إحدى لقاءاتي مع الراحل - ياسر عرفات - بتونس، أبلغني معلومات في غاية الخطورة، مفادها أنه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، رفض طلبين منفصلين في أوقات مختلفة لكل من القيادة العراقية بعهد صدام حسين والقيادة السورية بعهد حافظ الأسد إنتقال وتوطين الفلسطينيين إلى وفي المناطق الكردية بالبلدين. وأكد على أن النظاميين كررا تقديماتهما لمرات عديدة، ولكننا رفضنا بشكل قاطع أن نتحول من موقع

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 639.

² - المرجع نفسه، ص 640.

الضحية إلى موقع الجلاء، لأن شعبنا عانى من الإقتلاع وإحتلال الأرض وطرده السكان الأصليين، ونعلم خطورة وتبعات مثل هذه القضايا"⁽¹⁾.
ومن ناحية أخرى، وبعد مضي خمسون يوماً فقط على جلاء الفرنسيين عن سوريا، لاح في الأفق مخططات شوفينية تعريبية للحكام الجدد، فقد نشرت جريدة "البعث" على صفحتها الرابعة وفي زاوية صغيرة تحت عنوان "في سطور" خبراً مفادها أن "هنالك فكرة لإسكان نصف المتحضرين من بدو الجزيرة في أملاك الدولة، ومساعدتهم جدياً في التحضير العقلي، وسيخصص مبلغ 20 مليون ليرة لهذه الغاية"⁽²⁾.

مشكلة نهر الجفجف (جفجف) Ceqceq:

إستخدمت تركيا سلاح المياه كورقة ضاغطة في نزاعاتها مع سورية، بدءاً من عام 1941 إلى تحويل مجرى نهر الجفجف، الذي بدأ يجف في الصيف، مما ألحق ضرراً كبيراً بمساحات واسعة مزروعة بالقطن والأرز. وفي "24 تشرين الأول 1951 أعلنت وزارة الخارجية التركية الأمير عادل أرسلان، السفير السوري في أنقرة، أن المهندسين والعمال الأتراك يقومون بحفريات على نهر الجفجف لفتح قناة لري ثلاث قرى تركية، وفي 1951/12/5 إتصلت وزارة الداخلية بالسلطات التركية المختصة لوقف أعمال الحفر على النهر"⁽³⁾. إتخذت مشكلة نهر جفجف شكلاً صراعياً حاداً بين الدولتين، وحشد كل دولة أكبر عدد ممكن من المخافر على الحدود. وفي "10 شباط 1951 قدم السفير السوري إلى وزير الخارجية التركي، رشدي آراس، طلباً بإيقاف مشروع تحويل مياه

¹ - صلاح بدر الدين، صلاح بدر الدين يتذكر، الشوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 2011، ص 188.

² - البعث (جريدة)، العدد الأول، 3 تموز 1946، المصدر: د.آزاد علي، مركز رووداو للدراسات، كانون الأول 2015.

³ - «الوثيقة رقم س 148 / 502 تاريخ 1951/11/24»، و«الوثيقة رقم س 201/502 تاريخ 1951/12/5»، مركز الوثائق التاريخية في دمشق، في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 641.

الجعجغ، وحدد عدد القرى التي سيصيبها ضرر كبير من ذلك بـ 47 قرية^[1]. ولكسب مزيد من الوقت لإنهاء مشروع تحويل مجرى النهر، ويقترح من تركيا تم تشكيل لجنة تركية - سورية لفض النزاع بين الجانبين وضمان حقوق الدولتين، إلا أن اللجنة فشلت في مهمتها، وبحلول تموز 1958 قطع الأتراك مياه الجعجغ كلياً، ولم يعد يصل منها إلى القامشلي سوى بعض المياه الفائضة المتسربة بطريق بعض الوديان الفرعية، وأدى ذلك إلى كارثة زراعية في منطقة القامشلي، فجفت مساحات كبيرة من القطن والزراعات الصيفية الأخرى^[2].

وتعد المناطق الكردية من المناطق الغنية بمصادر المياه، وتقدر الثروة المائية في محافظة الجزيرة وحدها بـ (4,2) مليار م³، على شكل أحواض من الينابيع الغزيرة هذه فضلاً عن الأنهار التي تمر فيها مثل دجلة والخابور وروافدهما، كما تعد بحيرة الخاتونية من البحيرات الهامة في سوريا. ويجري في منطقة كرد داغ نهر عفرين الذي ينبع من مرتفعات جبل الأكراد في كل من تركيا وسوريا، وهذا النهر يروي في جريانه سهل جومي الخصب. وفي الآونة الأخيرة بني على هذا النهر (سد ميدانكي) الذي ينظم جريان النهر ويروي نحو (30) ألف هكتار (كل هكتار 10,000م²) من الأراضي الزراعية في سهول المنطقة^[3].

¹ - «يومية 10 شباط 1951»، في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 641.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 642 "إسكندر داود، المرجع السابق، ص 365.

³ - علي صالح ميراني، المرجع السابق، ص 40.

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية في كردستان سوريا في سنوات الإستقلال

الجزيرة (محافظة الحسكة) في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية

الثورة الزراعية في كردستان سوريا

الصراع الطبقي في كردستان سوريا

الجزيرة (محافظة الحسكة) في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية:

في أيلول عام 1945 عينت دمشق الحقوقي السوري عبد القادر الميداني، الذي ينتمي لأسرة دمشقية، محافظا على الجزيرة. وكان الميداني قد إنهمك في أول شبابه في المشروع التنموي الطموح: "إنعاش القرى، الذي إنخرط فيه كثيرون من الشباب المثقف في سورية ولبنان"¹. وإثر جلاء الفرنسيين عن الجزيرة، شرع الميداني خبرته في هذا المجال في تنمية الجزيرة وتطوير بنيتها التحتية والعمرانية والتعليمية. فقام بتمديد بعض من الطرق الترابية الداخلية الواصلة بين الحسكة والقامشلي، وبين القامشلي وعامودا بالإسفلت، ومهد طريق القامشلي - ديربك، وبنى مدرسة التجهيز، وتوسع في المدارس الابتدائية ومدارس محو الأمية الليلية، وبعض الحدائق، ودعم تأسيس مشاريع الكهرباء الأهلية الخاصة. وهي برمتها من المشاريع النمطية التي كان يهتم بها برنامج التنمية الريفية المعروف يومئذ بمشروع "إنعاش القرى"². ومن ناحية أخرى، إرتفع حجم المدارس على مختلف مراحلها وأنواعها من "64 مدرسة، تضم 5430 تلميذا في عام 1945 - 1946 إلى 144 مدرسة، تضم 10462 تلميذا في عام 1949، أي تضاعف عدد التلاميذ تقريبا"³.

وحول التعليم كتب نورالدين زازا في مذكراته: "في تلك الفترة كانت المدارس الحكومية المتبنية للغة العربية في تعليمها سواء في قامشلي أو في القرى والنواحي والأقضية المحيطة بها نادرة جدا ولكن بموازاة ذاك فأن المدارس الأهلية، الابتدائية والمتوسطة، الخاصة بالطوائف الدينية ولا سيما بالأقلية الأرمنية والسريانية كانت منتشرة في الحسكة والقامشلي وبإمكان

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 532.

² - إسكندر داوود، المرجع السابق، ص 350 - 351.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 533، وكذلك:

بناتها الشبابات أيضا مواصلة دراستهن في مدرسة تديرها الراهبات، وفيما يخص الكرد فإن الرقم كان صفرا!...»^[1].

وفي عهده، نجحت مديرية الزراعة بجهد المهندسين فايز الجيرودي وجابر أبو الشامات، من وضع حد للجراد وتدمير بيوضه في بوادي الجزيرة الجنوبية، لتخرج زراعة الحبوب في الجزيرة نهائيا إعتبارا من عام 1947 من تاريخ الجراد، وكان ذلك أول إنتصار للحبوب في على الجراد في تاريخ الجزيرة إبان العهدين العثماني والإنتدابي ثم الوطني^[2]. وحسب المعطيات الرسمية كان في "عام 1949 نحو 60% من الأراضي الصالحة للزراعة في الجزيرة و90% في جبل الأكراد تعود ملكيتها لشريحة غير كبيرة من الملاكين الكبار"^[3].

كانت سوريا من أولى الدول الشرق أوسطية، السائرة على نهج الإنقلابات العسكرية، وتمكنت البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الوصول عبرها إلى سدة الحكم، في ظل إشتداد الصراع بين القوى الديمقراطية والرجعية. ولاشك أن إنتشار الوعي القومي والطبقي بين صفوف الكرد، دفع بهم نحو مزيد من المشاركة في الحياة الوطنية والإجتماعية. وذلك مع تزايد الوعي القومي لديهم.

وشهدت الجزيرة في الخمسينيات تطورا ملموسا في مجال النظام التعليمي، ففي "نيسان 1944 كان عدد إجمالي المدارس على مختلف أنواعها الرسمية والطائفية 71 مدرسة تضم 6570 طالبا"^[4]، ولم يكن في الحسكة "أكثر من 31 طالب تجهيز في مدرسة ناقصة الصفوف، وهو أدنى عدد من الطلاب «التجهيزيين» في سورية"^[5]. ففي عام 1950 لم

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 112.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 533.

³ - لازاريف وآخرون، المصدر السابق، 333.

⁴ - Roupen Boghossian, op.cit., p.103.

⁵ - ساطع الحصري، تقارير عن حالة المعارف في سورية وإقتراحات لإصلاحها، دمشق، 1944، ص 101.

تكن في محافظة الجزيرة "سوى مدرسة ثانوية واحدة في مدينة الحسكة"⁽¹⁾ بينما إرتفع في عام 1952 عدد المدارس الإبتدائية في محافظة الحسكة إلى 270 مدرسة، ضمت 18296 تلميذا، وثانوية للبنين، ومدرستان للبنات⁽²⁾.

كان للتعليم جانبين، الجانب الأول، فتح الفرصة أمام الشباب الكردي في القرى النائية والبلدات التعلم في المدارس، ليتحول هذا بعد مضي عقدين إلى سلاح جبار بيد الجيل الجديد للدفاع عن حقوق الشعب الكردي. أما الجانب الآخر، وهو الجانب السلبي، حيث حمل في طياته مشروعا قوميا تعرييبا، لترسيخ اللغة والثقافة العربيتين على حساب اللغة الكردية، وهذا الجانب حرم 99 بالمئة من أبناء الشعب التعلم بلغة الأم، أما 1% فقد تعلم القراءة والكتابة بالكردية اللاتينية بمجهودات شخصية. وسيستمر هذا الوضع إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث تغيرت النسبة بقدر بسيط، وأما الثورة اللغوية بدأت مع بدايات القرن الجديد ولاسيما مع إنطلاقة ثورة الشعوب السورية في آذار 2011.

ففي بداية الستينيات، داهمت السيول المتجمعة من تركيا، وبعض المناطق السورية، بلدة تربه سبي وإجتاحتها يومي الثامن عشر والتاسع عشر من نيسان 1962، وغمرت المياه أغلب أحياء البلدة، خلفت هذه الكارثة 20 ضحية و10 مفقودين، وتهدم أكثر من 100 منزل، وتصدع 50 منزلا وتشرد آلاف السكان، تم إيواء عدد كبير منهم في المدارس وتحت الخيام. وساهم نهر الجراح الذي يمر ببلدة تربه سبي ويشطرها إلى شطرين، في هذه الكارثة. كما ساهمت فيها الأمطار الغزيرة التي هطلت، والتي لم تشهد منطقة القامشلي لها مثيلا في تاريخها⁽³⁾.

¹ - عبد الحميد درويش، أعضاء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة 1956 - 1983)، ط3، مؤسسة ماركريت ومؤسسة جمال عرفان الثقافية، السليمانية، 2013، ص 15.

² - أحمد شريف مارديني، المرجع السابق، ص 309.

³ - جريدة الوحدة، العدد 1068، تاريخ 20 نيسان 1962.

وكانت الطرق الرئيسية بين مدن المحافظة نفسها غير مسفلتة، وكانت الطرق بينها وبين حلب ودير الزور - ومعظمها غير مسفلت - تنقطع في كل شتاء بحسب هطل الأمطار، ولما كانت الأمطار غزيرة في عام 1962، فإن الانتقال من محافظة الحسكة إلى دمشق كان شديدا الصعوبة، وموجات العواصف الرملية كانت تعمّر خط سكة الحديد والطرق والمدن والقرى بحسب شدتها.. وكانت مدن عامرة مثل الدرباسية وعامودا ودير بك لاتزال تفتقد مياه الشرب الصحية. أما شبكة الهاتف فكانت غير قادرة على تلبية الإتصالات في داخل كل مدينة من مدن المحافظة بسبب رداءتها وتقادمها، وكان تأمين المكالمات الداخلية يتطلب أحيانا 24 ساعة، وشمل تخلف الإتصالات مخافر الشرطة التي كان كثير منها يفتقد إلى أي خطوط إتصال مع مراكزها سلخيا أو لاسلكيا، بينما كان النزيف مستمرا في جهاز الخدمة المدنية العامة المحدودة، والشواغر فيه كثيرة بسبب النقل من دون بديل، وإحجام الموظفين عن الخدمة في المحافظة، وتحويلها إلى مقر للمنقولين تأديبيا، وكان النقص الأكبر في دوائر التعليم والشرطة والعدلية والإصلاح الزراعي والخدمات الفنية على التتابع⁽¹⁾، وكان عادل ميري محافظ الحسكة في آب 1962، قد أعد تقريرا عن واقع الحرمان التنموي في المحافظة أنهاء بالجملة التالية: "بمثل هذه الإمكانيات لا تسير أمور المحافظة، وبمثل هذه الإمكانيات لن يشعر المواطنون أن هناك رابطة بينهم وبين العاصمة"⁽²⁾.

وفي حالة مشابهة وفي "منتصف ليلة الأحد الخامس من كانون الثاني 1969، فاض نهر الخابور بشكل لم تشهده المدينة منذ خمسة عشر عاما. وزاد منسوبه عن الحد الطبيعي، وبلغ إرتفاع المياه بعد ظهر يوم الإثنين السادس من كانون الثاني 346 سم، وعزلت مياه الفيضانات مدينة الحسكة عن بقية مناطق المحافظة، والمحافظات الأخرى، وتوقفت حركة

¹ - «ملخص الكتاب رقم 231 تاريخ 1962/8/20 المرفوع من محافظ الحسكة عادل ميري إلى كل وزارة من وزارات الحكومة»، الأرشيف الشخصي لعادل ميري، في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 731.

² - المرجع نفسه ص 730.

المواصلات من وإلى مركز المحافظة" (1)، وبلغ عدد المنازل المتهدمة حوالي ستمائة منزل... ولحقت الأضرار بمساحات واسعة من المزروعات الشتوية ومحاصيل القطن (2)، وقد غمرت المياه (17) ألف دونم. وفي بلدة سرى كانيه أدت غزارة الأمطار إلى تحطم سدة تل حبين وإنهيار جسر البصيرة والمقهى المجاور له ومركز الجمرك. وغمرت المياه قرى الغريب والقوامية والصبحة وقلبيور. ودام هطول الأمطار مدة 40 ساعة متواصلة. وبدافع إنساني أرسلت رابطة الصليب الأحمر في جنيف مبعوثا إلى سورية هو جاك موران الذي قام بجولة إستطلاعية على المحافظات الشرقية، وشاهد على الطبيعة الأضرار التي ألحقتها الفيضانات والسيول في محافظة الحسكة (3).

وشهد المجتمع الكردي كباقي المجتمعات الأخرى صراعا طبقيًا حادًا بسبب التمايز والتشكيلات الاجتماعية المتناقضة، فقد كان الفلاحون يشكلون الأغلبية الساحقة، في ظل نظام إقطاعي أو شبه إقطاعي، وكانوا يعانون من الجهل والفقر والظلم وانتشار الأمية، إضافة إلى ما كانوا يلاقونه من ظلم وإجحاف على يد الإقطاع ورجالاته من جهة وعلى يد السلطات المحلية من جهة أخرى. فقد كان الفلاح الكردي مجبرًا على دفع الضريبة والحماية مرتين، مرة للإقطاع وأخرى لسلطات الدولة. بينما كان الطبقات العليا من الإقطاع والبنكوات وكبار المالكين ورجالات الدين المتنفيين والأثرياء، يعيشون في مجبوحة وترف، وغالبًا ما كانت تلتقي مصالحهم مع مصالح الأنظمة الحاكمة، ولذلك فإن العديد منهم، تحولوا إلى حجرة عثرة في وجه الحركة التحررية الكردية المتصاعدة. وفي منتصف الستينات من القرن الماضي (العشرين) بدأ النظام الإقطاعي بالتفكك، بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي وتنامي الوعي القومي والطبقي في المجتمع الكردي، وبروز التمرد ضد الإقطاع في القرى بدعم ومساندة الحركة السياسية الكردية والحزب الشيوعي السوري. أما العمال فلم يكن لهم وجود في المناطق الكردية بسبب غياب الآلة والمصنع والفريكات وغيرها،

1 - جريدة الثورة، العدد 1774 تاريخ 1969/1/7.

2 - جريدة الثورة، العدد 1777، تاريخ 1969/1/10.

3 - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 409.

سوى العمال الزراعيون الذين كانوا يعملون في الأرض في فترتي الحرث والحصاد ويعرفون بـ Pale. إلا أن ظهور الآلة وإعتماد الإقطاعيين والمالكين الكرد أكثر فأكثر على المكنتة في الزراعة، دفع العديد من الأسر الفلاحية والعمال الزراعيين بالهجرة نحو المدن، حيث عمل بعضهم في الأعمال الحرة وفي التجارة والأعمال الحرفية والبناء وفي العتالة وسوق الخضار، وقسم توجه نحو ممارسة العمل الميكانيكي، فظهرت الطبقة الوسطى، وشكل هؤلاء جيشا مهما وركيزة قوية لإحتضان الفكر القومي والطبقي ومن ثم نشره.

الثورة الزراعية في كردستان سوريا:

شهدت كردستان سوريا طفرة نوعية خلال فترة لم تتجاوز عقدين من الزمن، فعندما قدم الفرنسيون للمنطقة، لم تكن سوى أراضي جرداء منسية من إرث الإدارة العثمانية المتخلفة. فالأراضي لم تكن صالحة للإستثمار. وشكل العنصر البشري العامل الأساس في بلورة النهضة العمرانية والزراعية في جميع المناطق الكردية التي أستقطعت من كردستان الكبرى ووضعت تحت الإنتداب الفرنسي إثر سقوط الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبوشر بالزراعة فيها من قبل السكان الكرد الأصلاء في المنطقة، ففي أوائل الستينيات كانت لحافظة الحسكة ثاني أعلى كثافة من السكان الريفيين في سورية في وحدة الأراضي الخروثة، ولكنها ببساطة بقيت الأدنى في وحدة الأراضي القابلة للحراثة. وترتبط الثورة الزراعية بالثورة التقنية لعوامل الإنتاج التي شهدتها العالم، والتي تتمثل في الإنتقال من عصر «الفدان» (الحراث الروماني الذي يجره زوج من الحيوانات)، إلى عصر «الجرارات» و «الحصادات - الدراسات»، ومن عصر «الغراف» الخشبي والمعدني (ناعورة يشغلها حيوان) وتروي بالكاد نحو هكتار، إلى عصر «المضخة» التي تروي عشرات الهكتارات، وأدى هذا التحول إلى إتساع مساحة الأراضي المزروعة والمستصلحة القابلة للزراعة⁽¹⁾.

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 537.

كان أكرم جميل باشا قد ترك دراسته في مدرسة (بوليتكنيك) بمدينة لوزان، بسبب الحرب وذلك قبل الحرب العالمية الأولى، لكنه إستمر في دراسته عن طريق المراسلة وقرأ الكتب التكنيكية المختلفة بشوق كبير. يعتبر الزراعة الميكانيكية من أكثر أقسام الدراسة المحببة لديه. بسبب منعه من قبل الفرنسيين للعمل في الجزيرة، وضع نفسه في خدمة الزراعة بالمناطق الخبيطة بالشام، ويعتبر من الأوائل الذين أدخلوا المحراث الآلي إلى سوريا. كان الفلاحون يجتمعون لرؤية هذه الآلة العجيبة ويصرخون معلنين تعجبهم عن كيفية قدرة هذا المحراث على شق بطن الأرض بهذه القوة. كان صاحب السهول في المنطقة قد قدم لأكرم جميل باشا بيتا جميلا مرصعا بالأحجار السوداء على أحد المرتفعات. يمر من بين أراضي القرية نهر صغير ينبع من جبال (هافران) ويشكل في بعض الأماكن أحواضا تملؤها الأسماك والضفادع والأفاعي المائية^[1].

في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، في أعقاب مجئ الفرنسيين، شهدت المناطق الكردية تحولا كبيرا في عملية الإنتقال إلى حياة التحضر وأعمار القرى بشكل واسع، والإستحواذ على الأراضي بهدف الإنتقال من المشاع إلى حيازات قابلة للتملك القانوني (الطابو)، مما أدى إلى ظهور ملاكين عقارين، وقد شجع ذلك قرار المفوضية الفرنسية في آذار 1926 بتحويل الأراضي من مشاع إلى التملك، ومن ثم قرار الحكومة في "الثاني من كانون الأول من العام ذاته بتمليك الأراضي المستصلحة المزروعة لمدة خمس سنوات، وتحويلها إلى ملك قانوني لمن يستصلحها"^[2]. وكانت للسياسة الفرنسية دور كبير في حركة تحول عشائر الرحل والنصف رحل نحو الاقتصاد الزراعي - الرعوي ، وإحتاجت عملية الإستصلاح إلى مجهودات ضخمة وعمال زراعيين، إذ لم يكن الأمر سهلا في ظل غياب الآلة، كان ذلك يتم بواسطة المحراث الروماني القديم، ولم تتجاوز الأراضي

¹ - مالميسانيژ، عائلة جميل باشا الدياربكري، المرجع السابق، 2007، ص 133.

² - قرار وزاري رقم 102 بالإيجار مع الوعد بالبيع لأملاك الدولة الثابتة، في الجريدة الرسمية، العدد 507، 12 كانون الأول 1927، ص 2.

المستصلحة حتى عام 1939 سوى 16% في المئة من إجمالي إشكال الحيازة العقارية في الجزيرة.

إشتدت المزاخمة بين رؤساء العشائر بعد إصدار المفوضية قانون الأراضي الجديد (رقم 3339 تاريخ 13 كانون الأول 1930) الذي حل مكان قانون الأراضي العثماني، وألغى الأراضي المشاع، ووضع أسس جعل الملكية التي حصل عليها أصحابها قانونية ثابتة، بأن أجاز لمن وضع يده على عقار ما وأحياء تسجيل حق تصرفه به. إذ شرعنّت المادة 235 من القانون إكتساب واضعي اليد حق تسجيل التصرف بالأراضي التي أحيوها، أو بنوا عليها أبنية، أو غرسوا فيها غرسا، أو رتبوها ضمن الشروط المعينة في الأنظمة الخاصة بأمالك الدولة⁽¹⁾.

شكلت ملكية الأرض مصدر القوة للعشيرة، حيث قاست قوة العشيرة بمدى ماتملكه من الأراضي التي لم يعد لها الحق في التجوال خارج حدودها، وكان من مصلحة الآغا جلب أكبر عدد ممكن (حسب الحاجة) من القرويين كفلاحين ليشكلوا درعا لحماية أبناء العشيرة وممتلكاتها من الأخطار والغزوات ومن هجوم العشائر الأخرى، مما وضعت أسسا لظهور الملكيات الكبيرة في الجزيرة والمناطق الأخرى، يعتبر رئيس العشيرة مالكها الفعلي، والامر النهائي داخل عشيرته. وبين عامي 1926 و1940 وصل عدد القرى المستحدثة في محافظة الجزيرة (الحسكة) إلى نحو 1250 قرية⁽²⁾. وقد أنتجت القرى المستحدثة نوعا من العلاقات الاجتماعية الأبوية الحميمية داخل القرية الواحدة والعشيرة الواحدة قائمة على الترابط العائلي والعشائري، أساسها التعاون والتكاتف، تنتابها أحيانا بعض المناوشات والخلافات الفردية والأسرية، التي سرعان ما تجد طريقها إلى الحل، يتدخل من رئيس القوم أو بعض وجهائه. لكن هذه العلاقات بدأت تتغير منذ بداية الثمانينات بعد دخول الآلة

¹ - إنظر النص الكامل للقانون في: محمد توفيق جانا، مجموعة قرارات المفوضين الساميين لسوريا ولبنان الكبير، ج2، مطبعة الشعب، دمشق، 1933، ص ص 3 - 63 "محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 326.

² - إسكندر داود، المرجع السابق، ص 209.

بشكل واسع في حياة المجتمع وإحتلالها مكان العمال وبخاصة العمال الزراعيين منهم، ومن ثم كهربة المناطق الريفية، كل ذلك وغيرها أدخلت مفاهيم جديدة غير مسبوقه إلى المجتمع الكردي وأصبحت رافعة لنقل العلاقات الرأسمالية إليه بما فيه المجتمع الريفي. كما وأدى نشؤ القرى إلى ظهور فئة جديدة لها الدور الأبرز في قيادة المجتمع الريفي وحل مشكلاته مثل رؤساء العشائر ورجال الدين والمختير. وكان بروز دور المختير وليد التحول من الحياة الرعوية – الزراعية نصف المستقرة إلى الحياة القروية المستقرة أو المتحضرة التي حافظت على نشاطي الزراعة والرعي. وكان المختير وسطاء بين السلطات وقراهم، يتفاوضون مبلغا من المال أو حصة من المحصول مقابل الخدمات التي يقدمونها إلى الفلاحين، وهي في حدود تمثيلهم لدى إدارات الدولة وتسجيل الولادات والوفيات، وتقديم واجبات الضيافة لموظفي السلطة خصوصا الدرك، وتقديم الطعام والهدايا إليهم. ولاشك أن البعض منهم كان يعتبر عينا للسلطات في قراهم، وذلك إخبارهم بأحوال مجتمعه وأحداثه.

نتج من عملية نشؤ الحياة الريفية، وتشكل القرى، "التحول التدريجي من شكل الخيمة، أو أكواخ القصب والزّل، ومن الأشكال المتطورة نسبيا عنه مثل الدبابة أو الدبدابة، والسيباط والعزاز التي كانت منازل بسيطة شبه مؤقتة إلى المنزل الريفي الطيني المستقر. وأخذ هذا الشكل الإنتقالي بين الخيمة والمنزل الطيني، أي السيباط يتوارى مع التوسع في الزراعة بسبب أنه كان يشاد وسط الأراضي الزراعية، وتشغل مساحة واسعة من هذه الأراضي الخصبه في سرير النهر"^[1]، وإتخذ إتجاه التحضر، الجمع بين الاقتصاد الرعوي والاقتصاد الزراعي"^[2]. ولتحديد الملكيات ومسحها، وضع الفرنسيون قانون «الكاداستر».

أصدر المفوض السامي في 15 آذار 1926 القرار رقم 186 الخاص بمسح الملكيات وتحديدتها، وأعطى قاضي الصلح حق إصدار حكم بذلك، لكنه أعطى أيضا رئيس الدولة السلطة بأن يستعيض عن قضاة الصلح بقضاة عقارين للقيام بعمليات التحرير والتحديد.

¹ - آزاد أحمد علي، أنماط العمارة الوطنية، المرجع السابق، ص 212 - 216.

² - جكرخوين، المصدر السابق، ص 288.

ونص "القانون على أن عملية التحديد والتحرير تجري وجاهيا بحضور المالكين والمختارين (المختارين). وفي حال عدم حضور صاحب الملك يجري التحديد والتحرير «بناء على أقوال المختارين والمجاورين الحاضرين»، ولا يقبل أي اعتراض على ذلك بعد مرور ثلاثين يوما على عمليات التحرير والتحديد"¹. واجهت عمليات الكاداستر في كافة المحافظات مشكلة ضغوط المتنفذين على الخبراء الفنيين الفرنسيين والوطنيين لتسجيل أكبر مساحة من الأراضي بأسمائهم، وتمكنهم من شراء عدد كبير منهم، مما حول عملية الكاداستر إلى سرقة قانونية للأراضي على حساب الفلاحين. إذ تمكن أصحاب النفوذ من إتباع وسائل مكنتهم من تسجيل الأراضي في أثناء عمليات التحديد والتحرير باسم أحد الوجهاء من المقربين أو من الزعماء أصحاب الجاه، حيث لم يكن الفلاحون ليعلموا بمواقيت إجراء عمليات التسجيل للأراضي العائدة لهم أصلا، وكان بإمكان المتنفذ أن يحضر بعض أعوانه بالإتفاق مع السلطة، ويقدمهم إلى لجنة التحديد والتحرير باعتبارهم فلاحين في الأراضي التي يدعي المتنفذ ملكيته. وهكذا فإن "قانون تحديد الأراضي وتحريرها، وإن كان قد نظم إصول الملكية، ونظم السجلات العقارية، فإنه كان وسيلة لإنزاع ملكيات واسعة بأسماء بعض ذوي الوجاهة والنفوذ، مما أرغم الحكومة في عام 1934 على تسريح العاملين كافة في دوائر عدة دفعة واحدة من العمل"². ويطلق رستم ملا شعمو على قانون «الكاداستر» بعملية "تحرير وتحرير الأرض، من خلال وضع الفرنسيين نقاط علامة بين كل عدة قرى ومسح الأرض نظريا وطبيعا ووضع حدود للأراضي، لأهداف خاصة بهم"³.

ولعبت بعثة سيرز البريطانية (1941 - 1944) دورا حيويا في عملية إستصلاح الأراضي الزراعية مركزة على زراعة القمح، بسبب ندرته في عامي 1940 و1941، وإرتفاع أسعار الحبوب في سنوات الحرب العالمية الثانية بما يعادل نحو سبعة إلى ثمانية أمثال

¹ - إنظر: «القرار رقم 186 الصادر في 15 آذار 1926، مع مواده المعدلة بموجب القرار رقم 44 الصادر بتاريخ 20 نيسان سنة 1932»، في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 327.

² - المرجع نفسه، ص 327.

³ - مقابلة مع رستم ملا شعمو، هولير في 4 آب 2016.

سعرها قبل الحرب، فقد سمي عام 1944 بـ (سنة عايشة)، حيث قامت السلطات الفرنسية في هذا العام بجمع قوت الشعب من الخنطة بالقوة، وجمعها في قرية شدي المرسينية، مقابل دفع مبلغ بسيط للفلاحين. مثلت الجزيرة إحدى أبرز أولويات البعثة في مجال سياسة القمح والحبوب، لوجود المساحات الكبيرة والمتوسطة الملائمة للزراعة فيها. وفي هذا السياق "شجعت البعثة مكنتة الزراعة، وإستيراد الجرارات، وتوفير وسائل نقل العمال الزراعيين وتطوير مشاريع الري، وتسريع العمل بقناة «تل مغاص» التي تعتبر من أكبر مشاريع الري الفرنسية في الجزيرة في فترة الحصار البريطاني إبان عهد حكومة فيشي في سورية"⁽¹⁾. وكان هاورد جونز من أبرز خبراء بعثة سبيرز، حيث شجع سكان الجزيرة على تحسين المحصول فيها نوعا وكما. و"تكللت مساعيه بالنجاح"⁽²⁾، وذلك في تحول إنتاج الحبوب أول مرة من الندرة إلى الوفرة في الجزيرة⁽³⁾. وكان الإعتماد أساسا في عملية الإستصلاح الزراعي على الخراث القديم وعلى الأيدي العاملة (Pale) وخاصة أثناء موسم الحصاد، ففي الجزيرة لم يتجاوز "عدد الآلات في عام 1940 على مختلف أنواعها 20 آلة"⁽⁴⁾، وفي "عام 1946 وصل عدد الجرارات في الجزيرة إلى 116 جرارا والحصادات الدراسة إلى 114 حصادة من أصل 202 جرار و140 حصادة في سورية كلها"⁽⁵⁾ ومع ذلك توفرت عوامل ساهمت في إرتفاع عدد القرى التي وقع عليها عبء

¹ - وضعت خطة شق القناة في عام 1940 وبوشر العمل فيها في عام 1941. وهي تبدأ من موقع تل مغاص على الخابور، وتسير بمحاذاة النهر حتى ضاحية الحسكة، ثم تقطع نهر الجفجف وتعود لتصب في الخابور. بلغ طولها 60 كم، كانت معدة لتروي نحو 9 آلاف هكتار، وفي أواخر عام 1954 زرع القطن على مجاريها. وفي عام 1958 وصلت القناة إلى ضفة الجفجف. محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 539.

² - اللايدي سبيرز، قصة الإستقلال في سورية ولبنان، ترجمة: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1947، ص ص 36-64.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 541.

⁴ - إسكندر داود، المرجع السابق، ص 309 - 310.

⁵ - Velud, Tome 4, op.cit., p.544.

إستصلاح الأراضي الزراعية من "1250 قرية في عام 1940 إلى 1800 قرية في عام 1945، منها 590 قرية في قضاء الحسكة، و935 في قضاء القامشلي، و275 قرية في قضاء ديريك"¹. وبسبب الأهمية الزراعية للجزيرة، كان نصيبها من الآلات الزراعية هو الأكبر، فبحلول عام 1950 بلغ عدد الجرارات في الجزيرة نحو 450 جرارا من أصل 700 جرار في عموم سورية، بينما إنحصر وجود الحصادات كلها "(350 حصادة في البلاد) تقريبا في الجزيرة"²، وأفرزت الثورة الزراعية في الجزيرة نشؤ طبقة جديدة في المجتمع الكرديستاني، إذ تحول كثيرون من المهاجرين السريان الأوائل وأعيان الأكراد المقيمين تاريخيا في الجزيرة قبل نشؤ دولة سورية، إلى مزارعين متوسطين وكبار³. وتراحم المزارعون بالألوف على الإستثمار في الجزيرة، وكان القطن أحد أهم المجالات الإستثمارية المغربية والمضمونة، إذ "أنتجت الجزيرة خلال الأعوام 1942 – 1944 نحو 87 في المئة من الأرز السوري"⁴. كان معمار باشي إخوان من كبار مستحدثي المشاريع في الجزيرة، وطوروا زراعة القطن وحلجه، وإمتلكوا في عام 1953 إحدى أهم المحالج الكبرى في حلب كانت تتألف من 180 محلجة عادية، و4 محالج آلية يعمل كل منها بطاقة 30 محلجة عادية. كما إمتلكوا مستودعات ضخمة لتخزين القمح تتسع لثمانين ألف طن. وكانت "محالج معمار باشي إخوان ومستودعاتهم تشغل يومئذ ما لا يقل عن 500 عامل وعاملة، وفي فترة الصيف كان عدد العمال يرتفع إلى 1300 عامل وعاملة"⁵، وسيضطر بيير معمار باشي بعد بضعة سنين إلى بيع كافة ممتلكاته وما يملكه من أصول لتسديد ديونه البالغ 3 ملايين ليرة سورية إثر إفلاسه.

¹ - Velud, Tome 4, op.cit., p. 209.

² - Bohgosian, op.cit., p.154.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 555..

⁴ - المرجع نفسه، ص 545.

⁵ - الخابور، الأعداد 1 - 4، آذار - نيسان 1953، ص 23 - 24. في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 558.

ولعبت شركة أصفر ونجار دوراً مهماً في تطوير الإنتاج الزراعي في الجزيرة. تنحدر عائلة أصفر ونجار من عائلة كانت تعمل في مجال إدارة تربية دودة القز وتصنيع الحرير في ديار بكر. وبالنسبة حمل العائلة لإسم «أصفر ونجار»، فإنها تبدأ من مريم رضواتلي التي تزوجت في عام 1884 وقتل زوجها إيرموش أصفر في حوادث عام 1885، وهي في العشرين بعد أن خلف منها مسعود أصفر، لتتزوج في عام 1901 من سعيد نجار الذي أنجب منها ستة أولاد هم عبد المجيد ولطفي وشكري ويعقوب وإلياس وسميرة، ولهذا أطلق عليها إسم «عائلة أصفر ونجار إخوان». وقد رعى سعيد النجار مسعود أصفر ابن زوجته من زوجها الأول، وتحول مسعود إلى «الدماغ المخطط للعائلة»، وتحويلها إلى نواة عائلة اقتصادية إستثمارية باعت ممتلكاتها وعقاراتها في ديار بكر، وإستقرت خلال الأعوام 1930 – 1932 في مدينة القامشلي لتبدأ أولى مشاريعها^[1]، حيث فتحت العائلة في عام 1930 منذ أن حطت في القامشلي إرهابات الثورة الزراعية، وأرست مشروعها لزراعة الأرز في عام 1932، ووظفت رساميلها الكبيرة الناتجة من بيع عقاراتها وممتلكاتها في ديار بكر في الإستثمار الزراعي المنتج. وغدا وجهها الأكبر مسعود أصفر أحد أبرز اللاعبين في المجلس الملي السرياني الأرثوذكسي الذي يدير شؤون الطائفة الاجتماعية والسياسية والخدمية في الجزيرة منذ عام 1936. ووفق نجار أدخلت الشركة في عام 1936 أول مرة الجرار من ماركة كيز (Case) يعمل على الكاز، وحصادة من ماركة «مسيو هاريس» (Masy Haris). وفي عام 1938 أدخلت الجرار من نوع «كاتربيلر» (Caterpillar)، والحصادة الدراسة من ماركة «جون دير» (John Deer)^[2]. وفي أوائل الأربعينات توسعت دور العائلة وكبرت مكانتها، في إطار سياسة بعثة سيريز للتوسع في إستصلاح الأراضي في الجزيرة وإستثمارها، حين أسست في عام 1942 في شكل شراكة بينها وبين (الباشوات)، أي أبناء إبراهيم باشا الملي، رؤساء العشائر الملية التي تعتبر

¹ - إلياس سعيد نجار، عائلة أصفر ونجار، بيروت، 2010، ص 21 – 22.

² - المرجع نفسه، ص 30، 82، محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 551.

كبرى العشائر الكردية في الجزيرة لإستثمار 300 ألف هكتار من الأراضي التي يحوزون عليها بموجب سندات تمليك رسمية في بادية رأس العين (Serê kanî) في الجزيرة⁽¹⁾. وهكذا، تحولت شركة أصفر ونجار إلى أكبر ملاك عقاري في الجزيرة، فكان مزارعوا الجزيرة يشترون منها آلاف الدونمات لزراعتها، وكانت الشركة قد قسمت في وقت مبكر بعد تعاقدها مع «الباشاوات»، الأراضي القابلة للزراعة إلى مربعات، مساحة كل منها 16 ألف دونم، وبلغ عدد المزارعين الذي كانوا يشترون من الشركة هذه المربعات قد بلغوا في أواسط الأربعينيات العشرات، وكان بعضهم من أبناء الجزيرة⁽²⁾.

وفي أوائل شباط 1953 قام سبعة عشر مزارعا من مزارعي الجزيرة، بتأسيس شركة الآليات الزراعية المساهمة المغفلة في القامشلي، لإستيراد الآلات الزراعية وقطع تبديلها وإنشاء محلات لصيانتها وإصلاحها. وكان أبرز مؤسسيها من المستحدثين الأوائل في منطقة الجزيرة من السريان، ومن بعض زعماء العشائر الكردية الذين تحولوا إلى رأسمالين زراعيين في مرحلة رسملة الزراعة، وتوجيه الإنتاج إلى السوق العالمية⁽³⁾.

وكانت شركة القامشلي من أبرز الشركات الخمس الكبيرة لإستيراد الآليات الزراعية على مستوى البلاد، بحكم تطويرها مهنة «المكننة» التي نقل الميكانيكيون الأرمن المهرة في حلب خبراتهم إلى الجزيرة، ففتتحوا ورشات الإصلاح والصيانة، وصهر المعادن وسكبها وخرائطها. وتمكنوا بفضل التقدم التقني مع المهارة الفردية من «صنع» «ديسكات» الفلاحة (سكة الحراثة المؤلفة من مجموعة أقراص معدنية تسير وراء الجرارة لحراثة التربة)، وصناعة «التزولة» «Trêla» (العربة الحديدية التي تربط بالجرار وتستخدم للنقل)، وتصنيع قطع

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 551 إسكندر داود، المرجع السابق، ص 322.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 552.

³ - «قرار رقم 126 تاريخ 1953/2/12 بالمصادقة على النظام الأساسي لشركة الآلات الزراعية المساهمة المغفلة» في: الجريدة الرسمية، العدد 8 تاريخ 26 شباط 1953، ص 995 محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 562 - 563.

«التبدول» وغير ذلك⁽¹⁾. وبحلول عام 1953 كانت قد أسست وكالات عدة للجرارات والحصادات (الدراسات - Derasé) والديسكات والمضخات في القامشلي، وكان من أبرزها "محلات ووكالات معمار باشي إلى جانب كل من آل بستاني ورشدوني والجلاد ونجيب باقي وغيرهم"⁽²⁾.

وبسبب توفر العوامل المناخية والجغرافية الملائمة، أحرزت المناطق الكردية تطورا كبيرا إبان الثورة الزراعية، فقد احتلت الجزيرة في "النصف الأول من الخمسينات المرتبة الأولى في البلاد، بحيث توسعت المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية مثل القمح والشعير من 75 ألف هكتار في عام 1938 إلى 244 ألف هكتار في عام 1945، ثم إلى 1,34 مليون هكتار في عام 1953. وتطور إنتاج الجزيرة من الحبوب في إطار هذا التوسع الكمي في المساحة المزروعة من 5000 طن في عام 1930 إلى ما يزيد على مليون طن في عام 1945، أي بنحو 200 مثل"⁽³⁾، وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة للإنتاج، كان عائد المهكتار الواحد في الجزيرة أعلى بالقيمة المطلقة من نظائره في المناطق السورية الأخرى، حيث كان هذا العائد "يعادل عائد المهكتار في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلى من عائه في كندا وأستراليا والأرجنتين"⁽⁴⁾، مع أن الطرقات المعبدة تكاد تكون نادرة، ففي أواخر عام 1951 كانت حصة الطرق التي يمكن إستخدامها خلال فصول السنة كلها محدودة جدا من إجمالي مساحة المحافظة، وكانت مصممة لنقل 35 ألف طن بينما بات الحصول مع الثورة الزراعية يصل إلى 350 ألف طن. ولم يتجاوز طول هذه الطرق في مناطق المحافظة كافة 380 كم فقط، كان المسفلت منها 40 كم فقط⁽⁵⁾. ومع ذلك فإن إنتاج هذه المنطقة من القمح فقط يبلغ نحو نصف مليون طن في المواسم الزراعية الطبيعية، حتى أن بعثة أجنبية

1 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 563.

2 - المرجع نفسه، 563.

3 - المرجع نفسه ص 567.

4 - المرجع نفسه، ص 567" وكذلك: Bohgosian, op.cit., p. 146.

5 - المرجع نفسه، ص 568.

حينما زارت منطقة الخابور، ولمست ما فيها من خصوبة أطلقت عليها لقب "كالفورنيا الشرق"^[1]. وفتحت رسملة الزراعة باب الصراع الطبقي في المجتمع الكردي.

الصراع الطبقي في كردستان - سوريا:

منذ عام 1950 احتل الصراع الطبقي بين الفلاحين ومالكي الأرض واحدا من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع الكردي، بسبب إستحواذ رؤساء العشائر على أكبر قدر ممكن من الأراضي ومن ثم تحكّمهم في حياة الفلاحين الذين عانوا من جور الإقطاع وإستغلال أتباعهم. لقد كانت روابط العلاقات البطريركية - الإقطاعية والاقتصاد العيني في النظام الزراعي قوية جدا في المناطق الكردية في الشرق الأوسط والأدنى، فوجود ملكيات كبيرة من الأرض لا يعني بعد وجود إنتاج كبير. وكان يجري عادة، تقسيم العقارات الكبيرة إلى قطع صغيرة، وتوزع على الفلاحين ولهم حقوق الإيجار فيها. أدت العلاقات النقدية - السلعية إلى تدهور أوضاع الفلاحين، ذلك أن الملاكين ضاعفوا من إضطهاد الفلاحين سعيا منهم تزويد السوق بأكثر كمية من المنتجات. وكان الملاكون يقومون بإستغلال الفلاحين لأجراء أيضا فضلا عن التابعين لهم. وكانوا يدفعون للأجير عينا على عمله. وإنتشرت على نطاق واسع المهن الموسمية، وساهم تطور العلاقات النقدية - السلعية في إنقسام الفلاحين إلى فئات مختلف^[2]. ومن جهة أخرى، إزداد وتائر الصراع مع عملية مكنته المجتمع الزراعي، وإرتفاع قيمة الأرض تبعا لذلك، وإنتقال الوعي الطبقي إلى أبناء الريف بتأثير الأيديولوجية الشيوعية التي أخضعت المشاعر الأثنوقومية للنضال الطبقي. وكان ذلك بسبب توطيد النفوذ الإقطاعي في المناطق الكردية وبسبب إرتفاع قيمة الأرض نشبت نزاعات بين الملاكين والمستثمرين، وبين رؤساء العشائر وفلاحهم، ناهيك عن حروب بين العشائر في الصراع على التوسع. وكان إستيلاء نظام الدين على الأرض التي أختيرت موقعا لإقامة مطار القامشلي الأكثر حساسية في حلقات الصراع، لأن موازنة

¹ - صبحي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 24.

² - لازارييف وآخرون، المصدر السابق، ص 256.

عام 1948 خصصت 350 ألف ليرة سورية لإنشاء المطار وتزفيتته^[1]، حيث رفعت المشكلة إلى القضاء في النزاع على ملكية أرض المطار بين عبد الباقي نظام الدين وأشقائه من جهة، وبين آل قدور بك من جهة ثانية، وفي الوقت ذاته طالبت بلدية القامشلي بملكيتها للأرض باعتبارها من أراضي الدولة.

ومن جهته تولى النقيب مصطفى همدون، وكان يومذاك أحد أبرز الضباط العقائديين في التنظيم العسكري السري للشيشكلي قبل أن ينقلب عليه ويسهم في تحطيمه، محاولة تطبيق القانون في الجزيرة، وحاول أن يحكم إستعادة الدولة لنحو مليون دوغم من أراضيها في منطقة جنوب الرد في الجزيرة. وعكست "نزعة همدون القومية نفسها في إطلاق أسماء عربية على القرى المستدثة مثل زبيدة وغرناطة وقرطبة"^[2].

أدت دخول الآلة ومكننة الزراعة إلى إنهاء وظيفة الحراث تدريجياً ليختفي كلياً في سنوات الستينات، حيث حل التراكثور محله، وتبع ذلك الإستغناء عن الفلاحين وتحويلهم إلى عمال زراعيين، لاسيما بعد توفر الحصادات، وأخذت الأيدي العاملة تفقد قيمتها إلى حد كبير، لأن موسم الفلاحة لم تعد تحتاج سوى عدد محدد من اليد العاملة، حيث كان عمل جرارين مع حصادة (دراسة) وثمانية عمال ينجز عمل نحو 50 عائلة، أو ما لا يقل عن 250 - 300 شخص خلال موسم الحصاد"^[3]، واصبح العمال الزراعيون يعملون لدى المستثمرين الرأسماليين الكبار والمتوسطين الجدد. ويمكن القول أنه في هذه الفترة جرت عملية ثلاثية

¹ - «مشروع قانون بتوزيع بعض الإعتمادات، الجلسة الثالثة والعشرون في 29 أيار 1948»، الجريدة الرسمية، العدد 46 تاريخ 28 أيار 1948، ص 454، في: محمد جمال باروت...، ص 575.

² - «من مداخلة لطفى الحاج حسين، الجلسة الحادية عشرة في 20 حزيران 1955»، الجريدة الرسمية، العدد 57 تاريخ 24 تشرين الثاني 1955، 396، في: محمد جمال باروت...، ص 577.

³ - عبدالله حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، الإتحاد العام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر، دار البعث للطباعة، الجزء الرابع، دمشق، (د.ت)، ص 238.

وهي إنتقال الفلاح إلى عمال زراعيين - فلاحين بعد عملية الإصلاح الزراعي عام 1958.

وجدير بالإشارة، إلى أن الجزيرة حطت في النصف الأول من الخمسينات قفزة نوعية نحو الدخول في المشاريع الزراعية الكبرى، التي ساعدت على نشؤ الطبقة العاملة (البروليتاريا فيما بعد)، وكان أبرزها مشروعان رأسماليان كبيران لشركة أصفر ونجا: "مشروع مدينة مبروكة"⁽¹⁾ للزراعة البعلية في بادية سرى كانيه الذي كان يشغل نحو ألفي عائلة، ومشروع الزراعة المروية للقطن بالمضخات، لما يقارب عشرة آلاف دوغم من الأراضي على الحابور الذي كان يشغل بدوره مئات العائلات "البستانية"⁽²⁾ الصغيرة. ومشروع «المناجير» لبطرس معمار باشي الذي كان من أكبر مشاريع آل معمار باشي المستحدثة في الرقة وحلب⁽³⁾. ومن المشاريع الأخرى، مشروع قرية Girbawî (أبو راسين) التابعة لعشيرة Pînar Alî بينار علي الكردية التي تقطن في غرب قامشلو (على بعد 15 - 30 كيلو مترا منها) التي بلغ عدد قراها في منتصف الأربعينات 3000 بيت أو ما يراوح بين 20 و 25 ألف نسمة. وتتنوع هذه القرى بين أراضي كردستان الشمالية والغربية (التركية والسورية). وشهدت أراضي العشيرة في الأربعينيات توسعا في عمليات الإستصلاح وإدخال المكنتة إلى الزراعة والري ما أدى إلى إرتفاع إنتاجها. وتعتبر قرينا

¹ - الصحراء: أول مدينة زراعية نموذجية في رمال الصحراء، كانت عبارة عن مراعي في عام 1953، وتقع على مسافة 35 كم جنوب مدينة رأس العين (Serê Kaniyê)، وفي قلب باديتها على طريق الرقة، وأطلق عليها البطريك السرياني مار أفرام إسم «مبروكة»، نسبة إلى وصفه إياها بـ «المدينة المباركة». إنظر: إلياس سعيد نجار...، ص 42 "محمد جمال باروت...، ص 583.

² - البستاني: الذي كان يعمل في زراعة القطن يدويا بسقيه وركشه وقطفه، بالتعاقد مع المستثمر أو المالك مقابل حصة معينة، وكان في كثير من الأحيان يقوم البستاني مع عائلته بذلك.

³ - إلياس سعيد نجار...، ص 41 - 42 "محمد جمال باروت...، ص 583.

ابوراسين (Girbawî) وجرنة من أهم قراها¹. وإتسمت اراضي قرية ابوراسين بخصوبة عالية، بسبب المورد المائي الكبير الذي يوفره سيل ابوراسين².

كما شغلت "عائلات «المربعة» أعدادا إضافية من العمال الموسمين وفق نظام الحصة السنوية أو الموسمية المؤقتة. وكمثال على ذلك مزرعة أبو راسين التي كان عبد الباقي نظام الدين من كبار مالكيها، وستشكل أحد الأسباب المباشرة للقيام بالإحصاء الإثنائي (1962)، ونشؤ مشكلة «أجانب تركيا» في الجزيرة، حيث كان الفلاحون «المحاصون» يشغلون بدورهم فئة العمال الزراعيين الذين كان يطلق عليهم إسم الفلاحين «المفالس» أو «البواطلية» الذين لا يملكون الحيوانات (الدواب) الضرورية للزراعة، لقاء عملهم مدة سنة في أرض الفلاح «المحاص» مقابل حصوله في حالة مزرعة «أبو راسين» على ربع المحصول³.

ومن جهة أخرى، شدد الإقطاع من قبضته ضد الفلاحين، حيث جرت معارك ونزاعات عديدة بين الطرفين، ففي ربيع 1954 "منع ملاكو قرية «تل شعير» من أغوات المرسينية فلاحيا الأكراد الذين ينتمون إلى العشائر الكردية الآشيتية، البالغ عددهم 70 عائلة من حرثة أراضيهم، وبالإنفاق مع المختار قاموا بتسليمها إلى آل حاجو آغا الذي كان قد تحول إلى رأسمالي زراعي"⁴، وشهدت قرى أخرى أحداثا من هذا القبيل مثلما جرى في قرية سيغركا Sêgirka التابعة لقضاء ديريك، وقرية كيرمكي التابعة لترته سبي. ففي قرية شدي التابعة لناحية عامودا، جرى نزاع حاد بين آغا القرية «حسنكي» (الحلقة الأضعف في عائلة آل خلو زعماء المرسينية)، وبين عدد من الفلاحين الشيوعيين وعلى

¹ - محمد جمال باروت...، ص 583 - 584.

² - ماكس فون أوبنهايم، من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج، ترجمة: محمود كبير، دار الوراق، لندن، 2009.

³ - عبد الله حنا، الفلاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب، دار الطليعة، بيروت، 2003، ص 199 "محمد جمال باروت...، ص 588.

⁴ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 584.

رأسهم سليمان حاج حسن ابن عم أحمددي سليمان زعيم عشيرة أومران في شمالي كردستان، حيث طرد من القرية ليسكن القامشلي. وهناك حدث من نوع آخر حصل في الجزيرة، حيث قام بعض من زعماء العشائر والمستثمرين الزراعيين في عام 1955 بإخراج الفلاحين العلويين من القرى التي نالوها في الجزيرة مستفيدين من برنامج الشيشكلي - الحوراني بتوزيع أراضي «الدولة» عليهم في الجزيرة إبان تولي مصطفى الحوراني محافظة الجزيرة⁽¹⁾. وفي عام 1955 هاجم رجال عشائر بالمسدسات والرشاشات قرية آشورية المجاورة لحدود الرد في الجزيرة، والإستيلاء بالقوة على بعض أراضيها وترويع سكانها، بدعوى أنها من «ديارهم»، وحاولوا أن يدخلوا سياسات الهوية في هجومهم. وعلق النائب البعني عن دمشق آنذاك صلاح الدين البيطار على هذه الواقعة قائلا: "ليس من العروبة في شئ أن تهجم قرية وتروع نساؤها وأطفالها بأنهم ليسوا عربا، أو بحجة أنهم من الأقليات"⁽²⁾، وكان البيطار قد زار الجزيرة وأطلع على مجريات الحادثة ميدانيا⁽³⁾.

إتخذ الصراع الطبقي منحى أعمق في منتصف الستينات وما بعدها ولاسيما بعد نشؤ البارتي اليساري الكردي في سوريا عام 1965 وتوسيع الفكر اليساري في المنطقة . ومن أهم سمات المرحلة الهجرة الفلاحية من القرى إلى المدن إما طردا بشكل تعسفي بعد تجريدهم من أراضيهم، وإما بحثا عن لقمة العيش بعد أن ضاقت بهم ظروف الحياة، وبعد حدوث متغيرات في المجتمع الكردي نتيجة الانتقال من عصر الحراث إلى عصر التراكتور والحصاد، وما حمل ذلك معه من نظرة جديدة إلى الحياة ومن إكتساب البعض منهم الوعي القومي والطبقي. وأشار زكي نظام الدين (شقيق عبد الباقي نظام الدين)، وكان ينتمي إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي ومعاديا للإقطاعية، إلى تمركز قوى الإنتاج والثروات في

¹ - تعين مصطفى الحوراني في 1951/11/5 محافظا للجزيرة، وفي عهده جرى توزيع الأراضي على أولئك الفلاحين، الذين تم جلبهم من اللاذقية إلى الجزيرة إنظر: محمد جمال باروت...، ص 580.

² - صلاح الدين البيطار، «الجلسة الثالثة عشرة في 26 تشرين الثاني 1955»، الجريدة الرسمية، العدد 15 تاريخ 29 آذار 1956، ص 495 - 496 "محمد جمال باروت...، ص 581.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 581.

أيد محدودة، مضيفاً أن مكنته الزراعة ورسملتها سببت في هجرة أكثر من نصف شبان القرى إلى المدينة بسبب بطالتهم⁽¹⁾.

وفي منتصف آذار 1955 إشتدت حركة المطالبة الفلاحية لمجلس النواب بإقرار قانون حماية الفلاح، وتلقى المجلس عرائض عدة من ريف دمشق والجزيرة تدعوه إلى إقرار القانون، بعد وقوع حالات "طرد بعض المتنفذين للفلاحين من أراضيهم وبيوتهم في الجزيرة"⁽²⁾.

إلا أن هذا التحول الكبير في مجال رسملة الحياة الزراعية في الجزيرة الكردية، لم يكن نتيجة ولادة طبيعية وفقاً للتطور التدريجي الزمني، وإنما كان نتيجة ولادة قسرية أملتها مراسيم الدولة إستجابة لمصالح الملاك والمستثمرين الزراعيين الكبار ركضا وراء المصالح الذاتية الآنية، حيث بلغت الزيادات التراكمية ذروتها. ففي عام 1955 لم يبق في الجزيرة من الأراضي القابلة للزراعة أكثر من 150 ألف هكتار لم تمتد إليها سكة الحراثة، ووفقاً لتقرير خبراء بعثة «البنك الدولي» لعام 1954 كانت الأراضي قد أستثمرت تقريباً بكاملها، كما حذر تقرير الخبراء من أن المساحة التي يمكن أن ترويتها المضخات الخاصة في عام 1953 على أسس اقتصادية وصلت إلى ذروتها، ولم يعد من الممكن زيادتها كثيراً⁽³⁾.

لذا وبحلول عام 1955 دخلت الثورة الزراعية في الجزيرة مرحلة الأزمة، وكان لذلك أسبابها الموضوعية والذاتية، ولكن مما لاشك فيه، أن واحداً من الأسباب الرئيسة يكمن في عدم التناسق بين ما بلغت إليه البنية التحتية للمجتمع، والبنية الفوقية التي كانت سائدة فيه. ويصف إبراهيم يامين وضع المزارعين في الدرباسية في عامي 1955 - 1956 قائلاً: "أقبلت سنة 1955 بقحطها ومحل وقلة الأمطار والثلوج، ولم يجز حصاد إلا في منطقة الخط العاشر(خط المطر)، فداخ المزارعون الذين أبطروهم أبطروهم المال، فكانت وبالاً على

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 586.

² - «خلاصة البرقيات والعرائض، الجلسة الرابعة في 15 آذار 1955»، الجريدة الرسمية، العدد 40 تاريخ 25 آب 1955، ص 123، محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 582.

³ - المرجع نفسه، ص 590.

مدينة الدرباسية جميعا حتى تجار الفاتورة تأثروا جدا من جراء هذا الجفاف المخيف»، فبدأت الزراعة تتراجع، وبعض الناس هاجر بسبب قلة الأشغال، فزح أغلب المزارعين تحت الديون الطائلة، وحتى العمال الذين كانوا يأتون من الداخل تأثروا بذلك، فأهتزت الدرباسية مثل قصبه في مهب الريح، فالحصادات قابعة في المستودعات، والتراكتورات يلزمها تصليح⁽¹⁾. وبسبب هذا الوضع "قاد المزارعون في الجزيرة في 18 نيسان 1956 إضرابا رمزيا في مناطق الجزيرة كافة بسبب مشروع قانون في شأن ضريبة الإنتاج الزراعي يرفعها من 7 في المئة إلى 10 في المئة، ومن 22 إلى 28 مليون ليرة سورية"⁽²⁾.

إنتقل المستثمرون من الإستثمار الطبيعي إلى الإستثمار المكثف، من خلال إدخال وسائل الهطول الصناعي والرصد الجوي، فقد أدخل أصفر ونجار أخوان وبيير معمار باشي في سنوات الجفاف التي كانت تأتي عادة بعد كل ثلاث سنوات خصبة طريقة الإستهطال الصناعي، عن طريق «زرع الغيوم» في مزرعة المناجير لمعمار باشي وفي منطقة أبو الشاخات في بادية رأس العين التي أسس فيها أصفر ونجار مدينة «مبروكة» الزراعية، وبنيت شركة أصفر ونجار في هذا السياق محطة للأرصاد الجوية، كانت مصلحة الرصد الجوي الحكومية تعتمد بياناتها في تسجيل الحرارة والرطوبة والضغط الجوي وقياس كميات الأمطار. جرى ذلك بواسطة تبخرات ايوديد الفضة (Silver Iodide). وكان المزارعون السوريون "يعرفون أحدث التقانات للإستهطال و «زرع الغيوم»، وبدأوا هذه العملية عن طريق «المولدات» الثابتة والمتحركة، وتمكنوا من زيادة كمية الهطولات المطرية بما يراوح بين 25 و 35 في المئة في الأراضي المنبسطة، وما يراوح بين 50 و 100 في المئة في الأراضي الجبلية"⁽³⁾، لاشك أن إستخدام مثل هذه الوسائل اللاتبيعية في إستثمار

¹ - إبراهيم يامين، الدرباسية ماضيا وحاضرا، دار ماردين ودار الرها، حلب، 2009، ص 117 محمد جمال باروت...، ص 594.

² - إلياس نجار، «الجلسة الثالثة عشرة في 18 نيسان 1956» في: الجريدة الرسمية، العدد 47 تاريخ 25 تشرين الأول 1956، ص 497.

³ - إلياس نجار، «الجلسة الثالثة عشرة» ، المصدر السابق، ص 590.

الأرض، قد ألحق ضرراً بالنظام الجوي الطبيعي. وكان من نتائج الإستثمار المكثف والريح السريع، فشل هذه الشركات، بحيث باع بيير معمار باشي ممتلكاته كافة بالميزاد العلني بما في ذلك قصره الجميل في حلب، لإستفاء ديونه، كما وقعت شركة أصفر ونجار تحت عبء الديون الثقيلة¹. والغريب في الأمر، أنه بالرغم من وجود المشاريع الكبرى، إلا أنه لم يكن هناك في الجزيرة كلها في فترة الثورة الزراعية مستودع واحد للتخزين، الأمر الذي كان يعرض ما اُخصول المخزون للتلف².

تبنت حكومة دمشق بعد الإستقلال مباشرة سياسة مبرمجة تجاه المناطق الكردية، حيث شرعت في تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية، رافقتها خطوات ضرب الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية الكردية، عبر سلسلة من الإجراءات والخطوات ذات المضمون الشوفيني، والسير في محاولة تنشيط إقتصاد كردستان لتكون في خدمة البرجوازية القومية العربية التي حلت محل البرجوازيين التركيبة ومن ثم الفرنسية، وفي خدمة ثلثة من الضباط العربيين، الذين صعدوا إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. وهكذا تحولت كردستان عملياً إلى مستعمرة غنية - فقيرة، ففي الوقت الذي كانت ثلاثة أرباع ثروة البلاد تأتي من المناطق الكردية، لكنها كانت الأفقر من حيث الخدمات والمشاريع الإنمائية. فبدلاً من أن دمشق إلى حل المشاكل الزراعية الموروثة منذ العهدين العثماني والفرنسي، بعكس ذلك سعت إلى إستمالة الاقطاع ورجالات الدين الكرد إلى جانب السلطات، ليكونوا خدماً للطبقة الحاكمة الجديدة على حساب الشعب الكردي وفئاته الكادحة، التي تردت أحوالهم من سئ إلى أسوأ وبإستمرار، وإهمال القرية الكردية، وقد ساعد ذلك على تعميق الصراع الطبقي والاجتماعي في الريف الكردي، حيث أفرزت تلك الأوضاع عن بروز طبقتين متصارعتين في النصف الأول من ستينيات قرن العشرين، والتي كانت سبباً مهماً في حدوث الإنشقاق داخل الپارتى الديمقراطي الكردي في سورية.

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 591.

² - إسكندر داود، المرجع السابق، ص 307 - 308.

كان هدف البرجوازية العربية هو فرض السيطرة الكاملة على أسواق كردستان، وربطها كلياً بالأسواق المركزية، وساعدها في ذلك تقسيم كردستان وإحراق جزء بدولة سورية الحديثة، وما تبع ذلك من عزل الأسواق الكردية عن بعضها البعض وضرب عملية التبادل التجاري بين هذا الجزء من كردستان وبين شمال وجنوب كردستان، مما فقدت الأسواق الكردية لمكانتها وتحولت البرجوازية الكردية إلى برجوازية كمبرادورية – تابعة، مما فضلت في كثير من الأحيان مصالحهم الاقتصادية على المصالح القومية العليا التي كانت من المفروض أن تكون هي الأسمى كما في حالات شعوب المستعمرات الساعية إلى التحرر القومي. كما أن العزل القسري بين غرب كردستان وشماله أثر سلباً على حياة عدد كبير من العشائر نصف المتنقلة، وإنهاء مراعيها الشتوية والصيفية، وكان ذلك بمثابة ضربة قوية للنظام الاجتماعي الكردي، معرقة سيرورة تطورها الطبيعي. وأثارت هذه الأوضاع غير الطبيعية إستياءً عاماً بين أفراد العشائر الكردية شبه المتنقلة على جانبي الحدود، تلك التي تشتت على أطراف الحدود فاقدة لدورها ومكانتها التاريخيتين.

إثر تصاعد نضال الحركة القومية الكردية في جنوب كردستان وإصرار الوطنيين الكرد على المطالبة بحقوقهم القومية في غرب كردستان، دأبت السلطة السورية بشتى الوسائل والسبل جذب رؤساء العشائر وكبار الملاكين الكرد إلى جانبها، من خلال توفير وسائل الدعم لهم في صراعهم الطبقي مع الفلاحين وضمان مصالحهم الذاتية، في حين أثقل كاهل الفلاح الكردي بالضرائب المتنوعة، مثل ضريبة العشر وجباية رؤوس الحيوانات وكراسو (ضريبة مساحة السكن)، وإجبار القرويين على دفع أجور الشرطة خلال زياراتهم العديدة للقرى وغيرها، وكان الفلاح الكردي يستغل من قبل الآغا والسلطات في آن واحد. وبالتالي وقف العديد من آغوات وكبار الملاكين الكرد إلى جانب السلطات وتحولوا إلى جزء من مشروعهم العروبي الهادف إلى تصفية الحركة القومية الكردية، ومن المعروف أن العديد من هؤلاء تعاونوا مع لجان الإحصاء الإستثنائي في عام 1962 وجعلوا من أنفسهم بوقاً دعائياً للسلطات في التأكيد على الأصول التركبية لفلاحيتهم، خلال إستجواب ومساءلة الفلاحين من قبل لجان الإحصاء.

ناهيك عن أن العديد منهم تجاوزوا مع السلطات، حينما طلبت منهم إدانة الثورة الكردية في جنوب كردستان بقيادة الزعيم البار للشعب الكردي ملا مصطفى بارزاني، وذلك في بيانات موقعة بأسمائهم. ومن جانب آخر أصبح البعض منهم عيون الأمن في قراهم بحيث زودهم بمعلومات عن نشاطات وفعاليات المتورين وكوادر البارتي. وجدير بالذكر أن بعض الممثلين الواعين لهذه الطبقة، حملوا راية البرجوازية الكردية النامية ولكن في شروط صعبة وغير متاحة، بسبب الظروف السياسية الصعبة وبسبب ضعفها وعدم إستكمالها لطور الطفولة، ناهيك عن سياسات الدولة في السيطرة الكلية على أسواق المدن الكردية وربط اقتصاد كردستان كلياً بأسواق القسم العربي من البلاد وإدخال الشلل في الحركة التجارية في كردستان لصالح البرجوازية التجارية العربية، وضرب وحدة السوق الكردية.

لعبت فئة المثقفين الكرد المنضوين عادة تحت ثقف البرجوازية الصغيرة، دوراً ريادياً في حركة النضال القومي الكردي، وحقيقة كان دورها أكبر من وزنها الكمي في المجتمع الكردي. وكان ذلك بسبب تبلور وعيها وإحتكاكها بالثقافات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والغربية، وإطلاعها على تاريخ حركات التحرر القومية، والتشبع بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير للشعوب، وأغلبهم كانوا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وفي إطار مفهوم الضغط يولد الانفجار، أعطت سياسات الدولة العنصرية في إنكار الوجود الكردي وتعريب أسماء البلدات والقرى والمدن الكردية بأسماء عربية وفصل الموظفين من العمل والمعلمين الأكراد من سلك التدريس وحرمان أبناء الكرد من حق الإنتساب إلى الجيش وكليات الطيران والهندسة الحربية وما شابه ذلك ومن ثم محاربة الثقافة الكردية وتشويه التاريخ الكردي وثقافته وأدبه ومحاولة تفتيت البنية الاجتماعية للشعب، كل ذلك قد خلق رد فعل عكسي داخل المجتمع الكردي، ملتفتاً إلى مخاطر تلك السياسات وآثارها السلبية على مستقبل مجمل فئات وطبقات الشعب الكردي في سورية، وكان من شأن هذه السياسة الخاطئة من قبل أنظمة الحكم، تحويل أية فئة مثقفة والبرجوازية الوطنية وبعض من رؤساء العشائر، إلى عدوة لدودة للسلطة الحاكمة. وقد أدى هذا الواقع حتى إلى إنسحاب

الفئة المتنورة الكردية من الحزب الشيوعي السوري والإنضمام إلى الحركة السياسية الكردية وطليعتها البارتي، بعد أن وجدوا فيه المعبر الوحيد عن تطلعات الشعب الكردي وآماله.

وكان من نتائج سياسات السطات الخاطئة، تردي وضع العمال الكرد، فمع دخول الآلة في الحياة الزراعية، قلصت فرص العمل لهم، مما أساءت وضعهم المعيشي كإخوانهم الفلاحين، وكانوا معظم هؤلاء العمال ينحدرون أساسا من أصول فلاحية أو من الحرفيين السابقين، أو من العمال الزراعيين الموسميّين، أو عمال خدمات، ولقد إضطر أغلبهم للهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل هناك، دون أن يفقد القسم الأكبر منهم صلته بالريف، حيث إنضموا إلى صفوف البارتي ليلعبوا دورا مهما في الحياة السياسية إلى جانب الفلاحين والمثقفين الثوريين. وشكل هؤلاء فيما بعد قاعدة مهمة للتحويل الثوري الحاصل داخل صفوف الحزب، حيث وقفوا ضد سياسة السلطات وأزلامهم من الإقطاع وكبار المالكين الكرد الذين باعوا أنفسهم للشيطان.

كل ذلك أدى إلى حصول فرز حقيقي داخل المجتمع الكردي، تيار وقف إلى جانب السلطة بشكل أو بآخر طبقا لمصالحه الخاصة، وإنضوى تحته عدد كبير من الإقطاعيين وكبار الملاك وبعض من رجالات الدين وقسم من البرجوازية الكمبرادورية، كان من خصال هذا التيار إزدواجية المواقف والإنتهازية السياسية والقبول بسياسة الدولة المرسومة تجاه الكرد، وتيار ثوري رافض لواقعه، دعا إلى التغيير الراديكالي في الحزب، مطالبا بحقوق الكرد كشعب صاحب قضية وأرض.

الفصل الثالث

عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (الپارتى) عام 1957

تمهيد

تبلور سياسة التعريب

بدايات سياسات التعريب في الجيش

مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ونهوض الفكر التحرري لشعوب المستعمرات

الموقف السلبي للحزب الشيوعي تجاه المسألة الكردية في سوريا

توفر المناخ الديمقراطي في سوريا - منتصف الخمسينيات

العامل الكردستاني

نشؤ الپارتى

الخاتمة

تمهيد:

أن سياسة التقسيم الفوقية، وتكريس الحدود المصطنعة بين أبناء الشعب الكردي، من طرف الإدارتين الإستعمارتين الفرنسية والبريطانية وتركيا الكمالية بموجب معاهدة لوزان، التي أنهت الإمبراطورية العثمانية مرة وإلى الأبد قانونياً، قد مهدت لظهور كيانات جديدة على خارطة جيو - سياسية جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، تمخضت عنها نظام دولي جديد، قائم على سياسة الإنكار لحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية الأخرى. وهكذا، ترتبط بروز المسألة الكردية في سوريا، بنشؤ نظام الإنتداب الأنكلو- فرنسي، عندما وضعت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قسم من بلاد الشام (سوريا) وجزء من الأراضي الكردية (غرب كردستان) المستقطعة من كردستان المركزية (العثمانية)، تحت نفوذ الإنتداب الفرنسي. وأصبحت المسألة الكردية، وللمرة الأولى، جزءاً من الصراع الدبلوماسي بين تركيا وفرنسا كحالة مستقلة، حتى أن المؤتمر السوري العام المنعقد في 3 حزيران 1919 لم يعتبر المناطق الكردية المستقطعة من كردستان المركزية جزءاً من خارطة سورية الجديدة، حيث أكد مقرراته على "رسم حدود الدولة السورية في إطار حدودها القديمة، كخطوة لإعلان إستقلالها"^[1]. وكان لابد للمتورين الكرد الذين إرتبط مصيرهم بهذا الجزء من كردستان إثر التقسيم من البحث عن آليات جديدة رادعة للدفاع عن ثوابتهم القومية وحماية أرضهم التاريخي من الإندثار.

وكان من ضمن نصوص معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا إقرار الجنسية السورية بدلاً من الجنسية العثمانية، وبمقتضى ذلك ترتب على السلطات الحاكمة في سوريا آنذاك (سلطات المستعمر الفرنسي) أن تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الجنسية السورية، وكان أهم "القرارات الصادرة بهذا الشأن القرار رقم /2825/ مكرر الصادر بتاريخ 30 آب 1924 تنفيذاً لأحكام معاهدة لوزان.."^[2]، وهرباً من ملاحظات البوليس التركي، إنتقل معظم القادة والمتورين الكرد من شمال كردستان إلى غربه، وهي في حقيقة أمره هجرة

¹ - للمزيد إنظر: علي صالح ميراني، المرجع السابق، ص 24 - 25.

² - م. أوسي، الإحصاء الإستثنائي، المرجع السابق، ص 97.

داخلية جرت الإنتقال من منطقة كردية إلى أخرى، لاسيما وأنه لم يمض سوى بضعة سنوات على وضع الحدود التي لم تكن سوى خط سكة القطار برلين - قامشلو - بغداد، وانتقل ثقل العقل الكردي إلى ذلك الجزء الخاضع للسيطرة الفرنسية^[1].

ولأول مرة في تاريخ كردستان الحديث والمعاصر، إنشق أول تنظيم كردي يطرح الفكر القومي بشكله الشمولي وذلك على أثر إنعقاد الإجتماع الأول للمؤتمر التأسيسي لخوييون في 7 تشرين الأول 1927 ليقود الحركة الوطنية الكردية داخل تركيا وخارجها، ويوجه "نشاطها السياسي والإعلامي والعسكري والثقافي - الفكري والأدبي"^[2]. وقد أفرزت الوقائع الدولية الجديدة وما تلاها من حالات التجزئة وتكوين كيانات غير شرعية عبر عمليتي "الإستئصال والإلحاق"، ظهور الحالة الكردية في سوريا^[3]. وكان لا بد للكرد في هذا الجزء من كردستان البحث عن هويتهم القومية في ظروف خاصة بهم .

وقد أثار هذا الموضوع إهتمام الباحث لأهميته التاريخية أولا وندرة الأبحاث الأكاديمية حوله من جهة ثانية. وإستقى الباحث مصادره بشكل أساسي إعتمادا على تقييمات مؤسسي وقادة الحركة السياسية الكردية في سوريا إضافة إلى ذلك إعتمد الباحث على بعض المذكرات والمقابلات الشخصية، ناهيك عن مصادر أخرى متنوعة. وقد ساهمت جملة من الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية في تبلور الوعي القومي الكردي الذي عبر عن نفسه من خلال نشؤ البارتي الديمقراطي الكردي، ومن جملة هذه العوامل نذكر:

¹ - محمد جمال باروت، ص ص 129، 285 - 286.

² - روهاث آلاكوم، خوييون وثورة آگری، مراجعة: شكور مصطفى، منشورات رابطة كاوا للثقافة الكردية، هولير، 1999، ص ص 25 - 26، 88 - 89 "محمد ملا أحمد، جمعية خوييون والعلاقات، المرجع السابق، ص ص 93 - 97.

³ - ديفيد مكحول، تاريخ الأكراد الحديث، المرجع السابق، ص 698.

تبلور سياسة التعريب :

في السادس عشر من نيسان 1946، وتحت التهديد البريطاني، غادر آخر جندي فرنسي أرض سورية، وفي السابع عشر منه رفع شكري القوتلي رئيس الجمهورية، على سارية دار الحكومة علم الإستقلال، معلنا أنه لن يرتفع فوقها، بعد اليوم، إلا علم الوحدة العربية. وهذا كان إيذانا بالسير على النهج العروبي، دون الأخذ بعين الإعتبار حقوق الشعب الكردي الملحق بسوريا. عندما خرج الفرنسيون من سوريا، لم يتركوا ضمانا واحدا لتأمين حقوق الشعب الكردي، مما واجه الأكراد فور نيل سورية إستقلالها، العديد من التدابير العنصرية، التي "جعل تعليم وتعلم الكردية غير قانونية"⁽¹⁾. وفور خروج الفرنسيين إستلمت السلطة، قيادات السنة وطبقة التجار، وكانت من مصلحة هذه الجماعات الحفاظ على الوضع الراهن بغية إحتكار السلطة والثروة عبر البرلمان المحتكر أصلا من قبلهم، وبالتالي برز مكان الإستعمار الكلاسيكي الفرنسي، إستعمار آخر من نوع جديد، هو الإستعمار الداخلي، الذي تميز بالفقر والتخلف والتبعية. وساهمت هذه الأجواء في بروز الفكر القومي العروبي ذات النزعة الشوفينية مثل حزب البعث، وتغلغل هذه الأفكار في صفوف الحزب الشيوعي السوري. وصدق عصمت شريف وانلي حينما وصف "الإستعمار الفقير لجاره بأنه أشبع نوع من الإستعمار وآفة كردستان، وهو حقا لأشبع أنواع الإستعمار وأشدّها وقعا وأكثرها أذية وأقلها رحمة وإنسانية، ولا حد لبطشه إلا بالردع"⁽²⁾.

ففي الأسبوع الأول من حزيران 1947 صدر مرسوم جمهوري بتحديد أعضاء المجلس النيابي بـ 131 مقعدا، موزعة على أساس طائفي بالرغم من أن الحكومة كانت قد ألغت قانون الطوائف. وجاء التوزيع على النحو التالي: "89 سنيا، 12 علويا، 6 أرثوذكس، 5 دروز، 2 أرمن أرثوذكس، 1 سريان أرثوذكس، 2 كاثوليك، 1 أرمن

¹ - Kerim Yildiz. The Kurds , op.cit., p. 23.

² - عصمت شريف وانلي، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 256، 259.

كاثوليك، 1 إسماعيلي، 1 موارنة، 1 سريان كاثوليك، 1 يهودي، 3 أقليات، 6 عشائر^[1]، وبالتالي فإن المرسوم قد تغاضى بهذا الشكل عن التركيبة الحقيقية للقوميات في البلاد، حتى لم يأخذ بالحسبان الطائفة الإيزيدية من الكرد.

وكما نرى فإن حكومة دمشق قد تبنت بعد الإستقلال مباشرة سياسة مبرمجة تجاه المناطق الكردية، حيث شرعت في تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية، رافقتها خطوات ضرب الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية الكردية، عبر سلسلة من الإجراءات والخطوات ذات المضمون الشوفيبي، والسير في محاولة تنشيط إقتصاد كردستان لتكون في خدمة البرجوازية القومية العربية التي حلت محل البرجوازيين التركية ومن ثم الفرنسية، وفي خدمة ثلة من الضباط العروبيين، الذين صعّدوا إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. وفي تعليقه على بروز سياسة التعريب، يقول حمزة نويران^[2] "منذ هذا الزمن المبكر من حياة الدولة السورية برزت مظاهر التمييز العنصري تجسدت في اللامساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين المواطنين العرب والكرد، بخلاف ما ورد في الدستور السوري: "جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات"^[3]، وهكذا تحولت كردستان عمليا إلى مستعمرة غنية - فقيرة، ففي الوقت الذي "كانت ثلاثة أرباع ثروة البلاد تأتي

¹ - مرسوم رقم 1061، تاريخ 2 تشرين الأول، 1947، في: هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 163.
² - ولد حمزة نويران عام 1927 في قرية القرمانية الواقعة في جنوب غرب مدينة الدرباسية (4 - 5 كم). وهو بن محمد حسو من عشيرة مرديس، القاطنة بالأصل في منطقة ملاطية أواسط جبال (بيلي) غرود، ولأسباب غير معلومة هاجرت الأسرة وإستقرت في جبل قره داغ بين آمد وويران شهر، ومن ثم إستقر الأمر فيما بعد لأسرته المقام في قرية القرمانلية. دخل المدرسة متأخرا سنة 1949 - 1950، لكنه تركها لكبر سنه. إنتسب للحزب الشيوعي السوري، لكنه ترك صفوفه بسبب تجاهل الحزب للقضية الكردية. وتعرض خلال عمله السياسي للسجون ولحملات الملاحقات العديدة. توفي في 23 حزيران 1996 إثر مرض عضال ألم به. للتفاصيل ينظر: محمد جزاع، المناضل حمزة نويران، المصدر السابق، ص 35 - 38، 196.
³ - المصدر نفسه، ص 45.

من المناطق الكردية، لكنها كانت الأفقر من حيث الخدمات والمشاريع الإنمائية. فبدلاً من أن تسعى دمشق إلى حل المشاكل الزراعية الموروثة منذ العهدين العثماني والفرنسي، بعكس ذلك سعت إلى إستمالة الاقطاع ورجالات الدين الكرد إلى جانب السلطات، ليكونوا خدماً للطبقة الحاكمة الجديدة على حساب الشعب الكردي وفتاته الكادحة، التي تردت أحوالهم من سئ إلى أسوأ وياستمرار، وإهمال القرية الكردية^[1]، وقد ساعد ذلك على تعميق الصراع الطبقي والاجتماعي في الريف الكردي، حيث أفرزت تلك الأوضاع عن بروز طبقتين متصارعتين في المجتمع الكردي.

بعد الإطاحة بالعتيد أديب الشيشكلي في عام 1954، بدأت حملة "بطيئة ومركزة مضادة للكرد، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الكرد ذوي الرتب العالية أو المتوسطة"^[2]، حيث كانت أشربة الموسيقى والمنشورات الكردية تصادر وتتلف ويسجن أصحابها. ومع ذلك لم تكن الحملة منظمة ولم تحدث بين ليلة وضحاها. فعبد الباقي نظام الدين، مثلاً، وهو كردي، بقي يشغل مناصب وزارية من 1949 إلى 1957 وكان وثيق الصلة بأحزاب التيار السائد والشخصيات السياسية السورية، ولكن لم تكن هناك أية إشارة إلى الخصومية الكردية في سياساته. والأمر نفسه ينطبق على شقيقه توفيق، وهو جندي حياي لا طموح سياسي لديه، اصبح رئيساً للأركان في عام 1956، ولكنه صرف من الخدمة بعد سنة من توليه المنصب^[3].

وفي النصف الثاني من الخمسينيات إجتاحت الحماسة القومية العربية كل البلاد العربية، التي أهمها صعود جمال عبد الناصر في مصر. أن الشعور القومي العربي والدعوة إلى وحدة عربية شاملة، لم "تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي. فالتسامح الكبير مع المنشورات الكردية حتى عام 1946 قد منع رسمياً في عام 1958.

¹ - صبحي عبد الرحمن، كاليفورنيا، المرجع السابق، ص 22 "محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص ص 569 - 574، 713 - 714.

² - جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، البعد العسكري، (د.م)، 1969، ص 153.

³ - ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد، المرجع السابق، 2004، ص 700.

ولفت الأنظار إلى الإفتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكردية، وأيضاً إلى حقيقة أن الأكاديميات الحربية والشرطة مغلقة في وجه الطلاب الأكراد، وأن الموظفين الكرد من المدنيين والعسكريين قد صرفوا من الخدمة⁽¹⁾. وقد عبر مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق بشكل واضح عن هذه الحماسة القومية، ففي حديث لطلبة المغرب عام 1955 يقول: "ليس هناك أقليات مضطهدة وطوائف مضطهدة وإنما هناك أكثرية شعب مضطهد. العربي والكرد والبربري والآشوري والمسلم والمسيحي والدرزي... إلخ أفراد هذا الشعب الذين يشكلون 90% بالمائة من أفراد الأمة العربية مضطهدون ومحرومون من قبل أقلية تستغل الأوضاع الفاسدة، وتستفيد من وجود الأجنبي، فعندما نطرح المشكلة على هذا الشكل، أي أن الإشتراكية تطرحها على هذا الشكل، وقوميتنا اشتراكية، هناك طبقات مستغلة متأمرة على حساب الشعب الكردي، فعلياً أن نقضي على هذا الإستغلال عندما لا يعود هناك فرق بين المواطنين"⁽²⁾.

إن الجيش الذي كان يلتهم أكثر من 50% من ميزانية الدولة، تضخم هيكله وتحول من جيش مؤلف من المرتزقة في العهد الفرنسي إلى جيش وطني منظم تقوده كوادر منحدره من البرجوازية الريفية الصغيرة المسيّسة عموماً تعمل لصالح الأحزاب القومية الداعية إلى الوحدة العربية.

¹ - ديفيد مكدول، المرجع السابق، 701.

² - ميشيل عفلق، أحاديث الأمين العام لطلبة المغرب، 1955، إنظر: هوشيار زيباري، الموقف الأيديولوجي لحزب البعث العفلق من القومية الكردية، في كتاب: «إعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد، كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الثاني، بنگه‌ی ژین، السليمانية، 2008، ص 371.

بدايات سياسات التعريب في الجيش:

عندما رحل الإنتداب الفرنسي ترك لسوريا جيشا يعرف بـ (الجيش المختلط) أو ما سمي بـ القوات الخاصة للشرق الأدنى، تشكلت من فرق جمعت على أساس طائفي وقومي وعشائري (فرق إسماعيلية، درزية، مسيحية، علوية، كردية، شركسية، عشائر بدوية)، سلم "للحكومة السورية برئاسة القوتلي بتعداد يقارب 30 ألف مقاتل"⁽¹⁾.

في السادس من تشرين الأول 1947 تشكلت حكومة جميل مردم، تولى فيه أحمد الشراباتي حقيبة وزير الدفاع الوطني (حتى 1948/5/23)، وفي عهدها وقعت هزيمة حرب 1948 مع إسرائيل، وعلى اثر ذلك إنضم مئات من الجنود الكرد إلى الجيش السوري، بحكم تطبيق مبدأ التجنيد الإلزامي في عام 1950، معظمهم من المكتومين⁽²⁾، وظهرت آنذاك مشكلة ما يعرف (الأسماء المستعارة) في الجيش، وشمل ذلك "من أعادهم حسني الزعيم إلى الخدمة بعد تسريحهم، وبعد التطوعين الأكراد المقاتلين في (الفوج

1 - أكرم الحوراني، مذكرات، المصدر السابق، ص768 "فضل الله أبو منصور، أعاصير دمشق، مذكرات، بيروت، 1959، ص37.

2 - "مكتوم القيد" مصطلح إداري سوري يشير إلى عدم وجود الشخص المعني في السجلات الرسمية، ظهر في الخامس من تشرين الأول 1962، إثر قيام السلطات السورية بإجراء إحصاء إستثنائي في محافظة الحسكة، ذات الأغلبية الكردية، وتذرعت السلطات وقتها للقيام بالإحصاء (باكتشاف عدد الأشخاص الذين عبروا بشكل غير شرعي إلى سورية من تركيا)، وبتنتيجة هذا الإحصاء جرد عشرات الآلاف من المواطنين الكورد من جنسيتهم السورية. أما "المكتوم" فيميز وجوده مجرد ورقة صفراء، وهو غير مسجل في السجلات الرسمية ولايمكك أي وثائق رسمية باستثناء شهادة التعريف من المختار أو سند الإقامة، وبالتالي لا يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة"، إنظر: "الجلسة البرلمانية الثانية عشرة في 26 شباط 1962"، في: محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص 715 "جريدة الشرق الأوسط، العدد 9698، 17 يونيو 2005.

الكردي) من أفواج (جيش الإنقاذ) في حرب فلسطين، الذين تم إستيعابهم في الجيش السوري، ممن حصلوا على بطاقات الهوية بأسماء مستعارة" (1).

ولجأ أحمد الشراباتي، بدعوى خفض النفقات في الظاهر، إلى تسريح أبناء الأقليات من الجيش، لكن لم تخل خطوته من مرام إثنية (تعريبية) في الباطن للتخلص من "هيمنة التركيبة الإثنية الأقلوية التي شكل الفرنسيون وحدات جيش الشرق على أساسها" (2). وكان رد الرئيس شكري القوتلي قويا على هزيمة سورية في حرب 1948، حيث "عزل رئيس الأركان اللواء عبد الله عطفة" (3) ووزير الدفاع أحمد الشراباتي، وقام القوتلي بترقيع الزعيم حسني الزعيم قائد الدرك، إلى منصب رئيس الأركان (4)، فأعاد الأخير الجنود وصف الضباط والضباط كافة الذين سرحهم الشراباتي إلى الخدمة.

أما العقيد أديب الشيشكلي وعلى الرغم من إصوله الكردية، فقد أضاف إلى سياسة الشراباتي (التعريبية) سياسة (تسنينية) الجيش، وتعريبه للتخلص من سيطرة صف الضباط (النقباء) المسيحيين على دوائر المالية في وحدات الجيش، ولضرب نفوذ الكتل العسكرية الكردية والجركسية والعلوية والدرزية الموروثة من تركيبة جيش الشرق الفرنسي... طبق الشيشكلي هذه السياسة (الحفية) على مستوى الجيش بشكل إنتقائي للتخلص وفق أولويات التخلص ممن يمكن أن يؤلف مراكز قوى في طريق صعوده، وخطته في السيطرة على الجيش والدولة، وغطاها على المستوى الظاهر بسياسة تعريبية ديماغوجية للأسماء

1 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، 2013، ص 690 - 691.

2 - المرجع نفسه، ص 689.

3 - هو عبد الله بن محمد علي عطفة من مواليد عام 1897، تخرج من المدرسة الحربية العثمانية سنة 1915، درس في مدرسة الأركان الحربية العليا بباريس، حارب في فلسطين وإشتراك في موقعة ميسلون، وهو من مؤسسي الجيش، رفع لرتبة اللواء عام 1949 وتولى وزارة الدفاع في السنة نفسها، توفي في دمشق سنة 1976. للمزيد راجع: أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني في القرن العشرين: أحداث، أعلام، وثائق، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

4 - يوجين روغان، آفي شلايم، المرجع السابق، ص 332.

الأجنبية وغير العربية، في إطار منهج الوطنية الاقتصادية، لتكريس شرعيته الأيديولوجية القومية العربية. فقد أصدر أديب الشيشكلي⁽¹⁾ سلسلة أخرى من المراسيم التي تنص على أن الفنادق والمقاهي ودور السينما، مثلاً، يجب أن تحمل أسماء عربية خالصة، وأن تكون اللغة العربية هي الوحيدة التي تستعمل في اللقاءات العامة، والمهرجانات والإحتفالات، وأن يحتل المسلمون مقاعد مساوية لمقاعد غير المسلمين في كل لجان منظمات الأقلية"⁽²⁾. لكن الشيشكلي قام في أواخر عهده بمحاولة توجيه ضربة شاملة "تنحطى حدود التخلص الإنتقائي والموضعي بتسريح عدد كبير من النقباء الذين كان أغلبيتهم من المسيحيين والمسيطر على دوائر المالية في الوحدات والعلويين والمرشدين والأكراد والدروز..."⁽³⁾. إستصدر الشيشكلي في سياق سياقه سياسته (الخفية) في (تعريب) الجيش و (تسنيته) الرسوم التشريعي رقم 85، تاريخ 12 آذار 1950 الذي خص "الأفراد الذين إنتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مستعارة بالتصريح عن حقيقة هوياتهم، وإمهالهم ثلاثة أشهر لتقديم تذكرة الهوية المدنية الحقيقية تحت طائلة الطرد من الخدمة فوراً"⁽⁴⁾، وشكل ذلك أساس الفكرة

¹ - أديب بن حسين آغا الشيشكلي (1909 - 1964م): رئيس الجمهورية السورية السابق، كردي الأصل، ولد ونشأ في حماة، وشارك في الثورة السورية الكبرى سنة 1925، وفي 19 كانون الأول 1949 قام العقيد أديب الشيشكلي بالإنقلاب الثالث في البلاد. وفي 28 - 29 تشرين الثاني 1951 قام الشيشكلي بالإنقلاب الرابع على حكومة معروف الدواليبي وتولى الشيشكلي رئاسة الأركان العامة 1951، ثم رئاسة الجمهورية عام 1953، وأخذ يعمل على الإنفراد بالحكم، وعندما شعر بأن الزمام أفلت من يده، فسلم نائبه كتاب إستقالته من رئاسة الجمهورية، وحكم عليه في دمشق غيابياً بتهمة الخيانة، فغادر باريس 1960 إلى البرازيل، أختيل في يوم 27 أيلول 1964. د.محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الأول، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، 2008، ص 197-198 "هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 251-273.

² - ديفيد مكحول، المرجع السابق، ص 700.

³ - حول الموضوع إنظر: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 689 - 690.

⁴ - «مرسوم رقم 85، تاريخ 12 آذار 1950»، في: محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 691.

اللاحقة التي تبنتها "حكومة ناظم القدسي في أواخر عام 1950، وهي إجراء إحصاء عام يقوم على أساس التوثق من مدى صحة بطاقات الهوية"⁽¹⁾.

كان هذا القرار موجهًا بصورة أساسية من الناحية الوظيفية ضد الكرد تحت عنوان التعريب. وربط بعض المصادر قرارات التعريب وفصل العساكر الكرد من الجيش بالحرب الباردة بين السوفييت وأمريكا، وعلاقات الشيشكلي بوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية التي أثارَت في آذار 1950 حملة إستنفار أمنية لتطويق (الإستخدام) السوفياتي للكرد على مستوى إقليمي، إذ نشرت الوكالة أن السوفييت يديرون الكرد بالقرب من الحدود التركية - الإيرانية، تأهبًا لثورة كردية على تركيا وإيران والعراق وسورية عند نشوب حرب ثالثة، على خلفية توتر العلاقات السوفياتية - التركية بسبب إدعاء موسكو للأسطول الأميركي بالدخول إلى بحر مرمرة مخالف لاتفاقية المضائق، وهذا "يؤدي إلى تحويل تركيا إلى مستعمرة أمريكية"⁽²⁾، وإذا كان الجزء الأخير من التقرير صحيحًا يرتبط بالصراع السوفياتي - الأمريكي في الحرب الباردة، فإن ما يخص تدريب السوفييت للكرد، عبارة عن معلومات مفبركة، هدفها إستخدام الورقة الكردية وتلويحها كعامل ضغط عند اللزوم. أما ما يتعلق بالسياسات العنصرية ضد الشعب الكردي والأقليات الأثنية الأخرى، فهي نابعة من بنية العقل العربي الراض أصلاً لفكرة التعددية قولاً وفعلاً إلى حد ما.

ربط الشيشكلي محاربته للأكراد بالشيوعية التي كانت منتشرة بشكل واسع بين الأكراد، أبرزهم كان خالد بكداش⁽³⁾، كأحد قادة الحركة الشيوعية في سورية والشرق الأوسط،

¹ - «مشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في 19 كانون الأول 1950» في: الجريدة الرسمية، العدد 32، تاريخ 26 تموز 1951، ص 655 "محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 691.

² - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 691 - 692.

³ - ولد خالد بكداش لأبوين كرديين في حي الأكراد بدمشق، أنهى تعليمه الأساسي في المدارس الحكومية في دمشق، لكنه لم يتمكن من متابعة دراسة القانون في كلية الحقوق بسبب نشاطه السياسي المبكر. في عام 1930 إنضم إلى الحزب الشيوعي، وأعتقل مرتين بتهمة إثارات سياسية كانت الأولى سنة 1931 حيث

وغدا الحّي الكردي (حي الأكراد) على جبل قاسيون في دمشق حيا شيوعيا، حيث شكل تحالف علي آغا زلفو – خالد بكداش عنوانه اللافت^[1]، وكان الشيشكلي المنتمى إلى الحزب القومي السوري، ينظر إلى الجزيرة بعيون من الريبة والشك، بوصفها تضم مجموعة كبيرة مقلقة من "الأقليات الكردية والمسيحية غير الموثوقة"^[2].

وفي هذا السياق، أصدر الشيشكلي في 3 نيسان 1952 مرسوما تشريعا تحت رقم 193 بإيقاف كافة المعاملات المتعلقة بملكيات العقارات الواقعة في المناطق الحدودية ولاسيما في الجزيرة إلا برخصة مسبقة تصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية ونص القانون على "منع إنشاء أو نقل أي حق عيني من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود، وكذلك إستجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لإستثمارها زراعيا لمدة تزيد على ثلاث سنوات"^[3]، بهدف التحكم بملكية الأراضي وتجريد الكرد منها، في إطار سياسة خاصة بالمناطق الكردية. بينما سمحت الحكومة في عام 1948 لمديرية أملاك الدولة

سجن أربعة اشهر، والثانية سنة 1933 لكنه فر إثر إعتقاله، وفي تلك الأثناء عكف على ترجمة (البيان الشيوعي) وكانت تلك أول ترجمة بالعربية، ثم سافر بعد ذلك إلى موسكو طلبا للعلم، حيث إلتحق في موسكو بمعهد لينين في بادئ الأمر، ثم بجامعة طشقند، اختير رئيسا للوفود العربية التي إشتراك في المؤتمر السابع للكونغرس في سنة 1935. اصبح بكداش قبل ذهابه إلى موسكو أمينا للمجموعة السورية في الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وبعد عودته من موسكو أنتخب في عام 1937 أمينا عاما للحزب الشيوعي في سورية ولبنان. ومنذ عام 1947 غدا بكداش زعيما معروفا في المجالس الشيوعية الدولية، وبالتالي فقد عينه الكونغرس في سنة 1948 مديرا للحزب في الأقطار العربية. وفي عام 1954 أنتخب خالد بكداش عضوا في المجلس البرلماني السوري، وكان بذلك أول شيوعي يحتل مقعدا نيابيا في أي بلد عربي. توفي خالد بكداش في 24 تموز 1995. للمزيد إنظر: د. محمد علي الصوريكي الكردي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، 2008، ص ص 111 – 114.

¹ محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 692

² – أمين أبو عساف، ذكرياتي، دمشق، 1996، ص 378.

³ – محمد جمال باروت...، ص 693.

بتوطين وتجنيس من بقي حيا من المقاتلين البوسنيين⁽¹⁾ المئة في الجزيرة، وتخصيص "أراضي قرى تل عمران وتل عصفير وتل عطا شوام رفاه وتل الشمة المسجلة باسم مجلس إسكان الآشوريين للاجئين اليوغسلافيين المقيمين في سورية للإقامة والعمل في هذه الأراضي"⁽²⁾. كما منحت الجنسية السورية "في 28 أيلول 1948 لنحو 745 جنديا من المتطوعين من بلدان المغرب العربي في جيش الإنقاذ، ومنهم من تونس (300) وليبيا (برقة وطرابلس - 313) ومن القوقاز (48)، وعدد قليل من الجزائريين، وبقوا هؤلاء المغاربة مستخدمين في الجيش السوري"⁽³⁾.

أما المتطوعون الكرد الذين أدخلوا في فخ "الإحراج"، كما يقول الباحث محمد جمال باروت، بين الخدمة الوطنية، وحقيقة وثائقهم "الملفقة"، فكانت محتهم كبيرة، ولم يفكر أحد بجلها في إطار الوطنية السورية. وظلت مشكلتهم قائمة حتى عام 1957، حيث "أقر مجلس النواب في 9 نيسان من العام المذكور مشروع قانون يعطي مهلة سنة واحدة للعسكريين الموجودين في الخدمة، والمسرحين الذين إنتسبوا إلى الخدمة بأسماء مستعارة للتصريح بحقيقة وضعهم، وتقديم صورة عن قيد النفوس الحقيقي لكن الوحدة مع مصر تمت في 22 شباط 1958 قبل نهاية المدة المذكورة، فأضيفت هذه القضية إلى مشاكل الجيش إبان فترة الوحدة"⁽⁴⁾.

¹ - كانوا ضمن الجيش الفرنسي، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، تم توطين وتجنيس من بقي حيا منهم.

راجع: محمد جمال باروت، المرجع نفسه، ص 693.

² - «مرسوم رقم 1572 تاريخ 15 تموز 1948، في: محمد جمال باروت...، ص 693.

³ - إنظر: «من مذكرات الجلسة 55 في 23 كانون الأول 1948»، في: محمد جمال باروت...، ص

693 - 694.

⁴ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 694.

مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ونهوض الفكر التحرري لشعوب المستعمرات:

يانتهاه الحرب العالمية الثانية، توفرت ظروف موضوعية وذاتية أمام شعوب المستعمرات في قارات العالم قاطبة لتقول كلمتها، في ظل إنقسام العالم ما بين القطبين في ظل الحرب الباردة، وكان نهوض الفكر الثوري التحرري تأثيره المباشر على حركات التحرر، حيث باشرت بتأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية لقيادة شعوبها نحو التحرر والإستقلال، ولاشك أنه كان للکرد نصيب بتلقي تلك الأفكار التحررية والإشتراكية، سيما وأن سوريا كانت قد وقعت في دائرة النفوذ السوفياتي. ثم أن الحركة السياسية الكردية حينذاك لم تكن وليدة الساعة، بالمقارنة على سبيل المثال مع أغلب شعوب المستعمرات الأفريقية، بل كان هناك نخبة كردية قد وجدت طريقها نحو الإستقرار في مناطق الإنتداب الفرنسي (غرب كردستان) وسوريا، وكانت تلك النخبة صاحبة خبرة فريدة في المجالات السياسية والثقافية والعسكرية. لذلك، ساد في المجتمع الكردي الأفكار القومية ومفاهيم الديمقراطية والاشتراكية، وبدأ الكرد يشعرون بضرورة تشكيل تنظيماتهم السياسية الرائدة، بعد أن وصل خويبون إلى طريق مسدود وفشل الزعماء الكلاسيكيون في القيام بمهامهم القومية. إستطرد حمزة نويران قائلاً: "بعد الحرب العالمية الأولى، وإنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى في الاتحاد السوفياتي، وإعلان مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، حصلت تغييرات كبيرة في الخارطة العالمية، وكان لذلك صدى كبيراً في تفكير أبناء الشعوب المغلوبة على أمرها، وتوقها للإنتعاق من قيود المستعمرين ونيل حريتها وإستقلالها، كما أعلنت الاتحاد السوفياتي مبدأ الحرب على الحرب، أي إنهاء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى من جانب واحد، وتخلت عن حصص روسيا القيصرية في التركة العثمانية من جانب واحد، وخاصة حصتها في كردستان، وفرضت نفسها على الساحة الدولية مدافعة عن السلام العالمي، ومساندة لحق الشعوب في نيل حقوقها والتخلص من الاستعمار، كان لكل ذلك أثر كبير في النهوض القومي للشعوب المستعمرة.. تحت تأثير الأفكار والمواقف الأيمية للإتحاد السوفياتي، وظهر حركات التحرر القومي والعديد من الثورات الوطنية، توجه العديد من الوطنيين الكرد - وحتى - بعض رموز البرجوازية الكردية ومثقفهم للإنتساب إلى الحزب

الشيوعي السوري بدافع قومي، على أمل أن يدرج الحزب قضية الشعب الكردي في برنامجه السياسي كقضية وطنية في سوريا" (١).

وكانت فترة الخمسينيات مهمة في سوريا، توفرت الأرضية الديمقراطية، المتزامنة مع حدوث تغيرات بسيطة في سوسيولوجية المجتمع الكردي، أنهارت القاعدة التي كان يستند عليها الساسة القدامى وزعماء العشائر، برزت معها حركة نوعية جديدة تقودها مجموعة من الشباب القومي في المدن والريف، أخذت بتلقي الوعي القومي وفق مفاهيم عصرية معتمدة على الجماهير الكادحة وعلى القاعدة الشعبية. ومن جهة ثانية شهد المجتمع الكردي نقلة شبه نوعية، من خلال تبلور السوق التجاري في المجتمع الكردي، ودخول الآلة الزراعية وبروز الصراع الطبقي، وأخذت الرأسمالية الزراعية شينا فشيئا تحل محل الإسلوب الإقطاعي والشبه الإقطاعي، الأمر الذي مهد لبروز نمط جديد من التفكير في البنية الفوقية للمجتمع الكردي.

يقول صلاح بدر الدين: "أحاطت ولادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا في صيف 1957 جملة عوامل، أهمها على الإطلاق: إرادة الشعب الكردي في تقرير مصيره السياسي والقومي مثل سائر القوميات، بإزالة الإضطهاد عن كاهله ونشدهان الحرية وإنتراع الحقوق، وتثبيت وتطوير هويته، وتحقيق الشراكة الحقيقية مع الشعب العربي السوري. وثاني هذه العوامل: الموجة الديمقراطية النسبية التي هبت على سوريا التي كانت تقاد حينذاك، من جانب أجنحة متقدمة في البورجوازية الوطنية، وأنعشت الأجواء وخلقت حراكا سياسيا وثقافيا بين أوساط اليسار والنقابات العمالية، باتجاه طرح المطالب والنضال من أجل تحقيق المنجزات، ومواجهة الأحلاف الإستعمارية المعادية لحرية الشعوب، وتقدم تلك الأحلاف، التي كانت بمجملها معادية للكرد والحركة الكردية، بل مخصصة على الغالب لمواجهة الكفاح التحرري الكردستاني، مثل: (حلف سعد أباد - حلف بغداد أو المعاهدة المركزية - الستتو - مشروع أيزنهاور - حلف الناتو)، وثالثها: نهوض الحركة

¹ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران، المصدر السابق، ص 41.

التحررية القومية الكردية في العراق وتأثيراتها الإيجابية المباشرة، وظهور بوادر تفاهم بين القيادة السوفياتية بزعامة - خروشوف - والزعيم الراحل مصطفى البارزاني (كما أنعش آمال الكرد) الذي كان ما يزال متواجدا في موسكو واجتمعت كل الظروف، لتدفع باتجاه حركة سياسية لكرد سورية، منظمة شاملة تعبر عن وجود ومطامح وآمال الشعب الكردي، فمن حيث الأساس الموضوعي، كان هناك شعب يستحوذ على غالبية الشروط القومية يتكون من طبقات اجتماعية لها مصالحها الخاصة، وتجتمع على مصلحة قومية واحدة، في ظل الإضطهاد والتجاهل لحقوقها وبينها فئات متعلمة متنورة وميسورة...^[1].

منذ عام 1950 إحتل الصراع الطبقي بين الفلاحين ومالكي الأرض واحدا من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع الكردي، بسبب إستحواذ رؤساء العشائر على أكبر قدر ممكن من الأراضي ومن ثم تحكمهم في حياة الفلاحين وإستغلال أتباعهم. وإزداد وتأثر الصراع مع عملية مكثفة المجتمع الزراعي، وإرتفاع قيمة الأرض تبعا لذلك، وإنتقال الوعي الطبقي إلى أبناء الريف بتأثير الأيديولوجية الشيوعية التي أخضعت المشاعر الأثنوقومية للنضال الطبقي. ومن جهة أخرى، شدد الإقطاع من قبضته ضد الفلاحين، حيث جرت معارك ونزاعات عديدة بين الطرفين^[2].

لعبت فئة المثقفين الكرد المنضوين عادة تحت سقف البرجوازية الصغيرة، دورا رياديا في حركة النضال القومي الكردي، وحقيقة كان دورها أكبر من وزنها الكمي في المجتمع الكردي. وكان ذلك بسبب تبلور وعيها وإحتكاكها بالثقافات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والغربية، وإطلاعها على تاريخ حركات التحرر القومية، والتشبع بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير للشعوب، وأغلبهم كانوا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وفي إطار

¹ - صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 27 - 28.

² - ادت رسمة الزراعة ومكنتها إلى صدمات حادة بين أصحاب الحيازة من رؤساء العشائر والفلاحين، مثلما حدثت في قرى: تل شعير وسيكركا وكريمرگی وشدي وگردیم. إنظر: عبد الله حنا، ملامح من...، المرجع السابق، ص 271 - 275، 278 - 279، محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 578 - 581.

مفهوم الضغط يولد الانفجار، أعطت سياسات الدولة العنصرية في إنكار الوجود الكردي وتعريب أسماء البلدات والقرى والمدن الكردية بأسماء عربية وفصل الموظفين من العمل والمعلمين الكورد من سلك التدريس وحرمان أبناء الكورد من حق الإنتساب إلى الجيش وكليات الطيران والهندسة الحربية وما شابه ذلك ومن ثم محاربة الثقافة الكردية وتشويه التاريخ الكردي وثقافته وأدبه ومحاولة تفتيت البنية الاجتماعية للشعب، كل ذلك قد خلق رد فعل عكسي داخل المجتمع الكردي، ملتبنا إلى مخاطر تلك السياسات وآثارها السلبية على مستقبل مجمل فئات وطبقات الشعب الكردي في سورية، وكان من شأن هذه السياسة الخاطئة من قبل أنظمة الحكم، تحويل أية فئة مثقفة والبرجوازية الوطنية وبعض من رؤساء العشائر، إلى عدوة لدودة للسلطة الحاكمة.

وكان لكل من أوصمان صبري وجكرخوين دورهما في تعميق النهج القومي لغة وفكرا ونهجا بين الجماهير الكردية، ففي دمشق برز العديد من المثقفين الكرد يجيدون لغتهم القومية اللاتينية قراءة وكتابة على يد أوصمان صبري "كان أحدهم عبد الرحمن علي يونس الذي بدأ يخرج كل صباح كأي تلميذ مدرسي يجتاز الأوقات الضيقة للحجى الكردي وهو يتأبط كتبه ودفاتره تحت الذراع للذهاب إلى أوصمان صبري بحيث تمكن بعد مضي عدة اشهر من القراءة والكتابة باللغة الكردية تبعا للأبجدية اللاتينية وبعد مرور فترة وجيزة بدأ يكتب القصص والقصائد وقد تجاوز عمره 57 عاما"¹، ناهيك عن أن اوصمان صبري كان من رواد النهضة القومية - الكردايتي، وداعية قيام حزبه الطليعي. وفي الجزيرة ولدت نواة صلبة من القوميين الكرد حول الشاعر جكرخوين في القامشلي والقرى المحيطة بها بفضل تحريضه للشعب ضد الأغوات والملالي وكذلك بفضل طلبة الفقه الاسلامي الذين كانوا يتابعون دراساتهم في المدارس الدينية. لقد كان تأثير قصائد جكرخوين على الشعب شديدا جدا، حيث كان يكتب قصائدا ويلقبها بشكل غنائي على الطريقة الهوميرية، ولأول وهلة كان الفلاحون يتصورون بأن هذا الرجل الواقف منتصبا على كرسي وسط ساحة

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 109.

عامة وهو يجد ماضي الشعب الكردي، يرثي حاضره ويتنبأ له مستقبلا مشرقا (شرط أن يكون موحدا ومكافحا) "مختل عقليا وبأنه قد هرب من مستشفى للمجانين.."⁽¹⁾.

الموقف السلبي للحزب الشيوعي تجاه المسألة الكردية في سوريا:

في غرب كردستان، حيث ساد الفراغ السياسي بسبب غياب التنظيمات والأحزاب القومية الكردية، إنخرط مئات الشبان في صفوف الحزب الشيوعي السوري الذي وجد له أرضية خصبة في المدن والقرى الكردية في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، لأن المضطهدين رأوا في النهج الشيوعي الطريقة المثلى للخلاص ونيل الحقوق القومية، لاسيما وأن وجود الشخصية الكردية الكاريزماتية خالد بكداش على رأس الحزب الشيوعي وما تمتع به من مكانة مرموقة في الحركة الشيوعية العالمية كواحد من أبرز قادتها في الشرقين الأوسط والأدنى، قد دفع بالئات من الشبان الكورد الإنضمام للحزب الشيوعي، بسبب شعاراته الطبقية والأمية والدعوة إلى الدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة وتحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة دولية معتبرة وداعمة لقضايا الشعوب المغلوبة على أمرها وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لحركات التحرر العالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فالحزب الشيوعي السوري بات ينظر إليه على نطاق واسع على "أنه حزب كردي، بسبب إيمانه الكبير على المجتمع الكردي"⁽²⁾، لكن "خالد بكداش لم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى القومية الكردية في تقريره المعنون (حزب العمال والفلاحين) الذي ألقاه أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني في إجتماعها المنعقد في كانون الثاني 1951، حيث دعا الأحزاب الشيوعية العربية إلى تأييد القومية العربية"⁽³⁾.

سرعان ما تحول الحزب الشيوعي السوري إلى بوق دعاية للقومية العربية، وإلى داع للإندماج (الوطني)، وبمعنى آخر، السعي إلى تكوين مجتمع سوري، يوحد الثقافة واللغة

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 112.

² - كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين، منشورات الفكر الحر، بيروت، 1959، ص 38، ص 61.

³ - المرجع نفسه، ص 64 - 65.

العربيتين، ووضع الملف الكردي جانبا، ريثما يسود العالم النظام الشيوعي. وفي هذا السياق وبتهمة النزعة الشوفينية السريانية أقصي "عبد الأحد عبدلكي من منظمة الجزيرة"⁽¹⁾.
ومن الغريب أن خالد بكداش المنحدر من اصول كردية والملم بلغته الأم، والحامل لواء الشيوعية، أكد في مقابلة مطولة له مع جريدة "المختار" الأسبوعية، الصادرة في دمشق، وفي عددها 79 بتاريخ 28 تشرين الثاني 1955، على أن "الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، الذي إنبتق خلال نضال طويل وقاس، من قلب البيئة العربية السورية اللبنانية، إنما يطبق النظرية الماركسية – اللينينية على واقع ظروف حياتنا، آخذنا بعين الاعتبار مميزات بلادنا وخصائصنا القومية العربية"⁽²⁾. هذا التصريح خرق لمبادئ الماركسية – اللينينية، لاسيما كان بكداش الشخص الأول في الحزب. وكان على الكورد، حسب الشيوعيين السوريين، الإنتظار، ريثما تعم الشيوعية، حينها يمنح الكرد حقوقهم، ولم يكن هذا الموقف سوى موقف تحريفي، وبالضد من الأيديولوجية الشيوعية.

وقد أدى هذا الواقع إلى إنسحاب الفئة المتنورة الكردية من الحزب الشيوعي السوري والإنضمام إلى الحركة السياسية الكردية وطليعتها اللبارتي، بعد أن وجدوا فيه المعبر الوحيد عن تطلعات الشعب الكردي وآماله. وبهذا الصدد يقول رشيد حمو⁽³⁾، وهو أحد مؤسسي

¹ - من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث محمد جمال باروت في 21 كانون الأول 2011، في: محمد جمال باروت...، ص774.

² - علي الجزيري، دور الإنتلجنسيا الكردية في الحياة السياسية (المثقفون الكرد في سوريا انموذجا)، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، 2008، ص 31.

³ - - ولد عام 1925 بقرية هوبكانسلي القريبة من راجو من أبوين فقيرين، في صغره درس العلوم الدينية. وفي عام 1935 إلتحق بمدرسة راجو الأولية وفي عام 1938 درس في أعزاز، لكنه لم يكمل دراسته بسبب قيام ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في جبل الأكراد. في عام 1951 أسس مع عدد من رفاقه "جمعية الثقافة الكردية" سجن في المزة بسببها. في عام 1952 قام بتشكيل أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة. في عام 1955 ترك صفوف الحزب الشيوعي بسبب الخلاف على المسألة القومية. شغل منصب عضو المكتب السياسي للبارتي (جناح اليمين - الباحث) وبقي فيه حتى تركه للحزب عام 1993 بسبب الخلاف مع حميد درويش. بإنتهاء أعمال المؤتمر الوطني في كردستان العراق أشرف على إصدار

الپارتی قائلًا: " في عام 1952 قمت بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة التي كان سكانها يشكون من ظلم الآغوات والإقطاعيين. وفي عام 1954 كنت مرشحًا للحزب الشيوعي في إنتخابات مجلس النواب (البرلمان)، غير أن النجاح لم يكن حليفني، لكن من الناحية التاريخية كانت تلك اول مرة في تاريخ المنطقة، يقدم فيها أحد ابناء الطبقة الفقيرة على الوقوف بمواجهة طبقة الآغوات الذين كانت النيابة في البرلمان وقفًا عليهم. وبسبب خلاف وقع بيني وبين قيادة الحزب الشيوعي حول المسألة القومية، تركت صفوفه عام 1955. وفي عام 1957 قمت مع لفييف من الوطنيين الديمقراطيين الكرد بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية. وتابع رشيد هو حديثه عن بداية الخمسينات وإنضمام الشبان الكورد إلى الحزب الشيوعي السوري قائلًا: "بعد إنتساب أكثرية الشباب إلى الحزب الشيوعي، مالبت أن ظهرت خلافات، داخل الحزب الشيوعي، مع الشباب الكورد، بسبب إتجاههم القومي في داخل الحزب، ودعوتهم إلى نشر الجريدة الحزبية والنشرات باللغة الكردية، كما هو الحال مع اللغتين العربية والأرمنية، ولكن المسؤولين في الحزب رفضوا هذه الدعوة، وأبعدوا بعضهم عن الحزب، كما فعلوا مع رشيد هو نفسه"^[1]. وتزامنت هذه الدعوة مع مثيلاتها في الجزيرة، حيث طالب الشباب الكورد في الحزب الشيوعي بإصدار جريدة كردية بالأحرف اللاتينية. وبدأت الخلافات تدب بين العديد من الأعضاء الكرد من أمثال جگرخوين^[2] ومحمد فخري وغيرهم وبين المسؤولين

مجلة (الكادر) في بغداد ويلقي محاضرات في دورة الكادر. أعتقل مرات عدة، وله مجموعة من الكتب حول القضية الكردية، كان يقطن قريبته في جبل الأكراد. رسالته الجوابية للباحث، في 30 / 7 / 2009.

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة، المرجع السابق، ص 39.

² - جگرخوين (1903-1984): هو ملا شيخموس أوشيخ موسى بن شيخ حسن علي، المشهور بلقب (جگرخوين) أي (الكبد المدماة)، من الشعراء البارزين في العصر الحديث. ولد في قرية "هسارى-Hesarê" من أعمال ولاية ماردين بكرديستان الشمالية، بعد ولادته هاجرت إسرته إلى مدينة عامودا (غرب كردستان) وإستقرت فيها. درس علوم الفقه الإسلامي والنحو والصرف والمنطق وباقي العلوم،

حتى حصل على إجازته الشرعية في العلوم الدينية، وأصبح بموجبها يمارس مهنة العالم، فكان يسمى (الملا) ويؤم الناس في مساجدهم بسورية، كما طاف كثيرا في كردستان تركيا وإيران والعراق. وقد لاحظ أحوال زملائه "الملاي" المذلة، حيث كانوا يعيشون على أموال الزكاة والصدقات، وظلم الإقطاع على الفلاحين، فنار على المجتمع، ونبه الناس إلى الظلم الذي يعيش فيه الشعب الكردي، وإقترّب من الأفكار الماركسية، وترك منهجه الإسلامي، ثم إعتنق الماركسية منهجا في الحياة، وصار يخاطب الفلاحين والطبقة المثقفة بشعره الثوري المؤثر، وعرف بثورته. وعمل مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد بعد ثورة تموز 1958، وبعد إنقلاب عام 1963 هاجر إلى سورية وسكن مدينة قامشلو. وفي عام 1979 هاجر إلى السويد وبقي هناك حتى وافته المنية بمدينة إستكهولم يوم 12 تشرين الثاني 1984. ويعد جگرخوين من المثقفين الأوائل الذين قادوا النهضة القومية الكردية، بدأ حياته النضالية معتمدا على إيمانه بحق شعبه في الحرية والإنعتاق، وحارب بشبات كافة أشكال التخلف الذي يخيم على المجتمع، وتحول إلى منارة شامخة تضيء للأجيال الناشئة دروب التحرر، وتحدى بعزيمة وصلابة الحكام والطبقات الرجعية في المجتمع التي لم توفر جهدا في محاربة أفكاره دون جدوى دخل معترك النشاط السياسي في الخمسينات من القرن العشرين، إنتسب إلى الحزب الشيوعي السوري، ثم ساهم مع مجموعة من المتورين الكرد في تأسيس جمعية "آزادي" - الحرية، وعندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا إنضم إليه، وأصبح عام 1958 عضوا في لجنته المركزية، وبعد إنشقاق الحزب عام 1965 بقي مع جماعة حميد درويش (اليمن). تعرض خلال حياته للملاحقة والسجن والتعذيب مرات عديدة، ولم ينل ذلك من عزيمته الوقادة بل كان ذلك يزيد شموخا وكبرياء وعطاء. كتب جگرخوين في مجالات الشعر والتاريخ والأدب، وله أكثر من 37 كتابا، من أهمها: "تاريخ كردستان" في جزأين، وله دواوين وقصائد حماسية كثيرة يحفظها أبناء الشعب الكردي، ويرددونها كثيرا في المحافل والمناسبات القومية، ومعظمها تنصب في أحوال الشعب الكردي الاجتماعية والسياسية والثقافية الصعبة، ومن دواوينه الشعرية: ثورة الحرية، دمشق، 1954، ومن أنا؟، بيروت، 1973، وديوان الفجر، إستوكهولم، وديوان الضياء، 1981، وديوان الأمل، 1983، وديوان النار اللهب، 1945، السلام 1984. كما وألف قاموسا (كردي- كردي) فيما كان مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد، كما وكتب مذكراته. وله مؤلفات أخرى باللغة الكردية. توفي جگرخوين في إستوكهولم بالسويد في 22 تشرين الأول 1984 ونقل جثمانه يوم 5 تشرين الثاني إلى قامشلو حيث دفن في باحة داره بناء على وصيته، وسط حشد جماهيري غفير لم يسبق له مثيل في تاريخ كردستان - سوريا. د.محمد علي الصوريكي الكردي، المجلد الأول، المرجع السابق، ص ص 394-397 "د.إسماعيل محمد حصاف، سياسة الحكومات، المرجع السابق، ص 109.

في الحزب الشيوعي في الجزيرة، وبهذا الشأن يقول محمد فخري: "أن الخلاف دب من عام 1955، حينما كان الحزب الشيوعي يطبع جرائده باللغة العربية والأرمنية، فطالب هو (محمد فخري) ورفاقه، بأن تطبع الجريدة باللغة الكردية أيضاً، أسوة باللغتين العربية والأرمنية، فتحجج المسؤولين بعدم معرفة الكتابة باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية وعدم وجود الآلة الكاتبة، فتبرعوا هم بالمال لشراء الآلات، وتعهدوا بالكتابة باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية، ولكن قيادة الحزب الشيوعي في الجزيرة لم تلب رغبتهم. فاشتد الخلاف بينهم وإتسع، وقدم محمد فخري إستقالته وكذلك فعل فيما بعد آخرون، وأزداد عددهم فأصبحوا عدة عشرات وتجمعوا في عام 1957 حول بعضهم، وفي عام 1958 شكلوا حزب آزادي"^[1]. وقد قامت (جمعية أحياء الثقافة الكردية) التي أسسها أوصمان صبري في دمشق عام 1955 بنشر كتاب (الرد على الكوسموبوليتية) من تأليف الشخصية السياسية والقومية المعروفة عبدالرحمن ذبيحي^[2]، الذي كان مقيماً آنذاك بدمشق. وهو رد على مواقف اللاقوميين الكرد في صفوف الحزب الشيوعي السوري تجاه قضية أمتهم

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 35 - 36.

² - ولد عبد الرحمن ذبيحي سنة 1920 في مدينة مهاباد، إضافة إلى لغته الكردية كان يجيد الفارسية والعربية والتركية، ساهم في تطوير اللغة الكردية وتركز جهوده في مجال اللهجات والمعاجم، وهو صاحب أفضل قاموس كردي - كردي . وكان ذبيحي عضواً في أول منظمة سياسية وطنية رائدة في شرق كردستان (Komelley Jhiyanewey Kurdistan (Komelley Jh.K). وأصبح رئيس تحرير مجلة Nishtiman الكردية التي كانت تصدر في الفترة من تموز 1943 - ربيع 1944. ولعب دوراً نشطاً خلال قيام الجمهورية، وإثر سحق الجمهورية توجه إلى جنوب كردستان ومن هناك إلى دمشق، حيث كان له دور بارز في الحركة التحررية الكردية، وفي عام 1979 عاد إلى شرق كردستان، لكنه في عام 1980 توجه إلى بغداد، ومنذ عام 1981 لم يرد أي خبر عنه. للمزيد إنظر: Dr. A.

Hassanpour, Nationalism and Language in Kurdistan, 1918-1985, San Francisco: Mellen Research University Press, and: The life of Abdul Rahman Zabihi "Ulama" (1920-1980)], Ali Kerimi (ed.), "Jiyan ú Beserhatí 'Ebdul Rehmaní Zebíhí "Mamosta 'Ulema," Göteborg, Sweden, Zagros Media, 1999.

الكردية. وما يؤسف له أن الحزب الشيوعي السوري، ومنذ بداية التحرك القومي الكردي، إتخذ مواقف لأمية من الحركة السياسية القومية الكردية متهما إياها بالعمالة للرجعية والإستعمار وبالضد من مصالح الشعب، وعلى أنها من صنع المخابرات، في الوقت الذي كانت الحركة الكردية ترى في الحزب الشيوعي الحليف الأقرب لها⁽¹⁾.

كما وتناول حمزة نويران هذا الموضوع، حيث يقول: "وجدت ضالتي في الحزب الشيوعي السوري، بعد أن شعرت بفراغ كبير إثر تركي للمدرسة، خاصة بعد أن مثل (الشاعر جگرخوين مرشح الحزب الشيوعي السوري لإنتخابات عام 1954) على صندوق الإقتراع في مركز كنيسة السريان الأرثوذكس، مما خلق لدي دافع للإنتساب للحزب الشيوعي السوري"⁽²⁾. إلا أنه وبعد فترة من النشاط الحزبي، يستطرد حمزة نويران: "كان السؤال الملح في ذهني: "أين موقع القضية الكردية في سوريا في برنامج الحزب؟..لذا مارست حقني في مناقشة هذا الموضوع ضمن الأطر الحزبية لكنني كنت أواجه بالتجاهل، فلم أتلق جوابا شافيا. للأسف كان رد الحزب سلبيا وقاسيا وخاطئا بنظري... فقررت أن أقدم إستقالتي والإنسحاب من الحزب والبحث في إتجاه آخر يليب تطلعي في النضال دفاعا عن حقوق شعبي المستلب"⁽³⁾، وهذه الحالة كانت شبه عامة، إذ ترك العديد من الشيوعيين الكرد صفوف الحزب الشيوعي السوري دفاعا عن طرح المسألة الكردية.

توفر المناخ الديمقراطي في سوريا - منتصف الخمسينيات:

¹ - حول موقف الحزب الشيوعي السوري من المسألة القومية الكردية راجع: صلاح بدر الدين، صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 180 - 181 "محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ...، ص 32.

² - محمد جزاع، المصدر السابق، ص 40.

³ - المصدر نفسه، ص 41 - 42.

في عام 1954 جرت تطورات كبيرة في سوريا، فقد أعلن عدد من الضباط الأحرار في حلب التمرد على حكم الدكتاتور أديب الشيشكلي، وعلى أثر ذلك جرت مظاهرات طلابية عارمة في جميع مدارس سوريا تقريبا وفي الجامعة السورية "بشكل خاص" تأييدا للضباط الأحرار، مما اضطر أديب الشيشكلي إلى ترك السلطة ومغادرة البلاد في شباط 1954، وبعد فرار الشيشكلي ساد البلاد جو ديمقراطي عام، وعادت الأحزاب السياسية إلى النشاط العلني، كما صدرت عشرات الجرائد الحزبية والمستقلة، وفي الصيف من نفس العام جرت إنتخابات عامة إتسمت بالديمقراطية والنزاهة، ويمكن القول بأن سوريا أضحت واحة للحرية والديمقراطية، مما وفرت للكرد الفرصة لإحياء الثقافة الكردية وتطويرها، فتم وضع اللبنة الأولى لأول تنظيم ثقافي كردي بإسم ((جمعية إحياء الثقافة الكردية)) في بداية عام 1955 وكانت تتألف من أوصمان صبري مسؤول هذه الجمعية، وحمزة نويران، وعبد الحميد درويش، وعبد المجيد درويش، ومحمد صالح درويش، وخضر فرحان العيسى، وسعد الله إبراهيم كأعضاء وكانت هذه الجمعية موضع تأييد ومساندة المرحومة روشن بدرخان. وقامت "بطبع عدة كتب وهي ((نحات من تاريخ الأدباء الأكراد)) باللغة العربية تأليف السيدة روشن بدرخان و((باهوز Bahoz)) و((ده ردين مه - Derdên me)) و((ألبناء اللغة الكردية)) باللغة الكردية من تأليف أوصمان صبري و ((الكوسموپوليتيه)) بالعربية تأليف الأستاذ صامد الكردستاني ((جمال نبز))، ومقتطفات من مقررات الكونغرانس الثاني للحزب الشيوعي العراقي، حول القضية الكردية والصادر عام 1954" (1).

تعد إنتخابات 1954 من أهم الإنتخابات في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر، وأكثرها نزاهة وإنصافا من ناحية "قانون الإنتخاب وطريقة الإنتخاب، حيث أدخلت طريقة الإقتراع بواسطة الغرفة السرية لأول مرة في تاريخ الدول العربية، فكان الناخب يدخل إلى (الغرفة

¹ - عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة 1956 - 1983)، ط3، مؤسسة مارغريت ومؤسسة جمال عرفان الثقافية، السليمانية، 2013، ص 19.

السرية) ليكتب أسماء مرشحيه بعيدا عن المراقبة"⁽¹⁾، وقد أدت هذه الانتخابات إلى صعود قوى اليسار آنذاك، فقد أنتخب خالد بكداش عضوا في المجلس البرلماني السوري، وكان بكداش أول شيوعي يحتل مقعدا نيابيا في الشرق الأوسط، ودفعت بالبلاد نحو سياسات أكثر اشتراكية وتبني سياسة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي والتي نجمت عنها إتفاقات سياسية وأخرى اقتصادية وثقافية مع الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والإنجاز إلى الكتلة الشرقية في الحرب الباردة، توسعت لتشمل تعاونا فنيا وعسكريا. وفي عام 1956 بادر ضباط سوفيات بإعادة تنظيم الجيش السوري . وبهذا الصدد يقول حمزة نويران: "في الحقيقة إستطعنا إستثمار المناخ الديمقراطي النسبي الذي ساد الخمسينيات من عام 1954 – 1958، وجدنا الفرصة متاحة للبحث عن صيغة مناسبة لحركة سياسية ثقافية كحاجة موضوعية لتحقيق أهداف الشعب الكردي وحقوقه القومية، المكون الثاني للشعب السوري والحفاظ على هويته القومية، وتحصينه من الإستحواذ والذوبان في القومية السائدة (العربية). في هذا المناخ الديمقراطي توفر للکرد بعض الفروض المتاحة لتنشيط الثقافة الكردية وإحيائها وتطورها .. فكان تأسيس منظمة ثقافية بإسم (جمعية إحياء الثقافة الكردية) تألفت من أوصمان صبري مسؤولا عن الجمعية وحمزة نويران وعبد الحميد درويش وعبد المجيد درويش ومحمد صالح وخضر فرحان العيسى. فعلا قامت الجمعية بنشاط ثقافي ملحوظ، مثل توزيع ونشر عدة أعمال أدبية وثقافية باللغة الكردية والعربية، منها (Derdê min) و(Bahoz) وألقباء اللغة الكردية لأوصمان صبري ونحات من تاريخ الأدب الكردي من تأليف الأميرة روشن بدرخان"⁽²⁾.

¹ - بلال سلامة، إنتخابات سوريا البرلمانية الحرة عام 1954، حبر ناشف، سورتينا، إسبوعية تصدر عن شباب سوري حر، السنة الثانية، العدد (58)، 28 تشرين الأول 2012، ص 15.

² - محمد جزاع، المصدر السابق، ص 45 – 46.

العامل الكردستاني:

وفي هذا الإطار تحدث هلال خلف بوتاني⁽¹⁾ قائلاً "بدأت الحركة التحررية الكردية في سورية وبالتحديد في عام 1954 وذلك عندما أعلن عدد من ضباط الأحرار في حلب التمرد على الديكتاتور أديب الشيشكلي وعلى أثر ذلك جرت مظاهرات طلابية عارمة في جميع مدارس والجامعات السورية تأييداً للضباط الأحرار وتحت هذه الظروف أضطر أديب الشيشكلي الى ترك البلاد وبعد ذلك ساد جو من الديمقراطية وتحولت سورية الى واحة من الديمقراطية وبالتالي توفر المناخ الملائم للوطنين الكرد لإحياء الثقافة الكردية ومن ثم إنشاء حزب سياسي كردي"⁽²⁾، وهكذا توفرت شروط ملائمة داخل البلاد بالدفع بالفئة المتنورة من الكرد بأخذ زمام المبادرة والإنطلاق نحو إنشاء حزب قومي كردي يعبر عن تطورات الشعب القومية.

وتواجد آنذاك في دمشق عدد من القادة الكرد ومن أبرزهم عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق جلال الطالباني وعبد الله إسحاق (أحمد توفيق) سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران والشخصيتين جمال نيز وعز الدين

¹ - وهو من مواليد قرية هرم رش - منطقة قامشلو 1934 إنضم إلى صفوف الپارتى في عام 1958 وكان أحد مؤسسي اليساري الكردي عام 1965، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة، كرس جل حياته للحركة السياسية الكردية، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني والجزيرة وعاش في بيروت ، زار البارزاني في عام 1966 عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس، ترك الحزب عام 1968 إذ كان يطالب إتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكورد. ساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضواً في مكتبه السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدو إثر إنضمام الأخير إلى حميد عام 2002، وأصبح عضواً في المكتب السياسي في حزب الوفاق الكردي ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا، مقابلة شخصية معه، هولير في 2 تشرين الأول 2009.

² - مقابلة مع هلال خلف، المصدر السابق.

مصطفى رسول وغيرهم، وكان لوجودهم في الشام أهمية بالغة بما قدموا من إسهام في مجال الخبرة التنظيمية والتشجيع على تشكيل حزب سياسي في هذا الجزء. وكان قبل ذلك وعند تأسيس جمهورية مهاباد (1946) ينتقل قدري جميل باشا⁽¹⁾ إلى هناك ويلتقي برئيس الجمهورية (قاضي محمد) وباقي المسؤولين، وقدم بيانا إليه⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، تركت النشاطات الكردستانية تأثيرها على تنامي الوعي القومي لدى الكورد السوريين. ففي عام 1953 اشترك عبد الرحمن محمد شرفكندي الملقب

¹ - قدري جميل باشا (1891 - 1973م)، المعروف بـ (زنا سلوبي) هو ابن فؤاد بك ابن أحمد جميل باشا ولد في آمد (1891). يعتبر قدري من أحد الأشخاص النشطين داخل الحركة القومية الكردية في النصف الأول من القرن العشرين. أنهى المدرسة العسكرية الرشدية في ديار بكر، إنتقل لإستانبول بعد ذلك لتلقى تعليمه في المدرسة التأهيلية النموذجية. بعد إنهائه الثانوية في 1911، بدأ الدراسة في المعهد العالي للزراعة بإستانبول. بعد فترة إنتقل إلى مدينة لوزان - سويسرا من أجل الدراسة، أسس هناك فرعا لجمعية هيقي للطلبة الكرد، برفقة أكرم جميل باشا وشمس الدين وبعض الرفاق الآخرين وذلك في عام 1913. بعد عودته إلى إستانبول عمل مدرسا في المدرسة العليا للفنون العسكرية، ثم إنتقل مدرسا إلى معهد "فرسان الحميدية"، وتعرف فيها على كبار الضباط الوطنيين والأحرار وإنضم إليهم بتنظيماتهم السرية. تم إرساله إلى الجبهة الشرقية ومن ثم إلى جبهة فلسطين، وتم أسره من قبل القوات الإنجليزية في عمان وبقي طوق الأسر لمدة سنة ونصف في مدينة الإسكندرية بمصر. في عام 1929 لجأ إلى سوريا، إنضم إلى خويبون وأصبح رئيسا لمركز التنظيم، ومن ثم ممثلا سياسيا لخويبون في الفترة من عام 1934 - 1939، إلى جانب عمله كسكرتير عام لهذا التنظيم لفترة ما. نشر أفكاره في مجلتي "هاوار وروناهي" الكرديتين وعرض فيهما صورا من نضال الشعب الكردي، كما قدم العديد من الرسائل والمذكرات إلى هيئات ومنظمات عالمية عرض فيها دفاعه عن قضية أبناء شعبه. توفي بدمشق في 27 تشرين الثاني 1973، من أهم آثاره: قضية كردستان (زنا سلوبي). مالميسانز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، ص ص 205-212 "أكرم جميل باشا، مختصر حياتي، ص 77" Qedri

Cemîl Paşa (Zinar Silopî), doza Kurdistan.

² - للإطلاع على نص البيان راجع: مالميسانز، عائلة جميل باشا الدياربكرلي والنضال القومي الكردي، الترجمة من التركية: فيض الله برايم خان ودلشاه يوسف، المراجعة اللغوية والتقديم: قدان آدم، الطبعة الثانية، ديار بكر، 2007، ص 209 - 210.

بشاعر الشعب هژار موكراني (1921-1991) في مهرجان الشبيبة والطلاب المقام في بخارست عاصمة رومانيا. ومن ثم إشتراك الوفد الكردي "برئاسة جلال الطالباني في المهرجان الخامس المقام عام 1955 في وارشو، إضافة إلى مهرجان الشبيبة والطلاب في موسكو في عام 1957".^[1]

كانت (روشن بدرخان) هي أول امرأة كردية تشترك لأول مرة في مؤتمر عالمي، وكان ذلك في صيف عام 1957 في المؤتمر الأول لبلدان بحر الأبيض والشرق الأوسط ضد الكولونيالية في أثينا.^[2] وقد مثلت روشن بدرخان وحدها الكرد السوريين في المؤتمر، حيث بقيت المقاعد المخصصة للكرد طوال أيام انعقاد المؤتمر خالية، لم يحضر الكرد السوريون خوفا من إتهامهم بالإتجاه القومي الكردي، وفي تعليقها على سير المؤتمر تقول روشن بدرخان: "لقد إمتنع الأصدقاء عن الإشتراك في المؤتمر بحجج وذرائع واهية غير معقولة، ومثلت الكرد وحدي في المؤتمر. وعلى الرغم من ردود أفعال الوفود العرب تسلمت في اليوم الأخير للمؤتمر دوري في الحديث وبدأت بإلقاء حديثي الذي كنت قد أعددت مسبقا في الشام ووزعت النص الفرنسي للكلمة على الوفود المشاركة في المؤتمر. إن إشتراكنا في هذا المؤتمر كان من وجهة نظرنا أمرا مفيدا من حيث إتصافه بطابعه العالمي"^[3]، وكان من بين الوفود العربية الذين عبروا عن ردود أفعالهم حيال إلقاء روشن بدرخان كلمتها "ميشيل عفلق من مؤسسي حزب البعث كما نشرته مجلة آرمانج في إيضاح لها"^[4].

نشؤ البارتي:

يشير محمد ملا أحمد، بأن المؤسسين حسب القدم هم كل من: "عثمان صبري، حميد سليمان حاج درويش، همزة نويران، الشيخ محمد عيسى ملا محمود، رشيد همو، محمد علي

¹ - مالميسانز، بدرخان جزيرة بوتان ومحاضر اجتماعات الجمعية العائلية البدرخانية، ترجمة: شكور مصطفى، مطبعة وزارة الثقافة - أربيل، 1994، ص 186.

² - المصدر نفسه، ص 184.

³ - مالميسانز، المرجع السابق، ص 185.

⁴ - المرجع نفسه، ص 185.

خوجة، خليل محمد وشوكت حنان"¹. ويقول حميد حاج درويش: "أنه كان في النصف الأول من الخمسينيات طالبا يدرس في دمشق مع بعض أقربائه، وكان يربطه بعثمان صبري علاقة طيبة ومتينة، وقد إقترح عليه عثمان أن يؤسس معا جمعية أدبية يسميها حميد (جمعية أحياء الثقافة الكردية)، بينما يسميها، مجيد حاج درويش بـ (أنجمن)، وكانت الجمعية التي تألفت عام 1955 مؤلفة من (عثمان صبري وحميد حاج درويش وصدقيهما خضر فرحان عيسى)، ويضيف مجيد حاج درويش زميل آخر لهم من جبل الأكراد هو (عادل). وكان هدف الجمعية، نشر وتعليم اللغة الكردية وكتابتها، كما عملت الجمعية على نشر بعض الأدبيات الكردية مثل (Derdê min) و(Bahoz)) والألف باء باللغة الكردية من تأليف عثمان صبري. كما نشرت الجمعية (صفحات من الأدب الكردي) للسيدة روشن بدرخان، وكذلك (الرد على الكومبوليتية) من تأليف عبدالرحمن ذبيحي وغيرها من الكتب. ويكمل حميد: ولكن هذا النشاط الأدبي لم يرق لبعضهم، خاصة الشيوعيين. فأوغزوا إلى مجيد حاج درويش وخضر فرحان، الشيوعيين، بالإنسحاب من الجمعية، ففعلا. وكذلك فعل محمد صالح حاج درويش، المتأثر بالسيدة روشن بدرخان، التي كانت على خلاف مع عثمان صبري. وهكذا لم يبق من أعضاء الجمعية سواي وعثمان في عام 1956. وبعد فترة من الزمن إقترح علي، عثمان، تأسيس حزب سياسي فقبلت. وبدأ عثمان يكتب البرنامج السياسي للحزب الجديد باللغة الكردية وشاركته قليلا، لعدم خبرتي ومعرفتي، حينها بهذه الأمور، وسمينا البرنامج (ريزان)، وهكذا وضع اللبنة الأولى في تأسيس الپارتى في صيف 1956"²، إلا أن محمد ملا أحمد في تعليقه على ما قاله حميد درويش بهذا الصدد، يقول: "وحيثما سألنا أوصمان صبري عن ذلك في تشرين الثاني 1988، أنكر كل ذلك ومضيفا أنه لايتذكر شيئا"³. ويضيف حميد درويش: "ثم عرض حميد حاج درويش، البرنامج على حمزة نويران، الذي كان يعرفه بحكم الجوار في القرية، فوافق حمزة

¹ - محمد ملا أحمد صفحات...، المرجع السابق، ص 42.

² - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 42 - 43 .

³ - المرجع نفسه، ص 43.

على البرنامج، ولكن إشرطاً عليه الإنسحاب من الحزب الشيوعي، فوافق، وهكذا أصبحوا ثلاثة. وقد نشط بعدها عثمان صبري، حيث أراد توسيع مجال نشاط الپارتى، وإدخال عناصر جديدة فيه، فإتصل مع رشيد هو في حلب، الذي كانت بينهما علاقات سابقة وإتصالات (كما يقول رشيد هو) وعرض عليه المشاركة في الحزب الجديد. وبعد إتصالات، جاء رشيد إلى دمشق فعرض عليه عثمان البرنامج الجديد (ريزان) لكنه لم يوافق على كله (كما يقول رشيد)، ومن ثم إتفقوا على وضع برنامج جديد، فكان ترجمة عربية للبرنامج السابق (ريزان) كما يذكر عثمان وحميد، متضمناً شعار الحزب (تحرير وتوحيد كردستان). وبعودة رشيد هو إلى حلب أعلم رفاقه (محمد علي خوجه، خليل محمد وشوكت حنان) بما جرى له مع عثمان صبري والإتفاق على تأسيس حزب كردي، فوافقوا على ذلك، إلا شوكت حنان كانت له إعراضات، لذا تأخر عنهم فترة من الوقت، كما يقول (شوكت حنان نفسه)، مستمراً في عضويته للحزب الشيوعي. وبهذا أصبح الجميع مؤسسين للپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا، وإعتبروا جميعاً أعضاء في اللجنة المركزية واجتماعهم الأول كان في منزل محمد علي خوجة المنعقد في 14 حزيران 1957، وهو تاريخ تأسيس الپارتى في سوريا ... بعد أن إتفقوا على إسم تنظيمهم وعلى برنامجهم السياسي، الذي من ضمن بنوده، "البند الذي يعتبر "تحرير وتوحيد كردستان" جزءاً من أهدافهم الرئيسية"^[1]. وفي إضافة لاحقة مؤخرًا، أضاف عبد الحميد درويش معلومات أخرى إضافية، حيث يقول: " في عام 1954 ذهبنا إلى دمشق، وهناك تعرفنا على شخصيات كردية معروفة في مقدمتها (أوصمان صبري، عبد الرحمن ذبيحي الملقب بعولما والشاعر الكبير هزار شرفكندي) وهكذا أصبحنا بين مجموعة وطنية ذات ابعاد تاريخية في المجال الوطني. وفي السنة التالية أي عام 1955، إقترح علينا أوصمان صبري فكرة تشكيل هيئة ثقافية بإسم (لجنة إحياء الثقافة الكردية) فوافقنا جميعاً على الفكرة. وفي بداية عام 1956 إقترح علي أوصمان صبري تشكيل حزب سياسي كردي، بدلا من هيئتنا الثقافية،

¹ - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 44 - 45.

فوافقته دون تردد، وبدأ أوصمان بكتابة المنهاج السياسي باللغة الكردية (Rêzana Partiya Demoqrat yên Suriya)، وحتى أطل صادقاً مع نفسي ومع القراء الكرام فإنني لم أساهم بفعالية في كتابة المنهاج نظراً لأنني كنت شاباً صغيراً في العشرين من عمري، ولم أكن أعرف الشيء الكثير عن السياسة وعن منهاج الأحزاب.. وفي هذه الأثناء أبلغت آيو أوصمان بأن هناك في قريتنا (القرمانية)، شخص هو حمزة نويران، وسأطرح عليه فكرة الإنضمام إلينا، فأجاب بأنه لا مانع لديه على ذلك، وفعلاً طرحت على حمزة نويران الفكرة، وأجاب بالموافقة دون تردد وهكذا أصبحنا ثلاثة مؤسسين وهم (أوصمان صبري، عبد الحميد درويش، حمزة نويران)، وللحقيقة وللتاريخ أقول بأن الدكتور نور الدين زازا والشيخ محمد عيسى كانا معنا منذ البداية ويعتبران من الناحية العملية من بين المؤسسين لكنهما آثرا أن يظلا بعيدين عن التنظيم لأسبابهم الخاصة. بعد ذلك قمنا بطبع المنهاج السياسي في مطبعة كرم الكائنة في حي الحلبوني بدمشق، وطبعنا منه (200) نسخة وبمبلغ قدره (100) ليرة سورية آنذاك. وهكذا ذاع صيت تشكيل الحزب الكردي الجديد والأول في سوريا، وقد إتصل أوصمان صبري بجماعة من السياسيين الكرد في عفرين، وهم رشيد جمو ومحمد علي خوجة وشوكت حنان وخبيل محمد، لكنهم إشتروا أن يتم إعتبارهم من ضمن المؤسسين، وأن يتم كتابة منهاج الحزب باللغة العربية بدلا من كونه بالكردية بذريعة إننا سنناضل في وسط عربي، فوافق أوصمان على شروطهم مباشرة، ولكنني إعتزضت آنذاك على أن يتم إعتبارهم من المؤسسين، خاصة وإننا قد أصدرنا المنهاج وإنتهينا من طبعه منذ أكثر من ثمانية أشهر، فأصر أوصمان على إقناعي بقبول شروطهم، وقبلت في النهاية وإتفقنا مع رشيد جمو على عقد الإجتماع القادم في 14 حزيران 1957، وذلك في منزل محمد علي خوجة الكائن في حي سوق الخميس بمدينة حلب. وبعد فترة وجيزة لم تتجاوز السنة، إنضم إلينا كل من الدكتور نور الدين زازا والشيخ محمد عيسى⁽¹⁾.

¹ - عبد الحميد درويش، قيسات من تاريخ الحزب (2)، 20 حزيران 2013، في الذكرى الـ (56) لتأسيس الپارتى، على موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

وهناك وجهات نظر مختلفة حول مؤسس آخر وهو الشيخ محمد عيسى ملا محمود. فقد ذكر كل من عثمان صبري وهاميد ورشيد وشوكت بانهم لا يتذكرون وجود الشيخ عيسى بينهم في اللجنة المركزية الأولى عام 1957^[1]. أما الشيخ محمد عيسى نفسه فيقول: "أنه كان على إتصال مع عثمان صبري، (قطب الحركة، وصاحب الفكرة الأولى والخطوة الأولى بإتجاه تأسيس الپارتى)، من الأربعينيات وكان يتباحث معه عن القضايا القومية والنضالية، وفي الفترة الأولى لنشؤ الپارتى (من قبل اوصمان وهاميد كان الشيخ مريضاً في القاهرة، ولكنه منذ عام 1957 كان معهم، وقد إنتقل مرات عدة مع عثمان صبري من دمشق إلى حلب، ليجمع عثمان صبري مع رشيد هو ورفاقه الآخرين"^[2]. وإلى حد كبير يؤكد كلامه رشيد هو قائلاً: "في عام 1957 جئت مع حمزة نويران والشيخ عيسى إلى القامشلي، وكان مركزهم بيت الشيخ عيسى في القامشلي، ومنه كانوا ينطلقون في نشاطهم الحزبي"^[3]، الأمر الذي حدا بمحمد ملا أحمد، الذي يعتبر واحداً من الرعيل الأول في الپارتى، إلى الإعتقاد بأن الشيخ عيسى يعد من المؤسسين، حيث كتب يقول: "...هل يعقل ان يأتي رشيد هو من حلب إلى القامشلي، في مهمة حزبية مع شخص لا يعرفه وينام في بيته، ومن بيته يقوم بإتصالاته ونشاطه السياسي، إلا إذا كان واحداً منهم، أو قريباً جداً منهم، في وقت لم يكن لهم من الرفاق، اعضاء في تنظيمهم في القامشلي وحتى في الجزيرة كلها، أكثر من أصابع اليد الواحدة، وهم حول الدرباسية. وكما أتذكر، أنا شخصياً (أي محمد ملا أحمد)، أنه حينما كنا، نحن قيادة جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد، كنا نتفاوض مع حمزة نويران وسعد الله إيبو، من أعضاء الپارتى، في كانون الثاني 1958 كان الشيخ ثالثهم، في بيته في القامشلي ينتظرهم، ويبحث الأمر معهم، لأنني رأيتهم وقتها مرات. ثم ماسرد علي من أحداث مهمة ودقيقة ونشاطات لقيادة الپارتى، لم أسمعها

إنظر: GemyaKurdan.net, 20/6/2013

¹ - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 45.

² - المرجع نفسه، ص 46.

³ - المرجع نفسه، ص 47.

إلا قليلا جدا، (لا يعلم بها كلهم)، حدثت بعضها في 1957 أو في 1958، إستمرارا لنشاط العام السابق مثل: المذكرة المقدمة إلى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في القاهرة في نهاية 1957، ثم الإتصال مع المكتب الثاني والنشاط المتعلق به، ثم ما ذكره لي أحد الرفاق القدامى من إتصال الشيخ وحمزة معا به، ودعوته للإنتضمام إلى الپارتى في خريف 1957، وربما النسيان أو أسباب أخرى، جعلت هؤلاء لا يتذكرونه. ومن هذه الملاحظات، أميل إلى الإعتقاد كليا، أنه كان أحد رفاقهم القدامى الذين أعتبرناهم من المؤسسين للپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا"^[1]. بينما يقول هلال خلف كان الشيخ محمد عيسى يوم التأسيس في العمرة"^[2]، وكان كل من نور الدين زازا وجلال طالباني يؤيدان فكرة التأسيس"^[3].

أما المؤسس الآخر حمزة نويران فيقول بهذا الصدد: "بعد إنجاز تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا ربيع عام 1956، وبعد مضي وقت يقارب العام على نشاطنا، إتصل بي أوصمان صبري يطلب حضوري إلى دمشق، وفور وصولي عقدنا إجتماعا (أوصمان صبري - عبد الحميد درويش - حمزة نويران)، أعلمنا أوصمان صبري: أنه إلتقى مع مجموعة من شباب عفرين، وهم رشيد همو شوكت حنان، محمد على خوجة، خليل محمد علي، وهم شباب متقدمون في وعيهم السياسي لما تشربوه من ثقافة سياسية وحزبية، خلال نشاطهم في الحزب الشيوعي السوري. وأفادنا أوصمان صبري إنه: خلال لقائه مع هذه المجموعة أعلمهم بتأسيس الحزب، وإطلعهم على المنهاج السياسي، وناقش معهم إمكانية إنضمامهم إلى الحزب. وأفادنا: إن المجموعة تقبلوا فكرة الإنضمام إلى الحزب، إلا أن لديهم شرط وحيد، وهو أن يعتبر أول لقاء لنا معهم في إجتماع موحد، يعتبر تأسيس الحزب، وبذلك يكونوا من المؤسسين، في البداية إعترض عبد الحميد على هذا الشرط، وقال: "إن الحزب قد تأسس، فما المغزى من شرطهم؟ وبالنسبة لي لم تكن الفكرة ذات أهمية، لكن أوصمان

¹ - محمد ملا احمد، المرجع السابق، ص 47 - 48.

² - مقابلة مع هلال خلف، هولير في 2009/10/2.

³ - المصدر نفسه.

صبري أوضح إصرارهم على هذا الشرط، وبالنتيجة تخلى عبد الحميد عن إعتراضه، وتم قبول شرطهم.. وتم تحديد موعد لاحق للإجتماع مع مجموعة (حلب - عفرين) وكان الإجتماع في يوم 14 حزيران 1957، في منزل محمد علي خوجة، وتم الإتفاق على إنضمامهم إلى الحزب كأعضاء مؤسسين، وبهذا الشكل أصبحت القيادة على الشكل التالي: أوصمان صبري سكرتيرا، وعضوية عبد الحميد درويش، حمزة نويران، ورشيد هو، وشوكت حنان، محمد علي خوجة و خليل محمد علي، ومن أبرز ما تم الإتفاق عليه، هو النضال من أجل الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية للكردي في سوريا.. كما تم تمرير شعار: تحرير وتوحيد كردستان"¹. ويقول رشيد هو أن تمسكه بهذا الشعار كان بتأثير من مثقفين وشخصيات أردنية وفلسطينية التي رأت بأن الوقت هو عهد القوميات"².

وفيما يتعلق بإنضمام الدكتور نورالدين زازا إلى الپارتى، عرضت قادة الپارتى في هذه الفترة عليه الإنضمام إليها، لكنه تمهل وإشترط لذلك، الوحدة مع البگوات، كما يقول حميد حاج درويش، الذي علل رفض الدكتور زازا الإنضمام إلى قيادة الپارتى، أن البگوات (قيادة خويون القديمة)، حينما رأوا تأسيس الپارتى، عرضوا على الدكتور زازا رئاسة حزب جديد يؤسسوه معا، لكنه رفض ذلك، وتجاه رفضه لعرض البگوات، رفض عرض قيادة الپارتى ايضا"³، لكنه في النهاية، وبعد قرابة سنة، قبل عرض القيادة، وإنضم إليها في "صيف 1958، وأصبح رئيسا للپارتى وعثمان صبري سكرتيرا، بعد أن كان الپارتى قد أوجد لنفسه قاعدة شعبية عريضة"⁴، بين الجماهير وفي الأوساط الشعبية الكردية .

في حديثه عن تأسيس الپارتى يقول هلال خلف بوتاني نقلا عن أوصمان صبري: "في عام 1956 وضعت البرنامج السياسي باللغة الكردية، وكنت أبحث عن رفاق، حينها جاءني حمزة نويران في دمشق الذي يربطني به معرفة قديمة، فعرضت عليه الفكرة فقبلها، وأخذنا نبحث عن

¹ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص 49 - 50.

² - مقابلة مع هلال خلف، هولير في 2009/10/2.

³ - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 48.

⁴ - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

ثالث وأشار نويران إلى حميد درويش الذي كان يدرس الحقوق ويزورني في بيتي، فقبل حميد بعد مشاوره والده وبرضاه، وفي تلك الآونة قدم حوالي (700) عضو إستقلالهم من الحزب الشيوعي بسبب عدم إهتمام الحزب بالقضية الكردية ومعاداته لأفكارهم القومية. فإتصل بي كل من رشيد همو وشوكت حنان وخليل أحمد وبعد مداوات فرضوا علي تغيير البرنامج السياسي وإسم الحزب من الپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا إلى الكردستاني وتحويل الشعار إلى تحرير وتوحيد كردستان. وفي 14 حزيران 1957 إجتمعت القيادة الجديدة وإتفقوا على أن يكون ذلك اليوم يوم التأسيس بدلا من من تاريخ كتابة البرنامج الذي وضعته. وفي السجن كنت الوحيد الذي دافعت عن برنامج الحزب الذي فرض علي. ووقف زعماء العشائر ضد فكرة تأسيس الپارتى ورأوا فيه إنتقاصا لنفوذهم العشائري وبعد مداوات طويلة إتفقنا بإعطاء رئاسة الحزب إلى نورالدين زازا إرضاءا للبيگوات»⁽¹⁾.

وفي رسالة جوابية للباحث كتب هلال خلف: "إلا أنه وفي كل الأحوال فإن هؤلاء الثلاثة (أوصمان صبري - عبد الحميد درويش - حمزة نويران) هم الذين وضعوا اللبنة الأولى للتنظيم السياسي الكردي في سورية وأسموه باسم ((حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين))⁽²⁾، ثم يضيف: "في ربيع الأول عام 1957م قدم السيد رشيد همو الى دمشق مندوباً عن رفاقه محمد علي خوجة وشوكت حنان وخليل محمد هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي وكانوا يتمتعون بميول قومية وكان لديهم الرغبة للعمل في صفوف حزب قومي كردي وبعد النقاش مع السيد رشيد همو تم التوصل إلى إتفاق لإنضمامهم إلى صفوف الحزب ويصار إلى كتابة برنامج للحزب باللغة العربية وبالفعل تم ذلك وإلتأم الإجتماع الأول في 14 حزيران من عام 1957 وبلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية للحزب سبعة أعضاء وهم السادة (عثمان صبري وعبد الحميد درويش وحمزة نويران ورشيد همو وشوكت حنان ومحمد علي خوجة وخليل محمد. ووافق مؤسسي الحزب على اقتراح مقدم من رشيد وزملائه على إن يكون اسم الحزب (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية) ذلك بدلا من إسمه السابق وتم وضع برنامج سياسي جديد للحزب

¹ - مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولير في 2009/10/2.

² - رسالة جوابية من هلال خلف إلى الباحث في 2008/2/28.

والذي لم يكن يختلف عن سابقه كثيراً. وتمت الموافقة على انضمام الشيخ محمد عيسى ملا محمود إلى الحزب وإعتبر عضواً في اللجنة المركزية وفي هذه الأثناء لم يكن قد مضى على ممارسة الحزب لنشاطه وقت طويل. كما قرر الدكتور نور الدين زازا الإنضمام إلى الحزب في بداية عام 1958م ولما كان يتمتع به الدكتور من الثقافة والخبرة قررت اللجنة المركزية تعيينه رئيساً للحزب. ومن ثم جاء إنحلال حزب آزادي ضمن صفوف الديمقراطي الكردي في سورية، هذا الحزب الذي تشكل أثر حدوث خلافات في إحدى منظمات الحزب الشيوعي السوري أدت الى ترك صفوفه عدد كبير من كوادره ومن مختلف المسؤوليات، وكان من بينهم الشاعر الكردي الكبير جكرخوين. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك رابطة أسسها الشيخ عز الدين الخزنوي والتي كانت تضم عدد من الملالي والشيوخ ورجال الدين وأسمها رابطة علماء الدين الإسلامي أما أهدافها فكان بالدرجة الأولى معاداة حزب الديمقراطي الكردي⁽¹⁾. ونرى أن هذا الرأي يتطابق مع وجهات النظر لأغلب مؤسسي وقيادات البارتي. وهكذا وفي ظل التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمع الكردي، وإزاء فشل القيادات التقليدية في إدارة المرحلة، ومع ظهور المفاهيم والأطر السياسية والفكرية العصرية، إستدعت المرحلة ضرورة ملئ الفراغ السياسي السائد في المجتمع الكردي. تطرق صلاح بدر الدين⁽²⁾ الذي إنتهى مبكراً لصفوف البارتي

¹ - رسالة جوابية من هلال خلف للباحث، المصدر السابق.

² - ولد في 11 آذار 1945 بقرية نعمتلي القريبة من قامشلو، انتسب مبكراً الى الحزب الديمقراطي الكردي، وساهم مع الجناح اليساري القومي عام 1965 في تدشين النهج القومي الديمقراطي في الحركة الكردية. انتسب الى كلية الحقوق بجامعة دمشق واعتقل قبيل التخرج. عاش الجزء الأكبر من حياته ومنذ صيف 1966 في العمل السري والاختفاء بالداخل والهجرة القسرية الى لبنان وكردستان العراق وتونس وألمانيا الديمقراطية والاتحادية فيما بعد وسجن لعام واحد في سجن القلعة بدمشق، وتم تحويله الى محكمة امن الدولة العليا بدمشق بعد تجريده من الحقوق المدنية. منذ كونفرانس عام 1969 اصبح السكرتير الأول للبارتي الديمقراطي اليساري في سورية ثم أميناً عاماً لحزب الإتحاد الشعبي الكردي بعد تبديل الاسم في المؤتمر الخامس عام 1980. التقى الراحل الملا مصطفى البارزاني قائد ثورة ايلول للمرة الأولى في حزيران 1967 بمنطقه بالك / كردستان العراق . اسس في لبنان - رابطة كاوا للثقافة الكردية

وسكرتير الپارتى الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا⁽¹⁾ فيما بعد، في التقرير السياسي الذي قدمه إلى المؤتمر الثالث للحزب عام 1973، إلى فشل قيادة خويون في أداء دوره التاريخي، حيث جاء فيه: "كان توقف - خويون - عن النشاط منذ بداية الحرب العالمية الثانية إيدانا عن فشل - الزعامات التقليدية - عمليا في تحرير كردستان تركيا بل وعجزها عن إشعال ثورة كردية قوية بأساليبها، ووسائلها، ونمط تفكيرها. وكان هذا إدانة تاريخية لقيادة (الآغا - الشيخ - البك - الپاشا - الأمير) لحركة التحرر الكردية، كما أن سقوط ثورة - آگرى داغ - كان دليلا آخر على ذلك. بعد هذا الفشل الكبير الذي منيت به - الفئات العليا - من المجتمع الكردي وبعد أن تبين لأبناء الشعب الكردي عجزها عن إحراز أي نصر بقيادتها، حدث تطور جديد في واقع الحركة الكردية وبرزت فئات جديدة على المسرح القومي من أجل أداء دورها، كبديل عن - الفئات العليا - الشائخة، وبالنظر لغياب الحزب الطليعي، والأداة الثورية وذلك شأن المجتمع الكردي في سورية كمعظم دول وشعوب العالم المتخلف، لذا فقد كانت البرجوازية الكردية

- كمؤسسة ثقافية في أعوام 1975 - 1978 . ويتأسس الرابطة في كردستان العراق منذ عام 1999. ويمارس قناعاته الثقافية والسياسية بصورة مستقلة. وضع عدة مؤلفات مهمة منها: الكرد والحركة التحررية الكردية - بيروت - برلين - 1982.2 - الاكراد شعبا وقضية - بيروت - 1986 -3 موضوعات كردية - بيروت - 1987 " القضية الكردية والنظام العالمي الجديد - بيروت - 1992 . غرب كردستان - بيروت - 1998 . القضية الكردية أمام التحديات - أربيل - 1999. الحركة القومية الكردية في سورية ، رؤية نقدية من الداخل، أربيل - 2003 " صلاح بدرالدين يتذكر - بيروت - أربيل 2011 وغيرهم إضافة إلى مئات المقالات . للمزيد راجع: صلاح بدر الدين، الصراع في سوريا، النظام - الكرد - المعارضة (1)، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2010، صفحة الغلاف.

¹ - عقدت جماعة اليسار كونفرانسها الأول في 5 آب عام 1965 في قرية جمعاية، حيث ركز على نقطتين أساسيتين وهما ماهية الحزب والموقف من الثورة الكردية والقضايا التنظيمية، وهو الكونفرانس التاريخي الذي إنشئ عنه تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية. وركز الكونفرانس على أهم المسائل الإستراتيجية التي واجهت الحركة الكردية في سوريا ومن أهمها: هل الأكراد في سوريا أقلية أم شعب؟، وهل الپارتى حزب سياسي أم جمعية ثقافية، والموقف من الصراع في الثورة الكردية بالعراق، والموقف من السلطة واساليب النضال. صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 37 - 39.

الناشئة بكل فئاتها هي المرشحة لقيادة الحركة والمستعدة - لتبوء مكان الصدارة كقوة بديلة عن - الزعامات التقليدية" [1].

وهكذا ومن دمشق إنطلقت فكرة تأسيس الپارتی الديمقراطي الكردي في سوريا وبالذات من أوصمان صبري، حيث توفرت عوامل موضوعية وذاتية، هیأت الشعب الكردي في سوريا لیشارك في عمل قومي جماعي، یقوده إلى أهدافه القومية والوطنية. ومن الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الپارتی نذكر كل من: عثمان صبري، حمید درویش، حمزة نویران، الشیخ محمد عیسی ملا محمود، رشید هو، محمد علی خوجه، خلیل محمد وشوکت حنان. وبدأ عثمان صبري بكتابة البرنامج السياسي باللغة الكردية تحت إسم (ریزان)، متضمنا شعار (تحرير وتوحيد كردستان)، وبعد مداولات وإتصالات مكثفة، جاء إنعقاد إجتماعهم الأول بتاريخ 14 حزيران 1957 في شقة محمد علی خوجا بمدينة حلب، وهو تاريخ تأسيس الپارتی في سوريا، وإعتبروا جميعا أعضاء في اللجنة المركزية وعثمان صبري سكرتیرا [2]. وأصدر الحزب جريدة دنگی كرد ، باللغة الكردية - اللاتينية.

أما برنامج الحزب السياسي الذي كتبه أوصمان صبري، فقد طبع باللغة الكردية في مطبعة كرم في دمشق الكائنة في الحلبوني في أواخر عام 1956 وهو يتألف من ثلاثة أقسام (حقول) القسم السياسي والثقافي والاجتماعي وللأهمية الكبيرة لهذا البرنامج في ما يلي نص القسم السياسي الكامل مترجما عن اللغة الكردية وهي عشرة فقرات:

"إن عدم وجود سبيل واضح وسليم أمام أكراد سوريا حتى الآن تسبب في فرقتهم وحرمانهم، من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، وإزاء هذه الحقيقة المرة والصعبة أقدم بعض الوطنيين الكرد على تشكيل تجمع تحت إسم "حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين" من أجل تجنيب إخوانهم الأخطاء وحميتهم من الظلم والضياع.

¹ - للمزيد ينظر كراس : «التقريران السياسي والأيديولوجي لأمين عام الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية، المقدم إلى المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في أواخر كانون الثاني 1973 « (م.د)، 1973.

² - محمد جزاع، المصدر السابق، ص 50

نظرا لأن حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين حزب تحرري وتقدمي، لذا فهو يرى من الصواب العمل على تحقيق نظام ديمقراطي شعبي في بلاده سوريا، ومن أجل توسيع الحريات الديمقراطية، ويأخذ على عاتقه معه التعاون مع كافة الشخصيات والأحزاب التقدمية في البلاد.

يناضل حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين من أجل صيانة الإستقلال الوطني لبلاده سوريا، وهو في هذا السبيل ويأسم أكراد سوريا يعلن موقفه المعادي للإستعمار وأذنا به.

عندما يتحرر بلدنا سوريا من النفوذ الإستعماري، وتنتهي التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية، عندها سيطالب حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين بإيجاد وضع خاص لـ (400) ألف كردي يعيشون في الجزيرة، وجبل الأكراد، وعين العرب، وذلك من أجل تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في سوريا.

يؤيد حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين نضال الشعب الكردي في كل من تركيا، إيران، العراق، ونضال جميع الشعوب المظلومة ضد الإستعمار، وفي سبيل تحرير بلدها، وفي هذا المجال لا يتوانى الحزب عن مساندة نضالها.

لقد أقامت الحكومة التركية في تركيا وكردستان الشمالية ((التي تحت سيطرتها)) بعض القواعد العسكرية للدول الإستعمارية. وزودت هذه القواعد بأسلحة الفتك والدمار الشامل، تهيئة لشن حرب عالمية أخرى، ونظرا لأن مثل هذه الحروب، إذا ما نشبت ستعرض الشعب الكردي والبلدان العربية لكوارث كبيرة، لذا فإن حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين يضع في مقدمة أهدافه توعية أكراد تركيا لهذا الواقع، وذلك من أجل القضاء على هذه القلعة الإستعمارية بمساندة من إخوانهم العرب.

يعتمد حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين في نضاله الاجتماعي القومي على جميع الأكراد الوطنيين والديمقراطيين وأنصار الحرية الشرفاء.

يرى حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين في جميع البلدان (الدول) والحكومات الشعبية والمحبة للسلام أصدقاء ومناصرين للشعب الكردي، ويمد الحزب يد التعاون لهذه الجهات دوغما تردد.

يرى حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين في نشوب حرب عالمية أخرى كارثة مروعة للبشرية جمعاء، وبالأخص للشعوب الصغيرة والضعيفة، ومن هنا فإن الحزب ينشد السلم العالمي إلى جانب كافة الشعوب المحبة للسلام، كما ويضع على رأس أهدافه مناهضة الأحلاف العسكرية العدوانية.

ولما كان الشعب الكردي قد عانى منذ زمن بعيد من الإستعباد والإستبداد، فإن الكثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ((المرضية)) الضارة قد تعششت في ذهنه، وأفقدته توازنه وقوته، والحزب يرى أنه يمكن التخلص من هذه الأمراض والوصول إلى الصفات والأخلاق الحميدة، وفتح طريق جديد ومستقبل مشرق عن طريق العلم والمعرفة...^[1].

وتحدد المادة الحادية عشرة إجراءات يجب إتخاذها قبل تحقيق غاية الحزب العليا في نيل الإعتراف بالوضع الخاص للأكراد (إنظر: المادة الرابعة). وتذكر تأسيس لجان ثقافية في المناطق الكردية ونشر الكتب والمجلات والصحف باللغة الكردية فضلا عن ترجمة الكتب والأبحاث إلى اللغة الكردية من اللغات الأجنبية والعمل على إقناع الحكومة بإفتتاح مدارس إضافية في المناطق الكردية.

أما على المستوى الاجتماعي فتذكر المادة ضرورة تعليم الفلاحين وإقناع الحكومة بتقديم القروض للفقراء منهم، وبناء المستوصفات وملاجئ الأيتام. وتقرح المادة لذلك الحصول على تمويل عبر تبرعات الأغنياء. وتضاف أيضا ضرورة جمع التبرعات من أجل التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم لعسر حالتهم المادية⁽²⁾. وفي هذه الأثناء، ونظرا لأن الحزب لم يكن يملك آلات الطباعة، فقد تبرع السيد خليل رزو، أحد الوطنيين من الدرباسية بآلة كاتبة وأخرى ناسخة للحزب على نفقته الخاصة^[2].

وما أن تأسس الپارتى ، حتى كانت المتغيرات السياسية على الساحة السياسية السورية كثيرة، فقد أعلنت الوحدة السورية – المصرية في 22 شباط 1958، ثم صدور قرار حل

¹ – مقتبس من: عبد الحميد درويش، أضواء...، ص ص 20 – 22.

² – Kurd Watch Report (8), reports human – rights violations against Kurds in Syria, Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, Emser Straße 26, 12051 Berlin, Germany, info@kurdwatch.org.

³ – عبد الحميد درويش، المصدر السابق، ص 26.

الأحزاب، والحملة على الحزب الشيوعي، والضغط على الپارتى، وقد حلت الأحزاب نفسها، ماعدا الپارتى والحزب الشيوعي السوري. وهكذا، نتيجة ضغط الأحداث، لم يكن هناك مجال أمام قيادة الپارتى للتحرك السياسي وإجراء الإتصالات مع الأحزاب المختلفة الأخرى ماعدا الحزب الشيوعي، الذي أعلن منذ بداية تأسيس الپارتى، حربا شعواء ضد الحركة الكردية ووصفها بأنها حركة شوفينية رجعية مرتبطة بالإستعمار، وأنها من صنع المخابرات، وغيرها من التهم الباطلة، في حين وقف الپارتى ضد حكم عبدالناصر وجعل نفسه موضع مراقبة جهاز المباحث وتحرياته⁽¹⁾. وفي يوم الجمعة الواقع في 12 آب 1960، اعلنت ساعة الصفروبدأت الحملة على الپارتى، حيث أعتقل معظم قيادات الحزب، وكان ذلك بداية مرحلة أخرى في تاريخ الپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا.

¹ - للمزيد إنظر: صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 180 - 182 "محمد ملا أحمد، صفحات من...، ص 32.

الخلاصة:

لاشك أن نشؤ الپارتى الديمقراطى الكردى فى سوريا على يد مؤسسہ الأول أوصمان صبرى، قد ملأ إلى حد كبر الفراع السياسى الذى كان سائدا فى الوسط الكردى فى غرب كردستان معبرا عن طموحات الشعب الكردى فى هذا الجزء من كردستان وأهدافه ومدافعا عن هويته القومية. إلا أن الحزب سرعان ما تعرض لهجمة قوية هزت كيانه، بعد أن إصطدم بجملة من المصاعب لاسيما إثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا وحدث تحولات فى جنوب كردستان إثر عودة القائد الكردى ملا مصطفى البارزاني وتحول المسألة الكردية إلى عامل مؤثر، وما تبع ذلك من تشديد القبضة الأمنية وملاحقة المكتب الثانى برئاسة حكمت ميني للحركة السياسية فى البلاد. وجاءت الضربة القاضية حينما أقدمت الأجهزة الأمنية بإعتقال قيادة الحزب وحصول خلاف بينهم داخل السجن، الأمر الذى أدى إلى شل نشاطات الحزب إستمر نحو خمس سنوات إنتهى بحدوث إنشقاق سنة 1965.

الفصل الرابع

تأثير الأحداث على الكرد ونشؤ البارتي عام 1957

التنظيمات السياسية الكردية :

جمعية وحدة الشباب الديمقراطيون الأكراد

بهندا آزادي (كتلة الحرية)

جكرخوين (1903-1984)

جمعية العلم والمعرفة

البارتي الديمقراطي الكردستاني (الكرد فيما بعد) في سوريا

نشؤ البارتي

عثمان صبري (1905 – 1993م)

عبد الحميد درويش

رشيد رشيد هو (1925 – 2010)

رواية هلال خلف (أبو هزار) حول تأسيس البارتي

توسيع صفوف البارتي

التنظيمات السياسية الكردية في غرب كردستان:

بإنتهاء الحرب العالمية الثانية، توفرت ظروف موضوعية وذاتية أمام شعوب المستعمرات في قارات العالم قاطبة لتقول كلمتها، في ظل إنقسام العالم ما بين القطبين في ظل الحرب الباردة، وكان نهوض الفكر الثوري التحرري تأثيره المباشر على حركات التحرر، حيث باشرت بتأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية لقيادة شعوبها نحو التحرر والإستقلال، ولاشك أنه كان للكرد نصيب بتلقي تلك الأفكار التحررية والإشتراكية، سيما وأن سوريا كانت قد وقعت في دائرة النفوذ السوفياتي. ثم أن الحركة السياسية الكردية حينذاك لم تكن وليدة الساعة، بالمقارنة على سبيل المثال مع أغلب شعوب المستعمرات الأفريقية، بل كان هناك نخبة كردية قد وجدت طريقها نحو الإستقرار في مناطق الإنتداب الفرنسي (غرب كردستان) وسوريا، وكانت تلك النخبة صاحبة خبرة فريدة في المجالات السياسية والثقافية والعسكرية. لذلك، ساد في المجتمع الكردي الأفكار القومية ومفاهيم الديمقراطية والإشتراكية، وبدأ الكرد يشعرون بضرورة تشكيل تنظيماتها السياسية الرائدة، بعد أن وصل خويون إلى طريق مسدود وفشل الزعماء الكلاسيكيون في القيام بمهماتهم القومية. وكانت فترة الخمسينات مهمة في سوريا، توفرت الأرضية الديمقراطية، المتزامنة مع حدوث تغيرات بسيطة في سوسيولوجية المجتمع الكردي، أنهارت القاعدة التي كانت تستند عليها الساسة القدامى وزعماء العشائر، برزت معها حركة نوعية جديدة تقودها مجموعة من الشباب القومي في المدن والريف، أخذت بتلقي الوعي القومي وفق مفاهيم عصرية معتمدة على الجماهير الكادحة وعلى القاعدة الشعبية. ومن جهة ثانية شهد المجتمع الكردي نقلة شبه نوعية، من خلال تبلور السوق التجاري في المجتمع الكردي، ودخول الآلة الزراعية وبرز الصراع الطبقي، وأخذت الرأسمالية الزراعية شيئا فشيئا تحل محل الإسلوب الإقطاعي والشبه الإقطاعي، الأمر الذي مهد لبروز نمط جديد من التفكير في البنية الفوقية للمجتمع الكردي.

ففي الخامس عشر من شهر كانون الأول عام 1949، تقدم في عفرين كل من: أحمد جعفر شيخ إسماعيل زاده، والحامي عثمان بن محمد عثمان، وبلال بن مصطفى بلال بطلب إلى مدير منطقة عفرين للترخيص لجمعية إصلاحية، هذا نصه:

"نحن فئة من الشباب المثقف في جبل الأكراد، رأينا من الضروري تأسيس جمعية تعنى بإصلاح الحالة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في قضائنا، وبإيواء أيتامه وتعليم أبنائه، ومركزها قسبة عفرين. وقد أطلعنا على النظامين الأساسيين والداخلي لجمعية الإصلاح في جبل سمعان فوجدنا أنهما موافقان للأهداف التي نرمي إليها. لذلك ولما كانت العلة التي يشكو منه القضاء ان لا تختلف عن بعضها بعضا، فأنا بنينا ذينك النظامين وتقدمنا إلى مقامكم راجين التوسط لدى مقام المحافظة بحلب لترخيصها بتأسيس جمعية إصلاحية على الوجه المبين من فقير طلبنا بصورتين عن النظامين المذكورين وتأييدنا برعايتكم وإرشاداتكم السديدة ودمتم محترمين..... 15 كانون الأول 1949"

سعادة قائم مقام مجلس الأوقاف والأوقاف

مه : احرجنا مع عبد الفتاح شيخ أسكن الله روحه - مدفعه مذبح
 : عثمان بن سعيد بن عثمان - الحامي في فقهنا
 : بلال بن مهران بلال - مدفعه مذبح

فنه فنه في باب المصنف في حق الأوقاف رأينا في الترتيب تأسيس جمعية
 تفتي باصلاح الحالة الاقتصادية والسياسية والدينية في قضاةنا والبيروقراطية
 ايتامه وتعليم ايتامه . مرتزعا فقه مذبح .
 وقد اطلعنا على النظام المذكور في الدرس في الجمعية المذكورة في حين كان

فوجدنا انهما موافقا للحدود التي اقرها
 لذلك ولا بأس من العمل بها في قديمه القضاة والبيروقراطية فوجدنا ايضا
 اننا بتأسيس هذا النظام وقدمنا له مقالكم اجماعنا على ان
 المحافظة يجب ان تسمى جمعية اصلاحية على الوجه المبين من تقديرنا
 وهو رتب على النظام المذكور وتأسيسه اربع عاشر وايسادتهم السعيدة

ورم مختصم



وبعد أن أحيل الطلب إلى قائد فصيل الدرك في جبل الأكراد للتحقيق، جاء رأي قائد
 الفصيل إلى القائم مقام كما يلي:

لقبه بـ "الدرك" على الأكراد
 بـ "الأطلس" و"المسحوق"
 في كتابه "الأطلس" على الأكراد
 ١٩٦٩/٤/٥١
 ١٤٥٠٠
 في قائمتهم بالقضاء

في هذه النظم والشروع المقدم منه قبل استنساخه
 غاية بيعة وحماسة إذ أن نفعه بمخالفته والله
 هناك محذور. إذ إذا ما انفلت هذه الجمعية ليرزق
 بعمل لصلحته تحت هذا الستار وذلك تخشى من
 استنساخها لزمه في هذا الجبل ^{الطارد} بوقت النظر
 بإثره إذ أنه مع تأليف هذه الجمعية إذا نفذت طبقاً
 سائر نفاذ في حرفياً دونه تجاوز طرف آخر

المذموم على النفس فإري
 ١٤١٥ هـ - قائم در نفس بـ الأكراد
 ج. ج. ج.

وذكر لنا المرحوم أحمد جعفر: إنه عندما عرضنا حاشية قائد الدرك على القائم مقام، قال لنا شفهيًا: "أن الأوامر التي لدينا تمنع الموافقة، وإنني أنصكم بعدم القيام بأية حركة، وإلا سيكون مصيركم السجن (15) سنة. وهكذا صرفنا النظر عن تأسيس تلك الجمعية في قضاء جبل الأكراد"⁽¹⁾.

¹ - روزاد علي، بدايات اليقظة القومية وبيادر النشاط السياسي المرافق في منطقة جبل الأكراد (عفرين) (1919 - 1957)، الحوار المثمن، العدد (64)، تشرين الأول 2011.

ومن التنظيمات الكردية التي تأسست في الجزيرة (محافظة الحسكة) وحسب التسلسل التاريخي نذكر:

1- جمعية وحدة الشباب الديمقراطي الأكراد:

في ظل التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمع الكردي، وإزاء فشل القيادات التقليدية في إدارة المرحلة، ومع ظهور المفاهيم والأطر السياسية والفكرية العصرية، إستدعت المرحلة ضرورة ملئ الفراغ السياسي السائد في المجتمع الكردي، وفي هذا الإطار "فكرت مجموعة من طلبة المدارس في مدينة القامشلي، أن تتخلص من التشرذم والبعثة بين تنظيمات متعددة (كالخزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الإجتماعي، وحزب الإخوان المسلمين)، فكرت هذه المجموعة في إنشاء جمعية سياسية تضم الجماهير الكردية، وتنظم صفوفها، وترصها من أجل تحقيق أهدافها القومية، فكانت أول حركة كردية جماهيرية في سوريا، وبدأت المجموعة تتشاور فيما بينها في آب 1952 وتستمزج الآراء من أجل تكوين الجمعية"¹. صحيح أن الجمعية كانت بداية لمرحلة جديدة من التنظيم السياسي، لكنها إقتصرت على نخبة معينة. وقد بدأ كل من محمد ملا أحمد وعبدالعزیز علي العبدی² في خريف 1952 بالنشاط في بث الدعوة بين أصحابهم وزملائهم، للإلتقاء إلى التنظيم الجديد المعروف بإسم (جفاتا يكتيا خورتين ديموقراطين كورد - Civata yekitiya xortên dîmokratî Kurd)، وكتابة النشرات والأدبيات الحزبية باليد، التي كانت تتسم بالطابع القومي، ونسخها بالكربون ونشرها بين جمهرة الطلاب، وخلال عدة شهور بلغ عدد أعضائها عدة مئات، وفي ربيع عام 1953 تكونت القيادة من أربعة أعضاء هم: "محمد ملا أحمد وعبدالعزیز علي العبدی وسامي ملا

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة، المرجع السابق، ص 29.

² - عبد العزيز علي عبيدي (أبو جيم) (Abdulazîzê Eliyê Evdê)، قومي ووطني كردي ولد سنة 1936 في أسرة مقتدرة بقرية تل شعير آشيتان، درس اللغة الكردية على يد الملا أحمد نامي (1906 - 1975)، الذي فتح في القرية مركزا لتعليم أبناء القرية لغة الأم. إنظر: Abdulazîzê Eliyê Evdê. Pend û serpêhatiyên Kurdî, Qamişo, 2011.

أحمد نامي ودرويش ملا سليمان⁽¹⁾، وإعتبر الأربعة هم المؤسسون لهذه الجمعية... وقد زيد فيما بعد على القيادة عام 1956 أعضاء آخرين مثل: "عبدالله ملا علي وعبدالرحمن شرنخي وأحمد سيد همو وأكرم محمد"⁽²⁾، ويذكر حمزة نويران شخص آخر وهو خالد مشايخ⁽³⁾. وكان للجمعية برنامجها السياسي ونظامها الداخلي، وقد فقدت كل الوثائق المتعلقة بها أثناء الإعتقالات والملاحقات في عهد الوحدة السورية المصرية. وقد كان من ضمن بنود برنامجهم:

- 1- النضال من أجل تحرير وتوحيد كردستان.
- 2- النضال من أجل التخلص من سيطرة الإستعمار والرجعية.
- 3- النضال من أجل الديمقراطية طريقاً إلى حقوقهم القومية.
- 4- المطالبة بالدراسة باللغة الكردية في مدارس كردية.
- 5- السماح لهم بفتح جمعيات ونواد ثقافية وإجتماعية كردية.
- 6- دعم حقوق المرأة في المجتمع.

ومن أجل تحقيق ذلك، توجهت الجمعية إلى الجماهير فنظموها، في خلايا صغيرة تكونت من 3 - 5 أعضاء، بعد أداء القسم عند التنظيم، وكانت الخلية تجتمع في فترات محددة. وزودت الخلايا بالأدبيات التي تعالج قضيتهم، وإستمرت الجمعية في نضالها بين الجماهير

¹¹ - من مواليد قامشلو، عرف عنه نزاهته وكسبه لتقدير وإحترام رفاقه الحزبيين وجماهير (الپارتى)، إنتقل إلى ألمانيا بعد إعتزاله العمل السياسي، وقتل فيها سنة 2002 على يد عصابات النازيين الجدد هناك. جريدة (بقر - الجبهة)، العدد (10)، آذار 2002، وهي جريدة شهرية أصدرتها الجبهة الكردية آنذاك في سوريا" علي صالح ميراني...، ص 99.

² - للمزيد راجع: محمد ملا أحمد، صفحات...، المرجع السابق، ص 29 - 33.

³ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران، المصدر السابق، ص 53.

حتى بداية شهر شباط لعام 1958، حيث إندمجت في الپارتی الديمقراطي الكردستاني في سوريا⁽¹⁾. لاشك أن الجمعية قد لعبت دورا مهما من خلال تلقين الذهنية الكردية بمفاهيم قومية وتعريفهم بالتأريخ والأدب الكرديين ومحاوله جره إلى صفوف النضال القومي. كما أن البعض من مؤسسي وأعضاء الجمعية قد إحتلوا فيما بعد مواقع مهمة في صفوف الپارتی وتعرضوا للإعتقال.

2- بهندا آزادي (كتلة الحرية):

تأسس على يد عدد من العناصر الكردية التي تركت الحزب الشيوعي في أواخر 1957 إحتجاجا على تجاهل الحزب لخصوصياتهم القومية أسوة بالعرب والأرمن، لذلك راحت المجموعة تنظم نفسها في إطار حزب أطلقت عليه إسم (حزب آزادي) ووضعت له برنامجا سياسيا ونظاما داخليا في عام 1958. وسرعان ما دخل حزب آزادي في حوار مع قيادة الپارتی الديمقراطي الكردستاني في سوريا بهدف الإنضمام شريطة إعطائهم مراكز قيادية، إلا أن قيادة الپارتی إعتبرتهم تكتلا صغيرا، طالبة منها حل الكتلة والإنضمام إلى الپارتی لذا عرفوا بكتلة آزادي. لكن موقف الپارتی هذا لم يرض بعض قيادات الكتلة ولاسيما كل من: ملا شيخموس قرقاتي وملا شيخموس شيخي وآخرين، بينما قبل بهذا الشرط كل من: جكرخوين ومحمد فخري في صيف 1958 ومعهم كل من: زبير حسن، مجيد حاجو، محمد فخري، عثمان عثمان، بشير ملا صبري وغيرهم، ويقول: "شوكت حنان وهو أحد مؤسسي الپارتی بأنه إتصل بجكرخوين في القامشلي وتمكن من إقناعه بموقف الپارتی"⁽²⁾، وعليه فإن الكتلة إنقسمت فيما بينها إلى مجموعتين، مجموعة قبلت الإنضمام للپارتی والثانية رفضتها، فعينت قيادة الپارتی في أواسط 1958 جكرخوين عضوا في اللجنة المركزية، ومحمد فخري عضوا في اللجنة المنطقية في الجزيرة، ووزعت الآخريين على

¹ - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 33.

² - المرجع نفسه، ص 37.

الخلايا المختلفة. أما مجموعة ملاشيخموس قرقاتي⁽¹⁾ وملا شيخموس شيخخي⁽²⁾ فقد حلت نفسها في عهد الإرهاب الأمني في عهد الوحدة وصدور قانون حل الأحزاب والملاحقات من قبل الباحث والمكتب الثاني الأمر النهائي والمسيطر الفعلي على الحكم في البلاد، وهكذا لم تبق للمجموعة أثر بعد ذلك.

ومن قادة حزب آزادي نذكر:

- جگرخوين⁽³⁾ (1903-1984):

هو ملا شيخموس أوشيخ موسى بن شيخ حسن علي، المشهور بلقب (جگرخوين) أي (الكبد المدماة)، من الشعراء البارزين في العصر الحديث. ولد في قرية "هساري- Hesarê" من أعمال ولاية ماردين بكردستان الشمالية، بعد ولادته هاجرت أسرته إلى مدينة عامودا (غرب كردستان) واستقرت فيها. توفي والده ووالدته بعد وصولهما إليها بوقت قصير، فتبناه أخوه خليل وأخته لآسيا وذاق مرارة اليتيم والفقر وهو صغير، وعاش حياة الفلاحين القاسية، وعمل راعيا للمواشي وعاملا.

تلقي علومه الأولية حسب العادة المتبعة عند العلماء الكرد، فدرس علوم الفقه الإسلامي والنحو والصرف والمنطق وباقي العلوم، وتعلم على يد الشيخ ملا عبيد الله، ومن ثم الإمام فتح الله حتى حصل على إجازته الشرعية في العلوم الدينية، وأصبح بموجبها يمارس مهنة العالم، فكان يسمى (الملا) ويؤم الناس في مساجدهم بسورية، كما طاف كثيرا في كردستان تركيا وإيران والعراق. وقد لاحظ أحوال زملائه "الملائي" المذلة، حيث كانوا

¹ - عالم ديني وسياسي ومرشد اجتماعي.

² - عالم ديني وسياسي ومرشد اجتماعي.

³ - شعر وشعراء: مختارات من الشعر الكردي القديم والمعاصر، تقديم وترجمة: محمد صالح حسين، القامشلي، مكتبة جوان ص ص 114-120، موجز تاريخ الأدب الكردي المعاصر: 163-164، حي الأكراد: 123، معجم المؤلفين العراقيين: 256/1، موسوعة أعلام الكرد المصورة: 71/2، د.محمد علي الصوريكي الكردي، ص ص 394-397

يعيشون على أموال الزكاة والصدقات، وظلم الإقطاع على الفلاحين، فثار على المجتمع، ونبه الناس إلى الظلم الذي يعيش فيه الشعب الكردي، وإقترَب من الأفكار الماركسية، وترك منهجه الإسلامي، ثم إعتنق الماركسية منهجا في الحياة، وصار يخاطب الفلاحين والطبقة المثقفة بشعره الثوري المؤثر، وعرف بثورته. وعمل مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد بعد ثورة تموز 1958، وبعد إنقلاب عام 1963 هاجر إلى سورية وسكن مدينة قامشلو. وفي عام 1979 هاجر إلى السويد وبقي هناك حتى وافته المنية بمدينة إستكهولم يوم 12 تشرين الثاني 1984. ونقل جثمانه إلى مدينة قامشلو ودفن بمنزله في موكب مهيب لم تشهد منطقة الجزيرة له مثيلا، وتحول ضريحه إلى مزار لأبناء الشعب الكردي. كتب سيرة حياته في ثلاثة مجلدات لم تنشر بعد. شغف شيخ موسى بالعلم منذ صغره، وكتب الشعر في ريعان شبابه، وذاع صيته بسرعة بين الناس الذين كانوا يتلقفون قصائده ويتناقلونها فيما بينهم، ويعد جكركخين من المثقفين الأوائل الذين قادوا النهضة القومية الكردية على مختلف الصعد الثقافية والاجتماعية والسياسية في سورية، بدأ حياته النضالية معتمدا على إيمانه بحق شعبه في الحرية والإنعتاق، وحارب بثبات كافة أشكال التخلف الذي يجيم على المجتمع، وتحول إلى منارة شامخة تضيء للأجيال الناشئة دروب التحرر، وتحدى بعزيمة وصلابة الحكام والطبقات الرجعية في المجتمع التي لم توفر جهدا في محاربة أفكاره دون جدوى.

دخل معترك النشاط السياسي في الخمسينات من القرن العشرين، فأيد الحزب الشيوعي السوري، ثم ساهم مع مجموعة من المنورين الكردي في تأسيس جمعية "آزادي" - الحرية، وعندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا إنضم إليه، وأصبح عام 1958 عضوا في لجنته المركزية، وبعد إنشقاق الحزب عام 1965 بقي مع جماعة حميد درويش (اليمن). تعرض خلال حياته للملاحقة والسجن والتعذيب مرات عديدة، ولم ينل ذلك من عزيمته الوقادة بل كان ذلك يزيد شموخا وكبرياء وعطاء. بدأت أعماله الأدبية في الثلاثينات من القرن العشرين، وتسربت الأفكار الوطنية والحركة التحررية الكردية إلى قصائده الأولى، فرفع الشاعر صوته ضد رجالات الدين الذين إستغلوا الشعب وإمتصوا خيراته، ونشروا

بينهم الجهل والتخلف. أحرز لقب "شاعر الشعب"، إذ أمتاز شعره بالبساطة والموسيقى الشعرية، وكانت قصائده لوحات فنية بهيجة تعبر عن الحياة الواقعية، موجها صوته نحو الجماهير، وكثير من قصائده تصلح للأنشيد، وغناها أكثر مشاهير المطربين الكرد وعلى رأسهم الفنان الكردي الثوري شقان پرور.

كتب جگرخوين في مجالات الشعر والتاريخ والأدب، وله أكثر من 37 كتابا، من أهمها: "تاريخ كردستان" في جزأين، وله دواوين وقصائد حماسية كثيرة يحفظها الكرد، ويرددونها كثيرا في المحافل والمناسبات القومية، ومعظمها تنصب في أحوال الشعب الكردي الاجتماعية والسياسية والثقافية الصعبة، ومن دواوينه الشعرية: ثورة الحرية، دمشق، 1954، ومن أنا؟، بيروت، 1973، وديوان الفجر، إستوكهولم، وديوان الضياء، 1981، وديوان الأمل، 1983، وديوان النار اللهب، 1945، السلام 1984. كما وألف قاموسا (كردي-كردي) فيما كان مدرسا للغة الكردية في جامعة بغداد، كما وكتب مذكراته. وله مؤلفات باللغة الكردية ومنها: "آو او ده ستورا زماني كوردي"، بغداد، 1961، و "جيم وگول پرى"، دمشق، 1954، وملحمة "رشوي داري"، 1956، و "فه رهه نكا كوردي"، بغداد 1962 وغيرهم.

وبالنسبة لمناطق عفرين (محافظة حلب):

لقد أكد كل من رشيد جمو وشوكت حنان، بأنه منذ الأربعينات من القرن العشرين، كانت العواطف والأحاسيس القومية تدفع الشباب القومي للبحث عن الجمعيات والأحزاب القومية الكردية يريدون الإنتماء إليها، وبهذا الصدد يقول رشيد جمو: "أنه ومحمد علي خوجه، جاء إلى الجزيرة في عام 1949 يبحثان عن جمعية خوييون يريدان الإنتماء إليها، لذلك ذهبا إلى قرية معشوق وألتقيا بالسيد عبدالرحمن علي يونس آغا الذي أخبرهما بزوال جمعية خوييون، فعادا إلى القامشلي، وإتصلا مع الدكتور أحمد نافذ ومن ثم ذهبا إلى قبور البيض، حيث تسكن عائلة حاجو آغا، ولكنهما لم يصلا إلى نتيجة، فعادا خائين إلى حلب ليعلما رفاقهما بالأمر، وليبحثوا عن حل آخر، ولكن هؤلاء الشباب لم

يسكتوا ولم يستسلموا، وفتشوا عن آخرين لهم صيت قومي ووطني، فاتصلوا بهم أمثال: عثمان صبري وجكرخوين ونوري ديرسي. ولكن هؤلاء الشباب لم يكتفوا بذلك، بل أوجدوا فيما بينهم "جمعية ثقافية" سرية تعمل على نشر الثقافة الكردية والروح القومية. وكان من أعضائها رشيد هو وشوكت نعيان ومحمد علي خوجه وقادر إبراهيم وخليل محمد من قرية كفردله ورشيد عبد الرحمن من حج خليل وعلي حسين من قرية "علندار"، ولكن جمعيتهم مالبت أن إنكشفت في عام 1951 وفي صيف عام 1952 أعتقل بعض أعضاء الهيئة الإدارية وهم: رشيد هو، إبراهيم قادر، شوكت نعيان، ورشيد عبد الرحمن وأحتجزوا في سجن المزة بدمشق لمدة شهرين، ثم أطلق سراحهم بعدها بناء على إلتماس فائق آغا لدى رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي. وعلى أثر هذه الحادثة أغلقت مدرسة التجهيز الخاصة أيضا التي كان أعضاء الجمعية قد أفتتحوها في مدينة عفرين. بعد إطلاق سراح المعتقلين من مؤسسي الجمعية الثقافية، عقد "إجتماع هيئة الجمعية في قرية "هوبكا" Hopka قرية رشيد هو، وحضر الإجتماع الشاعر جكرخوين، وكان عضوا في الحزب الشيوعي السوري، وإقترح على أعضاء هيئة الجمعية الإنضمام إلى جمعية أنصارالسلم، التابعة للحزب الشيوعي السوري. وبناء على إقتراح جكرخوين إنضم بعض أعضاء اللجنة إلى منظمة أنصار السلام، فيما بعد إنضم رشيد هو وشوكت نعيان إلى الحزب الشيوعي"^[1]، لكن سرعان ما دخلوا في صراع مع الشيوعيين بسبب توجهاتهم القومية. وفي عام 1956 أسست روشن بدرخان مع نوري درسي وحسن هشيار وحيدر الحيدري وعثمان أفندي جمعية العلم والثقافة في حلب"^[2].

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات، المرجع السابق، ص 38 - 39 "روزاد علي، المرجع السابق.

² - دلاوهري زهنگي «سالفهگهرا يهكه ميننا مرنا رهوشن بهدرخان»، ميديا كونشي جريدة (خبر يوروم)، استانبول، العدد: 35، 16، 31 آب، ص 16.

جمعية العلم والمعرفة:

لعبت هذه الجمعية دورا كبيرا في مجالي الثقافة والسياسة، فقد رفعت مذكرة إلى مؤتمر الآفرو - آسيوي الذي انعقد في تشرين الثاني 1957 بمدينة القاهرة، جاءت فيها: "إن مبدأ إحترام سيادة ووحدة أراضي جميع الأمم في رأس مطالب الشعب الكردي الملحة التي صارح من أجلها وإن الإعتراف بالمساواة بين الأجناس والمساواة بين جميع الأمم كبيرها وصغيرها هو الغاية الرئيسية التي يهدف إليها شعبنا الكردي. وإن في تاريخنا المعاصر أنصع الدلائل على ذلك. فقد قدم شعبنا عشرات الألوف من الضحايا في سبيل وحدة أراضيهم وإحترام سيادته والإعتراف بمساواته مع الأمم الأخرى. لهذه الأسباب بالذات يتوجه الوطنيون الأكراد بنفوس ملؤها الإحترام لمؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية آملين في أن يبحث هذا المؤتمر في عداد القضايا العادلة الأخرى المدرجة في جدول أعماله قضية ومأساة الشعب الكردي... أن الوطنيون الأكراد في كافة أنحاء كردستان الممزقة ليتجهون اليوم بقلوب ملؤها الأمل إلى مؤتمر العظيم الذي هو مؤتمر شعوب آسيا وأفريقيا وفي عدادها شعبنا الكردي علىكم تتدارسون أمر نصرة أمة تقاسي من أهوال الذل والحرمان ما لم تقاسيه أي أمة أخرى. إن حق تقرير الشعوب لمصيرها ، هذا الحق الذي تؤيده هيئة الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونغ الأول هو المطلب الأول الأساسي لنضال شعبنا الكردي.."¹

كما قامت الجمعية بجمع التبرعات الموسمية من الميسورين الكرد، بهدف توزيعها على الفقراء الكرد في الجزيرة، وذلك بواسطة "قسائم مرفقة عليها ختم الجمعية"².

أما سياسيا، فقد نجحت الجمعية في إقامة علاقات مع أحد الأحزاب اليونانية في قبرص، بواسطة صديق الشعب الكردي المعروف الصحفي يوسف ملك، وعن طريقه تطورات علاقات الجمعية مع الصحافة اللبنانية، لأن يوسف ملك كان يشرف على مجلة (الوجدان) ويحرر مجلة (الحرية)، اللتان كانتا توزعان بشكل ملحوظ في المناطق الكردية في سوريا

¹ - الذكرى الأولى لوفاة يوسف ملك صديق الأكراد، جريدة (خهبات)، العدد (234)، السنة 2، بغداد، 9 حزيران 1960، ص 3.

² - علي صالح ميراني، المرجع السابق، ص 103.

وبخاصة في عامودا، وكان المثقفون الكرد ينشرون مقالاتهم في الصحيفتين ويقرأونها ويتابعون أخبارها بشكل جيد، لاسيما أن يوسف ملك كان قد جعل من مجلته (الحرية) حلقة وصل بين عدد من الأدباء الكرد⁽¹⁾.

في عام 1958 حلت الجمعية نفسها بعد أن أصبح الپارتى حاضنة لجميع التنظيمات والجمعيات الكردية في البلاد.

الپارتى الديمقراطي الكردستاني (الكردى فيما بعد) في سوريا⁽²⁾

من دمشق إنطلقت فكرة تأسيس الپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا وبالذات من أوصمان صبري، حيث توفرت عوامل موضوعية وذاتية، هيأت الشعب الكردي في سوريا ليشارك في عمل قومي جماعي، يقوده إلى أهدافه القومية والوطنية. ومن الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الپارتى تذكر كل من: عثمان صبري، حميد درويش، حمزة نويران، الشيخ محمد عيسى ملا محمود، رشيد هو، محمد علي خوجه، خليل محمد وشوكت حنان. وبدأ عثمان صبري بكتابة البرنامج السياسي باللغة الكردية تحت إسم (ريزان)، متضمنا شعار (تحرير وتوحيد كردستان)، وبعد مداولات وإتصالات مكثفة، جاء إنعقاد إجتماعهم الأول بتاريخ 14 حزيران 1957 في شقة محمد علي خوجا بمدينة حلب، وهو تاريخ تأسيس الپارتى في سوريا، وإعتبروا جميعا أعضاء في اللجنة المركزية وعثمان صبري سكرتيرا. وأصدر الحزب جريدة «دنگى كرد ، باللغة الكردية – اللاتينية مكتملة أعدادها

¹ - دلاور الزنكي، بدايات نشو الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سوريا (صفحات مجهولة)، مجلة الحوار، العدد(21)، دمشق، خريف 1998، ص 31.

² - محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سورية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2001، ص ص 41 - 225“ مقابلة الباحث مع هلال خلف، هولير 2 / 10 / 2009 “ صلاح بدرالدين، الحركة القومية الكردية في سوريا، رؤية نقدية من الداخل (1)، أربيل، 2003، ص ص 26 - 35.

التسعة، وبعد إنشاق عام 1965 تم إصدارها وبالإسم ذاته كلسان حال اللجنة المركزية للپارتی الديمقراطي الكردي اليساري لكن بالحروف العربية. في حين أصدر الجناح اليميني جريدة «الديمقراطي» لسان حال اللجنة المركزية لحزبهم.

لم يعثر على برنامج الحزب لكن هناك نسخ مصورة عن النسخة الأصلية (ترجمة عربية عن الرزنامة). تتضمن الرزنامة أحد عشرة مادة وتخلو بدايتها من أي تصنيف أو تحليل سياسي أو تاريخي أو إجتماعي لوضع الكرد في سوريا.

وتنص المادة الأولى على أن هدف تأسيس الحزب هو «حماية الأكراد من الأخطاء {الممارسة بحقهم} ، ومن القمع والإندثار».

ونصت المادة الثانية فتتعلق بشكل الحكم المنشود « ولأن حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين هو حزب تقدمي ومحب للحرية فهو يعمل من أجل الديمقراطية الشعبية في وطنه سوريا».

وتنص المادة الثالثة على أن الحزب يكافح بإسم الأكراد ضد «الإستغلال الإمبريالي» للوطن.

ونصت المادة الرابعة على أنه « بمجرد زوال ظلمة السيطرة الإمبريالية عن الدولة السورية سيطالب ال (P.D.K.S) بوضع خاص لأربعمئة ألف كردي في الجزيرة وعين العرب وجبايي كورمانج (منطقة عفرين) وذلك لضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة السورية».

المادة الخامسة تقول: « يحي حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين نضال الأكراد في تركيا وإيران والعراق ونضال كل الشعوب المقموعة لتحرير بلدانها. حزبنا سيمد لها يد العون لكي تحصل على حريتها».

أما المادة السادسة فتقول أن الحكومة التركية «أنشأت لها قواعد عسكرية على أرضها وفي شمال كردستان»، وهو ما يحول المنطقة إلى ساحة حرب في أي حرب عالمية قادمة. ولأن حرب كهذه ستجر عواقب وخيمة على الأكراد والدول العربية، يرى الحزب نفسه ملزماً بتنبية أكراد تركيا إلى هذه الحقيقة وأن يكافح مع أخوته العرب ضد وجود هذه القواعد.

وتعرف المادتين السابعة والثامنة تلك القوى التي يستند عليها الحزب في عمله الاجتماعي، وهي «جميع الأكراد الوطنيين الديمقراطيين الشرفاء والساعين لحريتهم»، أما من يعتبرهم الحزب حلفاء له فهم «كل الحكومات المسالمة والاشتراكية».

وتؤكد المادة التاسعة على إرادة السلام ورفض اية إتفاقات عسكرية. فحرب عالمية جديدة تمثل «لكل العالم وبالدرجة الأولى للشعوب المضطهدة كارثة كبيرة».

كما تبين المادتان العاشرة والحادية عشرة إجراءات محددة سيتخذها الحزب لأجل تحسين وضع الأكراد. فبرد في المادة العاشرة أنه نجم عن الإضطهاد الطويل الذي تعرض له الأكراد «أفكار ضارة» يجب إزالتها عبر محو أمية الأكراد وتنويرهم.

وتحدد المادة الحادية عشرة إجراءات يجب إتخاذها قبل تحقيق غاية الحزب العليا في نيل الإعتراف بالوضع الخاص للأكراد (إنظر: المادة الرابعة). وتذكر تأسيس لجان ثقافية في المناطق الكردية ونشر الكتب والمجلات والصحف باللغة الكردية فضلا عن ترجمة الكتب والأبحاث إلى اللغة الكردية من اللغات الأجنبية والعمل على إقناع الحكومة بإفتتاح مدارس إضافية في المناطق الكردية.

أما على المستوى الاجتماعي فتذكر المادة ضرورة تعليم الفلاحين وإقناع الحكومة بتقديم القروض للفقراء منهم، وبناء المستوصفات وملاجئ الأيتام. وتقتزح المادة لذلك الحصول على تمويل عبر تبرعات الأغنياء. وتضاف أيضا ضرورة جمع التبرعات من أجل التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال دراستهم لعسر حالتهم المادية⁽¹⁾.

وما أن تأسس الپارتى، حتى كانت المتغيرات السياسية على الساحة السياسية السورية كثيرة، فقد أعلنت الوحدة السورية – المصرية في 22 شباط 1958، ثم صدور قرار حل الأحزاب، والحملة على الحزب الشيوعي، والضغط على الپارتى، وقد حلت الأحزاب نفسها، ماعدا الپارتى والحزب الشيوعي السوري. وهكذا، نتيجة ضغط الأحداث، لم

¹ –Kurd Watch Report (8), reports human – rights violations against Kurds in Syria, Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, Emser Straße 26, 12051 Berlin, Germany, info@kurdwatch.org.

يكن هناك مجال أمام قيادة الپارتى للتحرك السياسي وإجراء الإتصالات مع الأحزاب المختلفة الأخرى ماعدا الحزب الشيوعي، الذي أعلن منذ بداية التحرك الكردي لإيجاد تنظيم قومي، أعلنها حربا شعواء ضد الحركة الكردية ووصفها بأنها حركة شوفينية رجعية مرتبطة بالإستعمار، وأنها من صنع المخابرات، وغيرها من التهم الباطلة، في حين وقف الپارتى ضد حكم عبدالناصر وجعل نفسه موضع مراقبة جهاز المباحث وتحرياته. وفي يوم الجمعة الواقع في 12 آب 1960، أعلنت ساعة الصفر وبدأت الحملة على الپارتى، حيث أعتقل معظم قيادات الحزب. وبالإننتقال إلى القضاء، كانت بداية إنفجار الخلاف بين القيادة عند قاضي الفرد العسكري في حلب نهاية شهر آب 1960، وإنقسمت القيادة إلى قسمين، وتبلور هذا الصراع في السجن بين تيارين ، الأول يقوده أوصمان صبري وهو الدفاع أمام المحكمة عن برنامج الحزب ،والآخر يقوده نورالدين زازا ، وقد برزت الخلافات بمدة بين الرفاق أثناء المحاكمة التي جرت للرفاق في محكمة أمن الدولة العليا في دمشق ،وتركزت حول الموقف الواجب إتخاذه وتحديدًا من موضوع (ماهية الحزب) فقد كان عثمان صبري يصر على أن يقف الرفاق الموقوفون موف الدفاع عن أهداف الحزب والإعتراف بكونه حزبا سياسيا ، بغض النظر عن النتائج التي تترتب على ذلك ، أما الدكتور نورالدين زازا فكان له رأي آخر ، وهو أن يصار إلى إتخاذ موقف أكثر مرونة لتجنب حكم قاس قد يتعرض له الرفاق جراء موقف متشدد ، ولذا فلا ضير إن قال الرفاق أمام المحكمة بأن تنظيمنا هو عبارة عن جمعية ثقافية وليست حزبا سياسيا. وكتبت جرائد الپارتى الديمقراطي الكردستاني في العراق، على صفحاتها الأولى "الحرية لعثمان صبري ورفاقه".

كان الپارتى في نشاطه التنظيمي، قد توسع بشكل أفقي كثيرا، بحيث إنتسبت جماهير غفيرة إلى الحزب من مشارب شتى، وإنتماءات طبقية مختلفة، إلا أنه حمل في بنيته منذ تأسيسه في يوم 14 حزيران عام 1957 بذور الشقاق، حيث ضم في صفوفه جميع فئات المجتمع الكردي وشرائحه التي إلتقت حول البرنامج القومي، إلا أنه سرعان ما طغى على الحزب صراعات داخلية تقوم على إختلاف في الرؤى الفكرية والطبقية وحول أساليب

النضال . فالپارتى كان يشكل نوعا من الموزاييك ، فيه العشائري والبورجوازي وأيضا اليساري وكذلك رجال الدين ولم يكن يجمع بينهم سوى الإيمان المشترك بعدالة قضيتهم القومية.

كان عام 1960 حاسما بالنسبة للحركة السياسية الكردية في سوريا ، فقد أقدمت أجهزة الأمن فجر يوم 12 آب على إعتقال قادة وكوادر الپارتى بلغ عددهم في المرحلة الأولى (72) شخصا من بينهم رئيس الحزب د. نورالدين زازا وسكرتير الپارتى أوصمان صبري، وشملت الإعتقالات معظم المناطق مثل دمشق وحلب وعفرين وكوبانيه والجزيرة وبلغ عدد المعتقلين خلال يومين أكثر من 400 موقوف من مختلف فئات و طبقات الشعب، الأمر الذي أدخل الشلل في جسم الپارتى. ناهيك عن أن الخلافات التي برزت أمام المحكمة تعمقت بشكل أكثر بسبب عجز القيادة من إيجاد حل توفيقى بين الأطراف المتصارعة. ويقول يوسف ديو أحد قيادات اليسار الكردي: " وهنا أريد ان اقول شيئا بعد سجنهم تولد تياران : تيار نورالدين زازا المتمثل في العشائر والعائلات البرجوازية والأغوات – والتيار الثاني: المتمثل بالسيد أوصمان صبري الذي انضم إليه وأيدوه أبناء الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين أي اليسار الكوردي ضمن الپارتى"¹.

وبدأت خلافات السجن تنزل إلى الشارع الكردي في إطاره العام، في وقت واجهت تنظيمات الحزب برمتها حالة من الجمود التام لاسيما في منطقتي كوبانيه وعفرين بسبب الإعتقالات وإنكشاف أمر خلايا ه ووقوف أعلام الحزب عن الصدور. فخلال تلك الفترة "لم تنشر القيادة سوى نشرتين تثقيفيتين، واحدة للدكتور نورالدين زازا بعنوان (الفوضوية) في عام 1960، والثانية كتبها رشيد همو بعنوان (حول مشاكلنا) في عام 1962"². عانى الپارتى من مشاكل وصراعات داخلية من القمة إلى القاعدة إذ كان الحزب يمر بأزمة غير طبيعية تهدد كيانها، ويمكننا القول، بأنه منذ سنة 1962 كان هناك حزبان

¹ - وقفة مع 50 عاما من السياسة، غرفة غربي كوردستان في حوار مع الشخصية السياسية يوسف ديو، أجراه: شفق، في كانون الأول 2008. موقع Welatê me، الأثنين 19 كانون الثاني 2009.

² - محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ...، ص 71.

داخل الحزب الواحد، وأخذ الصراع مع الزمن يأخذ شكلا واضحا بدأ يتعمق بتأثير العوامل الداخلية والكرديستانية. وخلال النصف الثاني من عام 1964 وبداية عام 1965 أخذت النخب اليسارية والثورية المؤمنة بآراء أبو أوصمان في البارتي تنظم صفوفها ضد تكتلات ومواقف الجناح اليميني في الحزب.

عقدت جماعة اليسار كونفرانسها الأول في 5 آب عام 1965 في قرية جمعاية، حيث ركز على نقطتين أساسيتين وهما ماهية الحزب والموقف من الثورة الكردية والقضايا التنظيمية، وهو الكونفرانس التاريخي الذي إنشق عنه تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية.

في عام 1970 إنعقد في ناوردان المؤتمر الوطني برعاية الزعيم الكردي ملا مصطفى بارزاني، لتوحيد الحزبين (اليمين واليسار)، وأنتخب فيه قيادة مرحلية وإختيار السيد دهم ميرو سكرتيرا، وما أن فشلت عملية وحدة شقي الحزب، حتى برز طرف ثالث، عرف "بالحياد"، إضافة إلى التيارين السابقين في الحركة السياسية الكردية في سوريا.

نشؤ البارتي :

يشير محمد ملا أحمد في كتابه، بأن المؤسسين حسب القدم هم: "عثمان صبري، حميد سليمان حاج درويش، حمزة نويران، الشيخ محمد عيسى ملا محمود، رشيد همو، محمد علي خوجة، خليل محمد وشوكت حنان"^[1]. ويقول حميد حاج درويش: "أنه كان في النصف الأول من الخمسينات طالبا يدرس في دمشق مع بعض أقربائه، وكان يربطه بـ عثمان صبري علاقة طيبة ومتينة، وقد إقترح عليه عثمان أن يؤسس معا جمعية أدبية يسميها حميد (جمعية أحياء الثقافة الكردية)، بينما يسميها، حميد حاج درويش بـ (أنجمن)، وكانت الجمعية التي تألفت عام 1955 مؤلفة من (عثمان صبري وحميد حاج درويش وصديقهم خضر فرحان عيسى)، ويضيف حميد حاج درويش زميل آخر لهم من جبل الأكراد هو

¹ – Kurd Watch Report (8),p.42.

(عادل). وكان هدف الجمعية، نشر وتعليم اللغة الكردية وكتابتها، كما عملت الجمعية على نشر بعض الأدبيات الكردية مثل (الألف باء، وياهو وده ردى مه) باللغة الكردية من تأليف عثمان صبري. كما نشرت الجمعية (صفحات من الأدب الكردي) للسيدة روشن بدرخان، وكذلك (الرد على الكوسمبوليتيه) من تأليف عبدالرحمن ذبيحي وغيرها من الكتب. ويكمل حميد: ولكن هذا النشاط الأدبي لم يرق لبعضهم، خاصة الشيوعيين. فأوعزوا إلى حميد حاج درويش وخضر فرحان، الشيوعيين، بالانسحاب من الجمعية، ففعلوا. وكذلك فعل محمد صالح حاج درويش، المتأثر بالسيدة روشن بدرخان، التي كانت على خلاف مع عثمان صبري. وهكذا لم يبق من أعضاء الجمعية سواي وعثمان في عام 1956. وبعد فترة من الزمن إقترح علي، عثمان، تأسيس حزب سياسي فقبلت. وبدأ عثمان يكتب البرنامج السياسي للحزب الجديد باللغة الكردية وشاركته قليلا، لعدم خبرتي ومعرفتي، حينها بهذه الأمور، وسمينا البرنامج (ريزان)، وقد ساهم كل من جلال الطالباني اللاجئ السياسي إلى سوريا، والدكتور نورالدين زازا، بآرائهم أثناء وضع مواد البرنامج، وهكذا وضع الإثنان اللبنة الأولى في تأسيس الپارتى في صيف 1956" ¹، إلا أن محمد ملا أحمد في تعليقه على ما قاله حميد درويش بهذا الصدد، يقول: "وحيثما سألنا أوصمان صبري عن ذلك في تشرين الثاني 1988، أنكر كل ذلك ومضيفا أنه لا يتذكر شيئا" ².

ويضيف حميد درويش: "ثم عرض حميد حاج درويش، البرنامج على حمزة نويران، الذي كان يعرفه بحكم الجوار في القرية، فوافق حمزة على البرنامج، ولكن إشرطا عليه الانسحاب من الحزب الشيوعي، فوافق، وهكذا أصبحوا ثلاثة. وقد نشط بعدها عثمان صبري، حيث أراد توسيع مجال نشاط الپارتى، وإدخال عناصر جديدة فيه، فإتصل مع رشيد همو في حلب، الذي كانت بينهما علاقات سابقة وإتصالات (كما يقول رشيد همو) وعرض عليه المشاركة في الحزب الجديد. وبعد إتصالات، جاء رشيد إلى دمشق فعرض عليه عثمان البرنامج الجديد (ريزان) ولكنه لم يوافق على كله (كما يقول رشيد)، ومن ثم

¹ - محمد ملا أحمد صفحات...، ص 42-43.

² - المرجع نفسه، ص 43.

اتفقوا على وضع برنامج جديد، فكان ترجمة عربية للبرنامج السابق (ريزان) كما يذكر عثمان وهيمد، متضمنا شعار الحزب (تحرير وتوحيد كردستان). وبعودة رشيد هو إلى حلب أعلم رفاقه (محمد علي خوجه، خليل محمد وشوكت حنان) بما جرى له مع عثمان صبري والإنفاق على تأسيس حزب كردي، فوافقوا على ذلك، إلا شوكت حنان حيث كانت له اعتراضات، لذا تأخر عنهم فترة من الوقت، كما يقول (شوكت حنان نفسه)، مستمرا في عضويته للحزب الشيوعي. وبهذا أصبح الجميع مؤسسين للپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا، وإعتبروا جميعا أعضاء في اللجنة المركزية وإجتمعهم الأول المنعقد بتاريخ 14 حزيران 1957، وهو تاريخ تأسيس الپارتى في سوريا ... بعد أن اتفقوا على إسم تنظيمهم وعلى برنامجه السياسي، الذي من ضمن بنوده، البند الذي يعتبر "تحرير وتوحيد كردستان" جزءا من أهدافهم الرئيسية"¹. وهناك وجهات نظر مختلفة حول مؤسس آخر وهو الشيخ محمد عيسى ملا محمود. فقد ادعى كل من عثمان صبري وهيمد ورشيد وشوكت بانهم لا يتذكرون وجود الشيخ عيسى بينهم في اللجنة المركزية الأولى عام 1957². أما الشيخ محمد عيسى نفسه فيقول: "أنه كان على إتصال مع عثمان صبري، (قطب الحركة، وصاحب الفكرة الأولى والخطوة الأولى بإتجاه تأسيس الپارتى)، من الأربعينات وكان يتباحث معه عن القضايا القومية والنضالية، وفي الفترة الأولى لنشؤ الپارتى (من عثمان وهيمد كان مريضا في القاهرة، ولكنه منذ عام 1957 كان معهم، وقد إنتقل مرات عدة مع عثمان صبري من دمشق إلى حلب، ليجمع عثمان صبري مع رشيد هو ورفاقه الآخرين"³. وإلى حد كبير يؤكد كلامه رشيد هو قائلا: "في عام 1957 جئت مع همزة نويران والشيخ عيسى إلى القامشلي، وكان مركزهم بيت الشيخ في القامشلي، ومنه كانوا ينطلقون في نشاطهم الحزبي"⁴، الأمر الذي حدا بـ محمد ملا أحمد، الذي

1 - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 44 - 45.

2 - المرجع نفسه، ص 45.

3 - المرجع نفسه، ص 46.

4 - محمد ملا أحمد صفحات، المرجع السابق، ص 47.

يعتبر واحدا من الرعيل الأول في الپارتى، إلى الإعتقاد بأن الشيخ عيسى يعد من المؤسسين، حيث كتب يقول: "...هل يعقل ان يأتي رشيد هو من حلب إلى القامشلي، في مهمة حزبية مع شخص لا يعرفه وينام في بيته، ومن بيته يقوم بإتصالاته ونشاطه السياسي، إلا إذا كان واحدا منهم، أو قريبا جدا منهم، في وقت لم يكن لهم من الرفاق، أعضاء في تنظيمهم في القامشلي وحتى في الجزيرة كلها، أكثر من أصابع اليد الواحدة، وهم حول الدرياسية. وكما أتذكر، أنا شخصا (أي محمد ملا أحمد)، أنه حينما كنا، نحن قيادة جمعية وحدة الشباب الديمقراطيین الأكراد، كنا نتفاوض مع حمزة نويران وسعد الله إيوب، من أعضاء الپارتى، في كانون الثاني 1958 كان الشيخ ثالثهم، في بيته في القامشلي ينتظرهم، ويبحث الأمر معهم، لأنني رأيتهم وقتها مرات. ثم ماسرد علي من أحداث مهمة ودقيقة ونشاطات لقيادة الپارتى، لم أسمعها إلا قليلا جدا، (لا يعلم بها كلهم)، حدثت بعضها في 1957 أو في 1958، إستمرارا لنشاط العام السابق مثل: المذكرة المقدمة إلى مؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في القاهرة في نهاية 1957، ثم الإتصال مع المكتب الثاني والنشاط المتعلق به، ثم ما ذكره لي أحد الرفاق القدامى من إتصال الشيخ وحمزة معا به، ودعوته للإضمام إلى الپارتى في خريف 1957، وربما النسيان أو أسباب أخرى، جعلت هؤلاء لا يتذكرونه. ومن هذه الملاحظاتن أميل إلى الإعتقاد كليا، أنه كان أحد رفاقهم القدامى الذين أعتبرناهم من المؤسسين الپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا"⁽¹⁾.

وعندما تأسس الپارتى في سوريا، كان يتواجد عدد من الشخصيات الكردستانية في دمشق ومنهم عبدالرحمن ذبيحي من شرق كردستان وجلال طالباني وعزالدين مصطفى رسول من جنوبه، وبعد نشؤ الپارتى، ساهم جلال طالباني الذي كان لاجئا سياسيا في سوريا عام 1957، لعب دور الوسيط بين التنظيمات والقوى الكردية الموجودة على الساحة السياسية في سوريا، فإتصل مع البگوات أعضاء قيادة (خويون أو الپارتى) القدامى، كما إتصل مع قيادة (جمعية الشباب)، ساعيا إلى إيجاد أرضية صالحة تساعد على

¹ - محمد ملا أحمد صفحات، المرجع السابق، ص 48.

فتح حوار من أجل الوحدة المقبلة بينها، حيث ابتدأت عمليا في بداية عام 1958⁽¹⁾. ويبدو أن "جلال الطالباني أدى بفضل علاقته مع المكتب الثاني (شعبة المخابرات العسكرية) الذي يرمي إقامته السياسية في دمشق، دورا معينا في دفع أجهزة هذا المكتب إلى تسهيل تأسيس الحزب على أساس الأهداف المشتركة ضد تركيا، في سياق إحتدام الصراع الدولي للسيطرة على سورية، ونشؤ مشكلة الحشود التركية ضد سورية، إذ إشتد قلق الحكومة السورية من الحشود التركية في 10 أيار على حدود سورية الشمالية تحت ستار إجراء مناورات عسكرية"⁽²⁾. لكننا لا نتفق مع هذا الرأي، لأن نشؤ الپارتى كان مطلبا قوميا يعبر عن طموحات وآمال الشعب الكردي، ومن ثم لم يكن جلال طالباني قد بلغ بعد ذلك المستوى السياسي ليقوم بهذا الدور، حيث كان طالبا في كلية الحقوق بجامعة دمشق.

وفيما يتعلق بإنضمام الدكتور نورالدين زازا إلى الپارتى ، عرضت قادة الپارتى في هذه الفترة عليه الإنضمام إليها، لكنه تمهل وإشترط لذلك، الوحدة مع البگوات، كما يقول حميد حاج درويش، الذي علل رفض الدكتور زازا الإنضمام إلى قيادة الپارتى ، أن البگوات (قيادة خويون القديمة)، حينما رأوا تأسيس الپارتى، عرضوا على الدكتور زازا رئاسة حزب جديد يؤسسوه معا، لكنه رفض ذلك، وتجاه رفضه لعرض البگوات، رفض عرض قيادة الپارتى أيضا⁽³⁾، لكنه في النهاية، وبعد قرابة سنة، قبل عرض القيادة، وإنضم إليها في صيف 1958، وأصبح رئيسا للپارتى وعثمان صبري سكرتيرا، بعد أن كان الپارتى قد أوجد لنفسه قاعدة شعبية عريضة⁽⁴⁾، بين الجماهير وفي الأوساط الشعبية الكردية.

1 - محمد ملا أحمد، المرجع السابق، ص 48.

2 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 781.

3 - المرجع نفسه، ص 48.

4 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، والصفحة نفسها.

عثمان صبري⁽¹⁾ (1905 – 1993م):

عثمان (أوصمان) صبري المرديسي، الملقب بـ"آبو"، كاتب وشاعر ولغوي وسياسي مناضل، ولد في قرية "نارنجه" Narincê، التابعة لمنطقة كخته بولاية آدي يمان في كردستان تركيا عام 1905م. وهو سليل أسرة "حيدر آغا" زعيمة عشيرة "مرديسا" الرحالة التي إستقرت في جبل "بيلي – النمروذ"، فنشأ منذ طفولته على العادات والتقاليد القبلية الموروثة عن بيت الزعامة، فتربى على الفروسية والسياسة والنضال. أكمل دراسته الإبتدائية في المدارس الرشدية عام 1920، وتأثر بإستاذه إسماعيل أفندي الذي خلق فيه روح النضال والثورة ضد الظلم والإضطهاد، فأخذ يناهض مخططات السلطة التركية، ونتيجة لذلك أعتقل عام 1928 وأودع في زنزانة "دنزلي" في ملاطية لأكثر من عامين، ثم توجه إلى سوريا عام 1929، ورفض التعاون مع سلطات الإحتلال الفرنسي، مما دفعها إلى إبعاده إلى مدينة الرقة 1931، وعندما إشتغلت ثورة آغري إلتحق بها، ثم أعتقل في الموصل من قبل السلطات البريطانية وساقته إلى بغداد، وتمكن من الفرار واللجؤ إلى تل أبيب في عين عرب، وهناك تم إعتقاله ونفيه إلى جزيرة مدغشقر في أفريقيا عام 1936.

وبعد الإفراج عنه إختار السكن في لبنان ثم يعود منها إلى دمشق، حيث عمل على نشر الوعي القومي وتعليم الشباب اللغة الكردية في نادي صلاح الدين الأيوبي الثقافي حي الأكراد، ثم منعت السلطات الفرنسية من ذلك، فهرب إلى تركيا ليعود إلى دمشق عام 1943 ويتعاون مع البدرخانين، تعرض للإعتقال 18 مرة تفاوتت فتراتها بين أيام وشهور وسنين بسبب نضاله القومي الدؤوب ومقاومته للأنظمة التي تضطهد الشعب الكردي، أعتقل في تركيا 1926 – 1928 وخرج من السجن بعفو عام، ثم أنتقل ثانية في 1928

¹ - Kewçer 2004، "Bîranînên Osman Sebrî, Weşanên Aram" حي الأكراد: 90 – 92، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد، المجلد الثالث، ص 176-179 د. إسماعيل حصاف، كردستان والمسألة الكردية، ص 109-110 د. جواد ملا، كردستان والكرد، ط 3، لندن، 2000 ص 68 – 70 د. إسماعيل حصاف، سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة الكردية....، مجلة الأكاديمية الكردية، العدد 25، ص 467.

لمدة سبعة أشهر بتهمة الإعداد للإنتقلاب ولم تثبت عليه التهمة. وأعتقل في العراق مرتين في 1930 - 1931، وفي لبنان مرتين 1935، ومن لبنان نفى إلى جزيرة مدغشقر. أما في سوريا فقد تكرر إعتقاله 12 مرة أبرزها خمسة أشهر في عهد حسني الزعيم، وتسعة أشهر في حلب 1959، وستة أشهر في سجن المزة في أواخر 1966، وأخيرا سنة ونصف في سجن القلعة عام 1971. وكان في حالة الإفراج عنه يتابع رسالته النضالية ويتواصل مع الحركات الثورية الكردية في العراق وتركيا، ويلتقي مع قياداتها، جرد من حقوقه المدنية وفرض عليه الإقامة الجبرية على يد حكومة البعث إلى أن توفي في 11 تشرين الأول من عام 1993.

أوصمان صبري الشخصية الكردية البارزة ناضل بإستماتة منقطعة النظير في سبيل الدفاع عن القضية الكردية منذ أيام شبابه وحتى المراحل الأخيرة من شيخوخته، وقاوم مضطهدي شعبه الكردي بإرادة جبارة لا تلين، ودخل سجون جميع أنظمة الحكم في البلدان التي يتعرض فيها الشعب الكردي للإضطهاد، وفرضت عليه الملاحقة الشوفينية لتلك الأنظمة والضغوط والظروف القاسية أن ينتقل ما بين تركيا والعراق وسوريا... معانيا من التشرد والغربة والفقر في مسيرته النضالية الطويلة المريرة.

تزوج أوصمان صبري مبكرا وأنجبت زوجته الأولى ثلاثة أبناء، وسرعان ما توفيت اثنين من أولادها في الطفولة، أما الثالث فقد قتل في السابعة والأربعين من عمره، وكان يدعى ولات، تزوج أوصمان ثانية وأنجب ثلاثة أبناء (هوشنك، هوشين، هقال) وبنيتين (هنكور وهيفي)، وتبنى إبنة أخيه (كوي Kewê)، وساهم العم أوصمان في منظمة خويون التي تأسست في أواخر العشرينات من قبل البدرخانين وممدوح سليم وقدري جميل باشا، ومصطفى بوزان شاهين بك وغيرهم من الزعماء الكرد التقليديين كما ساهم في التنسيق النضالي بين منظمة خويون وثورة آكرى داغ، وهو من أبرز مؤسسي الحزب الديمقراطي الكردستاني (الكردي فيما بعد) في سوريا عام 1957، حيث أنتخب سكرتيرا للحزب في أول إجتماع له في حلب بتاريخ 14 حزيران من العام المذكور، وفي عام 1966 أصبح سكرتيرا للحزب الديمقراطي اليساري في سوريا. لم يدخر جهدا في

خدمة اللغة الكردية والثقافة الكردية بوجه عام، تعليماً ودراسة وتأليفاً، وساهم في تنشئة أجيال كردية مثقفة في اللغة والأدب الكرديين ممن عايشهم . أما كتاباته فهي: باهوز، دردي مه، چار لهنگ، أبجديتان كرديتان، الأولى 29 حرفاً مثل الأبجدية بدرخان، والأبجدية الثانية بزيادة أربع أحرف كانت تغفل في الأبجدية الكردية السابقة، مجموعة شعرية صدرت في أوروبا تحت عنوان "أشعار آيو"، ومجموعة الألف باء التعليمية الكردية، وكتاب "همومنا"، و"أربعة صناديد"، و"الألف باء التعليمية التامة"، و"قصص الحكمة على لسان الحيوان"، و"ملاحم بطولية". توقف قلبه الكبير المفعم بحب شعبه الكردي ووطنه كردستان، عن الخفقان في دمشق 1993/10/11. ودفن بقرية "بركقري" في محافظة الحسكة. بعد 88 عاماً من النضال الدؤوب في حياة زاخرة بالصلاية والمقاومة العنيدة في سبيل الدفاع عن القضية الكردية العادلة – رحل أوصمان صبري وترك إرثاً نضالياً وثقافياً خالداً يكفي لتخليده كعلم من أعلام النضال الكردي التحرري. ومن الجدير بالذكر أن سبب تسمية أوصمان APO يعود إلى نقمته على الزعامة الكردية التقليدية وكراهيته لألقابها (آغا، بك، پاشا) على الرغم من أن عائلته كانت تنزعم عشيرة (مرديس)، حيث درجت زوجة المرحوم جلادت في فترة نشوء علاقة أوصمان مع البدرخانيين على مخاطبته بكلمة (APO) لمعرفتها بكراهيته لألقاب الزعامة الكردية المستعملة بين الكرد. وحول شخصية أوصمان صبري، يقول هلال خلف الذي كان الرفيق الأقرب إليه آنذاك: "كان أوصمان صبري رجلاً صريحاً، قوي الشخصية، جريئاً في مواقفه، واضعاً المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية، عدواً لدوداً للبگوات والأغوات، وكان أكثرهم حرصاً على القضية الكردية، وفيما مع رفاقه، كان ينتقد بشدة الشيوعيين لمواقفهم السلبيّة تجاه المسألة الكردية. كان يتقن الكردية والعربية والتركية، إذ أنه درس التركية حتى الصف الخامس، أما العربية فتعلمها بمجهوداته الذاتية"^[1]. أما عيسى حصار فيقول عنه: "كان العم أوصمان شخص علماني، يؤمن بالقضية والشعب، لكنه كان محبطاً من عناصر القيادة،

¹ – مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولبر في 2009/10/2.

وعندما قبل العمل مع اليسار كان متزهدا لأنه لم يكن واثقا من القيادة، وكان بسيطا لاتعقيدات لديه لدرجة كان يدخل المطبخ لإعداد الطعام، تمتع بنكران الذات، واثقا من نفسه، هادئا في طباعه، غير منفعل في مناقشاته، قليل الحديث، لديه روح النكته والمرح، ذو نظرة كردستانية لم يكن يعترف بالحدود المصطنعة لكردستان، لذا لما طرد من الحزب، قرر القيام بثورة في شمال كردستان، ولم يفكر قط يوما بتشكيل إتباع له داخل التنظيم، وعليه تمكن منه الآخرون. ومن جهة أخرى كان اوصمان صبري صارما في مواجهة سياسات الحكومة وكان يدعو إلى حمل السلاح في وجه المستوطنات، لكنه كان واقعا في سياسته، لم يكن مقتنعا بإمكانية البند الوارد في منهاج الحزب بتحرير وتوحيد كردستان، لكنه كان الوحيد الذي دافع عنه أمام محكمة أمن الدولة، كان يقول لا بد من مناقشة الموضوعات من كافة الأوجه وإذا أنفقنا على إتخاذ قرار ما يجب الدفاع عنه" (1)، وعليه فإنه ترك بصماته وأثره في حركة التحرر القومية الكردية وأصبح له أتباع كثيرون وليومنا.

عبد الحميد درويش:

في عائلة مقتدرة من قبيلة آزيان، ولد عبد الحميد درويش عام 1936 في قرية القرمانية التي تقع على الطرف الجنوبي الغربي لبلدة الدرباسية في أقصى شمال الجزيرة على بعد 600 كم عن الخط الفاصل بين تركيا وسوريا. أرسله والده في عام 1946 إلى المدرسة في الدرباسية، مركز الناحية الجديد، وكان يقطع يوميا مع أقرانه مسافة ثمانية كيلو مترات، حيث كانوا يذهبون صباحا إلى المدرسة ويعودون في المساء سيرا على الأقدام، وكان ذلك حالة معظم تلاميذ المنطقة بسبب قلة المدارس ووجودها في قرى معينة. في عام 1949 يفتح في القرمانية مدرسة إبتدائية. وفي عام 1950 تقدم إلى إمتحانات الشهادة الإبتدائية في مدينة القامشلي حيث أحدث هناك مركز الإمتحانات، وبعد حصوله على الشهادة الإبتدائية عام 1950، ينتقل إلى مدينة الحسكة لإكمال الدراسة في الثانوية التي كانت

¹ - مقابلة مع عيسى حصاف، هولبر، 20 أيار 2013.

يومها الوحيدة في المحافظة، وخلال دراسته لستنتين، في هذه المدرسة يتأثر بأفكار الحزب الشيوعي كما هو الحال لمعظم زملائه الطلبة. وفي عام 1952 يتعرف في القامشلي على الشاعر جكرخوين. وفي عام 1953 يذهب للدراسة في المعهد العربي الإسلامي بحلب الواقع في الأنصاري، وهنا يتبلور لديه الفكر القومي تأثرا ببعض الطلبة الكرد من الجزيرة وعفرين الذين كانوا يدرسون في المدرسة نفسها. وهنا يكمل الصف الثالث الإعدادي. على أثر ذلك ينتقل إلى دمشق لإكمال دراسته في الثانوية البطريركية للروم الكاثوليك التي كانت تقع في باب شرقي، وكان هناك في المدرسة القسم الداخلي بقسط سنوي بين 750 – 800 ليرة سورية، وكان هذا المبلغ كبيرا نسبيا في ذلك الوقت. وفي هذه المدرسة يحصل على الشهادة الإعدادية وكان ذلك في عام 1954. وفي هذا العام حدث إنعطاف كبير في حياته، كما يقول، فقد تعرف على وجوه سياسية وقومية بارزة مثل السيدة روشن بدرخان زوجة الوطني الكبير جلادت بدرخان، وعلى الأستاذ أوصمان صبري وعلى الشاعر الكبير هژار الذي كان يقيم في ترسيبي بمساعدة آل حاجو، وكان يتردد إلى دمشق بين فترة وأخرى، والسياسي الكردي المعروف عبد الرحمن ذبيحي الملقب بـ (علما)، وتعزيزت علاقته بالشاعر جكرخوين الذي كان يقيم في دمشق يومذاك لأسباب سياسية. وتوطد علاقاته بالناضل أوصمان صبري وصولا إلى تأسيس الپارتى يوم 14 حزيران 1957 في منزل محمد على خوجة الكائن في سوق الخميس في حلب⁽¹⁾. وهو بذلك يعد واحدا من مؤسسي الحزب، وبسبب نشاطه السياسي ترك الدراسة في الجامعة عام 1959 حيث كان طالبا في السنة الثانية كلية الحقوق في دمشق. وفي فجر يوم 12 آب 1960 قامت أجهزة الأمن بإعتقالات واسعة في صفوف الپارتى، إمتدت هذه الحملة من دمشق حتى ديريك، مرورا بحلب وجبل الأكراد وكوباني وجميع أنحاء الجزيرة، وشملت الإعتقالات رئيس الحزب الدكتور نور الدين زازا وسكرتير الحزب أوصمان صبري وعضو المكتب السياسي رشيد هو ولم يبق من القيادة سوى الشيخ محمد عيسى وحמיד درويش خارج

¹ - للمزيد راجع: عبد الحميد درويش، أعضاء على الحركة الكردية في سوريا، ص ص 13 – 17.

السجن، اللذان إختفيا عن الأنظار للعمل في الظروف السرية شأن جميع الكوادر الآخرين. بعد إنشقاق 1965 تولى حميد درويش سكرتارية الجناح اليميني في أوائل 1966 وذلك في إجتماع إعتيادي للجنة المركزية وليوما هذا، وقد أطلقت الجماعة على تيارهم إسم الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا وعلى جريدتهم المركزية إسم "الديمقراطي". وإثر إندلاع الثورة السورية يوم 15 آذار 2011 لجأ درويش إلى السلمانية، حيث يقيم في ظل رعاية حليفه القديم – الجديد جلال طالباني.

رشيد رشيد هو (1925 - 2010):

كتب رشيد عن حياته قائلا: " في قرية صغيرة ترقد على سفح جبل (هوبكانلي) الذي يشرف على محطة (راجو) وسهل باليان الصغير، ولدت من ابوين فقيرين يمتهان رعي وتربية المواشي لتحصيل معيشتهم وذلك في عام / 1925 / وعندما بلغت السابعة من عمري ذهبت إلى إحدى الكتاتيب التي كانت تدرس اللغة التركية. وفي عام / 1935 / التحقت بمدرسة (راجو) الأولية التي كانت فتحت تواء، وأنهيت فيها الصف الثالث الإبتدائي. وفي عام / 1938 / ذهبت إلى بلدة (أعزاز) ودرست فيها الصف الرابع الإبتدائي. وفي ذلك العام قامت ثورة مسلحة في منطقة جبل الأكراد ضد الفرنسيين وأعدائهم (أغوات الجبل)، الأمر الذي حال دون إتمامي لدراستي وإضطرت للعودة إلى البيت.

وفي عام / 1939 / ذهبت إلى مدرسة دينية في حلب ودخلت الصف الأول، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية، وضيق يدي والدي المادية حالا دون أن أكمل دراستي هناك أيضا، فعدت إلى القرية. وفي عام م 1940 / ذهبت إلى قرية (صولاقلي) ، وفتحت مدرسة اهلية فيها وقمت بتدريس الأولاد وفق البرنامج الحكومي، ولكن المدرسة كانت غير مرخصة رسميا، وبقيت في تلك القرية سبع سنوات، قمت خلالها بقراءة الكتب الثقافية

¹ - رسالة رشيد هو الجوابية للباحث، قرية هوبكانلي في 30 / 7 / 2009، د.إسماعيل حصاف، مجلة "الأكاديمية الكردية"، العدد: (25)، ص 467 - 468.

والسياسية العامة. تأثرت بأفكار تلك الكتب، ومن هذه الكتب مثلاً: كتاب (الثورة الفرنسية وكومونة باريس) وكتاب (طبائع الإستبداد وأم القرى لعبدالرحمن الكواكبي) والعقد الإجتماعي لجان جاك روسو، وكتاب الأمير ليكيا فيللي وغيرها ..).

وفي عام / 1943 / إشتكت بمجلة (رونا هي) التي كان يصدرها "جلادت بدرخان"، وأرشفتم منها الروح القومية كما قرأت عدة كتب لـ"جكرخوين وعثمان صبري وقدري جان" كانت سببا لنمو الشعور القومي في نفسي. وفي عام / 1950 / كنت قد إنتقلت إلى بلدة (عفرين) حيث فتحت فيها "مدرسة تجهيز خاصة" بمؤازرة عدد من الأصدقاء، وفي عام / 1951 / قمت وعدد من الرفاق المثقفين بتأسيس جمعية ثقافية بإسم "جمعية الثقافة الكردية" وكان من أهدافها نشر العلم والثقافة بين أبناء المنطقة ومساعدة الطلاب الفقراء، ومكافحة الجاسوسية التركية التي كانت تنشط في المنطقة آنذاك.

غير أن جمعيتنا كشف أمرها، ووضعت السلطات يدها عليها وأقتادوني مع ثلاثة اشخاص آخرين إلى "سجن مزة العسكري" بدمشق، كما أن السلطات أغلقت مدرستي وجرى تشميعها بالشمع الأحمر.

وفي عام 1952 قمت بتأسيس أول تنظيم سياسي شيوعي في المنطقة التي كان سكانها يشكون من ظلم الآغوات والإقطاعيين .

وفي عام 1954 كنت مرشحا للحزب الشيوعي في إنتخابات مجلس النواب (البرلمان)، غير أن النجاح لم يكن حليفي، لكن من الناحية التاريخية كانت تلك أول مرة في تاريخ المنطقة، يقدم فيها أحد أبناء الطبقة الفقيرة على الوقوف بمواجهة طبقة الآغوات الذين كانت النيابة في البرلمان وفقا عليهم .

وبسبب خلاف وقع بيني وبين قيادة الحزب الشيوعي حول المسألة القومية، تركت صفوفه عام 1955. وفي عام 1957 قمت مع لفييف من الوطنيين الديمقراطيين الكرد بتأسيس " الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية"، حيث أنتخب الدكتور نورالدين زازا رئيسا للحزب وعثمان صبري سكرتيرا له، اما أنا فقد شغلت مركز العضو في المكتب

السياسي، وبقيت اشغل هذا المركز(1) حتى تاريخ خروجي من صفوف الحزب عام 1993.

تحمّلت في الحزب كثيرا من المشاق، حيث أودعت السجن عدة مرات وتعرضت للملاحقة والتشريد سنوات طويلة وعانيت كثيرا من الفقر والعوز. وعندما كنت ملاحقا ومختفيا في الجبل لدغتي افعى في إحدى الليالي، وبالكاد تمكن الأطباء من إنقاذ حياتي .

وربما علي ان أذكر إحدى الحوادث القدرية بسبب تأثيرها اللاحق الكبير علي :

(ذلك إنني كنت مسافرا بالقطار إلى دمشق في مهمة حزبية، فلقيت حجرا طائشا من خارج القطار أودى بإحدى عيني، سافرت على أثرها إلى الإتحاد السوفياتي للمعالجة، لكن الأطباء فقدوا الأمل بشفائها فأستأصلوها، وكان لهذا الحدث أثر كبير على حياتي أشكو منه حتى الآن). وعلى هذا وذاك فقد عانيت كثيرا من المشاق في حياتي الحزبية.

لم ينحصر نشاطي السياسي داخل سورية فحسب بل قضيت فترة في كردستان تركيا وأخرى في لبنان وثالثة في العراق. وفي عام / 1967 - 1968 / سافرت إلى كردستان تركيا بناء على طلب الحزب هناك لمساعدته، حيث كان حديث العهد بالنضال، وبقيت أربعة أشهر تعرضت خلالها للملاحقات رجال الأمن في قرى وجبال كردستان تحت الثلوج، وقضيت هناك أياما عصيبة. فأضطرت إلى العودة تحت إلاح الرفاق، وبعد عودتي من تركيا سافرت توا إلى بيروت كـممثل للحزب، قمت خلالها بتنظيم اللقاءات مع اوساط لبنانية وغير لبنانية والدعاية في الصحافة اللبنانية، كما كنت اقوم بمثابة همزة وصل بين حزبنا ومنظمتنا في اوربة، علما أنني كنت ملاحقا من قبل السلطات السورية.

وهكذا أمضيت في لبنان زهاء عشرة اشهر وبعد عودتي من لبنان وفي عام / 1970 / سافرت إلى كردستان العراق لحضور " المؤتمر الوطني لأكراد سورية " الذي عقد في كردستان بحضور البارزاني .

وفي نهاية المؤتمر أقر البارزاني بقائي وبقاء حميد درويش في العراق، بحجة إننا نحول دون وحدة أكراد سورية، وخلال بقائي في العراق أقمت في بغداد وإستلمت مهمة إصدار مجلة

الكادر التي كان يصدرها الحزب، وبالإضافة إلى ذلك كنت ألقى محاضرات في دورة الكادر مرتين في الإِسبوع بعنوان " ثورات الشعوب " . وبعد بقائي في العراق مدة سبعة أشهر عدت إلى سورية بناء على طلب حزينا. وفي عام / 1973 / ترشحت لإنتخابات مجلس الشعب، لكن النجاح لم يكن حليفي هذه المرة أيضا. وفي عام / 1977 / ألقى القبض علي بسبب مقاطعتنا للإنتخابات وأودعت منفردة لمدة شهر .

وفي عام / 1993 / وبسبب خلاف نشب بيني وبين حميد درويش إنسحبت من الحزب وإنصرفت إلى الكتابة، فكتبت حتى الآن أربعة كتب بعضها طبع ونشر بأعداد ضئيلة لعدم موافقة الحكومة على طبعها رسميا وهي :

1- ثورة جبل الأكراد – حركة المريدين .

2- المسألة الكردية في سورية .

وبعضها الآخر جاهز للطبع وهي :

3- الحركة الكردية في العلاقات الدولية .

4- اكراد سورية وتقرير المصير .

وفي ما عدا هذه الكتب لدي مخطوطات عديدة سوف اقوم بجمعها وطبعها إذا تسنى لي من العمر مايكفي لذلك " .

شاء القدر أن يرحل عن هذا العالم الشخصية السياسية الكردية رشيد همو إثر حادث سير مؤلم على طريق حلب – قامشلو على مقربة من بلدة تل تمر عن عمر ناهز 85 عاما وذلك في يوم 17 من كانون الأول 2010 بعد حياة صاحبة مليئة بالأحداث من سجون وترحال وسفر. وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ الكردي سيحتفظ بإسم المرحوم رشيد همو كأحد مؤسسي البارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا، كرس جل حياته في العمل السياسي ما بين صعود وهبوط.

رواية هلال خلف حول تأسيس الپارتى:

هلال خلف مواليد هرم رش 1934 انضم إلى صفوف الپارتى في عام 1958 وكان أحد رموز اليساري الأساسيين، تعرض إلى الملاحقة لسنوات طويلة، كرس جل حياته للحركة السياسية، تناول مسؤوليات في حلب وعفرين وكوباني والجزيرة وعاش في بيروت، زار البارزاني في عام 1966 عندما مثل اليسار في المؤتمر السادس، ترك الحزب عام 1968 إذ كان يطالب إتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة الحكومة ضد الكورد وقال: "إما أنا أترك الحزب أو ملا محمد نيو". وساهم في تأسيس الحزب الإشتراكي الكردي في سوريا وكان عضواً في مكتبه السياسي لسنوات عدة ودخل في صراع مع صالح كدو إثر إنضمام الأخير إلى حميد عام 2002، الآن عضو قيادة المراقبة والتفتيش ومسؤول العلاقات الكردية في سوريا في حزب الوفاق الكردي^[1].

بدأت الحركة التحررية الكردية في سورية وبالتحديد في عام 1954 وذلك عندما أعلن عدد من ضباط الأحرار في حلب التمرد على الديكتاتور أديب الشيشكلي وعلى اثر ذلك جرت مظاهرات طلابية عارمة في جميع مدارس والجامعات السورية تأييداً للضباط الأحرار وتحت هذه الظروف أضطر أديب الشيشكلي الى ترك البلاد وبعد ذلك ساد جو من الديمقراطية وتحولت سورية الى واحة من الديمقراطية وبالتالي توفر المناخ الملائم للوطنين الكرد لإحياء الثقافة الكردية فكانت ((جمعية إحياء الثقافة الكردية)) والتي كانت تتألف من السادة – عثمان صبري – حمزة نويران – عبد الحميد درويش – عبد المجيد درويش – محمد صالح – خضر إبراهيم. وان نجاح الجمعية دفع بأعضائها الى تشكيل تنظيم سياسي تناضل في سبيل الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سورية وبالفعل تم تشكيل تنظيم سياسي في أواسط عام 1956 وفي هذه الأثناء تخلى كلا من السادة – عبدالمجيد درويش – محمد صالح درويش – خضر فرحان عيسى –

¹ – مقابلة مع هلال خلف ، هولير ، 2 / 10 / 2009.

وكذلك تخلى عنهم السيد سعدالله إبراهيم . إلا أنه وفي كل الأحوال هؤلاء جميعاً تخلوا عن رفاقهم ولم يبق من الرفاق إلا ثلاثة أشخاص وهم السادة -عبد الحميد درويش - حمزة نويران - عثمان صبري - هذا فأن هؤلاء الثلاثة هم الذين وضعوا اللبنة الأولى للتنظيم السياسي الكردي في سورية وأسموه باسم ((حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين)) وهنا وبجدر بالإشارة إن هناك عدة تطورات حدثت في مرحلة التأسيس:

لقيت هذا التنظيم التشجيع من كل من جلال الطالباني وعبدالله أسحاقى (أحمد توفيق) ونور الدين زازا، وكان جلال الطالباني يوم ذاك عضواً في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وان تواجده في سورية لأنه كان ملاحقاً من قبل الحكم الملكي في العراق.

أما عبدالله أسحاقى فهو كان يتولى منصب سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران. وكذلك نورالدين زازا الذي أنهى دراسته في لوزان بسويسرا ثم عاد الى سورية، هؤلاء الثلاثة شجعوا التنظيم، وبدأ عثمان صبري بكتابة البرنامج السياسي، والذي يتألف من ثلاثة أقسام قسم سياسي وقسم اجتماعي وقسم ثقافي ولأهمية القسم السياسي سوف نعرض بعد فقراته: إن هذا القسم يتألف من عشر فقرات حيث ورد في هذا القسم بأن بعض الوطنيين الأكراد أقدموا على تشكيل حزب سياسي أسموه ((حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين)) ذلك من أجل تجنب أخوانهم الأخطاء وحمايتهم من الظلم والضياع وان هذا الحزب يعمل على تحقيق نظام ديمقراطي شعبي وهو معادي للاستعمار، وفيه أيضاً ما يؤكد تأييدهم لإخوانهم الأكراد في جميع أنحاء الكردستان. كما بين الحزب موقفه من الحرب العالمية واعتبرها كارثة للبشرية.

في ربيع الأول عام 1957م قدم السيد رشيد حمو الى دمشق مندوباً عن رفاقه محمد علي خوجة وشوكت حنان و خليل محمد هؤلاء كانوا أعضاء في الحزب

الشيوعي وكانوا يتمتعون بميول قومية وكان لديهم الرغبة للعمل في صفوف حزب قومي كردي وبعد النقاش مع السيد رشيد حمو تم التوصل الى اتفاق لإنضمامهم الى صفوف الحزب وبصار الى كتابة برنامج للحزب باللغة العربية وبالفعل تم ذلك والتأم الاجتماع الأول في 14 حزيران من عام 1957 وبلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية للحزب سبعة أعضاء وهم السادة (عثمان صبري وعبد الحميد درويش وحمزة نويران ورشيد حمو وشوكت حنان ومحمد علي خوجة وخليل محمد. ووافق مؤسسي الحزب على اقتراح مقدم من رشيد وزملائه على إن يكون اسم الحزب (الحزب الديمقراطي الكردي في سورية) ذلك بدلاً من إسمه السابق وتم وضع برنامج سياسي جديد للحزب والذي لم يكن يختلف عن سابقه كثيراً.

إنضم الشيخ محمد عيسى ملا محمود الى الحزب واعتبر عضواً في اللجنة المركزية وفي هذه الأثناء لم يكن قد مضى على ممارسة الحزب لنشاطه وقت طويل.

قرر الدكتور نور الدين زازا الإنضمام الى الحزب في بداية عام 1958م ولما كان يتمتع به الدكتور من الثقافة والخبرة قررت اللجنة المركزية تعينه رئيساً للحزب بينما بقي أوصمان صبري سكرتيراً.

إن إنحلال حزب آزادي ضمن صفوف الديمقراطي الكردي في سورية (هذا الحزب الذي تشكل أثر حدوث خلافات في إحدى منظمات الحزب الشيوعي السوري) أدت الى ترك صفوفه عدد كبير من كوادره ومن مختلف المسؤوليات ، وكان من بينهم الشاعر الكردي الكبير جكرخوين، هؤلاء شكلوا حزب سياسي أسموه (آزادي) وفور إعلانة بادر أنصار الديمقراطي إلى الإتصال بهم وبعد حوار ونقاش طويل أتفق الطرفان على توحيد صفوف الحركة الكردية وحل

آزادي نفسه وأنضم الى الديمقراطي الكردي وبقرار من اللجنة المركزية أصبح جكرخوين عضواً في هذه اللجنة وأنضم بقیة الرفاق كلا في الموقع الذي يناسبه.

وعن هذا الموضوع يتذكر حمزة نويران قائلاً: "ففي أواخر عام 1957 وأوائل عام 1958، انفصل من الحزب الشيوعي السوري (منظمة الجزيرة) مجموعة من الشخصيات والكوادر المهمة عن الحزب الشيوعي بقيادة الشاعر جكرخوين بسبب الموقف السليبي للحزب الشيوعي من القضية الكردية، وهم : الشاعر جكرخوين، أوصمان أوصمان (الحامي عثمان عثمان)، ملا شيخموس شيخي (Mele Şêxmûsê Şêxê)، ملا شيخموس قرقاتي (Mele Şêxmûsê Qerqatî)، زبير ملا خليل، محمد فخري، بشير ملا صبري، السيدة سينم جكرخوين. (ويضيف أوصمان أوصمان أسماء أخرى مثل ملا أحمد شوزي، إبراهيم حاجو، محي الدين حاجو، حسين مرجي، عبدي علي مستكو). وبعد حوارات ومناقشات عميقة تم التوصل معهم إلى إتفاق على أن تنضم المجموعة المجموعة إلى الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، بشكل إفرادي وعن طريق تقديم طلبات الإنتساب إلى الحزب كل على حدة حسب النظام الداخلي، بإستثناء البعض منهم، وضم الشاعر جكرخوين إلى اللجنة المركزية..ومن الطرائف التي افرزتها هذه الحوارات أن ملا شيخموس شيخي (Mele Şêxmûsê Şêxê)، كان يقول لجكرخوين: "لا تفرط بحزينا، يتسلى بها الشباب Hizbika zaroka xirab :Lawo Cegerxwî (neke,sebra wan pê)".

وجاء انضمام جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الكرد الى الديمقراطي الكردي في سورية، وكانت هذه الجمعية قد تشكلت في عام 1953 وكانت تضم عدد من الشباب المتحمسين، والذين قاموا بتشكيل هذه الجمعية هم السدة (ملا أحمد نامي - درويش ملا سليمان - عبد العزيز علي عبدي) وكان للجمعية أهداف وهو النضال من أجل الديمقراطية والنضال للتخلص من الاستعمار، وأخيراً أن إنضمام هذه الجمعية

¹ - محمد جزار، المناضل حمزة نويران، المصدر السابق، ص 54.

الى الديمقراطي الكردي كان نتيجة مفاوضات قام بها كلا من: حمزة نويران – عبد الحميد درويش – الشيخ محمد عيسى) بالإضافة الى ذلك أنه كان لكل من جلال الطالباني والدكتور أحمد نافذ دور في إقناع أعضاء جمعية وحدة الشباب للانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردي في سورية. وبهذا الصدد يقول حمزة نويران: "كان للرفيق شوكت حنان الذي كان معلماً آنذاك للقاءات جماهيرية، دور كبير في إقناع هؤلاء الشباب والطلبة لينضموا إلى الحزب، وقد انضم الجميع (وهم كل من: "درويش ملا سليمان – عبد الله ملا علي – خالد مشايخ – محمد ملا أحمد – سامي ملا أحمد نامي – عبد الرحمن شرنخي)، بإستثناء عبد العزيز يوسف الذي آثر البقاء خارج التنظيم ويكون على هامش الحزب ومؤيداً له"^[1]. رغم هذه التطورات واجه الحزب الديمقراطي الكردي معارضة شديدة من طرفين آخرين وهما البرجوازية الكردية والتي تكمن مصالحها في أبقاء الجهل مسيطراً حتى تضمن لنفسها خضوع العامل لرب العمل..... أما الطرف الآخر وهو الحزب الشيوعي السوري والذي كان لا يتورع في التهجم على الحزب وقيادته ونعته بشتى النعوت البذيئة من الرجعية والعمالة كل ذلك لأن هذا الحزب كان يرى في حزب الديمقراطي الكردي منافساً قوياً على نفوذه المنتشرة بشكل واسع في المناطق الكردية.

وبالإضافة الى هذين الطرفين كان هناك "رابطة أسسها الشيخ عز الدين الخزنوي والتي كانت تضم عدد من الملالي والشيوخ ورجال الدين وأسمها رابطة علماء الدين الإسلامي أما أهدافها وهي وبالدرجة الأولى معاداة حزب الديمقراطي الكردي"^[2].

¹ – محمد جزاع، المصدر السابق، ص 53.

² – أبو هجار، الحركة التحررية الكردية في سورية، مقالة رد على كتاب: (أضواء على الحركة الكردية في سورية) للأستاذ عبد الحميد درويش، 2008/2/28.

توسيع صفوف البارتي:

في بداية تأسيس الحزب كان هناك هجوما من النظام على الحزب والضغط عليه وزج أعضائه في السجون ساعيا الى تخويف الشعب الكوردي لكي لا ينخرطوا في النشاط السياسي ورغم تلك الملاحظات إزداد تأييد شعبنا للحزب أكثر فأكثر^[1].

فعلى أثر إنضمام (جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الكرد) و (حزب آزادي) للبارتي، فتحت قادة البارتي باب الحوار مع قيادة خوييون القديمة – البگوات، وبهذا الصدد يقول رشيد همو: "إنجھنا نحو هؤلاء وغيرهم، بسبب الضغوط الموجهة إلينا، فقد كان جلال طالباني ممثل البارتي في العراق وعبدالرحمن الذبيحي (الإيراني) يطلبان الوحدة منا. ثم أن جلال الطالباني كان قد ذهب إلى الإتحاد السوفيتي في عام 1957 لحضور مهرجان الشباب العالمي في موسكو، وهنا التقى بالقائد مصطفى بارزاني وأعلمه بنشؤ البارتي الديمقراطي الكردستاني في سوريا، وجاء رده الذي يوضح سروره بتأسيس البارتي، ولكنه يطلب الوحدة الوطنية، أي وجوب توحيد القوى السياسية الكردية في سوريا. وهكذا كثرت علينا الضغوط، لذا توجهنا نحو البرجوازية الكردية (البگوات)"^[2]، وسر البارزاني لهذا الخبر وأبدى رغبة، حبذا لو يحصل لقاء وتفاهم بين البارزاني والرموز الوطنية القدامى من جمعية (خوييون) وغيرهم من المجموعات الوطنية، وتمنى البارزاني لو كان بالإمكان توحيد جميع التنظيمات والمجموعات في حزب واحد^[3].

وحدث اللقاء الأول بين قيادة البارتي و البگوات (كما يقول الشيخ) في أيلول عام 1958 بمدينة حلب، كان لقب البگوات متداولة حينذاك في الوسط السياسي الكوردي حين التحدث عنهم. ومثل البارتي (كما يقول رشيد همو) كل من: الدكتور نورالدين زازا و رشيد

¹ - وقفة مع 50 عاما من السياسة، غرفة غربي كوردستان في حوار مع الشخصية السياسية يوسف ديبو، أجزاه: شفق، في كانون الأول 2008. موقع Welatê me، الأثنين 19 كانون الثاني 2009.

² - رسالة رشيد همو الجوابية للباحث، قرية هوبكانلي في 30 / 7 / 2009، د. إسماعيل حصاف، مجلة "الأكاديمية الكردية"، العدد: (25)، ص 467 - 468. المصدر السابق، ص 51.

³ - محمد جزاع، المناضل همزة نويران...، ص 55.

هو ومحمد علي خوجه وخلييل محمد، ومن البگوات كل من: قدري بك جميل باشا وأكرم بك جميل باشا، جميل حاجو وعارف بك عباس. وحسب رشيد هو، تم فيه مناقشة البرنامج السياسي للحزب، وأتفق على نقاطه الرئيسة ومن أهمها:

- تحرير وتوحيد كردستان.

- محاربة الإستعمار.

- النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في سوريا.

وأتفق فيه على أن يكون حسن حاجو آغا رئيسا فخريا للپارتى وتشكيل لجنة مركزية جديدة بالتعيين. بينما يقول الشيخ محمد عيسى، أنه في هذا الاجتماع أتفق على تشكيل لجنة تحضيرية من الطرفين من خمسة أعضاء هم: الدكتور نورالدين زازا ورشيد هو وآخر لا يتذكر إسمه، يذكره رشيد هو بأنه خليل محمد) ومن البگوات : جميل حاجو وعارف عباس، مهمتها الإعداد لمؤتمر خلال ثلاثة أشهر، سيعين فيه لجنة مركزية جديدة. ويقول محمد ملا أحمد، أنه يتذكر شخصا، أنه كان يقال حينها، بأن الإتفاق حدث بين قيادة الپارتى و البگوات على أساس: أن يحل الپارتى نفسه، وأن يحل البگوات أيضا حزبهم (حزب خويبون أو كما سموه في عام 1946 الپارتى) ثم يشكلوا معا حزبا جديدا (من الإثنين) وقيادة واحدة من القيادتين. ويؤكد الشيخ محمد عيسى ذلك: "في هذا الاجتماع (أيلول 1958)، أتفق على توقيف وتجميد العمل الحزبي ونشاطه السياسي، حين الإنتهاء من الإنتخابات الجديدة للمؤتمر القادم. ويقول شوكت حنان ويؤيده الشيخ، أنهم حينما علموا بأمر وجوب تجميد نشاط الپارتى، إنتخاب البگوات في قيادة الپارتى، إعتضوا على هذا القرار، ولم يوافقوا عليه. أما عثمان صبري وحميد درويش وشوكت حنان، فلا يتذكرون شيئا عن الاجتماع مع البگوات ويقولون بأنهم لم يحضروا إجتماعا كهذا خاصة مع البگوات. ومن جانبه ينكر جميل حاجو - في مقابلة مع محمد ملا أحمد - أي إتفاق أو إجتماع بينهم (البگوات) وبين قيادة الپارتى"⁽¹⁾. وبالرغم من إختلاف وجهات النظر حول الموضوع، فإن شيئا فعليا من الإتفاق بين قيادتي

¹ - محمد ملا أحمد صفحات، المصدر السابق، ص 50 - 54.

البارتى و البگوات لم يحصل، و جرت محاولات لإقناع البگوات وجعلهم لجنة إستشارية، لكنهم رفضوا ذلك بشدة، و طالبوا المشاركة الفعلية في القيادة.

من الإشارة بمكان، أن المجتمع الكردي، قد شهد منذ النصف الأول من ستينات القرن العشرين، نهضة فكرية و قومية بتأثير من ثورة أيلول القومية التحررية في جنوب كردستان، و دخول الأفكار السياسية اليسارية و الشيوعية المتزامنة مع تصاعد نجم الإتحاد السوفياتي في المناطق الكردية، و تبلور الأفكار الثورية لدى الشبان القوميين الكرد الذين بدأوا بأخذ تجارب شعوب المستعمرات في أرجاء المعمورة. إضافة إلى دخول الآلة و خاصة الزراعية في المجتمع الكردي، و من ثم صدور قوانين الإصلاح الزراعي، و ما تبعها من دخول صراع طبقي و تنامي جهة معاداة الإقطاع و الرجعية و بروز فئات إجتماعية جديدة على حساب تفكك العلاقات الإقطاعية التقليدية المهارة و فقدان العشيرة لمقومات البقاء و الإستمرار، و نشؤ نخبة يسارية كردية قومية ديمقراطية ثورية، مؤمنة بحقوق الشعب و ملتزمة بالنهجين القومي و الطبقي. كل ذلك كان من مقدمات حدوث تغيير جذري في المجتمع الكردي و بنيته التحتية و الفوقية، و كان إنشقاق البارتى من نتاج هذه المتغيرات.

و في اواخر 1957 تم تأسيس جمعية للطلبة الأكراد الدارسين في الجامعة السورية، و حول الجمعية كتب عبد الحميد درويش قائلا: " و كان من أعضائها علي فتاح دزه بي ((عراقي)) رئيسا، عبد الحميد درويش أمينا للسر، دكتور قاسم مقداد أمين صندوق، و ضمت اللجنة في عضويتها السادة: عز الدين رسول (العراق)، خليل حنان (سوري) خليل عبد العزيز (سوري) و طلعت .. الذي لا أذكر كنيته (العراق)، صبحي رشو (سوري). و قامت هذه الجمعية بفعاليات واسعة في الوسط الطلابي على صعيد الجامعة السورية، و كذلك على الصعيد الخارجي حيث تم الإتصال بالطلبة الأكراد الدارسين في مصر و أوروبا، و كانوا في غالبيتهم من كردستان العراق بإستثناء قلة قليلة من الأكراد السوريين، ذلك لأن عدد الطلبة الأكراد السوريين لم يكن يتجاوز عدد أصابع اليدين في الجامعة السورية ذاتها يومذاك" (1).

¹ - عبد الحميد درويش، أعضاء، المصدر السابق، ص 26 - 27 .

الفصل الخامس

الكردي في عهد الوحدة السورية - المصرية (1958/2/1 - 1961/9/28)

علاقة البارتي بالسلطات السورية

من هو عبدالحميد السراج

ثورة 14 تموز في العراق

المجموعة الكردية في الموصل

إعتقالات عام 1960

مشكلة التصاريح

محاكمات 12 تشرين الثاني 1960

نص مذكرة الدكتور نورالدين زازا إلى رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا

موقف جمال عبدالناصر من المسألة الكردية

حريق سينما مدينة عامودا (مأساة سينما شهرزاد الرهيبة 1960/11/13)

الحزب الشيوعي السوري والمسألة القومية الكردية في سوريا

موقف الحزب الشيوعي من البارتي

موقف الشيخ أحمد الخزنوي من البارتي

الکرد في عهد الوحدة السورية - المصرية (1958/2/1 - 1961/9/28)

في الأول من شباط 1958، أعلن رئيس الوزراء السوري صبري العسلي بتكليف من جمال عبدالناصر، عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، من شرفة قصر شويكار بالقاهرة، الذي كان يقيم في الوفد السوري برئاسة شكري القوتلي. وأنتخب عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وبعد يومين من فوزه أي في 24 من شباط زار عبدالناصر سورية. وفي يوم الإستفتاء على قيام الوحدة بتاريخ 21 شباط، كان الحضور الكردي مكثفاً على صناديق الإقتراع، حيث صوت بنعم بين مصر وسوريا، مع أن دولة الوحدة لم تكن تملك مشروع أو تصور بحل القضية الكردية في سوريا. وبتاريخ الخامس من آذار أعلن عن الدستور المؤقت المكون من (73) مادة، لكنه لم يشر قطعاً إلى الوجود الكردي كمكون ثاني في سوريا ونذكر من نصوصه:

1. "أن الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية.

2. الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون ويتمتع بها، كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية أو يستحق أية منهما، بموجب القوانين والأحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور.

3. المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس والأصل".¹

إن الوحدة ما بين سوريا ومصر، جاءت في خدمة تقوية الشعور القومي العربي في سوريا، في حين وضع الكرد في حال أصبح فيه هويتهم القومية والثقافية مهدداً. تزامنت ذلك مع قيام الوحدة بنشر أكاذيب بحق الكرد بغية تضليل الرأي العام العربي وتحريضه، عبر إطلاق حملات ضد الشعب الكردي، وتصور الكرد بأنهم خونة وإنفصاليون، وربط

¹ - جريدة الأهرام، العدد 26019، تاريخ 6 آذار 1958.

القومية الكردية بالصهيونية والإمبريالية الغربية، كما وحظر الثقافة والموسيقى الكرديين. وفي سياق هذا النهج الشوفيني، كانت حكومة الوحدة تخطط لإجلاء الكرد من منطقة الجزيرة، إذ أشار محمود رياض السفير المصري في سوريا، قبل الوحدة، "أن الرئيس السوري شكري القوتلي طلب منه جلب مليون فلاح مصري إلى منطقة الجزيرة، بحجة أن سوريا تحتاج إلى الأيدي العاملة للنهوض باقتصادها"¹. وشرعت حكومة الوحدة بممارسة سياسات في سوريا كانت قد نفذت سابقاً في مصر، وفي هذا السياق جاءت برامج الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي، إلا أن الفلاح لم يستفد ولم يتسلم أراضي زراعية بصورة فعلية². ومنعت الأحزاب السياسية التي عادت إلى النضال السري. وقام جمال عبد الناصر بتنفيذ إصلاحات مثل تأمين المشاريع الصناعية الخاصة ومصادرة الأراضي الزراعية بإسم الإصلاح الزراعي، ومع أن تلك الخطوات قد زادت من شعبية الرئيس عبد الناصر بين الجماهير الكردية وخاصة في الأوساط الفلاحية، حيث أشارت بعض الصحف ومنها جريدة الأخبار حيث كتب مراسلها تحت عنوان (القامشلي لاتنام، إنها تسهر حتى الصباح، أصوات الدبكة والغناء لاتنقطع طول الليل، الفرحة في كل درب ومنعطف ومتجر)، جاء فيه "أن الأوساط المالية تتوقع أن يتضاعف الدخل القومي بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وأن القانون سيؤدي إلى تحسين أحوال الفلاحين، لأنه سيرفع من مستواهم، ويجعلهم أقدر على الإهتمام بصحتهم... الجزيرة السورية تعيش في فرحة منذ خمسة أيام، مناطق تجمع الفلاحين لم تهدأ.. الدبكة منصوبة، صور الرئيس جمال عبد الناصر في كل مكان، عشرات الألوف من الفلاحين الملاك من مختلف أنحاء الجزيرة إلى أقرب مدينة لإرسال برقيات التهاني، الناس يقبلون بعضهم في الطرقات، لاتسمع في القامشلي سوى الحديث عن قانون الإصلاح الزراعي.. الأطباء والمهندسون والمحامون وفئات الشعب المثقفة تشترك في الفرحة الكبرى.. القامشلي التي تنام في التاسعة تسهر حتى الصباح، أن سكان الجزيرة السورية في فرحة ونشوة، كانت أصوات الدبكة والغناء تصل أذني من القرى

¹ - نواف محمد مراد، المرجع السابق، ص 157.

² - مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي، المصدر السابق، ص 75.

المجاورة، التي لم تنم منذ ثلاثة أيام، فلاحو الجزيرة يعيشون في عيد قومي وهم في أسعد حالتهم ويبتهلون إلى الله صباح مساء أن يبقى لهم رئيس البلاد الذي دق آخر مسمار في نعش الإقطاعية وتستطيع أن تلمح الفرحة في كل عين وفي كل درب ومنعطف ودكان ومتجر، أن عصا سحرية مست القلوب فإذا بها مليئة بالأمل والرجاء والدعاء لعبد الناصر، أن قانون الإصلاح الزراعي حديث الحلقات والسهرات والمجتمعات والنوادي، لقد شملت الفرحة كل المناطق من تل أبيب إلى الدرباسية إلى رأس العين وعمادة والقامشلي والحسكة وديريك وتل كوجك وتل الخلو ومناطق العشائر على إختلافها"¹.

لا شك هناك مبالغة في النص الذي يحمل في طياته الهدف الدعائي، صحيح توسعت شعبية جمال عبد الناصر، لكنها كانت شعبية قصيرة بسبب الممارسات القمعية للمكتب الثاني وعدم الأخذ بالظروف الخاصة والمشخصة اقتصاديا وسياسيا بين القطرين السوري والمصري ناهيك عن الخصوصية الكردية، والفرق الشاسع بين القول والفعل، بين النظرية والتطبيق، إذا علمنا أن موجة الشوفينية العنصرية ضد الفلاحين الكرد بحرمانهم من الأرض قد تحركت منذ أواخر الخمسينات وتفاقت في عهدي (الوحدة السورية المصرية) والإنفصال ووصلت إلى حد الكارثة تحت ظل حكم البعث، فهناك مقولة شهيرة لوزير الإصلاح الزراعي في عهد الوحدة مصطفى همدون، عندما كان في زيارة عمل لمنطقة الجزيرة بمناسبة توزيع الأراضي على الفلاحين، ولدى مراجعة الفلاحين الكرد كان يواجههم بالقول "الكرد مالوشي عندي"².

كان الناس في سوريا يتوقعون أن يقضي عبد الناصر في عهد الوحدة على الحكم الإرهابي البوليسي الذي يتولاه عبد الحميد السراج، الذي جعل من الحكم وسيلة للإرهاب، وخلافا لما كان متوقعا، بقي عبد الحميد السراج في الحكم، وبدلا من أن يقض

¹ - جريدة الأخبار، العدد 1949، السنة 7، الأربعاء 8 تشرين الأول 1958.

² - صلاح بدرالدين، الحركة القومية الكردية، المصدر السابق، ص 54.

عبد الناصر على الحكم البوليسي، أرخى له العنان فزاد هذا الحكم الإرهابي زيادة لا يتصورها العقل¹.

ففي الثاني عشر من آذار عام 1958 صدر قانون حل الأحزاب. وبدأت الحملة على الحزب الشيوعي السوري وعلى الپارتى الديمقراطي الكردستاني وحظر المطبوعات الكردية وإعتقال بعض أعضاء قيادته بتهمة الشيوعية ومنهم (حمزة نويران وشوكت حنان) ودعوة رشيد هو للتحقيق وفرض الإقامة الجبرية عليه في بيته، في حلب في نيسان 1959، حين أعلنت السلطات عن نيتها، إجراء إنتخابات الإتحاد القومي في شهر أيلول، التي كانت موجهة ضد القوى التقدمية في البلاد . قررت قيادة الپارتى مقاطعة الإنتخابات، مادام الإتحاد القومي عاجز عن القيام بدور إيجابي يحقق أهداف الپارتى وحل المسألة الكردية حلا ديمقراطيا من خلال تأمين الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا. ويقول رشيد هو: "بأن البگوات إعترضوا على رأي الپارتى ، ورأوا وجوب الإشتراك في الإتحاد القومي، ورأوا أيضا بسبب خطورة الأوضاع ، وجوب تجميد نشاط الپارتى ووقف العمل التنظيمي كليا، وعدم إصدار الجرائد والنشرات الحزبية بتاتا، ومن ثم وجوب إرسال الدكتور نورالدين زازا إلى أوروبا، ليقوم بنشاطه هناك، ونقل رشيد هو إلى الجزيرة، محتبئا، ليقوم بنشاطه الحزبي فيها. فرفضت قيادة الپارتى هذا الرأي الإنهزامي، وإنبرى لهم الدكتور نورالدين زازا بشدة، متهما إياهم بالإنهزامية، وسلوك طريق الإستسلام، كأحزابهم السابقة، التي كانت تسير حسب مصالحهم وأهوائهم، وأنهم لا يريدون للپارتى أن يكون حركة شعبية، تسعى لتحقيق أهداف الشعب بالطرق النضالية الصلبة والدؤوبة، ولن يكون لهم ما يريدون أبدا. وبدأت القطيعة بين البگوات وقيادة الپارتى، والتهجم على الپارتى. وأثناء إنتخابات الإتحاد القومي، ترشح أفراد من عوائلهم لإنتخابات الإتحاد القومي، مخالفين بذلك قرار الپارتى بالمقاطعة، وبذا إنتهى دورهم وإنتهت علاقاتهم الرسمية مع الپارتى من أجل الوحدة"²، وحول هذا الموضوع يتذكر محمد ملا أحمد قائلا: "أذكر

¹ - مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي، المصدر السابق، ص 75 - 76.

² - محمد ملا أحمد، صفحات، المصدر السابق، ص 55 - 57..

جاءني يوماً حينها مجيد حاجو، يقول أن البكوات قد عادوا من إجتماعهم مع اللجنة المركزية، فلنر ما عندهم ولنسمع ما لديهم من إجتماعهم، إلتقينا في دار الدكتور أحمد نافذ، مع الدكتور أحمد نافذ وقدري بك وأكرم بك وجميل حاجو وحسن حاجو وعارف عباس، سألتناهم عما دار بينهم في الإجتماع وماهي القرارات، أتذكر جيداً، أن قدري بك هو الذي رد على إستفسارنا، وقال: أن الظروف السياسية حرجة جداً ونحن مقبلون على وضع سياسي يتأزم ويتسم بالشدّة والعنف وإحتمال الإعتقالات. لذا يجب توقيف نشاط الپارتى وتجميد التنظيم وعدم إصدار الجرائد والنشرات. فأجبنا من طرفنا لن نعمل على تصعيد الموقف ولن يكون لنا تحركات خارج نشاطنا الحزبي ولن نعمل على نشر مناشير في المدن والشوارع، وإنما سيقتنصر على جريدتنا ومناشيرنا الداخلية في الحزب ولن نوقفها لأنها صلة الوصل والرباط بين أعضاء الحزب وبين القاعدة والقيادة، لكنهم أصروا على توقيف إصدار الجريدة ونشرها بين الرفاق، وتجميد كل نشاط حزبي، لكننا لم نقنع برأيهم، ولم نستطيع إقناعهم برأينا وخرجنا من عندهم نحن في واد وهم في آخر، ثم إبتعدنا عن بعضنا" (1). ولو دققنا جيداً في الأمر، لرأينا ذلك إلى حد ما أمراً طبيعياً، لأن الصراع الطبقي بدأ يطل برأسه متزامناً مع النضال القومي، ومن ثم أن تلك الفئة بدأت تفقد دورها الريادي في المجتمع الكردي، أمام المتغيرات والظروف السياسية الجديدة على الساحتين الداخلية والخارجية.

وقد حلت الأحزاب نفسها في سوريا، ماعدا الپارتى والحزب الشيوعي، والذي إتخذت لجنته المركزية قراراً في كانون الثاني 1958، حول الوحدة بين سوريا ومصر، مكوناً من (13) نقطة، جاء فيه: "أن الحزب إنطلاقاً من مصالح البلد الوطنية، يعلن تأييده للإتحاد الفدرالي مع مصر" (2). وطالب القرار بتأليف لجنة مشتركة من الحكومتين لدرس أشكال الإتحاد من جميع النواحي، لكي تقوم على أسس متينة واقعية، تنظر بعين الإعتبار

1 - محمد ملا أحمد، صفحات ... المصدر السابق، ص 57.

2 - بيار بوداغوف، الصراع في سوريا لتدعيم الإستقلال الوطني 1945 - 1966، ترجمة: د. ماجد علائدين ود. أنيس المتني، دار المعرفة، دمشق، 1987، ص 78.

الظروف الموضوعية في كل بلد، وتعمل للتوفيق والتنسيق" ⁽¹⁾، فيما بينهما. ويلخص خالد بكداش هذه النقاط الـ 13/ في حديثه لجريدة السفير جوابا قائلاً: "نحن لانضع شروطاً، بل نبين الطريق الصحيح إلى قيام الوحدة وديمومتها، وقد برهنت تجارب الحياة عملياً صحة مواقفنا أو إقتراحاتنا. إن أية وحدة بين قطرين عربيين أو أكثر إذا أريد لها أن تدوم، لا بد أن يكون من مقوماتها: النضال ضد الإستعمار والإمبريالية، وإعتناق الديمقراطية، وإحترام مبادئها، والصدقة مع قوى الحرية والسلام في العالم وفي مقدمتها بلاد الثورة الاشتراكية العظمى، وأخيراً وخصوصاً مراعاة الظروف الموضوعية في كل قطر. هذا لب البنود الثلاثة عشر التي أقرتها حزبنا فيما يتعلق بالوحدة السورية المصرية" ⁽²⁾، وهكذا وقف الشيوعيون بالمرصاد ضد مشروع الوحدة الإندماجية بين القطرين، داعين إلى الإتحاد الفدرالي بدلاً من ذلك. وغاب النائب خالد بكداش، أمين عام الحزب الشيوعي السوري، جلسة المجلس النيابي بتاريخ الخامس من شباط عام 1958 والذي تمت فيه الموافقة على مشروع الوحدة، ولم يوقع بكداش وثيقة الوحدة مع زملائه النواب، إذ كان قد خرج من سوريا قبل إنعقاد الجلسة بأربعة أشهر. وكان "الشيوعيون ينطلقون من أن عملية الوحدة قد تمت تحت ضغط البعثيين بسبب خشيتهم من أنهم بدون مساعدة جمال عبد الناصر قد يتجاوزهم الشيوعيون الذين كانوا يومها يتمتعون بشعبية غير عادية" ⁽³⁾. وبعد قيام الوحدة، تغيرت الأوضاع رأساً على عقب عبر تكريس الدكتاتورية وإنهاء الحياة الديمقراطية، وعلى هذا الأساس إعتبرت بعض القوى والأحزاب السياسية في سورية ومن بينها الپارتى بأن الوحدة بين قطرين عربيين حق طبيعي لشعبي البلدين، ولكن من الضروري أن تقوم الوحدة المعنية على أسس ديمقراطية وعلمية سليمة، يراعي في قيامها مدى تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتباينة القائمة في القطرين، وإن الوحدة التي تقوم على

¹ - مجلة الوحدة، الرباط، العدد 48، 1988.

² - نضال الشعب، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، العدد 429، أواخر كانون الأول 1988.

³ - باتريك سيل، الأسد الصراع... المرجع السابق، ص 95.

العواطف القومية وحسب ((مثلما هي وحدة مصر وسوريا)) دون مراعاة الظروف الموضوعية والذاتية سوف تتعثر في مسيرتها ولن تكون تجربة ناجحة، وقدوة للأقطار العربية الأخرى، للانضمام لهذه الوحدة⁽¹⁾.

وقف البارتي موقفا سلبيا من حكم الرئيس جمال عبد الناصر، وفي موقفه هذا كان قريبا من موقف الحزب الشيوعي ومتاثرا به، فقد كتبت جريدة (دنكى كرد) الجريدة المركزية للحزب في عددها الصادر في تشرين الأول 1959 وتحت عنوان (حول الجبهة الوطنية): "عندما ظهرت الجمهورية العربية المتحدة إلى الوجود بعد الوحدة بين الجمهوريتين المتحررتين سورية ومصر، كان من الضروري أن تنتهج سياسة أكثر تحررية وديمقراطية... وكان عليها أن تقاوم كل التكتلات الرجعية والأحلاف العسكرية العدوانية السافرة منها، والمقنعة، وكان عليها أن تكون سندا قويا للحركات التحررية الوطنية للشعوب الآسيوية، والإفريقية، وعاملا من عوامل تدعيم السلم العالمي... وكان عليها أن تنهج في المجال الداخلي سياسة ديمقراطية، فتمنح الشعب كافة الحريات الديمقراطية، من الحياة البرلمانية والحزبية والنقابية وغيرها، وتحسن أحوال الشعب المعيشية... وفي الميدان السياسي فإن حل الأحزاب السياسية وسلوك سياسة قوامها الكبت والإرهاب، والتكبير بالوطنيين الأحرار. إن هذه السياسة ليست لصالح الشعب، بل هي ضد إرادته تماما. ونظرا لهذه السياسة وما وصلت إليه الحالة في سوريا، فإن الإستياء والإستنكار سادا أوساط الشعب، لهذا فهو مدعو إلى الإتحاد في جبهة وطنية عامة تتشكل بين جميع الأحزاب والمنظمات والهيئات السياسية والشخصيات الوطنية، على إختلاف إتجاهاتها وميولها السياسية، وإختلاف طبقاتها الاجتماعية لتتناضل في جبهة وطنية واحدة، حيث مصلحة الشعب... وحيث الهزيمة للرجعية والدكتاتورية والفاشية، وإن حزبنا إذ يضع في هذا السبيل، سبيل الجبهة الوطنية، كافة إمكانياته لتشكيلها... وليكن شعارنا اليوم ((لتتحذ في جبهة وطنية عامة))"⁽²⁾.

¹ - عبد الحميد درويش، أضواء...، المصدر السابق، ص 34.

² - المصدر نفسه، ص 35 - 36.

وتزامنا مع نشر سياسة الإرهاب وحل الأحزاب السياسية، جرت إنتخابات لإختيار نواب مجلس الأمة الذي كان مقره في القاهرة في إطار حزب الإتحاد القومي الذي تشكل بعد حل الأحزاب السورية، ومثل منطقة عفرين في هذا المجلس كل من: "محمد ذهني آغا غباري، وأحمد جعفر "إسماعيل زاده" وشيخ محمد حج حنان "إسماعيل زاده" المعروف بإسم "باي ممد"، وكان أول إنعقاد للمجلس في 21 تموز 1960" [١]. إلا أن مثل هذا التمثيل لايعبر مطلقا عن إرادة الشعب، لاسيما وأنه تم في ظل الإرهاب والملاحقات البوليسية للأحزاب والقوى السياسية في البلاد.

وفي الخامس عشر من أيار 1959، أصدر رئيس الجمهورية قرارا تحت رقم 935، المتضمن بيان طريقة تكون اللجان المحلية للإتحاد القومي، أكد فيه العمل على تحقيق رسالة القومية العربية...

أوجدت السياسة المصرية في الإقليم الشمالي، نتائج سلبية، فقد تدهور الاقتصاد السوري الذي أصبح تابعا للاقتصاد المصري، وتراجعت حركة الصناعة الوطنية وكسدت الحركة التجارية، وإزدياد نسبة تهريب الأموال، وإخفاض قيمة الليرة السورية، مما ظهرت بوادر السخط والإحباط ضد الوجود المصري، وزاد الطين بلة قمع القوى الديمقراطية والتقدمية على يد رجال المخابرات المصرية وتدخلهم السافر في الحياة اليومية للمواطن وإنهاء الحياة البرلمانية والحريات الديمقراطية . إضافة إلى أن الوحدة أجمت الشعور القومي العربي التي بلغت حدا عنصريا واضحا، بالصد من التطلعات القومية الكردية وتعرض الناشطين الكرد وأعضاء الحزبين البارتي والشيوعي للإعتقالات التعسفية والملاحقات وتحريات جهاز المباحث اليومية.

إضافة إلى سياسة سلطات الإنفصال المجحفة في المناطق الكردية، كان الشعب الكردي يمر بظروف اقتصادية صعبة. ففي سنوات الوحدة بين مصر وسوريا عم القحط بسبب قلة الأمطار في جميع أنحاء سوريا وبلغ حدا إنعدم فيه المردود تماما وخاصة في بعض مناطق

¹ - د. محمد عبده علي، المرجع السابق، ص 391.

الجزيرة. ومن جانب آخر تعرضت سوريا طيلة سنوات الوحدة لجفاف قاحل جلب البؤس للريف وساعد على نفس الإصلاح الزراعي الذي كان الحوراني وفلاحوه يأملون بأنه سيحطم قوة ملاك الأراضي الإقطاعيين^[1] ولذلك عم الفقر المدقع مناطق الجزيرة مما انعكس على أوضاع المواطنين المعيشية، حيث أصيب العديد من الأشخاص الذين كانوا في ريعان الشباب بمرض فقد البصر ليلاً أو ما يسمى بـ (العش الليلي) بسبب عدم توفر الطعام اللازم خاصة السمن والزيت والمواد الغذائية الأخرى. لذلك كان الملاحق السياسي يعيشون وضعاً معيشياً سيئاً بسبب الوضع المادي المزري لرفاق وأصدقاء الحزب الذين كانوا يستضيفون الملاحقين في بيوتهم، ناهيك عن فقدان وسائل المواصلات المتاحة. وكان وضع الحزب المالي سيئاً للغاية، فمثلاً، لم "يتجاوز الوارد العام السنوي للپارتى العشرين ألف ليرة سورية في السنوات 1959، 1960، 1961، ومع ذلك، لا بد من الإشادة بالروح النضالية العالية لعائلات المناضلين التي تحمّلت مشقة الفاقة والجوع، وصمودهم في وجه الظلم والإضطهاد القومي والدكتاتورية"^[2].

علاقة الپارتى بالسلطات السورية:

مرت الحركة السياسية الكردية منذ بدايات تأسيسها بمراحل مختلفة، فطوال تلك السنين الطويلة، حكمت سورية العديد من الأنظمة السياسية، وكان القاسم المشترك بينهم جميعاً هو معاداة الشعب الكردي وعدم الاعتراف بالمسألة الكردية وإختيار الطريق الأمني لمعالجتها وإتهام الحركة الكردية بالعمالة للإمبريالية والصهيونية... إلخ، ومع ذلك لجأت الأجهزة الأمنية أحياناً إلى فتح باب الحوار مع قيادة الپارتى لأسباب أمنية وسياسية وإعتبرات إقليمية ودولية أو بهدف زعزعة الحركة السياسية الكردية وخلق الشكوك بين أعضائها.

¹ - باتريك سيل، الأسد الصراع، المرجع السابق، ص 101.

² - عبد الحميد درويش، أضواء...، المصدر السابق، ص 80.

تأسس الپارتى فى ظل الحياة الديمقراطية والبرلمانية الحرة فى البلاد حيث كانت سوريا تخضع لضغوطات من قبل المعسكر الغربى وحلفائه فى الشرق الأوسط، بهدف جرها إلى سياسة الأحلاف والمشاريع الإستعمارية، مثل حلف بغداد الذى كان أحد أهم أهدافه قمع الحركة التحررية الكردية ومشروع الحزام الشمالى بهدف تطويق الإتحاد السوفياتى ومشروع دالاس وغيرها، وشارك فى هذا المخطط كل من تركيا والعراق عضوى حلف بغداد إضافة إلى الأردن. فقد حشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود السورية فى آذار عام 1955 وأيلول 1957، بمشاركة السلاح الجوى التركى ومن قواعد حلف الناتو، التى كانت تخترق الحدود الدولية، بهدف إثارة الذعر وإجبار سوريا للتعاون مع بغداد وأنقرة بقيادة الدول الإستعمارية. وقفت سوريا حكومة وشعبا فى خندق واحد ضد تلك المخططات الإستعمارية، ومنهم الشعب الكردى الذى قرر الدفاع عن البلاد مرتبطا بذلك مصيره مع المكون الفسيفسائى السورى، من خلال الإنخراط فى صفوف «قوات المقاومة الشعبية» ناهيك عن نضالهم السياسى بتعرية مضمون تلك الأحلاف وأهدافها الموجه ضد حركات التحرر الوطنية والأفكار الإشتراكية والديمقراطية.

سعت السلطات السورية وأجهزة المكتب الثانى، التقرب من الكرد فى تركيا والعراق، ربما إنطلاقا من فكرة (عدو عدوى صديقى)، لإستمالتهم إلى جبهتهم بغية خلق بؤر توتر ضد حكومة نورى السعيد فى العراق وحكومة بايار - مندريس فى تركيا وإستخدام الكرد كقوة فاعلة فى الشرق الأوسط وغرب آسيا . ففى أواخر عام 1957، ولم يكن قد مضى عدة شهور على تأسيس الپارتى، سرب المكتب الثانى خبرا إلى قيادة الپارتى، مبدىا عن الرغبة فى الحوار معها، لذا أجمعت اللجنة المركزية، كما يقول رشيد همو، شوكت حنان والشىخ، وقررت "إجراء الإتصال مع المكتب الخاص الذى كان يرأسه العقيد عبدالحميد السراج. وفى هذا السياق تم الإتفاق بين اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى الكردى والمكتب الثانى على تخصيص فترة إذاعية له تبث باللغة العربية، والسماح بفتح بعض النوادى الكردية، ونشر الثقافة الكردية بأشكالها المختلفة، ورفع التمييز والإضطهاد عن الأكراد، مقابل قيام (الپارتى) بالعمل وسط أكراد تركيا، وكسبهم ضد الحشود

التركية"¹، وكانت علاقة المكتب الثاني بالبارتى، تتخطى العلاقات الأمنية بالمعنى الضيق إلى العلاقات السياسية، لاسيما وأن التحشدات التركية على الحدود السورية - التركية من جهة كردستان وقيام الأخيرة بأعمال إستفزازية ضد سوريا، قد أوجدت مناخا ملائما لقيام شكل من العلاقات بين الطرفين. وقد نشط الحزب في هذه الفترة الحرجة بحرية تامة مستفيدا من المناخ البرلماني الديمقراطي السوري، وتوسعت "تنظيماته في المناطق الكردية في جبل الأكراد بحلب وفي الجزيرة، ويانضمام عدد من الشيوعيين الأكراد من ذوي الميول القومية إليه"².

من هو عبدالحميد السراج:

نشأ السراج في حمّاه في عائلة من ذوي الدخل المحدود حيث كان والده يمتلك حانوتا صغيرا (لبيع مواد السمانة) أما شقيقه فقد كان يعمل في أحد الأفران البلدية. لم يكن السراج خلال دراسته كأقرانه من أبناء الطبقة الوسطى من حيث الإهتمامات ومراقبة الشباب، فبعد إنتهاء دوام مدرسته كان يذهب إلى حانوت والده حيث ينكب على المذاكرة حتى موعد الإغلاق، وكان خلوقا ذكيا، هوايته الوحيدة خلال العطلات هي لعب كرة القدم، وبعد حصوله على الشهادة المتوسطة لم يكمل دراسته الثانوية لإعترامه العمل لزيادة دخل ذويه، فإنتسب إلى مدرسة رتباء الدرك التي أنشئت آنذاك حيث كان الطالب يتخرج منها بعد الدراسة برتبة عريف ويتدرج بعد ذلك حتى يبلغ السقف اي رتبة المساعد الأول . داوم السراج في مدرسة الرتباء في قلعة دمشق وخلال دوامه فيها إنكب على دراسته مجددا وحصل على الثانوية العامة، وقبل تخرجه من مدرسة الرتباء اعلن عن قبول دفعة جديدة من الراغبين بالإنتساب إلى الكلية العسكرية، فتقدم بطلب إنتساب دون أن يذكر فيه أنه من منتسبي مدرسة رتباء الدرك، وعندما تبلغ قبول طلبه ودعوته لإجراء الفحوص المعتادة ترك المدرسة دون الحصول على أية إجازة، ولما طال غيابه أعتبر فارا من

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات من تاريخ... المصدر السابق، ص ص 40 - 41 و 56 - 57.

² - المصدر نفسه، ص ص 47 - 53.

الخدمة وصدرت بحقه إذاعة بحث بتوقيع الزعيم هرانت القائد العام للدرك، وأدرجت تلك المذكورة في النشرة الشرطة ملاحقته والقبض عليه، أما أموره في الكلية العسكرية فقد سارت مسيرها الطبيعي وتخرج منها لاحقا وألحق في سلاح المشاة. في أعقاب إنقلاب حسني الزعيم كان السراج قد بلغ رتبة الملازم الأول حيث ألحق بفريق مرافقة حسني الزعيم الذي كان بقيادة النقيب رياض كيلاي، وبعد ذلك تنقل السراج في مختلف وحدات سلاح المشاة، وبعد إنقلاب الشيشكلي قربه الأخير إليه حتى كاد هو والملازم الأول أحمد عبدالكريم لايفارقانه. بعد زوال نظام الشيشكلي أدرج السراج على قائمة التسريح مع بعض رفاقه على إعتبار أنهم كانوا من معاونيه، إلا أن رئيس مجلس الوزراء صبري العسلي حماهم من التسريح وإكتفى حينها بإبعادهم حيث وزعوا على الملحقيات العسكرية في الخارج، وكان نصيب السراج الملحقة العسكرية السورية في باريس، وخلال تواجده فيها زار السراج القاهرة عدة مرات حيث كانت ثورة مصر في أوج توهجها فأعجب بالرئيس جمال عبدالناصر وأقام علاقات وثيقة ومصيرية معه، وآمن بمبادئه ووضع نفسه في عداد جنوده الأوفياء، ولدى عودته إلى سورية أخذ السراج يتنقل بين التكتلات الثلاثة النشطة داخل الجيش: أجواء المالكي والبعثيين وشوكت شقير، ونجح في إقناع كل منهم أنه يتبع له، أما في الواقع فإن ولاءه كان للعميد شوكت شقير بدون تحفظ، وتسلم الرائد الركن عبد الحميد السراج قيادة الشعبة الثانية في النصف الثاني من شهر شباط من عام 1955 بدلا من المقدم بديع بشور. كان السراج من النوع الحجول جدا لدرجة أنه كان يطرق وجهه أرضا عندما يتفرس أحد فيه، وكانت معرفته بالسياسة والسياسيين محدودة جدا. عندما إنتهى السراج من ترتيب الشعبة الثانية أصبح ملاكها على الشكل التالي:

- 1- النقيب راشد القطيني رئيسا للفرع الداخلي.
- 2- الملازم عارف الجاجة (يعاونه المدني بهجت المسوتي للتحقيق).
- 3- النقيب جميل فياض والملازم أول عبدالفتاح يونس - للفرع الخارجي.

- 4- الملازم نعيان زكار – المحاسبة والإدارة.
- 5- الملازم أول برهان بولص – فلسطين ومكافحة التجسس.
- 6- الملازم أول توفيق الخطيب – للمحفوظات.
- 7- الملازم هشام عبد ربه – الفرع العسكري.
- 8- المساعد فخري الإدلبى مع بعض العسكريين والمدنيين – الديوان.
- 9- ثلاث مفارز للتنفيذ والمداهمة وجمع المعلومات والمراقبة برئاسة سامي جمعة الذي كان لديه مكتبا خاصا خارج بناء الأركان⁽¹⁾.

وأكمل السراج تدريبه العسكري في فرنسا، تطوع في جيش الإنقاذ عام 1948، وأصبح في عام 1955 رئيس جهاز المخابرات العسكرية، لعب دورا كبيرا قبيل الوحدة المصرية السورية وأصبح وزيرا للداخلية في الإقليم الشمالي من تموز 1960 – آب 1960، "إعتقل بعد الانفصال وتمكن من الهرب لمصر في عام 1962"⁽²⁾. وكان العقيد السراج نفسه صهرا لعلي آغا زلفو زعيم حي الأكراد بدمشق الذي وضع طيلة تاريخه السياسي مصالح وطنه سورية فوق أي إعتبار، وكان السراج "يعتبر كولونيل القوى التقدمية في الجيش، قبل أن يدب الصراع بين الشيوعيين والبعثيين وبينه في فترة الوحدة(1958 – 1961)"⁽³⁾.

وتقديرًا لوفائه له، أطلق الرئيس جمال عبدالناصر على عبدالحميد السراج بطل الوحدة، لدى إلقاء كلمته على الجماهير المحتشدة أمام قصر الضيافة في دمشق في يوم 22 شباط

¹ - راجع: سامي جمعة، المصدر السابق، ص 168 – 171.

² - عمار عزالدين أحمد، القضية الكردية في العراق خلال حكم عبدالكريم قاسم (1958 – 1963)، دراسة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الدراسات التاريخية – جامعة حلوان- مصر، 2013، ص 93.

³ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 783.

1958. واصبح السراج إثر ذلك الأمر النهائي في المكتب الخاص والمخابرات. وكلف الپارتى رشيد هو لإجراء الإتصال، حيث إتصل في بداية عام 1958 في دمشق مع مسؤولين من المكتب الخاص، ثم مع عبدالحميد السراج، وكما يقول رشيد كانت مطالب الپارتى، كما ذكرها رشيد لهم هي:

- تخصيص بعض الوقت في الإذاعة السورية، لتذاع برامج باللغة الكردية.

- السماح بفتح نواد كردية.

- السماح بنشر الثقافة الكردية بأشكالها المختلفة.

- رفع التمييز والإضطهاد عن الأكراد.

وكانت هذه المطالب، مقابل أن يقوم الپارتى في سوريا بالمساعي لدى الأكراد في تركيا لكسب عواطفهم إلى جانب سوريا ولكي يتمكن الپارتى من تأدية مهمته، سيقوم بطبع نشرات في سوريا، ومن ثم نقلها إلى تركيا، لتنشر هنالك. وقد جرت إتصالات وأرسلت نشرات إلى تركيا ولكن الأمر لم يدم، إذ أن التطورات التي حدثت في المنطقة، جعلت هذا الإتفاق، بحكم الملغى. ورأت السلطات أن الپارتى ينشر نشراته، في داخل سوريا تحت هذا الستار، مستغلا بذلك الإتفاق لصالحه. لذا طلبت من قيادة الپارتى "عدم طبع النشرات ونشرها، وأنتهت العلاقة التي لم تدم عدة أشهر، هذه العلاقة التي طبل لها الكثيرون، وقالوا أن المخابرات السورية - المكتب الثاني - هو الذي أسس الپارتى لتنفيذ أغراضه الخاصة"¹. وتعرض الپارتى بسبب ذلك إلى إتهامات مفادها أن عبدالحميد السراج والمخابرات وراء تأسيس الپارتى الديمقراطي الكردستاني في سوريا.

وفي رده على هذه الإتهامات، يعلق صلاح بدر الدين في مذكراته قائلا: "وهنا أرى لزاما عليّ، أن أوضح وأفند ما يزعمه البعض، عن عامل أممي سوري في بناء الحزب الديمقراطي

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 63 - 65.

الكرديستاني - سوريا، وتحديدًا ما قبل عن دور (العقيد عبد الحميد السراج) ^(١)، فأولا سبقه قيام الحزب والتمهيد له الذي بدأ وطال أعواما، ثم أن قيام حركات تاريخية منبثقة من رحم الجماهير لا تنشأ من قرارات فوقية أمنية أو سلطوية، والحزب لم يأت فجأة كما ذكرنا، بل هو إمتداد طبيعي لحركة - خويون - حتى أن زعم أولئك البعض، عن علاقات سرية من جانب الحزب، مع أجهزة أمنية في عهد الوحدة، وخصوصا - السراج - أمر مبالغ فيه (هل نسينا تعذيب قيادات الحزب في المزة؟) فقد سألت الراحل - عثمان صبري - ومن بعده الراحل دكتور - نور الدين زازا -، في منغاه السويسري مرارا وتكرارا عن كل التفاصيل والأحداث التي كانا شاهدين عليها، ولم يصرح أي منهما وخاصة، - آيو أوصمان -، بوجود مثل تلك العلاقات بصورة رسمية جماعية من جانب القيادة مجتمعة، بل كان يردد، وبعضه موثق لدينا، بأن عنصرين من المؤسسين القيايين على الأقل وهما - رشيد همو وحميد درويش -، كانا على صلات سرية مع أجهزة الأمن منذ عهد الوحدة بدون علم وموافقة القيادة، وقد كلفتهما الأجهزة جلب المعلومات عن كردستان وتركيا عبر الزيارات واللقاءات والتغلغل في الحركة الكردية هناك. ويؤكد الراحل - شوكت حنان - أحد المؤسسين أيضا في مذكراته على صلات السيد رشيد همو السرية منذ عام 1955 مع الأجهزة الأمنية السورية، ثم مع المكتب الثاني في عهد الوحدة، ثم مع المكتب الخاص، ثم مع مكتب العقيد عبد الحميد السراج عبر محمد علي الزرقا، وتتوفر وقائع

¹ - سياسي وضابط سوري، ولد في حماه سنة 1925، تخرج من الكلية الحربية في حمص وواصل دراسته في كلية أركان الحرب في باريس وتخرج منها 1947. تطوع للقتال في فلسطين سنة 1948. كان الذراع الأيمن لأديب الشيشكلي أوائل الخمسينات. أصبح في آذار 1955 رئيسا للمكتب الثاني (المخابرات) وترأس التحقيقات ضد الحزب القومي السوري. شغل في عهد الوحدة منصب وزير الداخلية ورئيس المكتب التنفيذي للإقليم الشمالي. نظم جهاز الشرطة والأمن في سوريا وفرض على البلاد حكما بوليسيا صارما كان واحدا من الأسباب التي أدت إلى إتهار الوحدة لاحقا. عينه عبد الناصر نائبا له بهدف تقليص نفوذه، فإستقال من هذا المنصب في 26 أيلول 1961، لجأ إلى مصر بعد الانفصال، وعين هناك في عدد من المناصب الإدارية. مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي... المصدر السابق، ص 64.

ودلائل في هذا المجال من بينها "قصة الضابط الأمني التركي - رشاد بولش - الذي حل ضيفا على السيد حميد درويش بالجزيرة عام 1962، وإختفى فجأة بعد نحو عام عائدا إلى بلاده، وتردد أنه كان يقوم بدور ضابط إرتباط بين أجهزة أمن البلدين تركيا وسوريا" [1].

وحول ما كان للسراج دور في نشؤ الپارتى يقول هلال خلف نقلا عن مؤسس الحزب أوصمان صبري: "عشية تأسيس الپارتى طرح على أوصمان صبري من بعض أصدقائه المقربين، عرض الموضوع على عبدالحميد السراج بإعتباره من كورد حماة للحصول منه على رخصة التأسيس، لكن أوصمان صبري رفض الفكرة، مكثفيا بإعلامه بالأمر كونه وزيراً للداخلية، وهذا ما حصل حيث تم إبلاغ عبدالحميد السراج، لكن أوصمان لم يتلق منه الجواب سلبا أم إيجابا" [2].

ثورة 14 تموز في العراق:

إستقبل الشعب الكردي بفاوة بالغة في كل مكان ومنها في سوريا ثورة 14 تموز 1958 بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم، تلك الثورة التي وجهت ضربة موجعة للقوى الرجعية وأنهت حلف بغداد، الموجه بالدرجة ضد الحركة التحررية القومية الكردية، حيث إعتبر الشعب الكردي في العراق بموجب البند الثالث من الدستور المؤقت القومية الثانية في البلاد وشريكا رئيسا للشعب العربي. وتوترت العلاقات ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، حيث تصارع تياران في قيادة الثورة العراقية بين جناحي عبدالسلام عارف الموال لعبدالناصر وآخر معاد له بقيادة قاسم الذي حظي بتأييد الشعب الكردي بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه البارزاني الذي كان لعودته في 1958/10/6 من منفاه في الإتحاد السوفياتي صدى كبيرا لدى الشعب الكردي في كل أجزاء كردستان. وإستقبل الپارتى في سوريا أبناء الثورة ونجاحاتها بكثير من النشوة والإعتزاز وثقة كبيرة بالمستقبل،

¹ - صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 29.

² - مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولبر في 2009/10/2.

ما دفع الپارتی إلى القيام بجمع التواقیع على عریضة تأیید وتهنئة لقيادة الثورة في العراق "بلغ طولها حوالي 32 مترا، الأمر الذي لفت إنتباه السلطات في الإقليم الشمالي - سوريا - إلى دور الحزب الجماهيري ومدى حجم الپارتی افقیا، وإلتفاف هذه الجماهير حول الحزب، عندئذ بدأت السلطات تراقب عن كثب تحركات الكوادر الحزبية ومتابعة نشاطه"^[1]. وقد أثار بروز المسألة الكردية في العراق والمنطقة، حفیظة القوى الشوفينية العربية، حيث وجهت السلطات الحاكمة في سوريا جام غضبها على الكرد السوريين، فمارست شتى أنواع التمييز العنصري من إعتقال وملاحقة وبث الإرهاب في المناطق الكردية وتحريض العرب ضد الكرد وعتهم بشتى النعوت من قبیل: ((خونة، عملاء الإستعمار، يهود، إسرائيل ثانية، إنفصاليون، برزانيون، شعوبيون)) وغيرها من النعوت، إضافة إلى ممارسة الضغوط النفسية والجسدية ومنع التحدث باللغة الكردية في المدارس والدوائر والمؤسسات، وعت اللغة الكردية باللغة العوجاء، وفصل الموظفين الكرد وملاحقة كوادر الپارتی وتعذيبهم في أقبية المباحث، لاسیما على يد رجال المكتب الثاني في القامشلي الذي كان يرأسه المقدم حكمت مینی مدير المباحث العامة في القامشلي.

إعتقالات عام 1960:

في الفترة ما بین سنتي 1957 - 1960، توسعت القاعدة الجماهيرية للپارتی، الذي بدأ يملأ الفراغ السياسي في الساحة الكردية، بسبب رفعه شعارات قومية وديمقراطية، فإنضم إليه المئات من أبناء الشعب الكردي في كافة مناطق التواجد الكردي في غرب كردستان وسوريا، كونه الطرف السياسي الوحيد الذي دعا إلى تحقيق الطموح القومي للشعب الكردي، لاسیما وأنه تبنى شعارات براءة وكبيرة من خلال الدعوة إلى تحرير وتوحيد كردستان. وأن الپارتی كتنظيم قومي إستوعب جميع تناقضات المجتمع الكردي التناحرية، وبالتالي وإن بدا الپارتی ظاهريا كقوة جماهيرية جبارة، إلا أنه حمل في بنيه بذرة الإنقسام

¹ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران...، ص 58.

والتفكك من خلال صراع الإضداد. ومع ذلك كان لإلتفاف الجماهير الكردية حول البارتي، في الريف والمدن الكردية وفي مناطق التواجد الكردي في دمشق وحلب والرقبة وغيرها من المدن، حوله خلال تلك الفترة القصيرة نسبيا إلى عامل مهم يحسب له ألف حساب في الأوساط السياسية السورية ولدى حكومة الوحدة والمكتب الثاني الذي كان يقوده رجل الإستخبارات القومي عبد الحميد السراج. فمع إعلان الوحدة المصرية - السورية إزداد القمع والملاحقة بحق كوادر ومنتسبي البارتي، ففي عامي 1959 و 1960 شنت السلطات السورية حملة إعتقالات واسعة ضد البارتي في عموم المناطق الكردية في سوريا من قامشلو إلى الحسكة وكوباني وعفرين وحلب ودمشق، بتهمة (سلخ جزء من الوطن العربي وضمه إلى دولة أجنبية). كان عدد المعتقلين ثلاثة وثلاثين عضوا حزبيا، من القاعدة إلى القيادة، إقتادت السلطات معتقلي حلب إلى سجن المزة السئ الصيت في دمشق، وبعد ستة أشهر نقلوهم إلى سجن القلعة الرهيب. بينما أتهم عضوا اللجنة المركزية شوكت حنان وحمزة نويران بالإنتماء إلى الحزب الشيوعي وإحالتهم إلى سجن المزة، وبعد إطلاق سراحهما بعد ستة أشهر فرضت عليهما الإقامة الجبرية^[1]. وإضطرت كل من جگرخوين وخلييل محمد ومحمد علي خوجة وبشير ملا صبري في نيسان العام نفسه إلى مغادرة البلاد إلى العراق لأسباب أمنية. كما غادر سوريا إلى العراق العديد من الوطنيين الكرد، كان من بينهم "عبد الحميد مصطفى (حميد سوري) ومصطفى نايف پاشا مع أسرته وخمسة من أفراد عشيرته وعثمان خضر برازي وخلييل مصطفى برازي من كوباني، ومحمد عبد الله حمادة من حلب وحسن حاجي سليمان وصاموئيل رزقو وإسوته من ديريك، وشفيق الكيكاني من الحسكة"^[2].

وفي تلك الفترة، وتحت عنوان (حول وضع الأكراد في سوريا) نشرت جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا في 15 آذار 1959 بيانا جاء فيه: "لم يتم الإعتراف بالحقوق الثقافية

¹ - علي صالح ميراني، المرجع السابق، 156.

² - عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، منشورات مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2001، ص 567.

القومية للکرد، حيث لا توجد ولا مدرسة كردية واحدة ولا تدرس اللغة الكردية في المناطق ولا تصدر أية جريدة أو مجلة كردية في سوريا. وحتى مجرد إقتناء الكتب عن التاريخ أو الأدب الكردي أو الأبجدية الكردية ليسبب السجن والتشريد". ويضيف البيان: "لقد ألقى القبض على حسن حاجو من كرد الجزيرة المعروفين، ولفقت السلطات بيانا باسمه نشر في أحد جرائد البعثيين تحت عنوان (عروبي التي أعتز بها)، وفصل جميع الضباط الكرد من الخدمة ومن جميع الرتب، وأستغني عن الخدمة العسكرية للمجندين الكرد وألقي كثير من الأطفال الكرد في سجون حلب والجزيرة، ولم يبق مجال للکرد للتوظيف، وطرد جميع الطلبة الكرد من مدارس حلب الذين يقدمون إليها من مناطق الجزيرة وكورد داغ وكوباني بصورة نهائية ووضع معظمهم في السجون وأغلقت المدارس في الأقضية الكردية... لقد ساءت الحالة إلى درجة أن الكرد لا يستطيعون أن يجهروا بكرديتهم لأن السلطات الحكومية والبعثيين يوجهون إليهم مختلف الشتائم والإهانات والسباب. وإن ما يمارس ضد الكرد السوريين ليست أعمالا فردية، بل هي سياسة منهجية مدروسة، لذا يجب التصدي لها. إننا نحتج بشدة على التمييز العنصري والاضطهاد القومي المسلط على كرد سوريا ونطالب بوقفه حالا ونناشد جميع المنظمات السياسية والاجتماعية والطلابية لإستنكار هذه الجرائم"⁽¹⁾.

لقد ضم الپارتى كحزب قومي في صفوفه جميع مشارب الشعب الفئوية والطبقية والفكرية والأيدولوجيات المتناقضة، الأمر الذي سيكلف عليه الكثير، مهددا وجوده بعد ثلاث سنوات وثمان وعشرون يوما من ظهوره، حيث إهتز بنيانه إلى التفكك أمام أول تجربة قاسية تعرض لها، من خلال الحملة التي شنتها حكومة الوحدة في 12 آب 1960، حيث بلغ عدد المعتقلين (120) عضوا، أما الدكتور نورالدين زازا فيتحدث عن "أكثر من 5000 شخص تم توقيفهم عبر كل سوريا في غضون أيام، كان من بينهم أطفال بعمر 12 إلى 15 عاما وقاموا بتسجيل أسمائهم وتعذيبهم ومن ثم أطلقوا سراح معظمهم"⁽²⁾.

¹¹ - راجع نص البيان في: جريدة (راستي)، العدد (8)، السنة (1)، الموصل، 4 حزيران 1959.

² - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 177.

وحول الإعتقالات كتب رئيس الحزب آنذاك نورالدين زازا قائلاً: "وعندما وصلت الأخبار إلى المباحث حول مناهضة كرد سوريا لسياسة ناصر وكذلك حول نشاط حزبنا، تمكنت الأخيرة من وضع يدها بعد فترة وجيزة على عدد من منشوراتنا ومن كشف أسماء بعض أعضائنا وقد نجحوا حتى في تحديد هوية مسؤولي الهيئة التنفيذية لحلب وفي أعقاب مراقبة إستمرت لعدة أشهر ألقوا في 5 آب 1960 القبض عليهم وإقتادوهم إلى قيو تعذيب محلة الجميلية في حلب ومن ثم أخضعوهم خلال ثلاثة أيام وثلاث ليالي للتعذيب بالفلقة وقد شدّهم الجلاد بعنف وقوة بحيث غاص الحبل بعمق في لحم سيقانهم وأما السياط فقد حولت أقدامهم إلى كرات منقوخة بشكل غير معقول ناهيك عن ضربات البساطيل العسكرية المستمرة على الراس والبطن والأعضاء التناسلية لرفاقنا وأنهكتهم بسرعة وحطمت روح المقاومة لدى البعض إعتزفوا بانتمائهم للحزب الديمقراطي الكردي السوري وأفشوا بأسماء بعض رفاقهم"⁽¹⁾.

وما إن إنتهى تحقيق المباحث، مع المعتقلين من حلب وجبل الأكراد والجزيرة، تبين أن الجهاز التنظيمي للبارتي قد كشف بأسره في حلب وجبل الأكراد وجزئيا في الجزيرة، وأن آلاته الطابعة قد صودرت. وكانت المباحث قد سربت عناصر منها، إلى داخل الجهاز التنظيمي للبارتي وتبين أن طالبا من كوبان كان أداة مباشرة، ساعد في التنفيذ عند بدء ساعة الصفر، لبدء الحملة على البارتي يوم الجمعة في 12 آب 1960 من حلب ثم لعب دوره التجسسي، بين الرفاق، وهم في أقبية المباحث، ينقل أخبارهم وأقوالهم فيما بينهم، إلى المحققين من المباحث. وانتج عمله هذا، وأساليب التعذيب المختلفة، التي مارسها المباحث بحق الرفاق، أدت إلى إنهيار مقاومة بعض الرفاق. فبعد إنهيار، عضوي اللجنة المنطقية في حلب، أحمد حنان وحسن عثمان، والإعتراف بكل شئ جاء دور عضو المكتب السياسي (رشيد جمو)، وبحكم مسؤولياته العديدة ومهامه الكثيرة، أصبح بجانبها الهدف الأول للمحققين. كان مسؤولا عن التنظيم في داخل الحزب، وكان مسؤولا عن الإتصال

11 - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 177.

بالمنطقيات، وكذلك عن الطباعة وأجهزتها وعن غيرها من المهمات الحزبية. وكان رشيد حمو ومحمد ملا أحمد بين أول مجموعة داهمتها المباحث. وأصبح مكان إقامته فحاً للإيقاع بالكثيرين من الرفاق في حلب. وقد ركزت المباحث عليه وعذبته كثيراً فأنهار بعد أن واجهه المحققون بعضوي اللجنة المنطقية (أحمد حنان وحسن عثمان) المعترفين بأسماء كل الرفاق في القاعدة، وإستطاعت أن تحصل منه على مايلزمها من المعلومات وعن أسماء القيادات المختلفة، وعن أماكن أجهزة الطباعة. وفي القامشلي تم إعتقال مجيد حاجو، ومصادرة آلات الطباعة من بيته، هذه الآلات الوحيدة التي كانت تطبع أدبيات الحزب والتي كان قد تبرع بقيمتها الشخصية الوطنية : خليل رزو من أهالي الدرباسية⁽¹⁾ أما الدكتور نورالدين زازا رئيس البارتي وعثمان صبري سكرتير البارتي فقد أعتقلا في دمشق بعد ثلاثة أيام وأقتيدا إلى حلب، فلم يكن نصيبهم عند المباحث، كرشيد وغيره، إذ أن الأمور التنظيمية وأسماء رفاق القيادة والقاعدة والآلات الطباعة، كانت المباحث قد حصلت عليها، ولم يبق لها إلا الأمور السياسية، لذلك أمهلتهم ثلاثة أيام، ليعد كل منهم تقريره. أما بقية الرفاق في للجان المنطقية والفرعية وغيرها فكانت المقابلات طريقاً للإدلاء بالإعترافات، وكانوا في البداية يبدون تصلباً في الموقف وعدم الرغبة في الإعترافات، فكان يقابل رأساً بمسؤولة المنهار، بعد أن ينال حصته من التعذيب وينهار هذا أيضاً بدوره، ويعترف بكل شيء. أساليب مختلفة مارستها المباحث ضد المعتقلين فحصلوا على ما يريدون. ثم أحيل ملف /32/ إثنان وثلاثون معتقلاً إلى القضاء العسكري، لوجود عسكري "هو الرقيب محمدعلي حسو وشرطي هو (هورو)، بين المعتقلين"⁽²⁾.

في نهاية شهر آب 1960، حول ملف المعتقلين من المباحث إلى قاضي الفرد العسكري في حلب، وكان عددهم إثنان وثلاثون معتقلاً منهم: /7/ من ديريك و/4/ من القامشلي و /6/ من كوبان و/13/ من حلب و/2/ شخصان من دمشق. وكان الدكتور نورالدين زازا، رئيس البارتي، أول الداخلين إلى غرفة قاضي الفرد العسكري للتحقيق، إذ أرتأى أن

¹ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران...، ص 66.

² - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 78

على المعتقلين أن يفيدوا في التحقيق بأن الپارتی في حقیقته ناد ثقافی ولس حزبا سیاسیا، وأن برنامجه لا یدعو إلى كردستان موحدة ومستقلة. وهذا تماما ما كان مضمون إفادته في التحقیقات التي خضع لها. كما أنه رأى أن عضوية الحزبين تجمد بمجرد إعتقالهم، وأن الإعتقال ینزع عن أعضاء اللجنة المركزية دورهم القيادي. وبعد أن خرج زازا من غرفة قاضي الفرد العسكري، همس للمعتقلين الجالسین على المقاعد في الصالة، أمام غرفة التحقيق، الذين كانوا ینتظرون دورهم، همس الدكتور قائلا: "لا تقولوا أن هدفنا هو تحرير وتوحيد كردستان كما هو وارد في البرنامج السياسي للپارتی. هنا إنبری له عثمان صبري، رافضا طلبه، وأصر على أن يذكر التحرير والتوحيد من أهداف الپارتی، كما هو وارد في برنامج الپارتی"¹، متمسكا بدوره القيادي. وجدیرها بالإشارة إلى أن عثمان صبري كان الشخص الوحيد الذي إعترض على تثبيت (تحرير وتوحيد كردستان) في البرنامج السياسي للپارتی أثناء وضعه ربما إعتقادا منه بعدم توفر الإمكانيات الممكنة لتحقيق ذلك. لكنه رفض طلب الدكتور بالتخلي عن أهداف الپارتی أمام قاضي الفرد العسكري، تمسكا ببرنامج الحزب ودفاعا عنه وتأكيدا على وجود قضية كردية. لاشك أن الموقف الذي إتخذه عثمان صبري كان جريئا وصحيحا، لأنه تمكن من خلال هذا الموقف التاريخي ولأول مرة في تاريخ الحركة الكردية المعاصرة في سوريا، بوجود المسألة الكردية عبر ملف تحقیقات قاضي الفرد العسكري والذي أصبح جزءا من نضال الحركة الكردية ومن ثوابتها الرئيسة بعد مضي نصف قرن على ذلك، حيث أفاد عثمان صبري في تحقیقه بأن كردستان تدخل برؤوس ثلاثة في سوريا، من الجزيرة (محافظة الحسكة) وكوبان وجبل الأكراد، وبذلك كان أوصمان صبري أول من أرسى مفهوم ودعائم كردستانية هذا الجزء. وإزاء تباين المواقف أثناء التحقيق، دب الخلاف بين الرفاق داخل السجن وخارجه، بين تيارين، تيار تزعمه رئيس الحزب الدكتور نورالدين زازا، وآخر تزعمه سكرتير الپارتی آپو عثمان، فأيدت القيادة وجميع الرفاق خارج السجن، موقف عثمان صبري. كما وأيد الحزب الديمقراطي

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات ... المرجع السابق، ص 80 - 81.

الكرديستاني في العراق موقف عثمان صبري ورفاقه، حيث نشر على "الصفحات الرئيسية من إعلامه مطالبا بـ "الحرية لـ عثمان صبري ورفاقه"، ويطلق سراخ الجميع من السجن، دون أن تذكر إسم نورالدين زازا مع أنه كان رئيسا البارتي"¹. ومن ناحية أخرى، قيل "أن الحزب الديمقراطي الكرديستاني في العراق، تدخل لدى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، مطالبا بالإفراج عن المعتقلين الأكراد في سوريا"².

بعد ذلك، تمت إحالة ملف المعتقلين (الأثنين والثلاثين) إلى النيابة العامة العسكرية بدمشق لإعداد لائحة الإتهام، التي تضمنت تهما كثيرة منها:

1- العمل على إقتطاع جزء من سوريا.

2- إثارة النعرات العنصرية.

3- الإلتناء إلى حزب سياسي غير مرخص.

وغيرها من التهم الخطيرة، ثم أحيل ملفهم إلى محكمة أمن الدولة العسكرية بدمشق التي أصدرت بحقهم أحكاما صورية تراوحت بين ثمانية عشر شهرا وثلاثة أشهر. وكان هؤلاء قد إنتقلوا من حلب إلى سجن المزة العسكري، فوق إحدى روابي دمشق بتاريخ 1960/9/6، ومن هذا التاريخ وإلى بدء المحاكمات بتاريخ 1960/11/12 أي فترة شهرين، تعمق الخلاف داخل صفوف البارتي إلى درجة بقي وجود الحزب إسميا في العديد من المناطق . وفي نهاية شهر شباط 1961 نطقت المحكمة العسكرية في دمشق على أعضاء الـ KDPS المعتقلين، فحكم نورالدين زازا بالسجن لمدة سنة، وعثمان صبري ورشيد هو بسنة ونصف. وكانت أطول مدة حكم من نصيب "شوكت حنان (سنتين) لمحاولته إستمالة أحد عناصر الأمن للحزب. أما مسؤولوا المناطق فحكموا بالسجن تسعة أشهر والأعضاء العاديون ثلاثة أشهر"³. مع أنه وإستنادا إلى مواد القانون العقابيين المدني منها

¹ - محمد ملا احمد، صفحات...، المصدر السابق، ص 81.

² - المصدر نفسه، ص 82.

³ - KurdWatch, op.cit.

والعسكري، وكذلك تحت تأثير السلطات السياسية للبلد طالب وكيل المدعي العام بالحكم بعقوبة الموت لثلاثة من قيادات الحزب وهم كل من: "أوصمان صبري ورشيد هو ونورالدين زازا، إلا أن تلك الأحكام خففت تحت ضغط التدخلات والإلتماسات"¹.

وحول ظروف إعتقاله يكتب نورالدين زازا: "حوالي الساعة العاشرة صباحا يوم 8 آب وبينما كنت على رأس عملي بمكتبي في شركة الإستيراد والتصدير التي أسستها في دمشق، داهم دورية من المباحث المكتب وإقتادوني إلى المفوضية العامة للشرطة. حينما نحت بعد الظهر عبر الباب المنفرج قليلا لحجرة كبيرة مليئة بالمعتقلين رأس أوصمان صبري، هذا المناضل الذي ناهز الستين من عمره، إستنتجت على الفور بأن المباحث قامت بإجراء حملة تفتيش ووضعت يدها على عدد كبير من رفاقنا. أمضيت في الزنزانة ثلاث ليالي متتالية على مسطبة خشبية بلا فرش ولا غطاء، وفي اليوم الرابع نقلوني مع أوصمان صبري إلى حلب، وقد لاحظت بان قبو المباحث فيها أعمق من بئر كما شعرت بأنني أهبط خمسين درجة نحو الأسفل وكان يتألف داخله من نصف دزينة من الزنزانات المزدحمة. وبعد ذلك بخمسة عشر يوما تم نقلنا إلى سجن الثكنة العسكرية لحلب، الذي كلن يقع داخل قلعة وقد قاموا بتكديسنا في حجرات مظلمة ورطبة تفوح منها رائحة عفنة ووزعوا كل أربعة أو خمسة في حجرة، ولحسن الحظ سمحوا لنا كل يوم صباحا وبعد الظهر بالخروج إلى الفناء، هذا الإمتياز الذي أتاح لنا التنفس. وبعد مضي أيام قليلة حشرونا في عربات عسكرية غير مكشوفة وإقتادونا إلى المدينة للمثول أمام حاكم التحقيق العسكري. وقد إستمر التحقيق لمدة ثلاثة أيام، وفي 8 ايلول ربطونا إثنين إثنين وغادرنا بالباص بإتجاه دمشق في ظل حراسة رقيب وعريف وإثنا عشر من رجال الشرطة العسكرية مدججين بأسلحة كلاشينكوف وتوقف الباص في الساعة التاسعة مساء داخل فناء ثكنة الشرطة العسكرية وأدخلونا بعدما جردنا الحراس من أحزمتنا وأربطة أحذيتنا مباشرة في مبنى تحت الأرض يستخدم كسجن ومن ثم كدسوننا في حجرتين صغيرتين جدرانها مصبوغة بالأحمر بدماء الصراصير التي

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص ص 201، 2011.

سحقها المعتقلون الذين سبقونا إليها. وفي الصباح اليوم التالي إقتادونا إلى المحكمة العسكرية العليا وتبعاً لتوصية مدعي حلب العسكري قرروا حجزنا في سجن مزرة وأن التحقيق الذي باشروا به في حلب لم يكن قد إنتهى، حيث تعرضنا هنا إلى أسوأ أنواع الإهانات والتعذيب. وإعتباراً من 15 كانون الأول 1960 ولحد 20 شباط من عام 1961 (يوم المحاكمة) كانوا يقتادونا كل يوم سبت، عدا أيام العطل، إلى المحكمة^[1]. ومن ضمن ما ظهرت خلال الإعتقال مسألة التصاريح.

مشكلة التصاريح :

بعد نقل معتقلي الپارتى إلى سجن المزرة العسكري بمدينة دمشق للمحاكمة، برزت مشكلة أخذ التصاريح منهم. والهدف من التصاريح: هو التبرؤ من الپارتى، لأنه حزب محرب، وعدم الموافقة على برنامجه، لأنه مدان، وإعلام النظام من الإنضمام إليه وإعلان الإنسحاب منه، مقابل إطلاق سراحهم عوضاً عن تقديمهم للمحاكمة. كانت السلطات تهدف من وراء هذه الخطوة إلى تصفية الپارتى وإنهاء الموضوع الكردي أمنياً وبث الشقاق والفرقة داخل الرفاق، وهذا ما حصل بالفعل، فقد برز بين الرفاق المعتقلين داخل السجن موقفان متعارضان، الإنهزامية من طرف والصلابة المبدئية من طرف آخر. كان (حسين سراج الدين)، محامي الدكتور نورالدين زازا ومجيد حاجو من حلب، قد لاحق القضية إلى دمشق، وإتصل برئيس المباحث العامة، وعرض عليه فكرة أخذ التصاريح من المعتقلين، بدل تقديمهم إلى المحاكمة. فوعده رئيس المباحث، بعرض القضية على وزير الداخلية، عبدالحميد السراج، وحينما قدم الخامي إلى السجن، أخبر الدكتور نورالدين ورشيد حمو، في مقابلته معهما، بالأمر. سمع الرفاق المعتقلون بالأمر، وعلى أثرها طلب عثمان ورشيد، من الدكتور ومجيد حاجو أن يسحبا توكيلهما من الخامي المذكور، رجل المباحث. فرفضاً وأصبح من المتوقع مجئ رجال المباحث بين ساعة وأخرى لأخذ التصاريح

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 177 - 214.

منهم. وسادت بينهم حالة من القلق وتوتر الأعصاب. إحتدم النقاش بين التيارين حول إتخاذ موقف موحد من مشكلة التصاريح، ورأى الجميع أن وجود ثلاثة قياديين وهم كل من: الدكتور نورالدين زازا رئيس البارتي، وعثمان صبري سكرتير البارتي، ورشيد همو عضو المكتب السياسي بين المعتقلين كاف بإتخاذ موقف من مشكلة التصاريح. وفي الوقت الذي وافق عثمان صبري ورشيد همو على الفكرة، رفضه الدكتور نورالدين زازا بحجة: "عدم وجود قيادة مركزية في السجن، إنما القيادة في الخارج، وأنه من يوم إعتقالنا، لم تعد صف القيادة علينا، أن كل واحد منا حر فيما يعمل. من أحب فليوقع، ومن لم يحب فليرفض" (1). ولإيجاد مخرج بشأن المشكلة، إقترح عثمان صبري زيادة إثنين من أعضاء اللجان المنطقية، على الثلاثة من أعضاء القيادة (نورالدين وعثمان ورشيد) لإيجاد حل للمشكلة. فرفض الدكتور نورالدين مجددا الفكرة، وتمسك برأيه، بقاء كل فرد حرا في إتخاذ الموقف المناسب له من التصاريح. وأمام هذه اللوحة، إجتمع كل من عثمان صبري ورشيد همو ومحمد ملا أحمد وكمال جميل وسيد وأرسلان وملا محمد نيو ومحمد علي حسو (2)، إتخذوا قرارا بعدم التوقيع على التصاريح، وعدم إتخاذ موقف فردي وعدم التحرك إلا برأي جماعي.

1 - محمد ملا أحمد، صفحات، المصدر السابق، ص 85.

2 - يقول عن حياته: "ولدت في قرية موزا عاصمة هوريا عام 1930، عندما ذهبت إلى (الجيش) للخدمة الإلزامية، تعرفت على أكراد الشام، قال لي إبراهيم متين ورشى كيفو هل أنت كردي؟. بعد سنة تبلورت لدي الأفكار وأحببت أن أفهم بشكل أكثر عن القومية الكردية، سألت الناس وتعرفت على جكرخوين وأخذت جميع طلاب الإعدادية إلى بيت جكرخوين. إنسجنت مع أوصمان صبري ونورالدين زازا في سجن المزة، إنسجنت فرديا من بين 80 شخص. قرأت كتاب بيرز لاموف لمكسيم غوركي، كان بطله عند سجنه يجرب ثقب رجله لكي يعرف هل يتحمل التعذيب، وعندما إنسجنت أردت أن أجرب ذلك على نفسي. عام 1956 كنت أقول الشعر، كنا نلتقي أنا وجمال نيز وجكرخوين و هژار موكرياني ونورالدين زازا وقدري جميل باشا في المقهى، عندما شاهدوا كتاباتي، قالوا لي هذا شعر، كنت قبل ذلك أكتب وأقطع". توفي صباح يوم الجمعة 4 آذار 2016 ودفن بمقبرة الهلالية. رسالة من محمد علي حسو إلى الباحث بتاريخ 2012/7/17.

وإزاء الموقف، عرض الدكتور نورالدين إقتراحا جديدا، وهو تشكيل لجنة من الموقعين، تبت في أمر التصاريح على أن تشكل من ممثلين عن الجميع على الشكل التالي: واحد من (ديريك) هو (نواف نايف مصطفى باشا)، زعيم عشائر الكوچر ، وواحد من القامشلي هو (مجيد حاجو) وآخر من عين العرب هو (مصطفى إبراهيم) والرابع من حلب هو (شوكت حنان) والخامس من جبل الأكراد (لم يسمه) على ان يكون أعضاء اللجنة المركزية الثلاثة، لجنة إستشارية، لتلك اللجنة الحماسية. عارض عثمان صبري ورفاقه (الذين إعتبروا أنفسهم أعضاء منظمين تجاه الآخرين اللاحزبيين والمنفلتين من قيود الحزبية والتنظيم)، عارضوا هذه الفكرة بشدة، وطالبوا بالإقتراح القائل بوجوب قيام أعضاء اللجنة المركزية الثلاثة بالإضافة إلى إثنين آخرين من أعضاء اللجان المنطقية، لإتخاذ قرار بشأن التصاريح، كما أوضحوا أنه لايجوز لأعضاء منظمين في حزب سياسي، تلقي الأوامر والتوجيهات من أعضاء غير حزبيين وغير منظمين، لايقدرّون المسؤولية الحزبية، كأعضاء هذه اللجنة المقترحة من قبل الدكتور، حيث نراهم: نواف نايف مصطفى باشا، مفصول من الحزب بقرار حزبي، ضمن تنظيم الحزب كله في فرعهم. ومصطفى إبراهيم لم ينظم في الحزب كما قال رفاق حلب. شوكت حنان موقوف بقرار حزبي. ومجيد حاجو: الحزبي الوحيد بينهم، مؤيد (100٪) لتوقيع التصاريح ويعلمها صراحة. وهنا عرض عثمان إقتراحا آخر وهو: أن يوقع التصريح من يريد، ويمتنع عن ذلك من لايريد التوقيع. ولكن هذا الإقتراح رفض من قبل رفاق عثمان وكذلك الآخرين أيضا. وهكذا لم يصل الرفاق إلى موقف موحد بشأن التصاريح وتعمقت الأزمة في البارتى وتوسع الشرخ، وكان ذلك بداية لصراع أيديولوجي وطبقي داخل الحزب.

محاکمات 12 تشرين الثاني 1960:

بعد أن فشلت سياسة أخذ التصاريح من المعتقلين، قررت السلطات تقديمهم إلى المحكمة في يوم 1960/11/12. وبهذا الصدد كتب محمد ملا أحمد: "كان البگوات، ونحن في حلب، قد إنخذوا من السيد (حسين سراج الدين) محاميا ليدافع عن الدكتور ومجيد حاجو، وقد رافقهم إلى دمشق. وما أن بدأت المحاكمة حتى طلب الدكتور نورالدين، دون إستشارة رفاقه، من رئيس المحكمة السماح له بتوكيل محام يدافع عنه، فجاراه كل من مجيد حاجو ونواف نايف باشا، وكان هذا الموقف صدمة لرفاقهم، الذين جالت أسئلة كثيرة في رؤوسهم. أهذه صفة المناضل الثوري، أينهار في أول الطريق ويستتجد باخامي؟. وأحس رفاقهم بالفارق الطبقي بينهم، كما أحسوا باختلاف في تصور الإنضباط والوحدة الحزبية، والصلابة المبدئية، وإنها شئ آخر، غير واقعهم الذي يعيشونه. وقد خلق هذا أحساسا لدى كثير من رفاقهم، عن كيفية الخلاص من قبضة القاضي بدون محامي، مع التهم الكبيرة للنيابة العامة" (1). وما أن بدأت المحاكمة حتى بان جليا، تباين المواقف خلال الإستجابات. وكان الدكتور نورالدين زازا أول من إستجوبته المحكمة بصفته رئيسا للپارتى. وقد سأله رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا بدمشق، إذا كان من أهداف الپارتى إقتطاع جزء من سوريا؟، فنفى الدكتور ذلك. وسأله هل الپارتى يسعى لإثارة النعرة العنصرية بين الأكراد، أو العمل على معاداة العرب؟، نفى ذلك أيضا، ثم سأله فيما إذا كان (الدكتور) يؤيد دولة كردستان؟، فأجاب: أنها فكرة بعيدة المدى، حينها رد المحامي عنه قائلا: بأنها خيالية، فأيده الدكتور في ذلك، ثم أضاف أنه يؤيد دولة كردستان في تركيا (وكان الدكتور قد ذكر ذلك مسبقا أمام القاضي الفرد العسكري في حلب، دون أن يخبر رفاقه بما قاله، أي أن كردستان خيالية، كما أوضح ذلك محاميه، حسين سراج الدين في دفاعه عنه). وفي رده على سؤال رئيس المحكمة، فيما إذا كان الپارتى حزبا سياسيا؟، أجاب الدكتور: بأن الپارتى جمعية تطالب بالحقوق الثقافية والاجتماعية للشعب

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات، المصدر السابق، ص 88 - 89.

الكردي في سوريا، وليس للپارتى أهدافا سياسية. وتساؤل القاضي: أهذا البرنامج وبنوده لجمعية ثقافية، أم ل حزب سياسي؟، فأصر الدكتور على أن الپارتى جمعية ثقافية، لا حزبا سياسيا. وبعد العودة من المحكمة، سأله رفاقه لماذا قلت: أن دولة كردستان خيالية، أجاب بأنه ليس (دون كيشوت)، ليعيش في الأوهام" (□) مصرا على أن موقفه هو الصحيح، مع العلم أن عثمان صبري قد حذر الدكتور قبيل المحاكمة من خلال مجيد حاجو، بأنه سيكذبه أمام القاضي، فيما لو قال عن الپارتى، أنه جمعية ثقافية. وتحاشيا لتبيان خلافات الرفاق أمام القاضي، إتفق عثمان صبري ورفاقه فيما بينهم على عدم الخوض في تفسير كلمة الپارتى (أهو جمعية أو حزب)، والإكتفاء بذكر أنهم من الپارتى. أما رشيد همو، فقد ذكر أن الپارتى جمعية ثقافية. وحينما سأله القاضي: هل تؤيد دولة كردستان؟ أجاب: كلا. وعندما سأله رفاقه عن جوابه هذا، أجاب: بأنه لم يرد أن يظهر للمحكمة وجود خلاف بينهم، لكنه اعترف أيضا لهم بأنه أخطأ في ذلك.

وعندما جاء دور عثمان صبري، أبدى موقفا معاكسا لموقف الدكتور، ففي رده على سؤال القاضي عن دولة كردستان، أجاب: "أنه يؤيد دولة كردستان، ويعطف على نضال الأكراد في كردستان، وأن من أهداف الپارتى ضم شمل الكرد في الجمهورية العربية المتحدة، بجانب المطالبة بالحقوق الثقافية والاجتماعية. وسابقا، كان عثمان صبري قد ذكر بأن كردستان تدخل في سورية بثلاثة رؤوس في الجزيرة وكوبان وجبل الأكراد. وحين سئل عن معنى كلمة الپارتى، وماذا تعني، أحزب سياسي، أم جمعية ثقافية، أجاب لأعرف ماذا تعني، فسروها كما تشاءون، كما قال أيضا بخيانة من يدعو إلى الانفصال عن سوريا. وأثناء المحاكمات، جاء إلى عثمان صبري محام، يطلب منه أن يوكله دون أجر ومما قاله لعثمان: أن خلاصك يهمننا، ويجب أن تخرج، ولكن المسؤولين في الحكم يرون أن الدولة قائمة على أساس القومية العربية (يعني لاوجود لغيرها من القوميات) وأن مطالبكم لا تشكل جريمة في نظر المسؤولين. ثم أوضح أنه مرسل من قبل المباحث. لكن عثمان

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات، المصدر السابق، ص 89 - 90.

صبري رفض توكيله ومنطقه. وقد جاء في التقرير الذي قدمه عثمان صبري ورفاقه في السجن، إلى قيادة الپارتى في شباط 1961 في خارج السجن، حرفيا: "بلغنا من محام جاء يعرض علينا توكيله دون أتعاب، أن المسؤولين في الحكم ينظرون إلى مطالبنا الثقافية والاجتماعية، لاتشكل جرما بنظرهم، غير أنه لوجود لغير القومية العربية هنا. وهذا يعني أنهم لا يودون أن نقول إننا قومية بل أقلية، فإحذروا من ذلك، وإنشروها بين الرفاق. وأعلموا أن محاولاتهم هذه جاءت بعد أن أفلحوا بجعل الپارتى جمعية، كما جاء على لسان الدكتور نورالدين وأصحابه، وأكثر منها أن دولة كردستان خيالية. كما أرادوا أن يصلوا إلى غايتهم الثانية بجعلنا أقلية في سوريا بواسطتنا، لأنهم رأوا موقفنا أصلب من موقف الدكتور وأصحابه في المحكمة، فأرادوا أخذنا مطية لهم، بعد أن أفلحوا في موقف الدكتور، لكننا رددناهم خائبين، ورفضنا طلب محامهم بتوكيله"⁽¹⁾. كان السلطات تنوي النيل من موقف عثمان صبري بهدف الإقرار بعدم وجود شعب كردي في سوريا بل أقلية وأن الپارتى عبارة عن جمعية ثقافية لاحزبا سياسيا، وهذا يعني أن الكرد دخلاء وضيوف لا قضية شعب ووطن، إلا أنه بمواقفه البطولية خاب ظنهم .

ومن جانبها فضحت جريدة خبات الاعتقالات التعسفية ضد المناضلين الكرد، بغية تنفيذ سياسة الإدماج والصحراء ضد الشعب الكردي في سوريا، بمختلف الأساليب والطرق، كالإرهاب والإضطهاد، وتخفيف كثافة السكان الكرد في بعض الأماكن بتهجير الكرد منها، وتوطين غيرهم إليها، بإسم الإصلاح الزراعي وغيره وهي جديدة في نوعها⁽²⁾. كما عبرت جريدة (خبات) عن تضامنها مع المناضلين الكرد، حيث وردت في واحدة من أعدادها: "إجتاحت أخواننا الأكراد في سوريا، مؤخرا حملة إرهابية جديدة إعتقلت فيها عشرات المثقفين الأكراد بضمنهم الشاعر الكردي المعروف عثمان صبري والأديب

¹ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص 92.

²² - خبات، العدد (223)، السنة (2)، بغداد، أيار 1960.

الكردي اللامع الدكتور نور الدين زازا إستاذ الفلسفة في جامعة دمشق (سابقا) والسيد مجيد حاجو وغيرهم من الشباب الكردي المثقف" (١).

وإذا كانت السلطات قد فشلت مع عثمان صبري ورفاقه، فأنها قد أفلحت مع غيرهم في داخل وخارج السجن، وكان ذلك سببا في تأزيم الوضع داخل البارتي إستمر إلى حين حدوث إنشقاق علم 1965.

نص مذكرة الدكتور نورالدين زازا إلى رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا:

في معمعة الصراع بين تياري عثمان والدكتور داخل السجن، كان الإقليم الشمالي والجنوبي (مصر وسوريا) بصدد وضع دستور دائم لدولة الوحدة، حينها كتب الدكتور نورالدين برقية بإسمه في عام 1961، يطلب فيها إعتبار الكرد مواطني الإقليم الشمالي، شعبا له حقوقه القومية، مطالبا تثبيت ذلك في الدستور الجديد للبلاد، وكان جواب السلطات، نقمة على السجناء وإهانات لهم وتعديبا أكثر. وقدم الدكتور مذكرة بالوقائع والحوادث التي تثبت تطبيق سياسة التمييز العنصري تجاه الكرد، مستعينا برفاق السجن في تذكره لهذه الوقائع والحوادث، وفيما يلي نص المذكرة:

إلى سيادة رئيس محكمة أمن الدولة العسكرية العليا

حسب طلبكم في الجلسة السابقة التي إنعقدت بتاريخ 1960/12/31 ، لحكمتنا في محكمتكم الموقرة، أقدم إليكم بيانا بالوقائع والحوادث التي تثبت تطبيق سياسة التمييز العنصري تجاه الشعب الكردي في الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة، آملا أن تكون وسيلة تتفهمون بها وضع الشعب الكردي في الإقليم الشمالي، وتبرير موقفنا نحن بالذات، حينما إتخذنا هذا الطريق الجماعي للوصول إلى حقوقنا الطبيعية والإنسانية. هذا وأريد أن ألفت نظر سيادتكم إلى أنني في وضعي هذا في السجن لأستطيع إلا أن أقدم

¹ - خبات، العدد 299، السنة الثانية 28 آب 1960.

الخطوط العريضة لبعض الحوادث في التمييز العنصري التي أتذكرها، والتي منها مازالت مستمرة إلى الآن. سيدي:

بالرغم من أن حوادث التفرقة والتمييز العنصري تجري وتطبق في مجالات عديدة، وبطرق شتى، فأريد أن أكشف لسيادتكم قبل عرض الوقائع عن السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تلك الوقائع والحوادث المؤسفة، وذلك السبب هو: أن في الإقليم الشمالي من العربية المتحدة واقع ملموس وموضوعي هو حقيقة وجود الشعب الكردي، الذي كان ولا يزال يعيش في أرضه، ضمن نطاق جمهوريته العربية المتحدة، جنبا إلى جنب مع أخوانه العرب. وهو شعب له لغته وعاداته وتقاليده، وحافظ على مقوماته من غناء وشعر وموسيقى. وهي لاتقل روعة وغنى عن أية لغة من اللغات المجاورة، وقد ظل متمسكا بها، ومحتفظا بنسمااتها على مر التاريخ وتوالي العصور فإعتنق الأكراد الإسلام، منذ الأيام الأولى، ولم تضع اللغة الكردية والعادات والتقاليد الكردية لدى الشعب الكردي. والآن نحن في هذا التاريخ من حياة البشرية التي تسعى حثيثة من أجل تعاون وتفاهم الشعوب، لتحقيق تقدم ورخاء أفضل للإنسان، وتوطيد السلام والإرتقاء بالشعوب والكرامة الإنسانية إلى مستواها اللائق. وكما قلت أن اللغة الكردية والعادات والتقاليد الكردية، لدى الشعب الكردي وتمسكه بها، لم يكن في يوم من الأيام مصدرا من مصادر التفرقة والخلاف بين الشعبين العربي والكردي وأن جميع المؤتمرات والهيئات الاجتماعية الدولية منها والشعبية من الخصائص والمقومات الشعبية حقوقا مشروعاً وضرورية لكل شعب، فمن واجب الدول والشعوب المتقدمة، تأييدها، والمحافظة عليها وبل تطويرها وتنميتها، لدى الشعوب المختلفة، وعلى رأس هذه الجمعيات والمؤتمرات (الجمعية العامة للأمم المتحدة) التي جعلت في ميثاقها لحقوق الإنسان، مسألة قتل ثقافة شعب، جرماً يعاقب عليه، (مؤتمر باندونغ ومؤتمر تضامن شعوب آسيا وأفريقيا في القاهرة، وكذلك في أغلب المؤتمرات والاجتماعات التي حضرها ويحضرها سيادة الرئيس جمال عبدالناصر)، يؤكد بإصرار على حقوق الشعوب وضرورة وضرورة إحترام مطالبها ورغباتها)، ولي أن أذكر، بأنه عقب زيارة سيادة الرئيس للسودان الشقيق، جاء في البيان المشترك الذي صدر عن الرئيسين العربي والسوداني،

مايلي بالحرف الواحد: (إستنكار كل سياسة ترمي لإذلال الشعوب وإستعبادها، وتنقص من كرامة الإنسان بسبب اللون والجنس والعقيدة). قلت أن الواقع الملموس والموضعي للشعب الكردي، في الإقليم الشمالي، مع وجود تلك المواثيق والبيانات، التي صدرت وتصدر من هيئات ومؤتمرات دولية وشعبية تلك التي تكون الجمهورية العربية المتحدة عضوا وطرفا فيها، تجعل من حقوق الشعب الكردي اللغوية وما إليها حقوقا مشروعة وطبيعية للأكراد والمستوطنين في الجمهورية العربية المتحدة، لايمكن التفاوضي عنها أو إنكارها، أن هذا الواقع من التفاوضي وإنكار السلطات هذه الحقوق على الشعب الكردي، بل وإتباع سياسة طمس هذه الحقوق وسياسة صهر ودمج وتعريب الأكراد بشتى الوسائل من جانب آخر تتولد (سياسة العنصرية) بالضرورة وبشكل حتمي وهذه السياسة، أساس كل عوامل التفرقة والتجزئة التي سأورد بعض وقائعها كما ذكرت من قبل، وقبل أن أورد تلك الوقائع والحوادث، لايسعني إلا أن أعرض لسيادتكم ثلاث نقاط أرجو أن تحوز على حسن تفهمكم وإعتباركم لها، وهي:

1- في هذا الطرف التاريخي الراقي، لم تعد حقوق الشعوب مجرد قرارات وبيانات تسطر على صفحات، وتحفظ بين المصنفات والأضابير، بل تلك الحقوق دخلت إلى مستواها التطبيقي العملي، في بلدان عديدة من تلك التي تضم قوميات أو شعوبا معدودة، منها: "يوغسلافيا، سويسرا، بلجيكا، كندا، العراق، أفغانستان، الهند، أندونيسيا، الإتحاد السوفيتي، الصين". وقد جنت هذه البلدان، من وراء تطبيق المساواة التامة بين مختلف شعوبها وجعلها جميعا تتمتع بكل حقوقها المشروعة فوائد كثيرة من النواحي السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذلك حلت مشاكلها الداخلية دون إضطرابات وقلقل .

2- أن التمييز العنصري، لا يؤدي إلى تفسخ الأخوة العربية الكردية فحسب وإنما يؤدي أيضا إلى بذور الشك وعدم الثقة بين الشعبين العربي والكردي، اللذان عاشا في إخاء ووثام طوال عصور الظلام، في عصر الحكامين العثماني والفرنسي اللعينين،

فسياسة التمييز العنصري لاتضر بالأكراد فحسب، ولكنها لاتنفع الشعب العربي في شئ، بل أكثر من ذلك، فهي تضر بالمصلحة الوطنية، بخلق مشاكل داخلية لامبرر ولا طائل منها. وبالعكس من ذلك فإن ترك هذه السياسة وإعطاء الأكراد حقوقهم التي ظلوا محرومين منها طوال العصور السابقة تبتز تلك المشاكل من الأساس، وتربط الأخوة العربية الكردية بروابط مادية لاتنفصم وتوطد أركان التضامن العربي الكردي، وتظهر البلاد بمظهر تعاوني ديمقراطي صحيح .

3- إرتقاء اللغة الكردية إلى المجال الدولي، وكونها لغة شعبية حية تردد كلماتها وآدابها وموسيقاها في عدة إذاعات عالمية وفي مقدمتها إذاعة القاهرة والعراق وإيران والإتحاد السوفيتي. وأنها تدرس في مدارس وجامعات عدة بلدان: (أوسالا، السويد، يريفان، موسكو، لندن، باريس، العراق، لينيغراد، إيران) مع حرمان الشعب الكردي في الإقليم الشمالي من إستعمالها والتعبير عن مشاعره وعواطفه عن طريقها، مع إستعمال وسائل العنف والإرهاب مع القائمين بها، تدفع الشعب الكردي بحكم الضرورة إلى إشباع تلك الرغبة الطبيعية بشتى الطرق والوسائل الممكنة. أما الحوادث والوقائع التي طلبتموها فهي :

1- (!) - عدم الإعتراف رسميا بوجود كيان للشعب الكردي في الإقليم الشمالي، وفتح المجال أمام بعض الموظفين، وخصوصا التنفيذيين بتوجيه عبارات "شعوبي، شيوعي، كردي، خائن، يهودي" إلى المواطنين الأكراد، دون رادع. ووصلت هذه العبارات حتى إلى الصحف. فنرجو مراجعة الصحف التي كانت تصل إلى الإقليم الشمالي من لبنان عام 1958 وكذلك الصحف المصرية والسورية .

2- في ديريك، مساعد شرطة ملقب بأبي حسن، يستوقف الشخص في سوق البلدة ويسأله أنت كردي أم مسيحي، فإذا قال كردي، يضرب ويهان على مرأى من الناس وربما يوقف في السجن. أرجو الإستزادة من الأطباء (أحمد ملا إبراهيم، عبدالقادر كوي).

1- في المناطق الكردية تقوم السلطات بتغيير الأسماء الكردية، إلى أسماء عربية. مع أن المعلوم بأنه هنا في الإقليم الشمالي، قرى ومدنا، لاتعد ولاتحصى ذات أسماء غير عربية أمثال "دوما، زبداني، بلودان، حرستا" .

2- في دوائر النفوس ومخفر الشرطة، يمنع ويهان كل من يتقدم بأوراق تسجيل أولاده بأسماء كردية .

3- أوقف مدير ناحية الدرباسية، المواطن عبد الحميد سليمان لأنه لبس العمامة الكردية على رأسه، وهدده أن لبسها، ويمكنكم أن تسألوا أهل الدرباسية عن الأعمال الأخرى الإستفزازية والتعسفية، التي قام بها مدير الناحية في الدرباسية عام 1958.

4- كتبت جريدة الطليعة، التي تصدر في الإقليم الشمالي، في عنوانها الرئيسي "الأخوة العربية الكردية" فكان من نتيجة ذلك إغلاق الجريدة وجلب صاحبها إلى الدوائر المسؤولة، لسؤاله عن سبب كتابة ذلك، وربما كانت هنالك أسبابا أخرى، لإغلاق الجريدة، ولكن هذا العنوان كان السبب الرئيسي في ذلك .

1- عام /1955/ صودرت كتب (ألف باء) كردية من عثمان صبري، وبالرغم من محاولاته العديدة ومراجعة رئيس الحكومة آنذاك، لم ترد إليه الكتب.

2- صودرت دواوين الشاعر الكردي (جكرخوين) الشعرية، عدة مرات، وكذلك لم تجب طلباته في إستردادها، بالإضافة إلى كتاب (أمثال كردية) كان قد طبعها ولكنها صودرت وهي في المطبعة عام 1958/ .

3- في عام /1957/ أوقف رجال الشعبة الثانية، المواطن (عبد المجيد حاجو) لحيازته كتابا كرديا، باللغة العربية يبحث عن الأكراد، وسيق إلى ديرالزور ثم إلى دمشق، حيث أفرج عنه هناك .

4- أوقف رجال المباحث المواطن (حمزة نويران) مع عدة اشخاص آخرين من قري الدرباسية لأن أخبارية أعطيت عنه بوجود كتب كردية لديه.

5- في عام /1958/ تقدم بعض المواطنين الأكراد من القامشلي وهم: الدكتور نافذ، سليمان حاجو وإبراهيم متيني، ويوسف ميرزا، بطلب للحصول على إجازة نادي ثقافي، وبالرغم من أنهم أختاروا لهذا النادي إسم "نادي جمال عبدالناصر الثقافي" فقد رفض طلبهم، ورغم وجود ناد للسريان ونادين للأرمن في القامشلي، عدا مدارسهم الابتدائية والثانوية.

6- في عام /1957/: دخل رقيب من الشعبة الثانية، إلى مقهى عام في القامشلي وأخذ يحطم الإسطوانات الكردية وبالرغم من وجود إسطوانات أخرى تركية وأرمنية.

ج- أن النظرة العنصرية، تؤدي إلى حرمان الأكراد من حقوقهم كمواطنين، ومن الدلائل على ذلك :

1- في جنوب الجزيرة، بين الحسكة وتل كوجك (تل كوچر- الباحث) أراضي أملاك الدولة تعرف باسم (الرد) وقد قامت السلطات بتوزيعها على أفراد العشائر، ولكنها خصت بها العرب دون الأكراد، لم يستفيد منها كردي واحد مع العلم، أن الذين وزعت عليهم تلك الأراضي، لا يقومون باستغلالها بأنفسهم، بل يؤجرونها إلى ذوي المصالح، وهم أنفسهم من الرحل المتنقلين.

2- قضايا العقارات المختلف عليها، بين العرب والأكراد، يقف الموظفون إلى جانب العرب، ويساندونهم بتقاريرهم وكشوفاتهم بامتلاك هذه العقارات، وهذا الشيء يلاحظ بين عشيرتي (جبور، شمر) العرييتين وعشيرتي (ميرسينا والعباسة) الكرديتين.

3- غالبية الأكراد غير مسجلين بدوائر النفوس، وبالتالي فهم محرومون من حقوق الإنتخابات، وخدمة العلم والتعليم، وكما يمكن أن يجرموا من قانون الإصلاح

الزراعي ولذلك فهم يتقدمون بمعاملات تسجيل المكتومين، وبالرغم من أن هذه المعاملات التي يتقدم بها أفراد العشائر العربية تنهي بكل سرعة وبدون عرقلة، فيكفي أن يثبت الفرد منهم، أنه من الفخذ الفلاني أو البطن الفلاني.

4- طردوا وأسقطوا في الإمتحانات معظم الطلاب الأكراد في الإمتحانات في المدارس الثانوية، رغم أنهم كانوا بارزين ومتفوقين. أرجو السؤال والإستفسار عن هذه الناحية من أفراد مدينة القامشلي، منهم (سامي ملا أحمد نامي).

5- أنتخب من منطقة الجزيرة /14/ نائبا منهم كرديان ومسيحي وجاجاني و/10/ عرب، وبالرغم من أن الأكثرية الساحقة من السكان هم من الأكراد، وما يلاحظ أنه يوجد /3/ نواب من عشيرة شمر وعدد أفرادها في سوريا لايتجاوز الأربعة آلاف، وسكان مدينة القامشلي وحدها من الأكراد لا يقلون لا يقلون عن /30/ ألف نسمة. ألا يحق للأكراد أن يتساءلوا عن سبب هذه النسبة غير العادلة.

د- أن سياسة التمييز العنصري، تدفع بعض المسؤولين إلى القيام بأعمال تجاه الأكراد، تمسهم في كرامتهم الوطنية وتشعرهم بأنهم أناس غير موثوقين، ومن هذه الأعمال:

1- في السنتين الأخيرتين، سرح كثير من الموظفين الأكراد، وخاصة المعلمين، وأما الذين لم يسرحوا فقد أبعدهوا عن مناطقهم، دون مبرر سوى انهم أكرادا. بالرغم من أن الموظفين العرب الموجودين في المناطق الكردية، مضطرين للإستعانة بالترجمة لتفاهم مع المواطنين هذا بالإضافة إلى أنه في المدة الأخيرة، لم يسجل في المعاهد، مثل دور المعلمين والبعثات الحكومية، ومدارس الشرطة، والكلية، إلا عدد قليل يعد على أصابع اليد الواحدة من الأكراد المتقدمين، دون مبررات قانونية.

2- في ربيع عام /1958/، اقدم شخص كردي، على خطف زوجة عبدالرحمن المدلول، أحد شيوخ عشيرة شمر، فقام أفراد هذه العشيرة، المسلحين بالبواريذ والبنادق

الرشاشة، بالتفتيش عنهما في كل مكان، ولكنهم قاموا بأعمال إنتقامية وتعسفية في القرى الكردية فقط، فكانوا يعتقلون مختير ووجهاء هذه القرى ويربطونهم، ويدلونهم في الآبار ويحفرونهم بعد ذلك بالتراب، بالإضافة إلى الضرب والإهانات الأخرى، إلى أن عثر قائد فيصل شرطة ديريك على الرجل والمرأة وأوقفهما في سجن ديريك. لما سمع أفراد عشيرة شمر بذلك، ذهبت مجموعهم المسلحة إلى هنالك وهددوا القائممقام وقائد الفيصل، وغيره من الموظفين بتسليمهم الشخصين، أو أنهم سيأخذونهما بالقوة. فسلمتهم السلطات الشخصين، بعد الإتفاق مع سلطات القامشلي والحسكة، فأخذوهما إلى قراهما، حيث قتلوهما، مع ابنة صغيرة، من زوجها، يتجاوز عمرها /6/ سنوات. وقد قام بعض الأكراد من تلك القرى وغيرها، بإرسال برقيات إحتجاج إلى السلطات المسؤولة في الحسكة ودمشق. ولم يكن الإحتجاج بسبب الرجل الكردي المعتقل، لأن الأكراد هناك لا يزالون بوضع عشائري، يقدرون قضايا الشرف والعرف وإنما كان الإحتجاجات ضد تصرفات رجال شمر، التعسفية الإنتقامية، ضد الأبرياء من سكان تلك القرى، وبالرغم من أن هذا الإحتجاج كان تلقائيا لدى الناس، كان ذلك ضمن مايمكن أن يأتي به مواطن ذو ضمير، إلى السلطات، لكن السلطات إعتبرت مرسلي البرقيات مشاغين، فقدمتهم إلى محكمة أمن الدولة في القامشلي بتهمة إثارة النعرات العنصرية. أما بالنسبة إلى الشمر فقد أوقفت السلطات أربعة عشر شخصا، توقيفا إداريا ثم أفرجت عنهم دون محاكمة، وكأنه لم يحدث شئ.

3- منذ سنة ونصف تقريبا، جمعت أسلحة المقاومة الشعبية من الأكراد فقط، بينما بقيت لدى العرب. وقبل أن أنهي هذه الحوادث، أريد أن أسرد لسيادتكم حادثتين لهما علاقة مباشرة بي شخصا:

1- في أيلول /1958/ أردت الذهاب إلى الخارج للقيام ببعض الأمور المتعلقة بعملتي الخاص، كوكيل عام لبعض معامل الأدوية. ذهبت إلى المطار وأنا مستوفي كل

المعاملات والشروط اللازمة للسفر إلى الخارج، ويلزم فقط أن يؤشر ضباط الأمن. ولما قابلته أخبرني يانني ممنوع على مغادرة البلاد بأي شكل كان. وسحب مني جواز السفر. وحدث هذا بينما أنا في إنتظار الصعود إلى الطائرة، وإذا ياسمي في المكبرة لمراجعة ضباط الأمن، وحدث مارويته. ولما راجعت وزارة الداخلية وقدمت طلب الإستفسار عن هذه المعاملة، أحالوني إلى المكتب الخاص وهناك أحالوني إلى وزارة الداخلية، وهكذا عدة مرات وفي الأخير طلبت مقابلة وزير الداخلية فلم أوفق، فعلمت أنه لا طائل من المراجعة فتركتها. ولازل أحفظ بوصل الطلب الذي قدمته، بين كتيبي.

2- في نيسان /1960/ أردت الذهاب إلى حمامات الحمة للإستشفاء من مرض الروماتيزم. وبعد أن أخذ الموظف المختص الطلب في المخططة، طلب مراجعته بعد الظهر، ولما راجعته قال لي: أنهم لم يوافقوا على طلبي. وسلمني ظرفا في هويتي، مكتوب عليه (عدم الموافقة) بالخط الأحمر. وهذا الطلب أخذه رجال المباحث، أثناء تفتيش منزلي، والموظف الذي أعلمني في المخططة، أذكر إسمه (محمد الدمدي) وإنني الآن أتساءل، كمواطن له الحق وحرية التنقل، هل هنالك مانع يجرمني ويمنعني من ذلك الحق، سوى صفتي الكردية. إذا كانت تحرم الفرد من حقوق المواطنين العادية كل هذه الأمور، وعشرات غيرها، تجري علانية وفي الخفاء تسيء إلى الأخوة العربية الكردية، والتضامن بين الشعبين وتكون سببا لعقد نفسية وشعور غريب عند الأكراد. أمل بوضع حد لها والنظر إلى الأكراد نظرة أكثر واقعية، تتناسب مع واقعهم الموضوعي كمواطنين عاديين في الجمهورية العربية المتحدة، ولكنهم أكراد..وان تحصل القناعة لدى السلطات المسؤولة بأن طريق الحل إلى مطالب الشعب الكردي في الإقليم الشمالي، ليست الإعتقالات والسجون والتعذيب وأن القضية تطلب نظرة جديدة لهذا الواقع الذي نحن فيه، وجلا جذريا لرغبات ومطالب الأكراد العادية والطبيعية..وبأن محكمتمكم الموقرة سوف تلعب دورها الإيجابي في هذه

القضية، بمساندتها للمظلومين واخرومين، وكشفها الحقائق المرة، والدوافع الشريفة
المخلصة لأعمالنا موضوع الإتهام .

نورالدين زازا

صورة طبق الأصل لمسودة الدكتور نورالدين زازا لرئيس محكمة أمن الدولة العسكرية
العليا بدمشق .

وبغض النظر عن وجود بعض الملاحظات على المذكورة، لكنها تعد بحق وثيقة مهمة
وموقف جريء من الدكتور نورالدين زازا، من حيث الإتيان بوقائع تؤكد على ممارسة
السلطات للنهج العنصري ضد الشعب الكردي، إضافة إلى مطالبته لهم بالإعتراف
الدستوري بحقوق الشعب الكردي في سوريا.

موقف جمال عبدالناصر من المسألة الكردية:

إدراكا من الرئيس جمال عبدالناصر لأهمية المسألة الكردية في الإقليم الشمالي، كعامل
أمن وإستقرار، بادر إلى دراسة الوضع ومحاولة إستمالة الشعب الكردي إلى دولة الوحدة،
فقام بإرسال مبعوثه الخاص السيد كمال الدين رفعت وزير الدولة إلى دمشق لدراسة وضع
الکرد عن كثب وتكوين رؤية مستقلة موضوعية. وبعد أن قام مبعوث الرئيس بإجراء
إتصالاته مع شخصيات كردية، توصل إلى قناعة بضرورة إنشاء بث إذاعي كردي محدد
تابع لإذاعة دمشق، وكان الشاعر قدرى جان، الذي كان موظفا آنذاك في وزارة التربية
بدمشق، الإسم المقترح لإدارة قسم اللغة الكردية في الإذاعة، إلا أن المشروع فشل بسبب
إصطدامه بالعقلية الشوفينية في الإقليم الشمالي، بإثارة أوهام تعششت في مخيلتهم المريضة،
تلك الأوهام التي لاتمت إلى الواقع بصلة. وهكذا وئد المشروع في مهده في دمشق وقتها،

لكن تم إحيائه بالقاهرة وتم البث باللغة الكردية من القاهرة بإدارة الشيخ عمر وجدي وعبدالوهاب الملا. كما زار معلق صوت العرب المعروف أحمد سعيد الجزيرة آنذاك، بغية التعرف على الأوضاع^[1]. وبهذه المناسبة شكر المؤتمر الثالث لجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا الرئيس جمال عبد الناصر في رسالة وردت فيها: "تتشرف اللجنة الإدارية لجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا ببناء على قرار إتخذه المؤتمر الثالث للجمعية الذي عقد في ميونيخ من 4 إلى 8 آب 1958 بأن ترفع لسيادتكم ولحكومتكم ولشعب الجمهورية العربية المتحدة الكبير مشاعر الشكر الفائق لقيام حكومتكم الموقرة بفتح إذاعة باللغة الكردية في راديو القاهرة..."^[2].

بمبادرة الرئيس جمال عبد الناصر، أفتتح في يوم الأول من حزيران 1957 القسم الكردي في إذاعة القاهرة، التي كان مقرها في البداية في شارع الشرفين وسط القاهرة، ثم في عام 1963 إنتقلت إلى مبنى (ماسبيرو)، وكان بث الإذاعة الكردية ساعة واحدة يوميا، من الساعة الرابعة حتى الخامسة عصر. وكانت الإذاعة تبث البرامج التالية:

الأدب والشعر الكردي، تحليل الأحداث، طلبات المستمعين، أغاني كردية، الأخبار السياسية، رسائل المستمعين، التأريخ الكردي، الفن والثقافة الكردية، أنت وحظك... إلخ، وكذلك برنامج بين السائل والجيب، موضوع تاريخي من إعداد وتقديم الشيخ عمر وجدي^[3]. وكانت الإذاعة تفتتح بالقرآن الكريم، ثم النشيد القومي (أي رقيب). وكان بث الإذاعة الكردية يغطي عموم العراق، إيران، سوريا، أرمينيا، وقسم من الإتحاد السوفياتي، ولبنان، والأردن وعموم مصر. وكانت الرسائل تصل بغزارة إلى القسم

¹ - الإحصاء الإستثنائي في محافظة الحسكة في 5 / 10 / 1962 بموجب المرسوم التشريعي رقم /93/

تاريخ 1962/8/23، م. أوسي، التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، (ب.م)، ص 13.

² - كوردستان، مجلة جمعية الطلبة الأكراد في أوروبا، العدد (2) 1958، ص 14 - 15.

³ - حوار مع فضيلة الشيخ عدنان حقي، أجراه علي الجزيري و د. عبد الفتاح بوتاني، بمنزله في قامشلو يوم 4 آذار 2003، صحيفة كوردستان، يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، طبعة هولبر، العدد 522، 2015/10/15، ص6.

الكردي في إذاعة القاهرة من كرد سوريا والعراق وإيران وأرمينيا وجورجيا والأردن ولبنان والأيوبيين في عموم مصر. ولضخامة الرسائل التي كانت تصل يوميا إلى القسم الكردي اضطرت إدارة الإذاعة أن يكون هناك برنامج يومي بإسم (رسائل المستمعين)، للرد على إستفسارات المستمعين والتجاوب مع مشاعرهم.

وطبيعي، فإن إفتتاح القسم الكردي في إذاعة القاهرة أحدث ضجة إقليمية ودولية كبيرة. ولاقى إستنكارا وغضبا من قبل الصحافة العراقية والتزكية والإيرانية. وقد زار سفراء العراق وإيران وتركيا (بأفراد) وزارة الخارجية المصرية، للإعراب عن إستنكارهم الشديد بخصوص فعاليات القسم الكردي في إذاعة القاهرة. وتألف العاملون في القسم الكردي من كل من:

- الشيخ عمر وجدي المارديني، مسؤول القسم الكردي في إذاعة القاهرة.
- هوشيار طاهر بابان من كردستان - العراق (السليمانية)، عمل فيها من عام 1957 إلى شباط 1959.
- محمد حسين الملا دزه من كردستان - العراق (أربيل)، عمل فيها من عام 1957 إلى شباط 1959.
- محمد كريم شيدا، من كردستان - العراق (السليمانية)، عمل فيها من عام 1957 إلى شباط 1959.

ومن تموز 1959 إلى تشرين الأول 1961 عمل في القسم الكردي للإذاعة كل من:

عبد الله معروف، من مدينة مريوان بكردستان - إيران.

عدنان حقي، من مدينة قامشلو، كردستان - سوريا.

عبد الوهاب الملا، من مدينة عامودا، كردستان - سوريا.

عوسمان نوغراني، من مدينة أربيل، كردستان - العراق.

عاصم الحسيني، من مدينة عامودا، كردستان - سوريا.

ومن تشرين الأول عام 1961 إلى شباط 1968 عمل في الإذاعة كل من:

د. فؤاد معصوم، من مدينة كويه، كردستان - العراق.

د. محمد رمضان عبد الله كركوكي، من مدينة كركوك، كردستان - العراق.

عبد الله معروف، من مدينة مريوان... د. يوسف معروف زهنده.

عوسمان نوغراني الأربيلي (عمل حتى عام 1965).

وكان للإذاعة الكردية في القاهرة (فرقة للإنشاد)، كانت تزور مقر الإذاعة بين فترة وأخرى، لإعداد وتهيئة وإذاعة بعض الأناشيد القومية الكردية. وكانت الفرقة تتألف من السادة: فاتح هموندي، عبد الحميد الإمام دهنوكي، صفوت بابان (من السليمانية)، مصطفى شريف (من ماوت)، عادل صالح مختار أربيلي، كانبى أنور دزه بى أربيلي.

ويذكر الشيخ عدنان إبراهيم حقي^[1]، أحد أوائل العاملين في تلك الإذاعة، إن الهدف الأساسي من إنشاء الإذاعة الكردية، كان لمقاومة الحكم الملكي في العراق وتحريض الكرد عليه وبالذات على سياسة نوري السعيد الموالية للغرب وكذلك الحكومات التي تتقاسم كردستان وهي حكومات تركيا وإيران وسوريا... وأن الإذاعة الكردية في القاهرة،

¹ - من مواليد قرية چفتك ناحية زمارسنة 1932، درس على يد والده، وفي سنة 1938 إنتقل إلى قرية حلوة شرقي قامشلو، تخرج من المعهد الإسلامي بدمشق سنة 1958، بعدها إنتحق بجامعة الأزهر بمصر، وتخرج منها سنة 1965/1966، وأسس المعهد الاسلامي في قامشلو سنة 1994. مقابلة شخصية للدكتور عبد الفتاح علي مجيى مع الشيخ عدنان إبراهيم حقي، 3 آذار 2003، نقلا عن: علي صالح ميراني، المرجع السابق، ص 142.

إستطاعت خلق شعور قومي بين كرد سوريا وتركيا والعراق من خلال برامجها عن التاريخ والأدب والأغاني الكردية. وبصدد آلية العمل في الإذاعة يذكر، أنه "أصبح مسؤولاً عن قسم الأخبار سنة 1960 وقدم برنامجاً لغويا بالمشاركة مع الشيخ عمر وجدي"^[1].

وفي عام 1963م، انتقل القسم الكردي مع إذاعة القاهرة إلى مقرها الحالي في (ماسبيرو)، الموجود على كورنيش النيل، بجوار وزارة الخارجية المصرية. ولا يزال أرشيف القسم الكردي كاملاً من (أشرطة وكتابات) موجود في أرشيف إذاعة القاهرة.

وفي شباط عام 1968م، وبسبب "الضغوطات الهائلة من قبل حكومة شاه إيران، محمد رضا بهلوي، والرئيس العراقي عبدالسلام عارف، والرئيس التركي جودت صوناي، تم غلق القسم الكردي بإذاعة القاهرة"^[2].

ولإستمالة عواطف الشعب الكردي ودعمهم زار جمال عبد الناصر القامشلي في شباط 1960، وفيها ألقى كلمة في الجماهير الحاشدة من فوق بناية الشيخ ميزر المدلول أحد شيوخ عشائر الشمر، وفي رواية أخرى على "سطح بناية شخص أرمني شمال الطريق"^[3]. وتقدم الشيعيون على رأس "مظاهرة للفلاحين يقدمون له عرائض تبسط شكواهم وتشرح مطالبهم"^[4]، ففي 15 شباط سنة 1960 وصل الرئيس عبد الناصر الحسكة على طائرة هليكوبتر قادماً من القامشلي، وقد رافقه المشير عبد الحكيم عامر ونور الدين كحالة رئيس المجلس التنفيذي وعلي صبري وزير شؤون رئاسة الجمهورية وعبد الحميد السراج وزير الداخلية والفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول، وألقى خطاباً جاء فيه: "يسعدني أن

¹ - علي صالح الميراني، المرجع السابق، 142.

² - وصفي حسن، القسم الكردي في إذاعة القاهرة.. نبذة مختصرة، الصوت الآخر، العدد 414، 12.12.2012.

³ - مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولبر في 2009/9/29.

⁴ - وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري، دمشق، 1969، ص 53.

ألتقي بكم، وأرى هذه المشاعر المتدفقة القوية التي تعبر عن التصميم والإيمان على تحقيق الأهداف التي نادينا بها، وننادي بها على تحقيق أهداف القومية العربية، القومية العربية التي أراها منبثقة من عواطفكم ومشاعركم وأرواحكم وهتافكم، لقد ناديتم دائما بالقومية العربية، وأستطعم أن تفرضوا مشيئتكم، وكافحتم هنا في هذه المنطقة من سورية في سبيل هدف غال كبير حينما حاول الإستعمار أن يقسم سورية وأن يفصل الجزيرة عن سورية الأم، هب هذا الشعب في هذه المنطقة ليحافظ على عروبتة، ويحافظ على قوميتة، وإستطاع الشعب في هذه المنطقة أن يفرض إرادته العربية"¹. تجاهل عبد الناصر حقائق التاريخ والجغرافيا، لم يحمل في جعبته ما يشير إلى الوجود الكردي وحقوقه القومية، مما يبين الموقف التناقضي لدى عبد الناصر تجاه المسألة الكردية والكيل بمكيالين.

ففي النصف الثاني من الخمسينيات إجتاحت الحماسة القومية العربية كل العالم العربي، التي ألهمها صعود ناصر في مصر. أن الشعور القومي العربي والدعوة إلى وحدة عربية شاملة، لم تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي. فالتسامح الكبير مع المنشورات الكردية منذ عام 1946 قد منع رسميا في عام 1958. ولفت الأنظار إلى الإفتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكردية، وأيضا إلى حقيقة أن الأكاديميات الحربية والشرطة مغلقة في وجه الطلاب الكرد، وأن"الموظفين الكرد من المدنيين والعسكريين قد صرفوا من الخدمة"²، وأقصى جمال عبد الناصر معظم الضباط البعثيين والشيوعيين، فالبزرة عزله بعد شهر واحد من الوحدة، وأبناء الأقليات سواء بالتسريح أو النقل إلى مصر أو لوظائف مدنية أخرى، وترك فقط كتلة الضباط الشوام التي انقلبت عليه فيما بعد.

ورغم ماكان يلاقيه الوطنيين الكرد من ملاحظات على يد عناصر المكتب الثاني، كان عبد الناصر الذي أدرك أهمية الثقل الكردي في معادلات الشرق الأوسط، يحظى بشعبية واسعة بين أبناء الجماهير الكردية وخاصة بين الفلاحين بسبب خطاباته السحرية وشعاراته

¹ - نواف مراد، المرجع السابق، ص 164 - 165.

² - ديفيد مكحول، المرجع السابق، 701.

البراقة، وإزدواجيته السياسية، وكان لإعلام دولة الوحدة دور كبير في هذا المجال. ففي ليل 28 نيسان 1959 وفي خضم الضغوطات التركية على حدود سوريا الشمالية لجرها إلى المشاريع الغربية، أذاع راديو دمشق "أن ستين ألف كردي من الإقليم السوري حضروا مهرجانا كبيرا دعا إليه الزعيم الديني الكردي ملا رشيد في محافظة الجزيرة لنصرة الشعب العربي في العراق. وقال الراديو أن الخطباء في المهرجان أعربوا في خطاباتهم عن تأييدهم لسياسة الرئيس عبد الناصر وللأخوة الكردية - العربية، كما أعربوا عن إستيكرامهم للحكم في العراق"¹. لاشك أن في التقرير مبالغة كبيرة في الأمر، وماحمله من مضمون هو رسالة إعلامية ضد خصومه في أنقرة وبغداد.

دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى حل المسألة الكردية في العراق سلميا، لكسب الرأي العام الكردي في معركته من أجل قيادة العالم العربي، وإدراكا منه بأهمية الدور الكردي في الشرقين الأوسط والأدنى. ففي محاضرة له ألقيت مساء 5 تشرين الأول 1988، في معهد «إيبلا» بمدريد، المختص بدراسة شؤون أمريكا اللاتينية وأفريقيا، يتذكر جلال طالباني: "كيف دعا الرئيس جمال عبد الناصر الوفد العراقي البعثي عام 1963 إلى الإستفادة من تجربتي الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا لحل القضية الكردية، وهذا يعني إقتناعه بالحل الفيدرالي. وهذا ما أكده أيضا أمين الهويدي في كتابه «كنت سفيرا في العراق»، والذي كان وزير الحربية في مصر ردحا من الزمن، فهو يروي أيضا أن الرئيس ناصر حث البعث العراقي على إتخاذ التجربتين اليوغسلافية والسوفيتية مثلا لحل القضية الكردية في العراق"²، ويضيف الطالباني: "كان الرئيس ناصر صريحا معنا عندما إلتقينا به يوم 1 حزيران 1963 في بيته بمشية البكري في القاهرة، حيث تكلم عن حقيقة وجود الشعب الكردي وحقه في الحياة الكريمة ضمن الجمهورية العراقية، وإعتبر الحل اليوغسلافي نموذجا

¹ - كاظم حيدر، المرجع السابق، 1959، ص 73 - 74.

² - جلال الطالباني، القضية الكردية في العراق، في كتاب: كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 278 - 279.

صالحاً لحل القضية الكردية..."¹. وحول موقف عبد الناصر يقول عبد الحميد درويش: "وللحقيقة نذكر بأن موقف الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن معادياً للقضية الكردية، كما تصورناه، رغم السلبيات التي رافقت مسيرة الوحدة، بل كان يمتاز بنوع من الواقعية الموضوعية، فقد تم في ذلك العهد فتح إذاعة في القاهرة تبث برامجها باللغة الكردية، موجهة إلى الشعب الكردي في كردستان تركيا خاصة، والأكراد عامة، وأرسل المسؤولون لهذه الغاية وزير الدولة في حكومة الوحدة كمال الدين رفعت إلى دمشق، تمهيداً للإتصال مع الجهات والأوساط الوطنية الكردية، كما أوعزوا إلى مسؤول الأمن في مدينة حلب للإتصال بحزبنا، وبالفعل جرى هذا الإتصال الذي مثل حزبنا فيه الرفيق رشيد حمو، إلا أن هذه المحاولات من قبل مسؤولي الوحدة لم تنمر، لأن الأوساط الشوفينية العربية في سورية كانت تعارض بقوة مثل هذه التوجهات من جهة، ولأن الوسط الكردي لم يتجاوب هو الآخر مع هذه المحاولات ومن ضمنها حزبنا، الذي رفضت لجنته المركزية مثل هذه المحاولات، وإعتبرتها محاولة لشق وحدة المعارضة السورية من جهة ثانية... وأعتقد بأن حزبنا إرتكب خطأ كبيراً في موقفه ذلك، حيث أضاع فرصة كان يمكن أن نستغلها ونستفيد منها قدرة الإمكان لخدمة شعبنا"².

في حقيقة الأمر، ظل موقف القاهرة مبهماً حيال القضية الكردية يشوبه الغموض وعدم الوضوح، إذ لم يملك عبد الناصر مشروعاً واضحاً ثابتاً تجاه حل القضية الكردية، بحيث إرتبط موقفه في هذه المسألة بتطور الأحداث، وإقتصر الموقف على الإشادة بالأخوة العربية الكردية ووشائجها القوية، وغالبا ما كان جمال عبد الناصر مسؤولاً عن صعود الفكر العروبي المتشدد في خمسينات القرن الماضي. تطرق كاتب شيوعي مجهول إلى مواقف الناصريين من المسألة الكردية بقوله: "وفي الأصل يعارض عبد الناصر والناصريون حق الأكراد في تقرير مصيرهم، ويتكروون لحق الأكراد في الثورة من أجل إنبعائهم القومي، وفي التكتيك يختلف موقفهم من عهد لآخر - فزمن قاسم كانت صحفهم تنشر بالمانشيتات

¹ - جلال الطالباي، المرجع السابق، ص 279.

² - عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 36.

الكبيرة أحياراً عن الثورة في كردستان، وذلك ليس دعماً لها وإنما بغضاً لقاسم وعملاً دعائياً لإستمرار إقتتال الأخوة وبالتالي إضعاف الحكم تمهيداً للتآمر عليه، وفي عهد البعث وحتى اليوم كثيراً ما تصمم القاهرة آذانها عن المشكلة الكردية وهذا الموقف في الجوهر تنكراً لحق المساواة بين الأمم صغيرها وكبيرها ومساندتها في كفاحها ضد الإستعمار وضد الإضطهاد القومي، وهو مظهر من مظاهر ونزعات الإستبداد والصهر القومي التي تنطوي عليها ذهنية ناصر. أن الناصريين يجاهرون أحياناً مطالبين بقمع التمرد وهذا ما حدث إبان مشاركتهم في الحكم في العراق وأخيراً في البيان الصادر عن القيادة السياسية الموحدة⁽¹⁾.

حريق سينما مدينة عامودا (مأساة سينما شهرزاد الرهيبية 1960/11/13):

ففي الساعة السادسة من مساء يوم الأحد المصادف 13 تشرين الثاني 1960⁽²⁾ أمر مدير ناحية عامودا آنذاك الملازم مصطفى شعبان مدراء المدارس بإلزام جميع التلاميذ على مشاهدة فيلم سينمائي لبعث بريعه الى الثورة الجزائرية.

في 13 من تشرين الثاني عام 1960، وفي ظروف غامضة شب حريق هائل في دار السينما، ذهب ضحيته أكثر من (283) طفل كردي جميعهم في المراحل الإبتدائية تراوحت أعمارهم ما بين عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وقد ضحى محمد آغا سعيد آغا

¹ - كاتب شيوعي مجهول، القضية الكردية وحق الشعب الكردي في تقرير المصير، موسكو 25 شباط 1966، في K21 - (مجلة)، العدد 1، أربيل، 2008، ص ص 415 - 431 وفي: «كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 213.

² - دعوة لأحياء الذكرى السابعة والأربعين لحريق سينما مدينة عامودا في مدينة زيورخ السويسرية، 2009/7/5 Malpera Keskesor دهام حسن، ذكرياتي عن حريق سينما عامودا، سامي أحمد نامي، حريق سينما عامودا“ وكذلك: D.Îsmâil Hassaf, Dêrdê Gel, (1), Hawlêr, 2011.

(1928 - 1960) بحياته، فقد أنقذ أكثر من عشرة أطفال من الموت المحتم، ونتيجة الإحراق وزيادة درجة الحرارة سقطت السكة الحديدية الموجودة في أعلى السقف وسقوطها عليه، مما أدى إلى إستشهاده على الفور.

وبدلاً من عرض فيلم الثورة، عرض فيلم «جريمة منتصف الليل»، الذي قام ببطولته الراحل «محمود المليجي»، والذي لم يكن يناسب أعمار التلاميذ. وقد حشدت السينما بأعداد هائلة تفوق إستيعابها الطبيعي، حيث دفع فيها قرابة 500 تلميذ مرة واحدة، في حين أنها كانت تستوعب 200 مقعد. يقال أن الحريق نتج عن المولد الكهربائي، لن ثمة شكوك عديدة تحيط بهذا الحادث، إذ أن التحقيق إعتبر الأمر قضاءاً وقدرًا، وأغلقت الحكومة ملف التحقيق، ماجعل بعض الأوساط السياسية من الحركة الكردية في سوريا تتهم الحكومة بتدبير الأمر ووضعها موضع إتهام بإفتعال الحادث. تلك المجزرة التي لم يشهد العالم لها مثيلاً، بقيت لغزا وبدون تحقيق نزيه حتى الآن وأصبح يوم الحريق وصمة عار في جبين الحكومة السورية وتاريخاً مخلصاً في ذاكرة الشعب الكردي في غرب كردستان.

وبعد مضي هذه السنين تبين أن الحريق كان من تدبير المخابرات السورية بالأدلة القاطعة بمشاركة ألويس برونر الحامل لإسم مستعار هو (جورج فيشر)، من مواطني جمهورية النمسا، تولد 1912/4/8 مقاطعة بورغنلاند. وقد عرف بنفسه في مقابلة له في دمشق عام 1985 مع صحيفة Die Bunte النمساوية قائلاً: "خدمت في الجيش الألماني، بصفة مسؤول دائرة تنظيم عمليات تسفير أسرى ومعتقلي الحرب العالمية الثانية ولاسيما اليهود إلى معسكرات الموت لحرقهم والتخلص منهم. لقد كنت الساعد الأيمن لأدولف آيخمان الذي اختطفته المخابرات الإسرائيلية في الأرجنتين في عام 1960 وحكم بالاعدام شنقاً في إسرائيل. أعيش الآن في دمشق وتحت حماية أصدقائي في السلطة السورية، في شقة وعلى العنوان التالي: دمشق، شارع جورج حداد رقم 7 منطقة المزة. أتجول يومياً وفي ساعات الصباح الباكر في حديقة زنبوبيا، انها حديقة جميلة وهادئة حقاً لاسيما في هذه الفترة، حيث يتواجد القليل من الناس. أما أصدقائي من الحراس الشخصيين والساهرين على حمايتي يسموني أبو فيشر.

عندما بدأت المحاكم الألمانية في سنة 1953 بأصدار أحكام مختلفة على أصدقائي وزملائي من الذين خدموا معي في صفوف الجيش الألماني، بالسجن والاعدام، قررت الهرب إلى مصر، سيما أن مجموعة كبيرة من رجالنا وخبراءنا الأكفاء في شتى المجالات، التجأوا إلى هناك ولقوا الرعاية والحفاوة المطلوبة من السلطة المصرية. حصلت على جواز سفر مزور بأسم د. جورج فيشر عن طريق أصدقائي المتواجدين في الإدارة الجديدة وقررت التوجه نحو الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن أحد أخلص رجالنا وعملائنا وأقصد به مفتي القدس السابق أمين الحسيني كان قد سبقني إلى هناك. استقلت في العام 1954 القطار من ألمانيا إلى أمستردام ومن هناك ركبت طائرة تابعة لشركة الطيران الهولندية إلى القاهرة. أتذكر جيدا اني عشت في الأسابيع الأولى في شقة مفروشة واقعة في منطقة هليوبوليس بالقاهرة، أصحابها كانوا من اليهود المصريين. ونظرا لصعوبة الحصول على إقامة دائمة في مصر، كانت إقامتي مؤقتة وتوجب علي تجديدها كل ثلاثة أشهر. واثناء تجاذب أطراف الحديث بيني وبين المفتي ذات يوم قال لي: ولماذا لاتذهب إلى دمشق؟ لي أصدقاء كثيرون هناك، سوف يساعدوك، أعجبني اقتراح المفتي، سيما اني حصلت على رسالة تركية منه وسافرت إلى دمشق تحت أسم د. جورج فيشر. وبعد فترة قصيرة من وصولي إلى هناك أستطعت وبمساعدة الملحق التجاري في السفارة الألمانية الحصول على وكالتين لغاية تمثيل شركتين ألمائيتين في سوريا وهما: شركة في دورتموند لإنتاج البيرة والأخرى شركة تصنيع آليات النسيج في بيليفيلد، طبعاً أن الملحق التجاري لم يكن يعرف حقيقة شخصيتي. كنت أحصل من وراء عملي على مبالغ كبيرة وكان لابد أن أرسل جزءاً منها إلى زوجتي التي كانت تعيش في فيينا، بواسطة حوالات بريدية منتظمة. وحول دوره في حرق سينما الزهراء بعامودا يضيف: "كان أصدقائي السوريين والمصريين من مختلف المستويات الحزبية، والعسكرية ورجال الإستخبارات، يؤكدون لي دائما وفي كل مناسبة أنه يعيش في سورية أقلية مهاجرة من تركيا بعد عام 1925 يطلق عليهم: أسم الأكراد وهم منتشرون في الشريط الحدودي مع تركيا والعراق وحركاتهم المسلحة في العراق تحالفت مع اسرائيل وهم يطمحون إلى تشكيل دولة كردية، أي اسرائيل ثانية في المنطقة، سوف تشكل خطرا

جسيما على العرب وتؤدي إلى اختلال موازين القوى بين العرب واسرائيل. وأكدوا لي أنهم متأكدون تماما وبحكم تواجد الكرد الجغرافي وعدم وجود منفذ لهم على البحر، أو التجاور مع دولة صديقة، و في حال حصولهم على الاستقلال، سوف يعقدون على الفور إتفاقات وحلف إستراتيجي مع اسرائيل عدوة العرب والألمان معا. لقد فهمت الموضوع جيدا وطلبوا مشورتي في ذلك بصدد كيفية القضاء عليهم ليس بأقل التكاليف ودون ضجة تذكر فحسب، بل عدم ترك أية آثار أو براهين تدل سواء على مرتكبيها أو المخططين لها. أخبروني أنه هناك في شمالي سورية مدينة أسمها عامودا غالبية سكانها من الكرد ومن الأفضل البدء في تنفيذ المخطط من هذه المدينة بالذات، ولاسيما أن المسؤولين في جهاز الإستخبارات عرضوا خريطة الأقليم الشمالي السوري علي ودرسناها سوية ضمن لجنة شكلت خصيصا لهذا الغرض، مع الإشارة إلى موقع هذه المدينة الإستراتيجي والحساس . طبعاً أن الهدف من وراء ذلك كان واضحا لدينا للغاية: توجيه ضربة قاصمة إلى معنويات الكرد وفي الصميم، كسر شوكتهم والعمل على نشر اللبلة بين صفوفهم، زرع الخوف واليأس في نفوسهم إلى الأبد، للحيلولة دون ظهور أية مقاومة لديهم مستقبلا، جعلهم في وضع غير مستقر والعمل على ترحيلهم تدريجيا، لتنظيف وتطهير البلاد منهم، كما طهرنا ألمانيا وأوربا من اليهود والعجر.

لقد أثارت خطة المسؤولين السوريين والمصريين بشأن عامودا حماس شديد لدي، لذا قمت بدراستها جيدا من كافة النواحي وأعدت بي الذاكرة إلى الورا ولاسيما عمليات تصفية أعداء الرايح الثالث التي نفذتها قواتنا المسلحة الألمانية في عدة دول اثناء الحرب العالمية الثانية وبصورة خاصة مجزرة ليديتسه في تشيكوسلوفاكيا، أورا دور في فرنسا وكالافريتيا في اليونان. لقد فكرت مليا وإستنادا إلى خبرة الجيش الألماني الكبيرة في بناء أفران الغاز والتخلص من الأعداء بواسطة تنظيم حرائق، انه بوسعنا تكرار تجربة قرية كالافريتيا اليونانية في عامودا أيضا.

كان الجيش الألماني يلجأ إلى تطبيق تكتيكات خاصة تهدف إلى تهريب السكان المحليين ونشر الرعب والفرع في صفوفهم، لغاية شل مقاومتهم وجعلهم يصابون باليأس والتقنوط

وانهيار المعنويات والعمل على إرضائهم لنظام الجديد والقبول بهيمنة العرق الآري. وعلى هذا النحو أتذكر جيدا عندما دخلت قواتنا قرية كالا فريتا بتاريخ 1943/12/9 أمرت الفرقة 17 بقيادة الجنرال كارل فون لوسوير الأهالي التزود بالمواد الغذائية ليوم واحد فقط، جلب بطانيات والتجمع أمام مبنى المدرسة الابتدائية ومن يخالف الأوامر سوف يقتل في عقر داره. كنا نهدف القضاء على الجيل الشاب قبل كل شيء، ومن هنا أوعز الجنود الألمان النساء والأطفال ماتحت سن الـ 12 بدخول المدرسة وبعدها جرى إغلاق كافة الأبواب والشبابيك بأحكام ووقفت أرتال من الجنود المدججين بالسلاح مصوبين أسلحتهم نحو المدرسة، أما الرجال فقد تم أخذهم بالقوة وتجميعهم في أحد الحقول المجاورة للمدرسة والمسمى بـ كابي، حيث كان عليهم مشاهدة مناظر الرعب عندما أحرق جنودنا الأبطال ليس تلك المدرسة المكتظة بالنساء والأطفال فقط، بل بيوت القرية بأسرها، بما فيها مبنى الكنيسة وفي الختام أبادت تلك الفرقة معظم الرجال عن بكرة أبيهم. لقد سمعت فيما بعد أن عدة نساء وأطفال قاموا بكسر أحد نوافذ المدرسة ونجوا من الموت.

عرضت تلك الفكرة على المسؤولين السوريين والمصريين ولاسيما رجال الإستخبارات من المكتب الثاني بقيادة عبد الحميد السراج فوافقوا عليها. وهكذا نفذنا الخطة بتاريخ 1960/11/13 وكان يوم الأحد بالضبط. البعض منكم قال بأن الحريق كان قضاء وقدر، أو بسبب آلة تشغيل الفيلم القديمة وغيرها من التفسيرات والتحليلات غير المنطقية وغير المقنعة أبداً، ولكن مهما كانت الإجتهدات فالخطة نجحت وحققت الكثير من أهدافها وكافأني أصدقائي السوريون والمصريين بالشكل المطلوب، لاسيما عندما رأوا بأمر أعينهم نتائج الحريق وتأثيره على معنويات السكان ومغادرة الكثير من الشرائح الواعية والثقفة، بما فيها الكتاب والشعراء والنشطاء السياسيين إلى مدن أخرى أو الرحيل نهائياً من سوريا.

ربما تعلمون من خلال علم الجنايات أن الجاني واستنادا إلى أسباب سيكولوجية وشخصية، تشده الرغبة للعودة إلى مكان الجريمة أو مراقبة مكان حدوث ذلك الفعل الذي

ارتكبه، وترك في نفسه أثرا وإنطباعا لا يمحي وإنحفرت في ذاكرته، فالرباط الخفي بين الجاني ومكان الجريمة له مفعول سحري حقا. وأنا لست إستثناء من هذه القاعدة وهي تنطبق علي أيضا، لذا عدت إلى مدينة عامودا، في العام 1987 عندما أشرفت شخصيا على عمليات اعتقال واستجواب أعضاء منظمة العمل الشيوعي ومن قبل الأمن العسكري السوري الذين كانوا ينشطون بين الكرد و ضد حكومة أصدقائي السوريين بقيادة الزعيم والقائد حافظ الأسد. وأظن أن أصدقائي السوريين راضون عني جدا لما قدمت لهم من مساعدة وخبرة جيدة في العديد من المجالات ولاسيما تصفية الأعداء والخصوم السياسيين" (1).

الحزب الشيوعي السوري والمسألة القومية الكردية في سوريا:

مع إسترداد الحركة الوطنية في البلاد وانتصار الحلفاء في الحرب وتحول القوة الإشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي إلى عامل دولي مهم، إنتشرت الأفكار الشيوعية في الشرق الأوسط ولاسيما بين الشعوب المضطهدة ومنهم الكرد، خاصة بعد طغيان شوفينية القومية العربية، التي لم تترك هامشا أمام القومية الكردية. ففي غرب كردستان، حيث ساد الفراغ السياسي بسبب غياب التنظيمات والأحزاب القومية الكردية، إنخرط مئات الشبان في صفوف الحزب الشيوعي السوري الذي وجد له أرضية خصبة في المدن والقرى الكردية في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، لأن المضطهدين رأوا في النهج الشيوعي الطريقة المثلى للخلاص ونيل الحقوق القومية، لا سيما وأن وجود الشخصية الكردية الكاريزماتية خالد بكداش على رأس الحزب الشيوعي وما تمتع به من مكانة مرموقة في الحركة الشيوعية العالمية كواحد من أبرز قادتها في الشرقي الأوسط والأدنى، قد دفع بالمئات من الشبان الكرد الإنضمام للحزب الشيوعي، بسبب شعاراته الطبقية والأمية والدعوة إلى الدفاع عن

¹ - مقابلة أليس برونر في دمشق مع صحيفة Die Bunte الألمانية بتاريخ 30 تشرين الأول 1985، العددان 45 و46 المنشورتان في بداية تشرين الثاني 1985: د.آلان قادر، بمناسبة الذكرى الخمسين لجزرة عامودا البربرية، أليس برونر: عراب هولوكوست عامودا، النمسا، 2010/10/30.

حقوق الشعوب المضطهدة وتحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة دولية معتبرة وداعمة لقضايا الشعوب المغلوبة على أمرها وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لحركات التحرر العالمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فالحزب الشيوعي السوري بات ينظر إليه على نطاق واسع على أنه حزب كردي، بسبب إيمانه الكبير على المجتمع الكردي.

ولد خالد بكداش عام 1912 في دمشق، كان والده ضابطا في الجيش العثماني، درس في مدرسة التطبيقات النموذجية الابتدائية وتخرج منها يحمل شهادة (السرثفيا) بتفوق في حزيران سنة 1925، وبسبب تفوقه قوبل طالبا داخليا مجانيا في مكتب عبر، مدرسة التجهيز الوحيدة في دمشق آنذاك، وقد نال المرتبة الأولى على مستوى سوريا في شهادة البكالوريا "قسم الرياضيات" سنة 1930، وهنا سمع لأول مرة عن البلاشفة. وبعد أن نال البكالوريا دخل إلى كلية الحقوق، لكنه لم يمه دراسته لإنشغاله بالسياسة. في عام 1930 إنتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي، أعتقل سنة 1931 مع كل من رشاد عيسى وهيكازون بوياجيان وسيسك تيلاليان وشخص تين أن كان مخبرا للأمن الفرنسي، أثناء طباعتهم لجريدة "المطرقة والمنجل"، حيث دام سجنه أربع شهور، ثم أعتقل مرة ثانية سنة 1933، حيث بدأ بترجمة كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز من اللغة الفرنسية إلى العربية، وأنتخب أمينا عاما للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان خلفا لفؤاد الشمالي سنة 1937، إثر عودته من موسكو حيث أقام فيها سنتان (1934 - 1936) ومكوته لفترة في باريس، حيث سافر في أوائل سنة 1933 إلى موسكو سرا عن طريق فرنسا، تمتع بكداش بشخصية قوية وقدرة كبيرة على الخطابة. أختير خالد بكداش كأول ممثل عن المنطقة العربية في المؤتمر السابع للأمم المتحدة سنة 1935 وفي قيادة الكومنترن بإسم حركي "رمزي" ولم يكن قد تجاوز الرابعة والعشرين من عمره. تزوج سنة 1951 من رفيقة دربه وصال فرحة بكداش. توفي خالد بكداش سنة 1995^[1].

¹ - نواف محمد مراد، المرجع السابق، ص 53 - 58.

كانت كردستان - سوريا، الحاضنة الأهم في إستيعاب الأفكار اليسارية والاشتراكية، فقد كان حي الأكراد بدمشق مركزا مشعا للأفكار الشيوعية^[1]، تلاه جبل الأكراد (عفرين)، إذ شكل الموطن الثاني لتقبل الفكر الشيوعي، ويبدو أنه كانت للناحية المعيشية الحياتية دور بارز في إنتشار الأفكار الشيوعية هناك، حيث عاشت المنطقة في ظل أوضاع اجتماعية وسياسية شبه مأساوية تحت النفوذ الآغوي الاقطاعي، وكان مقسما إلى مناطق خاضعة للسيطرة العائلية ذات الجذور العشائرية^[2]. أما في الجزيرة (محافظة الحسكة)، فقد تأسست منظمة الحزب الشيوعي في عام 1927 على يد الأرمني آرتين مادويان^[3]، وفي أواسط الثلاثينات أنهى "د. أنجيان" وهو أيضا من الأرمن دراسته في فرنسا، وقدم إلى الجزيرة وهو متأثر بالحزب الشيوعي الفرنسي، وفتح عيادته في البداية بمدينة ديريك ثم إنتقل إلى بلدة عامودا، وساهم في نشر الأفكار الماركسية - اللينينية في محافظة الجزيرة، وقام بتكليف اللبناني جان صعيب بالعمل في الجزيرة، وفتح الأخير محلا لكوي الملابس للتمويه، ولعب دورا كبيرا في تشكيل التنظيم في عدد من مدن الجزيرة، وكما لا يمكن

¹ - للمزيد راجع: الحزب الشيوعي، خالد بكداش في مؤتمرات الحزب تقارير - كلمات إفتتاحية - مداخلات، من منشورات الحزب الشيوعي السوري، دمشق، 1998، ص 400.

² - للمزيد إنظر: شوكت حنان، دخول الأفكار الشيوعية إلى منطقة جبل الأكراد، منطقة "عفرين"، القسم الأول، مجلة الدراسات الاشتراكية، العدد (50)، ص ص 186 - 192.

³ - ولد في أضنة سنة 1904 وينتمي إلى عائلة مارديروس، عمل والده في صناعة الأحذية، وشهد المجازر التي حصلت للأرمن خلال الفترة 1908 - 1920، تعلم خلال فترة في إستانبول، وفي أواخر سنة 1921 إنتقل مع أهله إلى بيروت ملتحقا بأقاربه، الذين نزحوا نتيجة المجازر التي لحقت بالأرمن، وفي بيروت أسس منظمة سبارتاكوس الأرمنية متأثرا بتجربة الحزب الشيوعي الألماني، وساهم في تأسيس الحزب الشيوعي السوري اللبناني فيما بعد، وتعرض للملاحقة والسجن خلال نشاطه الحزبي، وإستمر في قيادة الحزب حتى وفاته، للمزيد إنظر مذكراته: حياة على متراس ذكريات ومشاهد، تقديم: جورج حاوي، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 48، وكذلك: عبد الله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب، دار نون، دمشق، 2008، ص 62، نواف محمد مراد، المرجع السابق، ص 19.

إنكار دور عبد الجليل سيريس وناصر حدة وآراكيل وعبد الأحد عبدلكي وملكي عيسى ورمو شيخو في نشر الأفكار الحزبية وتعزيز التنظيم⁽¹⁾. وبعد آرتين مادويان تولى قيادة منظمة الجزيرة السرياني عبد الأحد عبدلكي، وخلفه منذ بداية الخمسينيات وحتى وفاته عام 1957 الأرميني أراكيل توربنديان. وهكذا كان لأبناء الشعب الكردي وأبناء الأقليات والطوائف الأخرى الدور الأساس في نشؤ المنظمة وتقويتها، حيث قدمت نفسها كمدافع عن جميع الفئات، من منطلق وطني وأُمِّي. وقد أشار الزعيم السوفيتي البارز ستالين إلى الثقل الكردي في الحركة الشيوعية الشرق أوسطية، في خطابه عام 1951 أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى أن "سوريا أقرب البلدان العربية إلى الشيوعية، ويليهها العراق، وذلك بسبب وجود العنصر الكردي فيهما⁽²⁾، لكن خالد بكداش لم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى القومية الكردية في تقريره المعنون (حزب العمال والفلاحين) الذي ألقاه "أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري اللبناني في إجتماعها المنعقد في كانون الثاني 1951، حيث دعا الأحزاب الشيوعية العربية إلى تأييد القومية العربية"⁽³⁾.

كانت منطقية الجزيرة للحزب الشيوعي السوري من أقوى منظماته في سورية، وبرز من الكرد شخصيات عدة منهم نذكر: حاج شيخموس كرزين، وشيخموس قرقاتي وجگرخوين، ورمو شيخو الفرحة، وعثمان برو، وآل عمرو ونوري فرحان...إلخ.

إلا أن الحزب الشيوعي سرعان ما تحول إلى بوق دعاية للقومية العربية، وإلى داع للإندماج «الوطني»، وبمعنى آخر، السعي إلى تكوين مجتمع سوري، يوحد الثقافة واللغة العربيتين، حيث قال: "إن للعرب والأكراد تاريخاً مشتركاً وهنا في سوريا لم يجر التفريق بين مواطن وآخر على أساس منشئه أو دينه وهذه النقطة أثرت في السنوات الأخيرة لغايات

¹ - عبد العزيز حسين، الحزب الشيوعي في الجزيرة، الحوار المتمدن (مجلة)، العدد (1734)، 14 تشرين الثاني، 2000.

² - كاظم حيدر، المرجع السابق، ص 38، 61.

³ - المرجع نفسه، ص 64 - 65.

سياسية محضة وللأسف من قبل بعض من يدعون بأنهم شيوعيون، إنني ابن دمشق وفيها رأيت النور وكذلك والدي وجدي وفي تاريخ سوريا الحديث كان رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد الذي إمتدت ولايته بين أعوام (1932 – 1936) وكذلك رئيس الوزراء المرحوم عطا الأيوبي كان كلاهما من منشأ كردي وفي الخمسينات كان وزير الدفاع السيد رشاد برمدا وكذلك وزير الداخلية الأستاذ علي بوظو من أصل كردي وكانا يمثلان الشعب أي أن القضية كانت طبقية، من المعروف أيضا الدور الهام الذي لعبه العديد من المفكرين من أصول كردية في حركة التنوير العربية أذكر منهم الشاعر أحمد شوقي وقاسم أمين والأسرة التيمورية في مصر والزهاوي والرصافي في العراق ومحمد كرد علي رئيس الجمع العلمي وخير الدين الزركلي في سوريا وكذلك إبراهيم هنانو الذي كان ينتمي إلى أسرة كردية في حارم"¹، ويقول: "...إن الحدود التي يرسمها القوميون الأكراد تشمل جزءا من سوريا أيضا إنظر إلى الجزيرة، الجزيرة ليست منطقة كردية يوجد فيها عدد كبير من الأكراد ولكن يوجد بينهم عرب كثيرون، يوجد آشوريون وتركمان"²، وبالتالي يضع الملف الكردي جانبا، ريثما يسود العالم النظام الشيوعي، وكان ذلك ضحك على الذقون كما يقال باللغة الشعبية. وفي هذا السياق وبتهمة النزعة الشوفينية السريانية أقصى عبد الأحد عبدلكي من منظمة الجزيرة"³.

ومن الغريب أن خالد بكداش المنحدر من اصول كردية والملم بلغته الأم، والحامل لواء الشيوعية، أكد في مقابلة مطولة له مع جريدة (المختار) الأسبوعية، الصادرة في دمشق، وفي عددها 79 بتاريخ 28 تشرين الثاني 1955، على أن "الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، الذي إنبتق خلال نضال طويل وقاس، من قلب البيئة العربية السورية اللبنانية، إنما يطبق النظرية الماركسية – اللينينية على واقع ظروف حياتنا، آخذنا بعين الإعتبار مميزات بلادنا

1 - عماد نداف، خالد بكداش يتحدث، دار الطليعة، بيروت، 1993، ص 87.

2 - المرجع نفسه، ص 25.

3 - من رسالة يعقوب كرو إلى الباحث محمد جمال باروت في 21 كانون الأول 2011، في: محمد جمال باروت...، ص 774.

وخصائصنا القومية العربية"⁽¹⁾. هذا التصريح خرق لمبادئ الماركسية – اللينينية، لاسيما كان بكداش الشخص الأول في الحزب. وكان على الكرد، حسب الشيوعيين السوريين، الإنتظار، ريثما تعم الشيوعية، حينها يمنح الكرد حقوقهم، ولم يكن هذا الموقف سوى موقف تحريفي، وبالضد من الأيديولوجية الشيوعية. وكان زعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش (الكردي الأصل) والذي بقي في أمانة الحزب لمدة أربعين سنة يعتبر "الأحزاب القومية عدا (حزب البعث) انما هي أحزاب بورجوازية خسرت مواقعها السياسية فحملت الفكر القومي"⁽²⁾.

ومع أن خالد بكداش لم يعترف يوما بكرديته، لكنه في نظر القوميين العرب كان محسوبا على القومية الكردية. فمثلا، الدكتور جمال الأتاسي في مقدمته لكتاب منذر الموصللي «عرب وأكراد»، كتب يقول: "من بين العوامل التي جعلت بعض الأحزاب الشيوعية العربية، تعارض مشاريع الوحدة بين مصر وسورية ثم بينهما وبين العراق، العصبية الكردية التي كانت تشد بعض قيادات تلك الأحزاب لتقف موقفا لاقوميا من قضية الوحدة العربية، ولتقف إلى جانب القوى السلبية التي فوتت على أمتنا فرصة من الفرص التاريخية الكبرى"⁽³⁾. وفي رده على الدكتور الأتاسي، كتب جلال الطالباني قائلا: "أما جعل العصبية الكردية وليست العصبية الشيوعية أو المبادئ الشيوعية والسياسات الحقيقية للحزب الشيوعي سببا لتقف بعض قيادات الأحزاب الشيوعية موقفا لاقوميا فليس ظلما آخر ينزله صديق الشعب الكردي الأخ الدكتور بحر كنهه التحريرية وجوابا على ذلك نقول أولا نحن الكرد التقدميين نعادي العصبية القومية كلها سواء أكانت كردية أو عربية. لذا فلا يمكن أن تسأل الحركة الكردية التحريرية عن نزعات

¹ - علي الجزيري، دور الإنتمال جنسيا الكردية، المرجع السابق، ص 31.

² - ربحان رمضان، دور الكرد السوريين في ثورات سوريا الوطنية، الحوار المتمدن، العدد، 3337، 2011/4/15.

³ - الدكتور جمال الأتاسي، القضية الكردية هي أيضا قضية عربية، في كتاب: «كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 211.

ترفضها وتلفظها. ومع ذلك فلنأت تحديدا إلى المتهمين لنجد أنه لا يمكن أن يكون إلا الأستاذ خالد بكداش الذي قضى كل عمره النضالي الطويل في صفوف الحركة الشيوعية العربية والذي لا يصف نفسه إلا بالعربي بكونه عربيا من العرب المستعربة وليست العاربة. فلماذا يجب أن يحسب ضدنا موقف للأستاذ خالد الذي يأبى أن يصنف نفسه ضمن الكرد ولم يشترك يوما ما في حركة كردية؟، بل لماذا لا تميز لصالحنا مواقف أكراد شيوعيين وتقديمين منهم الأستاذ رشاد عيسى الذي ضحى بعضويته في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري حينما وقف ضد قرار تقسيم فلسطين رغم موافقة السوفييات وقيادات الحزب الرسمية عليه؟ وهو كردي أيضا؟. لماذا لا يحسب لصالحنا مواقف قادة معروفين من أصل كردي كالشهيد الخالد كمال جنبلاط وهو المعروف بدفاعه عن العروبة في لبنان؟ أحصر الموضوع بالإستاذ بكداش...»⁽¹⁾.

وبصد أحداث الجزيرة 1937، أرسل خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري، برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، بواسطة المفوضية العليا جاءت فيها: "إن بعض الموظفين الإفرنسيين ذوي الميول الفاشيستية عملاء أحزاب اليمين الأقصى وأعداء الجبهة الشعبية أثاروا في الجزيرة عصيانا مسلحا ذا نزعة فاشستية معادية لفرنسا، وهذا العصيان موجه ضد المعاهدة والحكومتين الإفرنسية والسورية تحت ستار طلب الإستقلال الداخلي والإنتداب الفرنسي. أن العصاة بحماية وقيادة هؤلاء الموظفين أعداء فرنسا طردوا موظفي الحكومة السورية ونزعوا سلاح الدرك وشكلوا في القامشلي والحسجة ورأس العين وغيرها لجنا مسلحة تحت إسم « لجنة إدارة شؤون الحسجة » مثلا، وهم لا يزالون سادة الموقف ويتابعون دون قصاص أعمالهم، بينما الجيش الإفرنسي قد إتخذ منذ شهر على عاتقه صيانة الأمن. ولو إتخذت المفوضية الإفرنسية تدابير فعالة لأمكن قمع العصيان منذ الإبتداء لأن أكثرية سكان الجزيرة موالون للمعاهدة وللحكومة السورية وفرنسا الديمقراطية. نحتاج

¹ - جلال الطالباني، الدكتور الأتاسي والقضية الكردية، الثقافة الكردية (مجلة)، المركز الثقافي الكردي في لندن، لندن، العدد 2، آذار 1990، ص ص 43 - 82 و « كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 360 - 361.

بشدة على موقف الموظفين الفاشيست ونطلب قمع العصيان ومعاينة العصاة ومحكمة الموظفين الفرنسيين المسؤولين في الجزيرة وإرسال لجنة تحقيق برلمانية لسوريا وتطهير بلادنا من أعداء فرنسا الديمقراطية والمعاهدة"¹⁾، وأرسلت نسخة من هذه البرقية في البريد الجوي إلى المسيو دالاديه زعيم الحزب الاشتراكي الراديكالي وليون بلوم زعيم الحزب الاشتراكي، وموريس توريز السكرتير العام للحزب الشيوعي وغابرييل بيري نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي والجرائد الاوفر، البويلير، الايمانتيه، سو سوار. لم تتناول الحزب في البرقية المرسله الخصوصيات الجغرافية والتاريخية للجزيرة، ولم تبحث عن حلول لمعالجة الأزمة من جذورها.

ويقول محمد ملا أحمد، بأنه عندما أسسنا في عام 1952، جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد في مدينة القامشلي " كان موقف الجمعية من الحزب الشيوعي، موقف الصديق، لتعاطف أعضائها الضمني مع موقفه الطبقي والأممي، ولأنها، سابقا كان الكثير من أعضائها ومن ذويهم وأهلهم واصحابهم، مع الحزب الشيوعي، أعضاء فيه أو مؤيدين أو مؤازرين، ومع ذلك فقد هاجمهم الحزب الشيوعي بشدة، وأتهمهم بأوصاف العمالة للمخابرات والإمبريالية والشوفينية، مع أنهم كانوا معروفين تمام المعرفة من قبل أعضاء قيادة الحزب الشيوعي في الجزيرة، وبعيدين كل البعد عن هذه التهم. ومع ذلك لم تتخذ الجمعية موقفا مهاجما مثلهم، لا بل أيدت الجمعية ترشيح الشاعر جگرخوين وإبراهيم بكري، في إنتخابات المجلس النيابي السوري في أيلول 1954. مع أن جگرخوين، الذي كان وقتها مع الحزب الشيوعي، يهاجم الجمعية بشدة، ويسمي أعضائها (قومي كردي) تشبيها بالقومي السوري وأعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان يعرف وقتها بيمينيته وإرتباطاته بالدول الامبريالية"²⁾.

¹ - إنظر صورة البرقية التي أرسلها الحزب الشيوعي إلى وزارة الخارجية الإفريقية بواسطة المفوضية العليا بشأن حوادث الجزيرة، عن الحزب الشيوعي السكرتير العام خالد بكداش في الملحق.

² - محمد ملا أحمد، لحات من تأريخ، المصدر السابق، ص 32.

في أواسط أيار عام 1952 عقد في الجزيرة، المؤتمر الفلاحي الأول، ثم جرت التحضير في أيار 1954 لعقد المؤتمر الثاني، وإشترك في العملية نحو 150 قرية، وخلال الفترة المذكورة وما بعدها جرت معارك طبقية بدعم وتحريك الحزب الشيوعي، بهدف توزيع أراضي كبار الملاك وأملاك الدولة على الفلاحين. وشكل الحزب نقابة العمال الزراعيين التي ترأسها جمال جركس وملكي عيسى، وأصدر الحزب في الجزيرة وعفرين جريدة بإسم "صوت الفلاحين"⁽¹⁾.

رشح الحزب في إنتخابات المجلس النيابي مرشح بارز في القامشلي في عام 1954، هو المناضل النقابي إبراهيم بكري الذي تنحدر أصوله من حي الأكراد في دمشق، إضافة إلى الشاعر الكردي النائر جكرخوين. وقاد الحملة الإنتخابية في الجزيرة آرتين مادويان، حصل الشيوعيون فيها على 1000 صوت، بينما حصلت القائمة المنافسة على 4000 صوت. وفازت في الإنتخابات شخصية محسوبة في النهاية على الوسط التقدمي، وهو "فؤاد قدرى بن قدرى جميل باشا الذي فاز بفضل أصوات آل حاجو آغا، لم يدعمه الشيوعيون لكنهم لم يقفوا ضده، وبعد نحو عام واحد سار فؤاد قدرى مع الشيوعيين"⁽²⁾.

ويفتخر رمو شيخو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي "أن بعض القبائل الكردية قد وقفت ضد الحكم الذاتي الكردي في منطقة الجزيرة منذ عام 1934، ومنها عشيرة كابارا بقيادة زعيمها شيخموس اهسو مع بعض القبائل الكردية الأخرى، التي أدت دورا مهما في التحالف الوطني العربي - الكردي، لمنع إقامة الحكم الذاتي للکرد"⁽³⁾.
وإبان أحداث عامودا، أصدر الحزب الشيوعي السوري مذكرة في أيلول 1937، وتحت عنوان «ماذا في الجزيرة» معتبرة ما يحدث في الجزيرة عصيانا من أعظم المؤمرات على

¹ - جكرخوين، المصدر السابق، ص 334.

² - حول الموضوع إنظر: محمد جمال باروت...، ص 776 - 777.

³ - رمو شيخو الفرحة، التأخي الكردي العربي في سبيل الإستقلال الوطني، مجلة دراسات إستراتيجية، مجلة الحزب الشيوعي السوريين العدد (50)، السنة الثامنة، دمشق في الثاني من تشرين الثاني 1985، ص 109.

العهد الوطني، جاءت فيها: "منذ أوائل تموز عام 1937 تجرّي في شمالي سوريا، في أراضي الجزيرة العليا، حوادث هائلة ليست سوى حلقات متتابعة لمؤامرات واسعة يقوم على ترتيبها وتنفيذها بعض غلاة المستعمرين الفرنسيين، أعداء الشعبين السوري والفرنسي، أعداء المعاهدة الفرنسية - السورية أعداء الحكم الوطني في سوريا، وأعداء الجبهة الشعبية في فرنسا.... فلم يسمع الناس عن حوادث الجزيرة سوى أن هنالك عصيانا قام به بعض زعماء القبائل، ثم هجوما على دوائر الحكومة، ثم طرد موظفي الحكومة الوطنية، ثم إستلام الجيش الفرنسي الأمن، ثم أن هنالك معارك بين الموالين والعصاة في قرية عامودا، وأن الطائرات دمرت بعض القرى، ثم أن السكون عاد أخيرا إلى نصابه، وأن الإتفاق بين الحكومة السورية والمفوضية الإفريقية على إنهاء الخلاف وإعادة الأمن إلى نصابه تماما.... ولدينا من الدلائل والوقائع ما يبرهن على أن العصيان في الجزيرة حادث هام جدا، يفوق كل ما حدث في سوريا منذ عقد المعاهدة من مؤامرات ودسائس وفتن حيكها الرجعيون ضد الحكم الوطني ضد المعاهدة"⁽¹⁾. وبدلا من أن تقوم المذكرة بالبحث عن أصل المشكلة راحت تنسبها إلى مؤامرة إستعمارية مدبرة، حيث أضافت: "إن حركة الجزيرة ليست حركة مسيحية تدافع عن نفسها ضد إرهاب «الإسلام» ولا حركة أقلية تحمي حقوقها من تعدي الأكثرية ولا حركة عفوية جماهيرية، بل مؤامرة مدبرة منذ زمن طويل قام على ترتيبها وتنظيمها وتسليحها: العناصر الفاشيستية بين الموظفين الفرنسيين في الجزيرة نفسها وفي غير الجزيرة أيضا... وأهم خطوط السياسة الفرنسية إثارة النعرات الدينية والجنسية وغيرها للتفريق بين السكان، فعملوا على إثارة المسيحيين على المسلمين، والمسلمين على

¹ - اصدر الحزب الشيوعي السوري هذه المذكرة في أيلول 1937 ، تم نشرها فيما بعد في كراس تحت عنوان: "صورة المذكرة التي رفعها إلى الحكومة السورية، والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس"، خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي، ترجم الكراس إلى الفرنسية ورفع إلى المراجع الفرنسية المسؤولة في سورية وفرنسا وإلى أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية. المصدر: الأرشيف المركزي للحزب الشيوعي السوري" في محمد جمال باروت.... ص 869 - 898.

المسيحيين. وبين المسلمين أنفسهم عملوا على إثارة النعرات الجنسية، وإلقاء بذور العداوة بين الأكراد والعرب.... وكانت الجزيرة طبعاً من أهم المناطق التي نجح فيها المستعمرون في تطبيق هذه السياسة بحذافيرها"⁽¹⁾.

ومن ثم يوجه الحزب في مذكرته أصابع الاتهام إلى الفرنسيين بفتح أبواب الجزيرة أمام السريان والأرمن والكرد الذين كانوا ينزحون عن تركيا لمختلف الأسباب. وعضواً عن أن يعمل المستعمرون لتوفير الإخاء بين السكان الأصليين والمهاجرين، سعوا بكل الوسائل للتفريق بين هؤلاء وهؤلاء، فظهروا بمظهر الحامي للمهاجرين والمنعم عليهم، ومنحوا زعماءهم كثيراً من الأراضي التي كان يزرعها السكان الأصليون...⁽²⁾. والسكان، حسب المذكورة، "أكثرية من السكان الأصليين وهم - على الغالب - من العرب الرحل، وقليل من المهاجرين القدماء مثل قبائل الجيجان النازحة من القفقاس قبل الحرب الإستعمارية العالمية"⁽³⁾. وبهذا المنطق المشوه، تجاهل الحزب الشيوعي أي ذكر للمسألة الكردية وعدم التقرب من إتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية التي بموجبها ألحق جزء كردستاني بدولة سورية الحديثة. وموقف خالد بكداش هذا، موقف كوسوبوليتي قريب من موقف ستالين تجاه شعبه الجورجي، حينما إتهمه لينين، بأنه أصبح روسيا أكثر من الروس.

ويتحدث رشيد هو عن بداية الخمسينات وإنضمام الشبان الكرد إلى الحزب الشيوعي السوري قائلاً: "بعد إنتساب أكثرية الشباب إلى الحزب الشيوعي، مالبت أن ظهرت خلافات، داخل الحزب الشيوعي، مع الشباب الأكراد، بسبب إتجاههم القومي في داخل الحزب، ودعوتهم إلى نشر الجريدة الحزبية والنشرات باللغة الكردية، كما هو الحال مع اللغتين العربية والأرمنية، ولكن المسؤولين في الحزب رفضوا هذه الدعوة، وأبعدوا بعضهم عن الحزب، كما فعلوا مع رشيد هو نفسه"⁽⁴⁾. وتزامنت هذه الدعوة مع مثيلاتها

1 - محمد جمال باروت، المصدر السابق.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

4 - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 39.

في الجزيرة، حيث طالب الشباب الكرد في الحزب الشيوعي بإصدار جريدة كردية بالأحرف اللاتينية. وبدأت الخلافات تدب بين الكثير من الأعضاء الأكراد وبين المسؤولين في الحزب الشيوعي في الجزيرة، وقد إنتقد العديد منهم أمثال جكرخوين وحمزة نويران ومحمد فخري وغيرهم سياسة الشيوعيين السوريين تجاه القضية الكردية. وفي هذا الإطار يقول حمزة نويران: "بعد تركي المدرسة عام 1951 شعرت بفراغ كبير، فوجدت ضالتي في الحزب الشيوعي السوري - خاصة بعد أن مثلت الشاعر جكرخوين - مرشح الحزب الشيوعي السوري لإنتخابات عام 1954 - على صندوق الإقتراع في مركز كنيسة السريان الأرثوذكس، مما خلق لدي دافعا للإنتساب للحزب الشيوعي السوري، إلا أنني لم إستمر طويلا في الحزب الشيوعي. ويستطرد نويران: "بعد الحرب العالمية الأولى، وإنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في الاتحاد السوفياتي، وإعلان مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، حصلت تغيرات كبيرة في الخارطة العالمية، وكان لذلك صدى كبيرا في تفكير أبناء الشعوب المغلوبة على أمرها، وتوقها للإعتناق من قيود المستعمرين ونيل حريتها وإستقلالها، كما أعلنت الاتحاد السوفياتي مبدا الحرب على الحرب، اي إنهاء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى من جانب واحد، وتخلت عن حصص روسيا القيصرية في التركة العثمانية من جانب واحد، وخاصة حصتها من كردستان، وفرضت نفسها على الساحة الدولية مدافعة عن السلام العالمي، ومساندة لحق الشعوب في نيل حقوقها والتخلص من الاستعمار، كان لكل ذلك أثر كبير في النهوض القومي للشعوب المستعمرة.. تحت تأثير الأفكار والمواقف الأهمية للاتحاد السوفياتي، وظهور حركات التحرر القومي والعديد من الثورات الوطنية، توجه العديد من الوطنيين الكرد - وحتى - بعض الرموز البرجوازية الكردية ومنتقفيهم للإنتساب إلى الحزب الشيوعي السوري بدافع قومي، على أمل أن يدرج الحزب قضية الشعب الكردي في برنامجه السياسي كقضية وطنية في سوريا. بعد فترة من نشاطي الحزبي - يضيف حمزة نويران- كان السؤال الملح في ذهني: أين موقع القضية الكردية في سوريا في برنامج الحزب؟..لذا مارست حقي في مناقشة هذا الموضوع ضمن الأطر الحزبية، لكنني كنت أواجه بالتجاهل، فلم أتلق جوابا شافيا. لكنني مضيت بالمطالبة،

والكتابة حول طلب متواضع جدا، فقط أن يعتمد الحزب كتابة الأدبيات الحزبية ونشرات، بيانات... إلخ باللغة الكردية أسوة باللغة الأرمنية حتى يتاح للفلاح الكردي فهم هذه الأدبيات، لأن عدد المنتسبين الأكراد إلى الحزب قلة يفهمون العربية لندرة المدارس والتعليم في المناطق الكردية، للأسف كان رد الحزب سلبيا وقاسيا وخاطئا بنظري، وكان الجواب: إن هذه الأفكار والطروحات القومية هي من أفكار البرجوازية الصغيرة، ولاتخدم سوى الإستعمار والإمبريالية الأمريكية، وأن الحقوق القومية الكردية في سوريا ستتحقق عندما تنتصر الاشتراكية في سوريا، ولاضمان لذلك إلا في ظل نظام اشتراكي، ويجب تأجيل كل ذلك إلى حينه. ويتابع الراحل هنا بلغ حتى اليأس، فقررت أن أقدم إستقلتي والإنسحاب من الحزب والبحث في إتجاه آخر يلي تطلمي في النضال دفاعا عن حقوق شعبي المستلب"¹. ومن جهته يؤكد محمد فخري: "أن الخلاف دب من عام 1955، حينما كان الحزب الشيوعي يطبع جرائده باللغة العربية والأرمنية، فطالب هو(محمد فخري) ورفاقه، بأن تطبع الجريدة باللغة الكردية أيضا، أسوة باللغتين العربية والأرمنية، فتحجج المسؤولين بعدم معرفة الكتابة باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية وعدم وجود الآلة الكاتبة، فتبرعوا هم بالمال لشراء الآلات، وتعهدوا بالكتابة باللغة الكردية وبالأحرف اللاتينية، ولكن قيادة الحزب الشيوعي في الجزيرة لم تلب رغبتهم. فإشتد الخلاف بينهم واتسع، وقدم محمد فخري إستقالته وكذلك فعل فيما بعد آخرون، وأزداد عددهم فأصبحوا عدة عشرات وتجمعوا في عام 1957 حول بعضهم، وفي عام 1958 شكلوا حزب آزادي"². وقد قامت ((جمعية أحياء الثقافة الكردية)) التي أسسها أوصمان صبري في دمشق عام 1955 بنشر كتاب (الرد على الكومبوليتية) من تأليف الشخصية السياسية والقومية المعروفة عبدالرحمن ذبيحي، الذي كان مقيما آنذاك بدمشق. وهو رد على مواقف اللاقوميين الكرد في صفوف الحزب الشيوعي السوري تجاه قضية أمتهم الكردية. ومما يؤسف له أن الحزب الشيوعي السوري، ومنذ بداية التحرك القومي

¹ - محمد جزاع، المصدر السابق، ص 40 - 42.

² - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 35 - 36.

الكردي، إتخذ مواقف لأممية من الحركة السياسية القومية الكردية متتهما إياها بالعمالة للرجعية والإستعمار وبالضد من مصالح الشعب، وعلى أنها من صنع المخابرات، في الوقت الذي كانت الحركة الكردية ترى في الحزب الشيوعي الحليف الأقرب لها.

وبسبب مواقفه الكومبوليتية تراجع موقع الحزب الشيوعي السوري في المناطق الكردية، ففي مقابل إزدياد شعبية الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا، كان الحزب الشيوعي يخسر مزيدا من مناصريه. ففي "عام 1954 كان لدى الشيوعي مايقارب 3000 صوت في الجزيرة في حين لم يتبق له عام 1962 سوى 300 صوت فقط"^[1]، ومرد ذلك يرجع لسببين الأول الملاحقة التي طالت الشيوعيين في عهد الوحدة المصرية - السورية (1958 - 1961)، والسبب الثاني إنتشار الوعي القومي بين الكرد في المدن والريف وبخاصة في أعقاب عودة مصطفى بارزاني من موسكو يوم 6 تشرين الأول 1958، وفي الشهر التالي أرسلت قيادة البارتي في سوريا الشيخ محمد عيسى إلى بغداد، حيث أجرى هناك عدة لقاءات مع البارزاني ومع حمزة عبد الله سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني^[2]، ومن ثم قيادة البارزاني لثورة أيلول التحررية إثر تراجع الزعيم عبدالكريم قاسم عن مبادئ ثورة 14 تموز.

قرر جمال عبد الناصر ضرب الحزب الشيوعي في الإقليم الشمالي (سورية)، ففي 1958/12/23 وخلال الإحتفال بإحدى المناسبات الوطنية، ألقى الرئيس عبدالناصر خطابا في مدينة بورسعيد هاجم فيه الشيوعية بمראה وخص الحزب الشيوعي السوري بالإتهام بالعمالة والتآمر. وفي منتصف ليل 1958/12/30 دعي جميع رؤساء الأجهزة الأمنية في دمشق من شعبة ثانية وشرطة عسكرية وأمن سياسي وأمن جنائي وشرطة مدنية للإجتماع في قلعة دمشق وأفتتح المقدم عبدالحميد السراج هذا الإجتماع بتعداد الأخطار التي بات يشكلها الحزب الشيوعي السوري معلنا البدء بحملة لتنصيف الحزب في سورية، ثم قام بتوزيع قوائم بأسماء قادة وأعضاء الحزب الشيوعي وعناوينهم وأماكن تواجدهم المعتادة

¹ - KurdWatch, Op.Cit.

² - عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 33.

طالباً بإيلاء عملية القبض على القادة الأولوية على أن تستكمل عملية القبض على الأفراد لاحقاً.

ويجدر بالذكر أن القوائم الآنف ذكرها قد تم البدء بجمعها وتنظيمها أثناء تعاون الحزب الشيوعي مع الشعبة الثانية قبل عام ونصف وذلك خلال معركة الشعبة مع السوريين القوميين، ويقول سامي جمعة¹ حيث أوعز السراج بضرورة إستغلال فرصة تعاون الشيوعيين معنا لتنظيم أرشيف دقيق لأفراد الحزب وقادته من نقابيين ومدرسين وكتاب وغيرهم على أن يتضمن هذا الأرشيف أسماءهم وعناوينهم وصورهم الشخصية وحتى أسماء وعناوين أصدقائهم الشخصيين، وقد أسرَّ لي السراج حينها أن المعركة التي ستلي معركتنا مع السوريين القوميين قد تكون مع الشيوعيين، ومن سخرية الأقدار أن الصحف الغربية والعربية المعارضة كانت تطلق على السراج لقب الكولونيل الأحمر الشيوعي. فور إنتهاء إجتماع قلعة دمشق، باشرت الأجهزة الأمنية مهمتها وما أن أنبلج صباح يوم 1958/12/30 ونظراً للدقة التي أعدتْ بموجبها القوائم الآنف ذكرها كان معظم المطلوبين من القادة الشيوعيين قد تم إعتقالهم بسهولة ويسر، وكانت مهمة المغارز التي رأسها (مفرزة الطلياني - الباحث) تنفيذ أوامر الإعتقال وسوق المقبوض عليهم إلى سجن المزة حيث يستلمهم النقيب عبدالوهاب الخطيب الذي أسندت إليه مهمة التحقيق معهم. وما سهل الحملة وجود مصادر معلومات داخل الحزب الشيوعي نفسه ومن القاعدة إلى القمة، ومن ثم إعتقال عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان والذي كان يتولى قيادة العمل السري للحزب في سورية السيد رافة (رفيق رضا الفاكحاني) وهو لبناني من طرابلس، وقبوله التعاون مع المكتب الثاني، والإفصاح عن الجهاز السري بكامله في دمشق، ومن ثم تعيينه موظفاً في المخابرات حتى وفاته في منتصف الثمانينات ماسكاً ملف الشيوعيين[□] تحت إمرة سامي جمعة نفسه في مفرزة الطلياني التابعة للمكتب الثاني الذي كان يقوده آنذاك عبدالحميد السراج. وخلال إعتقاله تحدث السيد رفيق رضا عن وضع

¹ - حول الموضوع راجع: سامي جمعة، المصدر السابق، ص ص 322 - 341.

الحزب الشيوعي قائلا: "كلفتم بعد رحيل الشيشكلي بإعادة بناء الحزب في دمشق، وعندما وصلتها من بيروت، وجدت أنه لم يبق فيها سوى أقل من عشرة شيوعيين، أربعة منهم من ركن الدين (حي الأكراد - الباحث)، والباقيون من حي الأرمن وباب توما فأعدت بناء الحزب لبنة فوق أخرى..."⁽¹⁾، وهذا الاعتراف يبين أن الحزب الشيوعي مدين للعنصر الكردي والأرمني والأقليات، تأسيسا وبقاء ونضالا، ومع ذلك غاب عن منهاج الحزب أي ذكر عن الشعب الكردي وجودا وقضية.

وجاءت الضربة الأقوى باعتقال فرج الله الحلو، وإخفائه في الفترة ما بين 1958/2/22 و1961/9/28، ولكن رواية سامي جمعة تقول: "أنه في 1959/6/19 اعتقل في مقهى الحجاز المدعو صبحي الحبل - لبناني من أهالي طرابلس، وكان يقيم في دمشق ويشرف على بيت سري مخصص لإقامة ثلاثة من المسؤولين عن العمل السري للحزب، يأتون من بيروت بالتناوب إسبوعيا، وكان فرج الله الحلو المعروف بأبو فياض أحد هؤلاء الثلاثة. ونتيجة المعلومات التي أدلى بها الحبل، أقيم في المنزل كمينًا مؤلفًا من أربعة عناصر برئاسة الحاج شاهر نوناتي، وفي يوم 1959/6/25 تم توقيف فرج الله الحلو عندما كان يهيم بدخول البيت. ويقول سامي جمعة: "وفي مكتبي في الطلياني رأيت لأول مرة كان رجلا بدينا طوله أقل من المتوسط وفي حوالي الستين من عمره، لدى تفتيشه تبين أنه يحمل هوية لبنانية بإسم عساف منصور من أهالي بلدة جليل، كما تم العثور على زجاجة تحوي مادة الكورامين وأخرى تحوي حبوب نيزوغليسيرين، وبسؤاله عن هذه الأدوية قال أنه مريض في القلب ويستعمل هذه الأدوية في حالات إسعافية، كما تم العثور على بعض النقود ودفتر صغير يتضمن بعض الرموز وأرقام الهواتف. وفي صبيحة اليوم التالي باكرا أي في 26 حزيران توفي الحلو خلال التعذيب على يد وجيه أنطاكلي. بعد ذلك قام أنطاكلي بدفن الجثة في أرض عائدة لشقيقه في قرية دير سلمان، ثم عاد وإستخرجها بعد بضعة أيام حيث قطع الجثة وأذابها بالأسيد. وبعد مرور شهر واحد مات أحد الشيوعيين في مدينة حلب

¹ - سامي جمعة، المصدر السابق، ص 334 - 335.

وهو الأستاذ بيير شادرفيان بين يدي الأنطاكلي الذي أنتدب إلى حلب لمعاونة شتيوي سيفو المكلف بأعمال مكافحة الشيوعية. وبعد إختفاء فرج الله الحلو، وجهت أصابع الإتهام لأجهزة الأمن السورية وبدأت الوفود تتقاطر على دمشق والقاهرة مطالبة بإطلاق سراح الحلو، وكان الجواب الدائم على هذه المطالب أن المذكور لم يدخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها الشمالي أو الجنوبي. شكلت لجان عالمية بإسم لجان الدفاع عن فرج الله الحلو ضمت كتابا وفنانين وشعراء من الهند وإستراليا وكندا وأميركا اللاتينية وكل دول المنظومة الإشتراكية. وكان الرئيس جمال عبدالناصر خلال رحلاته الخارجية يقابل صحفيين وممثلين عن وكالات أنباء عالمية ويسأل عن فرج الله الحلو حتى خروشوف ونهرو وكاستروسألوا عبدالناصر شخصا عنه، وكان جوابه دائما نفي أي علاقة للسلطات الأمنية في الجمهورية العربية المتحدة بإختفاء المذكور، وقد صرح مرة لإحدى وكالات الأنباء العالمية أن ثمة صراعا قويا بين تيارى الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، لأن أحد هذين التيارين عروبي والآخر شعوبي (ويقصد خالد بكداش على أنه كردي - الباحث)، ومن المحتمل أن يكون غياب الحلو بسبب هذا الصراع، وأن الحملة ضد الجمهورية العربية المتحدة بخصوص المذكور هي بهدف الإساءة لسمعتها^[1]، بهذه العقلية الأمنية تعامل الرئيس جمال عبدالناصر مع المعارضة وقضايا الشعوب في الإقليمين، في الوقت الذي كان يعتبر في نظر الشعب، بطلا قوميا، ناهيك عن أنه كان زعيما من زعماء العالم الثالث وحركة عدم الإنحياز إلى جانب كل من جوزيف بروز تيتو وجواهر لال نهرو وتشوان لاي وأحمد سوكارنو وغيرهم.

وفيما بعد وبعد فشل الحزب الشيوعي السوري القيام بمسؤولياته التاريخية وتعرضه إلى الإنشقاقات، إعتزف العديد من الكوادر بأخطائهم تجاه المسألة القومية، مشيرا ضمنا إلى المسألة الكردية. فقد كتب يعقوب گرو عضوا المكتب السياسي للحزب الشيوعي آنذاك يقول: "لقد سادت أحزابنا فترة من الزمن، مايمكن أن نسميه بالخطوة الشوفينية وإستصغار

¹ - عن قضية فرج الله الحلو وقرار الرائد أحمد زهير العادلي قاضي التحقيق لدى المجلس العدلي بتاريخ 1962/6/5، إنظر: سامي جمعة، ص ص 338 - 376.

دور القوى الأخرى، وكان ثمة تطير من كل موقف قومي يطرح سرعان ما كان يتخذ موقف سلبي من قائل هذا الرأي بدل إجراء مناقشة هادئة وموضوعية مع هذه الآراء مما ساهم بقسطه في توتير العلاقات بين أحزابنا وبين الأحزاب والقوى القومية" (1).

وبصدد المسألة القومية، يقول كارل ماركس: "أن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا. وقد إعتبر ماركس تحرر إيرلندا من السيطرة البريطانية شرطا ضروريا لتحرير الطبقة العاملة الإنكليزية. وإعتبر إنجلز إحتلال بريطانيا لإيرلندا «مصدر الخسة الإنكليزية كلها»، وقد قال ماركس بهذا الصدد: "أن الطبقة العاملة الإنكليزية لن تستطيع صنع شيء إذا لم تتخلص من إيرلندا، ذلك لأن الرجعية الإنكليزية في إنكلترا تستمد قوتها من إستعباد إيرلندا" (2). وترى الماركسية، أن الحركة القومية للإمم المضطهدة تمتلك رغم طبيعتها البرجوازية خصائص معادية للإستعمار والرجعية. ويقول فلاديمير إيليتش لينين: "إن كل إشتراك في أمة ظالمة لا يقوم في زمن السلم وفي زمن الحرب سواء بسواء بالدعاية لحرية الأمم المظلومة في الانفصال ليس بإشتراك ولا بأمني إنما هو شوفيني»، وهكذا فإن المعيار الأهمي للحزب الشيوعي السوري يرتبط إرتباطا قويا بموقف الحزب من المسألة الكردية. ورغم الحركات التصحيحية داخل الحزب الشيوعي السوري، لكن الموقف من المسألة الكردية لن تتغير، أن جناح يوسف فيصل الذي انشق عن خالد بكداش في ثمانينات القرن العشرين، إعتبر الشعب الكردي أقلية قومية لا يحق لا بمطالب الشعب فيذكر سلمان يوسف موقف يوسف فيصل الأمين العام للحزب الشيوعي السوري قائلا .. " : في لقاء جمعنا (وفد من المنظمة الآشورية الديمقراطية مع يوسف فيصل، الأمين العام للجنة المركزية للحزب، في مكتب الحزب بدمشق عام 2003، قال يوسف: "لا يوجد مشكلة قوميات، أو (مشكلة كردية) في سورية، القضية بالنسبة لنا هي قضية حقوق ثقافية وحقوق مواطنة كاملة لجميع أبناء القوميات من أكراد وآشوريين/سريان، وأرمن وغيرهم... ومنح الجنسية

1 - راجع: مجلة النهج، العدد 23 - 24، 1988.

2 - ف.إ. لينين، حق الأمم في تقرير مصيرها، ترجمة: دار بن الوليد، الطبعة الثانية، 1958، ص ص 75 - 77.

السورية لكل من يستحقها". انسجاماً مع هذا الموقف، اكتفى "التقرير السياسي" للحزب في مؤتمره العام العاشر، نيسان 2006 بالمطالبة "بحل مشكلة الإحصاء في محافظة الحسكة ومنح الجنسية لمن جرى حرمانهم منها في عام 1962 والاعتراف بالحقوق الثقافية لأبناء الشعب الكردي في إطار المواطنة"⁽¹⁾.

موقف الحزب الشيوعي من الپارتى:

يتخذ الحزب الشيوعي السوري موقفاً سلبياً معادياً للپارتى منذ بداية ظهوره، حيث وجد فيه خصماً لدوداً ومنافساً قوياً في المناطق الكردية، وبالتالي لم تعطي قيادة الحزب الشيوعي أهمية للحركة القومية الكردية وطلعتها الپارتى. وتحول الشيوعيون في عهد الأسد الأب إلى جزء من النظام. كان موقف الشيوعيين الكرد "كوسموبوليتيا" بالنسبة لقضيتهم القومية، مادام الحركة القومية الكردية تشكل رافداً من روافد حركة التحرر العالمية. وتناقض موقفهم مع موقف القوميين الكرد الذين كانوا يعتبرون الشيوعيين الفصيل الأقرب إليهم في نضالهم القومي والطبقي. وحول الموقف من الشيوعيين الكرد، كتب صلاح بدر الدين: "كنا نعتبر الشيوعيين من أقرب التيارات السياسية إلينا، إلى أن توفر عامل سلبى هو تلك المفاهيم، وهو الشيوعيون الأكراد الذين إنتهجوا خطأ مخالفاً للتعاليم الماركسية - اللينينية، حول المسألة القومية، وحق تقرير مصير الشعوب والقوميات، وإنطبق عليهم وصف مؤلف كتاب "الرد على الكوسموبوليتيه" عبد الرحمن ذبيحي - أحد مفكري كردستان - إيران، عندما تناول السياسة الخاطئة هؤلاء في مزاداتهم - الأمية - على حساب القضية الكردية، ومهمتهم الأساسية التي كانت تقتصر على محاربة الحركة القومية الكردية. كان رفاقنا الشيوعيون الكرد - السوريين عينة نموذجية في هذا المجال إلى درجة أن الراحل - خالد بگداش - أمين عام الحزب الشيوعي السوري، يردد أمام الرئيس - حافظ الأسد - في إحدى إجتماعات الجبهة بأنه "(كردي المنشأ ولكنه من

¹ - رجحان رمضان، دور الكرد السوريين، المرجع السابق.

العرب المستعربة)، حسب ما جاء في حوارهِ مع عماد نداف، بكتاب "خالد بگداش يتحدث" نافيا في الوقت ذاته وجود جزء من كردستان في سوريا"¹.

في عام 1983 زار د. إسماعيل حصاف سكرتير منظمة أوروبا للحزب اليساري الكردي في سوريا وعضو قيادة اتحاد طلبة وشبيبة كردستان في أوروبا (يوكسي) آنذاك، رمو شيخو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري حينذاك في فندق "أوكرانيا" بموسكو بجمعية عدد من رفاق منظمة أوروبا للپارتى الديمقراطي الكردي اليساري في سورية ومن بينهم د. عمر حسو ود. نزار أحمد شرنخي. ويقول حصاف (مؤلف هذا الكتاب) وبينما نحن في صالة الفندق، لاحظنا خالد بگداش يتجه صوبنا من أحد جناحي الفندق، وما ان بلغ عندنا حتى وجه كلامه إلى رمو شيخو قائلا وباللغة العربية "شو يا أبا جنكو، قاعد مع الشباب الكرد" آخذًا بالسلام علينا واحدا واحدا، سائلا عن وضعنا. فقلت له: "أبا عمار نحن كورد وأنت كردي، لم لاتتحدث إلينا بالكردية، أخذ يحدق بي، توقف للحظة، مواصلا كلامه بالعربية"، فكررت الكلام ذاته ومضيفا: "ونعلم أنك تتقن الكردية، لكنه أبى أن ينطق بلغة الأم، ومن ثم ودعنا متوجها إلى الجناح الآخر. وكان الحزب الشيوعي السوري ومن خلال رمو شيخو قد جعل من نفسه طرفا في معادلة التوازنات بالنسبة للحركة الكردية في الشرق الأوسط، وفقا لمخطط خاص بالحزب، ودون أي تغيير في ثوابته السياسية تجاه المسألة الكردية، حينها تحول الملف الكردي إلى مادة صراع بين الدول المقسمة لكردستان. وفي هذا الصدد تحدث السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد عن: "محاولة عقد مؤتمر كردي في بداية الثمانينات، وقال بأنه إقتراح أن يكون بحضور الأحزاب الشيوعية الأربعة بصفة مراقب (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الشيوعي السوري، حزب تودة والحزب الشيوعي التركي). وكان المشروع أن يحضر هذه الأحزاب كمراقبين فقط وليس لهم حق التصويت، والهدف هو عدم التدخل في الصراعات الكردية - الكردية لكي لايتهموا بالإغتيال لوضع الحركة الكردية على السكة المرادة، إلا

¹ - صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 180.

أن المؤتمر لم ينجح بسبب الصراعات الكردية - الكردية. كانت الأحزاب الكردية في تركيا ضد حضور حزب العمال الكردستاني. ود. عبدالرحمن قاسم لو كان يرفض حضور كومه له، والإتحاد الوطني كان ضد حضور البارتي. ناهيك عن مواقف الأحزاب الشيوعية، حيث قال: "إثناء مشاركتنا في مؤتمر الحزب الشيوعي البولندي، طلبت من خالد بگداش أن يفتح الشيوعيين الأتراك لحضور المؤتمر الكردي المزمع عقده، فرد علي خالد قائلاً: "لماذا أنت لا تقوم بذلك"، فأجبت بمحضورك عليك أن تنصدر الموضوع. وبالفعل طلب خالد من ممثل الحزب الشيوعي التركي حضور المؤتمر وياصرار إلا أن الحزب الشيوعي التركي رفض ذلك قائلاً لخالد بگداش وباللغة الروسية حتى أنت يا خالد؟!^[1]. وفي السياق ذاته، يضيف د. إسماعيل حصاف: "وفي جلسة ضيقة في عام 1986 مع سكرتير الحزب الشيوعي العراقي الرفيق عزيز محمد، جمعي به الشاعر الكردي المعروف د. عبد الله بشيو وبضيافته بالسكن الأكاديمي في موسكو، حيث كنت أقيم أيضاً، والواقع في بوليايفا- أوستروفييتانوفًا 33 آ، وكنا الثلاثة ومعني ابن شقيبتي ريدير، وتوجهت بسؤال إلى الرفيق عزيز محمد: "لماذا تختلف عن بگداش، فأنت كردي مثلنا وتحدث بلغتك وشخص قومي... إلخ، بينما بگداش يعتبر نفسه عربياً ولا يتحدث الكردية وضد حركته القومية"، فكان لا بد أن يدافع عن خالد بگداش قائلاً: "بفضل خالد بگداش إتخذ الحزب الشيوعي التركي في مؤتمره الأخير قراراً بحق تقرير المصير للشعب الكردي". وتتحمل قادة الحزب الشيوعي الكرد المسؤولية قبل غيرهم في عدم إتخاذ الحزب موقفاً ماركسياً من المسألة الكردية". وحول كردية خالد بگداش يضيف عزيز محمد قائلاً: "قال لي بگداش أنني من العرب المستعربة، لكنه لم يكن له حق أبداً في ذلك. كان بگداش في داخله كردياً، لكنه

¹ - لقاء الباحث مع عزيز محمد يوم 15 نيسان 2015 في منزله بعمارات الوزراء- هولير. ولد عزيز محمد في الأول من تموز عام 1924 بقرية بيركوت التي أصبحت الآن جزء من أربيل، أكمل الابتدائية فقد درس السادسة فقط، بلغ العشرين ولم يكن يعرف العربية، في ربيع 1948 إنضم إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي، تولى سكرتارية الحزب في عام 1964. قال عزيز: "بعد 29 سنة طلبت من المؤتمر أن انسحب من السكرتارية شريطة أن لا يعتبروا ذلك تهرباً من المسؤولية". يقطن هولير حالياً.

كان يتهرب من كرديته لإقناع الآخرين". . وأضاف: "ذهبت برفقة عبدالله أوجلان وجمال طالباني ورمو شيخو إلى خالد بگداش في داره بجي الأكراد، وتحدثنا عن مستقبل الكرد وكان كبيرا في عمره، فقال: "أنتم تقرأون المستقبل وقد ترون كردستان أم أنا فسوف لن أراه"¹. كما أضاف عزيز محمد قائلا: "زرت بگداش في داره، كان حرسه من الكرد وفي داخل بيته كانوا أحيانا يتحدثون الكردية. فلما وصلت باب داره سمعت أغنية كلاسيكية كردية من مسجل الحرس، فوقفت برهة، فقال هل تحب هذا، فقلت: "الأغنية الكردية روحي وأحب الأغنية الكردية الكلاسيكية، فطلب من حرسه أن يأتي بالمسجلة إلى داخل المنزل، وبدأنا نسمع في الداخل"².

وتجدر الإشارة إلى موقف للراحل خالد بگداش في مقابلة له مع (اخبار اليوم) القاهرية في عام 1967 حول المسألة الكردية في العراق، حيث "طرح مراسل جريدة (أخبار اليوم) القاهرية) جملة من الأسئلة على الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بگداش حول مختلف القضايا المتعلقة بوحدة وتعاون القوى الثورية والوضع في البلدان العربية، وكان من ضمن تلك الأسئلة سؤال حول القضية الكردية في العراق وذلك كما يلي: - السؤال الثامن - "يعاني العالم العربي كثيرا من المشاكل في كثير من أجزائه ومن هذه المشاكل مشكلة اليمن، ومشكلة الأكراد في العراق فما هو رأيكم في مشكلة الأكراد في شمال العراق؟. فأجاب بگداش قائلا: "أما مشكلة الأكراد في شمال العراق، فمن السهل حلها وذلك على أساس منحهم حقوقهم القومية وحقهم في الحكم الذاتي في نطاق الجمهورية العراقية ولا ريب أن إتهام الحركة الكردية وزعيمها البارزاني بالإنفصال هو ظلم، فهم لا يطالبون الإنفصال بل يطالبون حقوقا مشروعاً ليس في تحقيقها أي ضرر ينزل بالعراق - وبالقومية العربية مجموعها بل بالعكس في ذلك كل الخير للشعب العربي ولشقيقه الشعب

¹ -مقابلة مع عزيز محمد، المصدر السابق.

² - المصدر نفسه.

الكردي في آن واحد ولا ريب أن حل القضية الكردية سوف يقوي مواقف حركة التحرر العربية ضد الإستعمار وعميلته الرجعية"¹.

فقد كان موقف الراحل رمو شيخو² عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري ومسؤول الجزيرة طوال عقود من الزمن، معبرا بالكامل عن الإتجاه الكوسموپوليتي، وبأكثر صورة تخلفا وتزمتا ودوغمائية منذ البداية، وتساعد سلبا منذ أن إنضم حزبه إلى جبهة النظام، حيث كان يجاهر بفخر في المؤتمرات الحزبية، كما جاء في تقريره كمسؤول لمنظمة الجزيرة إلى المجلس الوطني في دمشق تشرين الثاني 1971، أنه يعتز بأن مهمة منظمته الأولى في الجزيرة هي محاربة الحركة القومية الكردية، كما كان من المطبلين للحزام العربي وتطبيقه، بإعتباره يهدف إلى بناء الكولخوزات الاشتراكية، وهو أول من نفذ الخطوة الأولى للحزام العربي في منطقته، عندما إنتقل مع ثلاثين من رفاقه الحزبيين، من قرية - تل شعير - بمنطقة القامشلي أرض الآباء والأجداد، إلى منطقة الجنوب وتحديدا مزرعة - قلعة الهادي - كما كان من المحرضين على إعتقال المناضلين الكرد، ومن المتعاونين مع الأجهزة تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية لصاحبها حزب البعث..."³.

وجاء في تقريره المذكور: "لقد عملت طيلة حياتي الحزبية مع رفاقي مدافعا عن وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية وعن تراص صفوفه مبعدا عنه كل فكرة ترمي إلى شق وحدته، وخلق مراكز نفوذ داخل المنظمة الحزبية، وتمكنا من إبقاء المنظمة موحدة في النضال ضد الإنحرافات القومية، مثل إنحراف جماعة جگرخوين وغيره (كتلة آزادي)، ولم نسمح لأنفسنا

¹ - مقتبس من خه بات، لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني، العدد (495)، آذار 1967.

² - ولد رمو شيخو سنة 1925 في قرية تل شعير الواقعة شرقي مدينة قامشلو، في مطلع شبابه إنتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري، أصبح عضوا للجنة المركزية للحزب سنة 1962، وعضوا للمكتب السياسي سنة 1974، وإثر وفاة خالد بگداش وتفكك الحزب إلى مجموعات، أسس رمو شيخو تكتلا بإسم "الكادر اللينيني للحزب الشيوعي السوري"، وفي نهاية التسعينات إعتزل العمل الحزبي، (متوفي).

³ - صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 180.

المهادنة مع أي منحرف أو متعصب قومي ونحن يقظون تجاه أي ظاهرة جديدة للتعصب، لقومية من الأقلية القومية... وكلكم تعلمون أنه لولا وجودنا كمنظمة قوية في الجزيرة، لكان القوميون الأكراد أقوى بكثير مما هو عليه الحال الآن. ومعروف أننا أرسلنا من منظمنا تسعة رفاق متطوعين للعمل الفدائي (إلى فلسطين)، في حين لم يذهب من الجزيرة من قبلنا أي شخص لعند البرزاني" (1).

وكتب صلاح بدر الدين قائلا: "قبيل إنعقاد المؤتمر الثالث لحزبنا عام 1973، وفي طريقي إلى القامشلي لحضور المؤتمر، وبعد وصولي دمشق قادما من بيروت، عبر الخط العسكري للجهة الديمقراطية، مكثت حوالي الأسبوع لألتقي بقيادتي جناحي الحزب الشيوعي السوري (إبراهيم بكري وعبد الوهاب رشواني) و (رياض الترك ويوسف نمر) ودعوت الجانبين كل على حدة إلى مؤتمرنا، الذي سنلتزم فيه بالماركسية أو توجيه رسالة، وطال لقائي مع الترك بحضور يوسف نمر ليلة كاملة، تباحثنا حول القضايا المشتركة والقضية الكردية وإنقسام الحزب الشيوعي والنظام الحاكم ومسألة المعارضة... وإستلمنا في المؤتمر رسالة تحية بإسم الحزب الشيوعي - جناح رياض الترك، وتليت الرسالة في المؤتمر ونشرت في الوثائق" (2).

ومن المدهش جدا، أن رياض الترك أبدى موقفا معاديا للشعب الكردي وقضيته القومية بعد مضي ثلاثة وثلاثون عاما على إرساله رسالة تحية إلى مؤتمر اليسار الكردي في عام 1973 عندما "حصر المسألة الكوردية بحقوق المواطنة وإلغاء الهوية القومية لكوردستانية سوريا في ندوته ببرلين عاصمة ألمانيا الموحدة في 8 كانون الثاني 2006. فإن رياض الترك الموسوم بمانديلا المنطقة لسنوات سجنه الطويل ولأقول مانديلا العرب، لأننا بالصراحة لم نتأكد بعد من إنتمائه القومي ولو أنه يعتبر نفسه عربيا، لاسيما أن نسبة الترك تثير الشكوك حول عروبيته، فمثلا آل الترك البيروتيين يمتون بصلتهم إلى الأمراء البدرخانيين الكورد، أما هو قد يكون تركيا أو تركمانيا أو شئ من هذا القبيل... إلخ وهذه ليست المشكلة فكلهم بشر. لكن السؤال ليس هنا، بل كيف يمكن لشخصية سياسية مرموقة من هذا النوع يمضي ربع عمره في السجون وهو أمين عام لحزب شيوعي أن ينطق بمثل هذا الكلام الساذج من إنكار قضية سياسية وتاريخية للشعب الكوردي في

1 - علي صالح ميراني، المصدر السابق، ص 127.

2 - صلاح بدر الدين يتذكر، المصدر السابق، ص 181 - 182.

البلاد التي تربو عمرها المعاصر عن قرن كامل أي منذ تقسيم كوردستان العثمانية بين ثلاثة دول طبقاً لاتفاقية سايكس - بيكو الإستعمارية"¹.

أن الشيوعيين السوريين وبكل أسف وبدل أن تلجأ إلى التمسك بحل القضية الكردية حلاً سلمياً ديمقراطياً ومنذ حوالي نصف قرن بعد تشكل الدولة السورية، كقضية قومية تشكل أزمة رئيسية من أزمات البلاد السياسية، من المفروض أن تكون جوهر الفكر الشيوعي، بدل من ذلك رفضوا الاعتراف بهذا الحق ولم يصدر منهم طوال نضالهم الطويل في سورية موقفاً مبدئياً واحداً تجاه القضية القومية الكردية، هذا الأمر الذي أفرغ الحزب الشيوعي السوري من محتواه الأهمي النضالي وجعله عرضة للإنشطارات والانقسامات، لاسيما بعد دخوله ما يسمى بالجبهة الوطنية والتقدمية وتسلم حزب البعث قيادة الدولة واجتمع طبقاً للمادة الثامنة من الدستور، ومع أن رياض الترك إفتقر عن رفاقه بهذا الشأن وسجن لأكثر من عقد ونصف لكنه بقي مخلصاً لمدرسته الإستعمارية اللاممية. أن الشيوعيين الكرد الذين كان لهم الدور الريادي في الحركة الشيوعية في سوريا، هم المسؤولون الأساسيون والمذنبون الرئيسيون ماوصل إليه الحزب الشيوعي السوري من مواقف خاطئة وسلبية تجاه القضية الكردية في سوريا وإعداد كوادهم وفقاً للمفاهيم العروبية الضيقة وتلقينهم بأفكار غريبة عن الفكر الشيوعي، علماً أن الشيوعيين العراقيين كانوا في طبيعة من رفع شعار حق تقرير المصير للشعب الكوردي في الخمسينات من القرن الماضي بما في ذلك تشكيل دولته القومية المستقلة، وبهذا الصدد من الممكن مراجعة وثائق الحزب ومقالات الشهيد جمال الحيدري في بداية الستينات وغيره. تتحمل القيادات الشيوعية الكوردية مسؤولية هذا النهج في التعامل مع المسألة الكوردية في سوريا، فهؤلاء كانوا أول من أعطى الإعزاز لرفاقهم بتنفيذ مخطط الحزب العربي العنصري، حيث تخلى بعض الأسر منهم وبإيعاز من عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك عن أراضيهم وقراهم الحدودية ليحصلوا على الأراضي في مناطق أخرى تحت حجة تنفيذ مزارع الدولة. بالإضافة إلى ذلك أن الشيوعيين الكورد كانوا يرفضون التعامل مع الحركة السياسية الكوردية والاعتراف بها كالتليعة السياسية للشعب الكوردي والمدافع عن طموحه القومي بالرغم من المحاولات العديدة من الماركسيين الكورد لإقامة مثل هذه العلاقات في

¹ - د.إسماعيل حصاف، رياض الترك: (وصيا على التاريخ) لاغيا الحقوق الكردية: أرضاً وشعباً! ولكن

هل يمكن حجب الشمس بالغبال؟، 2006/1/9، www.Kurdroj.com

الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، ووقوف اليساريين الكورد وطلانه الثورة مع الشيوعيين في النضال الجماهيري وفي النشاطات والفعاليات والانتخابات في الريف والمدينة. يتحمل الحزب الشيوعي المسؤولية التاريخية في عرقلة تطور سوريا فكريا وثقافيا ومنع نشر فكر التعددية الإتنية والتوافقية السياسية وفي إشتداد حكم الإستبداد، لأنه أصبح شريكا للبعث بمجرد حصول بعض من أعضائه على إمتيازات خاصة ولايزالون. وقد دفعت هذه المواقف الكوسموبوليتية للشيوعيين الكورد إلى ترك العشرات من الشباب الكورد مواقعها من الحزب المذكور وإلتحاقها بصفوف الحركة الوطنية الكوردية التي إنطلقت في البداية في أوربا في نهاية الستينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، هذا ناهيك عن مجموعة الشاعر الكوردي المعروف جكرخوين في منتصف الخمسينات الذي ترك صفوف الحزب الشيوعي لنفس السبب¹.

في عام 1970 وفي أعقاب إنقلاب حافظ الأسد والذي سماه "بالحركة التصحيحية"، تم لقاء في الغرفة التي كنت أستأجرها في منزل يوسف حيدرو الكائن في حارة علي فرو - الحي الغربي، لقاء بين تنظيم الطلبة للپارتى الديمقراطي الكردي اليساري في سورية وتنظيم الحزب الشيوعي السوري، مثله من الطرف الأول نوري يزیدی وحمزة خلف البوتاني وأنا (إسماعيل حصاف)، وعن الشيوعيين: علي لوقو وعبد الحليم، بهدف التنسيق بين الطرفين في إنتخابات إتحاد الطلبة، وبقينا حتى وجه الصبح، وتم الإتفاق، وصباحا تفاجأنا بإتفاق الشيوعيين مع حزب البعث على إنتخاب قائمة مشتركة. وخلال عامي 1974 - 1975 تم تكليفي (إسماعيل حصاف) من حزبنا الپارتى الكردي اليساري للإتصال بمنظمة الحزب الشيوعي السوري في قامشلو، وحصلت على صلاحيات مطلقة من الرفيق الراحل عصمت سيدا - عضو المكتب السياسي للحزب والشخص الثاني فيه آنذاك، وبالفعل نجحت في إقامة علاقات مع الحزب الشيوعي عبر الراحل نوري فرحان، أوصله جريدة الحزب - دنكى كرد -، وكان يعطيني بدوره منشورات حزبه، لكنه كان دوما وفي كل لقاء يؤكد لي على الدوام قائلا: "أن علاقتنا فقط معك كشخص نعرفه ولا نعتزف بجزبكم"، وكل ما نجحت في هذا الأمر، نظمت في بداية عام 1975 لقاء جمعنا (أنا وعصمت سيدا وسعيد بارودو) مع أوصمان برو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في داره الكائن بحي قدور بك.

¹ - د.إسماعيل حصاف، رياض الترك، المرجع السابق.

إلا أن علاقات أعضاء الحزبين في الريف كان أفضل بسبب حاجة الطرفين إلى التلاحم في معركتهم الطبقية ضد الإقطاع من جهة والوقوف ضد ممارسات السلطات الشوفينية أحيانا أخرى. وكان البارتي الديمقراطي الكردي اليساري يعتبر الحزب الشيوعي الفصيل الأقرب إليه بغض النظر عن موقفه السلبي من القضية الكردية، فخلال إنتخابات الإدارة المحلية في صيف عام 1973، وكنت حينها (إسماعيل حصاف) أعمل في تنظيمات الريف بناحية عامودا أثناء العطلة الصيفية، أخبرت رفاقنا وعلى الملأ بأن نعطي أصواتنا للرفاق الشيوعيين، وكان ذلك في قرية نيف التابعة لعشيرة المرسينية، حيث كان صندوق الإقتراع، وكذلك وقوف اليساريين والشيوعيين معا في قرية علي فرو (الواقعة شمالي نيف ببضعة كيلومترات) في المعركة البطولية ضد الضابط الشوفيني السني الصيت العقيد يوسف طحطوح مدير ناحية عامودا آنذاك، أثناء محاولته السيطرة على أراضي الفلاحين في خط الحزام العربي.

في حين أن جناح يوسف فيصل الذي انشق عن خالد بگداش في الثمانينات من القرن العشرين إعتبر الشعب الكردي أقلية قومية لا يحق له المطالبة بحقوق الشعب. يذكر سلمان يوسف موقف يوسف فيصل الأمين العام للحزب الشيوعي السوري قائلا: "... في لقاء جمعنا (وفد من المنظمة الآشورية الديمقراطية) مع السيد (يوسف فيصل)، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي، في مكتب الحزب بدمشق عام 2003، قال يوسف: "لا يوجد مشكلة قوميات، أو (مشكلة كردية) في سورية، القضية بالنسبة لنا هي قضية حقوق ثقافية وحقوق مواطنة كاملة لجميع أبناء القوميات من أكراد وآشوريين/سريان، وأرمن وغيرهم... ومنح الجنسية السورية لكل من يستحقها". انسجاماً مع هذا الموقف، اكتفى "التقرير السياسي" للحزب في مؤتمره العام العاشر، نيسان 2006 بالمطالبة "بحل مشكلة الإحصاء في محافظة الحسكة ومنح الجنسية لمن جرى حرمانهم منها في عام 1962 والاعتراف بالحقوق الثقافية لأبناء الشعب الكردي في اطار المواطنة"¹.

¹ - ربحان رمضان، دورد الكرد السوريين في ثورات سوريا الوطنية، الحوار المتمدن، العدد 3337، 2011/4/15.

موقف الشيخ أحمد الخزنوي من البارتي:

ينسب الشيخ أحمد الخزنوي (1887 - 1950) إلى قريته «خزنة» Xizna، الواقعة في شرقي مدينة قامشلو، وهو عالم ديني واجتماعي أحد مشايخ الطريقة النقشبندية، وصاحب النفوذ الواسع في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين في شمال وغرب كردستان، إذ كان "يتبعه آلاف مؤلفة من المريدين، حيث كان له عندهم حرمة وكرامة تقربان من حد التقديس، حتى أن مريديه لا يرفعون بصرهم نحوه، بل يتلقون أوامره، وهم مطرقون صامتون، وكانت لديه مدرسة داخلية، وكلمته ورسائله معتبرتین عند شيوخ الأعراب (العشائر العربية) أيضا، ويليه الشيخ إبراهيم حقي في قرية حداد"⁽¹⁾، وكانت طاعة الخزنويين لشيخوخهم عمياء، وكان كل مايفعله مدعاة للبركة في عيون مريديه⁽²⁾.

هذه الشعبية الواسعة، إستخدمها الخزنوي لمصالحه الذاتية والعائلية، ولم يفكر يوما إستخدامها في إستيقاظ النهضة القومية، بل حتى أنه لم يترك فسحة لمريديه التفكير بذلك، فحول طريقته إلى شكل من الأخوية الصوفية، قائمة على التصوف الأعمى، وبالعلاقة مع حكومات المنطقة، لمنع زعزعة مكانته ونفوذه الدينيين، ولتحقيق ذلك، كان لا بد أن يواجه أمواج التغيير الحاصلة في كردستان والمنطقة، ومن هذا المنطلق وجد في الحركة السياسية الكردية، خطرا على نفوذه وتهديدا لمكانته. وفور نشؤ البارتي، وقف الخزنوي منه موقفا معاديا، وشكلوا «رابطة علماء الدين الاسلامي» برئاسة الشيخ عز الدين أحمد الخزنوي، وضمت هذه الرابطة عددا كبيرا من الملالي الأكراد، ووصفت البارتي بخرق قواعد الدين والشريعة الإسلامية⁽³⁾.

وعن ذلك كتب عبد الحميد درويش قائلا: "ومن بين الجهات التي وقفت بعناد ضد وجود حزبنا، هي رابطة علماء الدين الإسلامي التي تم تشكيلها بُعيد تأسيس حزبنا من قبل المرحوم الشيخ عز الدين الشيخ أحمد الخزنوي، وكان الهدف من تشكيل هذه الرابطة هو معاداة حزبنا بالدرجة الأولى، وقد إنضم عدد كبير من الملالي والشيوخ ورجال الدين إلى هذه الرابطة وحاربوا

¹ - محمد جمال باروت...، ص 784.

² - جكرخوين...، ص ص 138 - 140.

³ - عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 21 "محمد جمال باروت...، ص 785" محمد جزاع، المناضل حمزة نويران...، ص 61.

حزبنا بجميع الإمكانيات المتوفرة لديهم. وإعتمدت الرابطة في محاربتنا بشكل أساسي على إتهام حزبنا بخرق قواعد الدين والشريعة الاسلامية. ورغم الجهود الكثيرة التي بذلها أنصار هذه الرابطة في المناطق المختلفة من أنحاء الجزيرة فإنها لم توفق في الحد من نشاط حزبنا، وإنتشار تنظيماته في جميع المدن والقرى، ولم يمض وقت طويل حتى باءت جهودها بالفشل وتوارت الرابطة عن المسرح نهائيا ولم يبق لها أثر يذكر⁽¹⁾.

جاء تأسيس هذه الرابطة، لمواجهة المد الشيوعي والأفكار الماركسية – اللينينية التي كانت في إضطراب زائد، ومنع توسيع دائرة نفوذ الپارتى في الأوساط الاجتماعية الكردية، لاسيما بعد إنضمام العديد من رجالات الدين إلى التنظيم والعمل في إطار الحركة القومية الكردية، من أمثال: ملا محمد نبو، وملا داود زيني وغيرهم، والشيخ محمد العيسى (1924 – 2001)، الذي ورث في عام 1952 والده أحد أقطاب الطريقة النقشبندية في مشيختها، ووجه موارد الفضاء النقشبندي الذي يقع تحت نفوذه لتمويل الپارتى، بل كان من أبرز مؤسسيه، وكان رسول الپارتى إلى الملا مصطفى البارزاني حين عاد في عام 1959 إلى العراق⁽²⁾.

¹ – عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 30.

² – محمد جمال باروت...، ص 785 "الحوار، العدد62 (2010)، ص 150 – 152.

الفصل السادس

الدور الاجتماعي – الاقتصادي والحضاري لليهود والسريان والأرمن في القامشلي
اليهود الكرد في قامشلي

الأقلية الآثورية – السريانية في قامشلي

الأرمن

اليهود الكرد في قامشلو:

أن جميع زعماء القبائل اليهودية الإثنتي عشر قد ولدوا على أراضي كردستان في عائلة يعقوب بطريك زعيم شعب إسرائيل. وحسب ما أورده كفين آلان بروك Kevin A. Brook في مقالته (الكرد أقرب أنساب اليهود) المعطيات الآتية: "ففي عام 2001 أقرت جماعة من علماء الوراثة الإسرائيليين والألمان والهنود بالتوضيح بأن الكرد أقرب عنصر قومي إلى اليهود، حتى أكثر من الساميين – العرب أو أي قوم آخر. فقد أجرى علماء الوراثة مقارنة ما بين صبغيات مأخوذة من 526 شخصا كعينات من دماء ممثلي ست قوميات (اليهود، الكرد، الكرد المسلمون، العرب الفلسطينيون، اليهود السفار، اليهود الأشكناز والبدو في جنوب إسرائيل) ومعطيات إضافية من 1321 أشخاص آخرين التي مثلت 12 قوميات أخرى منهم (الروس، البيلوروس، البولنديون، البربر، البرتغاليين، الأسبان، العرب والأرمن وأتراك الأناضول). الأغلبية من أصل 95٪ من الكرد المسلمين كانوا بالأصل من شمال العراق (كردستان – المؤلف)، وتؤكد بأن اليهود الكرد واليهود السفار أقرب لبعضهما البعض أكثر من اليهود الأشكناز. تبين أن أغلبية الكرد يحملون الموروثة اليهودية (النمط اليهودي) Cohen Modal haplotype . وعلى الرغم من اختلاف في الإتصال الإثنتي، من الواضح أن اليهود قد تكونوا قديما كشعب في منطقة قريبة من كردستان وهاجروا في وقت متأخر إلى إسرائيل. هذه الأبحاث العجيبة تكشف بأن الكرد واليهود قد يشتركان في الأجداد قبل عدة آلاف من السنين"⁽¹⁾.

في الوقت الذي كانت كردستان تركيا تشهد التطهير العرقي والطائفي على يد الآلة العسكرية للدولة، وبخاصة عشية حملات الإبادة المنظمة ضد الأرمن في عام 1915، إحتاز

¹ - صلوات گولياموف، آريا القديمة وكوردستان الأبدية (الكرد من أقدم الشعوب)، ترجمة عن الروسية: د.إسماعيل حصاف، متابعة وتدقيق: مارگریت حصاف، مؤسسة البحوث والنشر موكریانی، هولبر، 2011، ص ص 415 – 423.

اليهود الكورد على غرار المجموعات الأخرى خط الحدود الشكلي، إنتقلوا من نصيبين¹ إلى القامشلي، حيث كان عدد اليهود "يرواح بين 600 و650 من إجمالي عدد سكانها البالغ 2000"². وحسب ما تشير بعض المصادر، فإن إنتقال اليهود لم يتم بدون علم من مسبق من الإستخبارات الفرنسية وبالتنسيق مع السلطات الفرنسية في الجزيرة، وسكنوا على "مقربة من موقع تمرکز الحامية الفرنسية"³ التي كانت بمثابة مظلة حماية لهم. ففي عام 1927 جرى إتصالات بين ضابط الإستخبارات الفرنسية الملازم تيريه من جهة وحاخام وأعيان اليهود من جهة أخرى، ووفق ذلك، وفي ضوء تلك الإتصالات وفي إحدى الليالي وبشكل جماعي إنتقل أسر عديدة من نصيبين إلى قامشلو بلغ عددهم 130 عائلة، أو مايعادل 650 نسمة، وأسسوا أول مستوطنة في شكل حي طائفي ديني على ضفة نهر جقق الغربية في عام 1937، ويعتبر أقدم حي في المدينة. وفي حدود عام 1936 أحصت "دوائر الإستخبارات الفرنسية 900 يهودي في القامشلي"⁴، وحسب إسحق قومي كان عدد أسرهم في القامشلي أكثر من 300 أسرة⁵، وكان يرأسهم موشي ناحوم، ومن بعده رأس اليهود المختار سيمح. وحول هجرتهم يقول المختار داقيد موسى بنحاس الملقب بأبو ألبير قائلاً: "نحن من نصيبين، هجرناها بعد أن رُسمت الحدود بين سوريا وتركيا في بدايات العشرينات من القرن المنصرم، الأمر الذي تأثرت به تجارة القماش التي كنا نعمل بها، كان

1 - منذ خمسمائة عام جاء اليهود إلى نصيبين من الموصل وزاخو وجزيرة بن عمر، وكانوا تجاراً وصناعاً، ومن نصيبين نزلوا إلى برينتها حيث قرية العوجة التي كانت ملكاً لهم. راجع: إسحق قومي، قبائل الجزيرة السورية.

2 - إيف ترنون، ماردن: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915، ترجمة: لطيفة عرنوق، دار نعمان للثقافة، بيروت، 2008، ص 208.

3 - رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، موقع كلمن، شتاء 2014.

4 - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 316.

5 - إسحق قومي، المرجع السابق.

معظم زبائننا من الأكراد والعرب القادمين من سوريا، لذا أضطررنا لطلب الأذن من الفرنسيين بفتح خطوط للتجارة، إلا أنهم إقترحوا علينا توزيع أراضٍ في المنطقة الواقعة خلف الحدود وقبلنا بذلك، فما كانت إلا أن تحولت بعض الدكاكين والمحال الصغيرة إلى مدينة كبرت ونمت بسرعة، تسمى الآن القامشلي⁽¹⁾ لاشك فيه، أن اليهود شكلوا عصب الحياة الاقتصادية في المنطقة في الميادين التجارية والزراعية والمالية. أن التفسير الأقرب إلى المنطق لفهم أسباب نزوح يهود مدينة نصيبين جنوباً، يكمن في طبيعة المهن التي كانت منتشرة في أوساطهم في ذلك الوقت: "تجار صوف وسمن وحبوب و سلع يومية، وكذلك صاغة وحرفيون بسطاء. وقد كانت شبكة علاقة "زبائنهم" وثيقة الصلة بالسهب البدوي" جنوب مدينة نصيبين، وحين رُسمت الحدود جنوب تلك المدينة بالضبط، تم قطع ذلك الشريان الاقتصادي، ما دفعهم إلى النزوح جنوباً للحفاظ على ذلك الترابط الاقتصادي. وما يجب الإشارة إليه في هذا الإطار، أنه كان ثمة ما يشبه تقاسماً متفقاً عليه لـ"مناطق النفوذ الاقتصادي" بين البيئات اليهودية هناك. فمثلاً، بينما كانت بيئة السهب الجنوبي لمدينة نصيبين، "الجزيرة السورية"، من حصة يهود نصيبين، فإن البيئة الاقتصادية لـ"جبال طور عابدين" الشمالية الشرقية كانت مرتبطة بـ"يهود مدينة مدياد"، والبيئة الاقتصادية للـ"جبال الشمالية والغربية"، "جبال اومريان"، مرتبطة اقتصادياً بيهود مدينة ماردين. لذا كان من الصعوبة بمكان أن يعيد يهود مدينة نصيبين ترتيب شبكة نشاطهم الاقتصادية التي قطعت مع رسم الحدود جنوب مدينة نصيبين. والدليلان اللذان لا يمكن دحضهما حول كون يهود مدينة نصيبين أول من سكن ذلك السهب الممتد، هما: أولاً، شواهد مقابر المدينة. فالمقبرة اليهودية التي تقع على كتف نهر الجفجف في حي "قدور بك" تكشف عن تواريخ وفيات تلي السنوات الأولى لتمرکز الحامية الفرنسية، بعضها يعود إلى نهاية العشرينات، وهي تواريخ لا تسبقها أية شواهد مماثلة أخرى في المقابر الإسلامية والمسيحية. وثانياً، تموضع الأحياء اليهودية في المدينة. فهي كانت تشغل معظم وسطها، في المنطقة المحيطة بـ "شارع

¹ - مقابلة مسعود عكو مع المختار دافيد موسى بنحاس الملقب بابو ألبير، القامشلي في 2008/7/13، موقع كوليلك.

الحمّام" و"سوق عذرا"، وهي دلالة على أن باقي الجماعات الأهلية تركزت فيما بعد، حول الأماكن الأولى التي شغلتها العائلات اليهودية المبكرة⁽¹⁾. عمل اليهود في عدة مهن "كانت أبرزها تجارة الفاتورة أو القماش، بالإضافة إلى الزراعة، وكان أشهرهم مختار اليهود فرج مردخ، وصبري موشي، بالإضافة إلى العطارة، ويعد اسم عزرا أشهر من نار على علم في المدينة، حيث يكاد يندر شخص أي كان من المدينة لا يعرف عزرا صاحب محل العطارة والتوابل كان مشهوراً جداً. بني هذا المحل عام 1927 واشترته عام 1994 من ألبير ناحوم عزرا، قبل أن يهاجروا إلى أمريكا" هكذا قال موسى مراد حنا مالك محل عزرا الآن، والكائن في حارة اليهود والتي سميت نسبة إلى اليهود الذين قطنوا فيها بجوار محلمهم التجارية. عزرا العطار كانت هذه مهنته قبل أن يهاجروا من نصيين إلى سوريا، كانوا يتبادلون التوابل والمواد الأخرى بالسمن والبيض مع الزبائن، وبعد رسم الحدود انتقل إلى هنا وفتح محل عزرا الحالي الذي مازال يحتفظ بكل أشياءه حتى بوابته الخشبية القديمة، حيث يعود صناعتها إلى ذلك الزمن⁽²⁾.

وبسبب رفض المفوضية الفرنسية في عامي 1934 و1935 مشروع تأسيس مستوطنات يهودية في سورية عموماً، وفي الجزيرة خصوصاً، حاولت الوكالة اليهودية في عام 1935 أن تربط، لأسباب قومية واقتصادية مركبة، المستوطنة اليهودية القامشلية بمستوطنات "البيشوف" في فلسطين، ونشطت هنا كما يشير فيلو، عبر التجار الصيداويين، ثم إمتدت في عام 1937 إلى الحسكة، وعلى مساحة الأراضي المستثمرة نحو 10000 هكتار، وتبدوا هذه المساحة محدودة قياساً على الهكتارات المستثمرة في تلك السنوات والبالغة في إجمالي منطقة الجزيرة نحو 500 ألف هكتار. غير أن أهميتها اليهودية كانت تتمثل على وجه التحديد في تشكيل رأس جسر للوكالة في الجزيرة، يربط بين المستوطنة اليهودية الكردية القامشلية و "البيشوف" في إطار قضية الوطن القومي، والدولة اليهودية

¹ - رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، المرجع السابق.

² - مقابلة مسعود عكو مع المختار دافيد، المصدر السابق.

المرتقبة عموماً، والأقلية اليهودية الكردية جداً في مجتمع «البشوف» الإستيطاني⁽¹⁾. وحسب بعض المصادر العربية، إنضم حاخام القامشلي صوته إلى الحركة الموالية للفرنسيين بإنشاء كيان إداري خاص في الجزيرة، وفي هذا الإطار وجه رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك ليون بلوم، بوصفه - وحسب المصدر - "يشترك معه في الدين لا بوصفه إشتراكياً، بأن تمنح الجزيرة وضعاً مشابهاً لوضع لواء الإسكندرون في إتفاقية أنقرة 1921"⁽²⁾.

في مذكراته تطرق حمزة نويران وهو أحد مؤسسي الپارتى إلى أن "ما أثارته حكومة الإنفصال من مخاوف كاذبة حول التسلل الكردي المزعوم، إن هو إلا تغطية عما كان يحاك من مؤتمرات منسقة مع العراق وصرف الأنظار عما جرى في لقاءات الرطبة بين الحكومتين، فعندما فاحت رائحة تلك المباحثات لجأت إلى إثارة موضوع التسلل الكردي لصرف الأنظار إلى خطر مزعوم قادم من الخارج"⁽³⁾. وإزاء ما روجته حكومة الإنفصال من إدعاءات باطلة، وجه المعتقلون السياسيون في سجن القامشلي مذكرة إحتجاج إلى قائد موقع منطقة القامشلي اللواء فرحان جرمقاني، تحمله مسؤولية ما تخطط له حكومة الإنفصال، وبعض الأوساط الحاقدة في الجزيرة، فبحكم كونه قائداً للموقع، فلا شك - إن ما يجري على الحدود يقع تحت مسؤوليته، وعليه ان يعلن ذلك سلباً أو إيجاباً، فكان ذلك مثار خلاف عميق بينه وبين محافظ الحسكة العنصري سعيد السيد الذي كان وراء تنظيم تلك الأباطيل وترويجها، بتجنيد حفنة من زعماء العشائر عرباً وكرداً، وتوجيههم إلى دمشق لتحرير السلطة العليا بإتخاذ المزيد من الضغط على الكرد، وخاصة السياسيين منهم إذ نشروا إستنكاراً ضد المعتقلين السياسيين تحت عنوان: "إضربوهم بيد من

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 316.

² - المرجع نفسه، ص 317.

³ - راجع مذكرات حمزة نويران، المصدر السابق.

حديد"¹. إستدعت حكومة دمشق اللواء فرحان جرمقاني والمحافظ سعيد السيد لحسم الخلاف بينهما، وتم ذلك بنقل المحافظ من الحسكة تسوية للخلاف².

في عام 1962 وفي الوقت الذي كانت الأوساط الشوفينية تخطط لوضع مشاريع عنصرية ضد الشعب الكردي، وإجراء إستفتاء إستثنائي حصرا في الجزيرة، بحجة تسلل الكرد من تركيا إلى سوريا، لكن ماحدث في حقيقة الأمر، كان يجري التسلل المعاكس بإتجاه تركيا، حيث صدف أن فتحت بوابات الحدود في القامشلي والدرباسية وأماكن أخرى على خلفية إنسانية بالسماح للقاء الأهل والأقارب على طرقي الحدود بمناسبة عيد الأضحى عام 1962، وبالفعل عبر الناس الحدود لمدة يوم كامل دون سؤال وجواب، وكان ذلك موضع إستغراب الناس لأنه لم يسبق أن عوامل المواطنين الكرد بهذه الأريحية، لكن "اليوم الثاني كشف عن السر الخطير في ذلك، بعد أن فوجئ الناس برحيل عائلات يهودية كاملة من مدينة القامشلي وقراها... حملوا معهم ماخف حمله وتركوا وراءهم ما ثقل من أراض ودور وسوائم. إن ما أثير من ضجيج حول التسلل الكردي المزعوم ماكان إلا للتغطية على مؤامرة ترحيل يهود القامشلي وقراها إلى إسرائيل عبر تركيا"³، وإلى أوروبا وأمريكا. هذه اللعبة الإستخباراتية كانت تسعى إلى تحقيق هدفين: التخلص من يهود المنطقة أولا، وتصفية المسألة الكردية عبر مشاريع تأمرية ثانيا، أو كما يقول المثل الشعبي: قتل عصفورين بحجر واحد. ففي أعقاب خروج الفرنسيين من سوريا تعرض اليهود إسوة بالكرد إلى سياسات ممنهجة. ففي "عام 1930 كان عدد سكان اليهود في القامشلي 3000 نسمة، ومنذ عام 1947، تدهورت أوضاع اليهود في القامشلي. وأقال جميع اليهود الذين يعملون في المكاتب الحكومية. وتم سجن الكثير من النساء اليهوديات اللوتي تعرضن للضرب بموافقة السلطات. الهجرة الجماعية لليهود من سورية بلغت ذروته بسبب

¹ - حمزة نويران، المصدر السابق.

² - م.أوسي، المرجع السابق، ص 18.

³ - المرجع نفسه، ص 19 - 20.

العنف، مثل مذبحة حلب قبل 1963، تضاعف عدد سكان اليهود إلى 800 شخص، وبعد حرب الأيام الستة انخفض إلى 150¹. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن صعود المناهضة "الفاشية" الاجتماعية السورية لـ"يهود البلاد" بعيد حرب حزيران (يونيو) 1967، لم يلق ما يوازيه في مدينة القامشلي، لأن النزعتين، الدينية الإسلامية والقومية العربية، كانتا ضعيفتين للغاية في عوالم "الأقليات" التي كانت تمتلئ بها القامشلي². تعامل النظام أمنياً مع المكون اليهودي في البلاد وكان التفاعل الرسمي الحقيقي، الأمني المخبراتي، مع الجماعة اليهودية بالغ الحساسية والحذر، فكان ثمة مستوى عال من خصوصية التعامل السليبي. فرغم التكاذب الرسمي المتبادل بين الطرفين، حيث كانت النخبة الأعيانية الدينية والاقتصادية لليهود المدينة تجهد لإظهار كل أشكال المحاباة لرأس النظام الحاكم، فإن المؤسسة الرسمية كانت تعتبر نفسها "الهامي الحنون" لهذه الطائفة "الأقلوية". لكن الحياة العامة اليومية لليهود كانت سجيئة التعاطي الأمني-الإستخباراتي، فكل التعاملات التجارية التي تخص الشؤون العقارية اليهودية، كانت تمر عبر دائرة بيروقراطية أمنية تسمى دائرة شؤون أملاك اليهود، حيث لم يكن يُسمح بشراء أو بيع اليهود أية بقعة عقارية بدون موافقة تلك الدائرة التي تتبع فرع المخابرات العسكرية في المدينة. كما أن جل نشاطهم التجاري كانت تسجله تقارير اسبوعية أو شهرية، وكان واجبا على الكثيرين منهم أن يكتبوها بأنفسهم. وكان الأمر الأكثر خصوصية في التعامل الأمني مع اليهود يتم عبر ما الموافقة الأمنية، وهي التي كان يجب الاستحصال عليها للكثير من الشؤون الجمعية لدى مجمل السكان، كإقامة الأعراس أو افتتاح الأفران أو السفر إلى خارج البلاد. إلا أن اليهودي كان مجبراً على الاستحصال على تلك الموافقة لممارسة الكثير من الشؤون الخاصة أيضاً، كحضور السينما مثلاً، أو مغادرة المدينة³. وبهذا الخصوص تحدث المختار داويد موسى (أبو ألبين) بألم عن التمييز ضد اليهود، مكرراً قوله "إننا أبناء هذا الوطن، خلقنا الله

¹ - اليهود في القامشلي، منتديات ديار بكر Diyarbakir، 2012/1/24.

² - رستم محمود، ملل القامشلي ونحلها، المرجع السابق.

³ - المرجع نفسه.

يهوداً". كانت هناك ممارسات تمييزية بحقنا، حيث كنا ممنوعين من الإنتقال بين المدينة وضواحيها، ولا يسمح لنا إلا بعد موافقة من فرع الأمن السياسي حينئذ، حتى أنه كان ممنوع الإنتقال بين بعض شوارع المدينة، ويجب على اليهود يوماً مراجعة الفرع للتأكد من تواجدهم في المدينة، كانوا ممنوعي الإنتقال والسفر خارج محيط عملهم وبيوتهم"¹.

وفي عام 1992 هاجر بعضهم هجرة عادية أثناء عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وفي عام 1998 بقي منهم أربعة بيوت"². بينما كتب رستم محمود بأنه "في صيف 1995 صدر قرار رئاسي سوري، سُمح بموجبه لليهود البلاد، للمرة الأولى!، بمغادرة البلاد. وخلال أقل من شهرين، كانت المدينة قد خلّت منهم تماماً باستثناء عائلة واحدة، هي عائلة المختار ابو ألبير"³، لإدارة شؤون أملاك اليهود المتروكة في المدينة. والمختار هو دافيد موسى بنحاس ويلقب بأبو ألبير ومن مواليد قامشلو عام 1938، يعيش دافيد مع زوجته سميحة وابنه موسى في مدينة القامشلي، وهم آخر اليهود فيها، آثر أبناءه السبعة البقية الهجرة من سوريا باتجاه أمريكا، إلا أن حبه لوطنه ومدينته وإنشغاله بتجارته دفعت بدافيد البقاء في سوريا، علماً أنه فتحت باب الهجرة لليهود من سوريا، وكانت آخر عائلة خرجت من القامشلي في عام 1994"⁴ حسب قول المختار.

سكن اليهود إضافة إلى مدينة القامشلي قرى الحويجة، وحلوة، وتل شعير شرق قامشلو. وكان لليهود سوق إسمه سوق اليهود ولهم كنيس بني عام 1938 لا زال قائماً بالقرب من مخفر للشرطة قرب مقهى كريبس ووضع تحت سيطرة مؤسسة أملاك اليهود المهاجرين. كان اليهود يحتفلون بأعيادهم ومناسباتهم الدينية، وكان أبرزها عيد الفصح في 15 نيسان قمري، وعيد المظلة في 15 تشرين الأول، باعتبارهما أهم الأعياد الدينية عند الطائفة

¹ - مقابلة مسعود عكو مع دافيد موسى بنحاس، المصدر السابق.

² - إسحق قومي، المرجع السابق.

³ - رستم محمود، المرجع السابق.

⁴ - مقابلة مسعود عكو مع دافيد موسى بنحاس، المصدر السابق.

اليهودية. كما أن ظهور أطفالهم كانت إحدى أهم المناسبات التي كانوا يحتفلون بها، وكانوا يتلقون علومهم الدينية في مدارس خاصة، وقيمون صلواتهم وشعائرهم الدينية في الكنيس بكل حرية^[1]. وفي عام 1945 "أعتقلت السلطات السورية في الدرباسية يهوديين اثنين، و في عاموده خمسة يهود، تم إتهامهم بالرغبة في الذهاب إلى فلسطين. وتم إعتقال قائد الأمن العام في القامشلية، يقال بأنه سهّل عبور اليهود إلى فلسطين، بتمويلهم بحجاج "مكة". و بهذه المناسبة تم اعتقال خمسة يهود عند الكردي شيخو كورو و تم تعيين بديل عن قائد الأمن العام"^[2].

ومن أهم الأسر اليهودية:

أسرة المختار سيمح ياهو وكان مختار حارة البشيرية.

أسرة عزرا أكبر تجار القامشلي وأكثرهم شهرة وكان يعمل بالسحر (وأذكر من أولاده شالوم وعزيز وجميل – الباحث). وجميع العرب والسريان والآشوريين والكلدان والأرمن والكرد كانوا يعاملون اليهود وكأنهم شركاء وكانوا يمتازون بمعاملة حسنة مع الجميع.

أسرة بيت ناحوم وكان حلاقاً.

أسرة موشي ناحوم.

أسرة سليمان ناحوم.

أسرة مردو موشي.

¹ – مقابلة مسعود عكو مع دافيد موسى بنحاس، المصدر السابق.

² – الأكراد في وثائق الحرب العالمية الثانية (3)، المصدر السابق.

وكان لليهود مدرسة بالقامشلي يعلمون بها اللغة العربية والعبرية كباقي المدارس الأهلية، كما كان لهم سجلاً خاصاً في نفوس القامشلي فقد بلغ عدد دفاتر نفوس مدينة القامشلي عام 1942م (7) دفاتر منها: "دفتراً لليهود، و3 دفاتر للسريان الأرثوذكس، ودفترين للأرمن، ودفتر واحد للنساطرة، والكاثوليك، والأكراد، والحلمية، واليزيديين، والعرب"^[1]، كانت العطلة الأسبوعية عندهم يوم السبت لأنه يوم الرب وللراحة ولا يشعلون فيه ناراً. ولقوابة "ثلثي قرن (1921-1995)، كان الحضور اليهودي في المدينة ينقسم إلى حيزين منفصلين تماماً: إندماج وتفاعل حياتي تام مع كل العوالم الاجتماعية للمدينة: فحي اليهود وسط المدينة لم تكن تنطبق عليه أي من السمات التقليدية للغيتو اليهودي التاريخي، كما أن الطبقة التجارية اليهودية الوسيطة كانت الأوسع إنتشاراً وإستحواداً على سوق المدينة المركزي، فيما كانت طبقة الحرفيين اليهود، من صاغة وحلاقين وخياطين... الخ، التي صعدت مع جيل الإستقرار الثالث في المدينة، محل الثقة العميقة لكل محيط المدينة الاجتماعي. كذلك كان تعامل المؤسسات الرسمية، التربوية والبيروقراطية، مع يهود المدينة، يتطابق مع تعاملها وباقي السكان"^[2]. ويعلق المختار داويد حول الموضوع قائلاً: "عملت مع والدي كبايع أقمشة في محلنا الأول في شارع الجامع، كنا نأتي بالقماش من حلب، كان زبائننا مختلفين من كل القوميات والديانات، لم نشعر بأي حساسة، إلا أنه بعد عام 1948 بدأ التمييز بيننا وبين السوريين الآخرين، طبعاً على المستوى الحكومي والرسمي، أما شعبياً فكانت علاقاتنا ممتازة"^[3].

الأقلية الآثورية – السريانية:

شكل النازحون السريان أكبر كتلة بشرية في تلك المجموعات التي إستقرت هناك، "فعمشات الآلاف من سريان جبال باكوك والتلال المحيطة بمدينة ماردين، كانوا قد نزحوا

¹ - إسحق موشي، المرجع السابق.

² - رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، المرجع السابق.

³ - مقابلة مسعود عكو مع المختار داويد موسى، المصدر السابق.

نحو القرى السريانية في السهب الممتد جنوب الخط الفاصل بين البلدين، بُعيد حملات القمع التي طالتهم قبيل ذلك بسنوات. وقتها، لم تكن العائدات الاقتصادية لتلك القرى قادرة على تلبية متطلبات النازحين الجدد، فعمدوا إلى الإستقرار في الأحياء المحيطة بمركز المدينة: الوسطى، الآشورية، الأربوية، الغربية"¹.

وقد ظهر فرقان جوهریان في طبيعة الجماعتين السريانية والأرمنية في العقود الأولى لإستقرارهما. فبينما كان "الأرمن الأكثر إستحوذاً على الخبرات والمهارات الفنية الحياتية، صاغة وخياطين وميكانيكيين وفنيي بناء... الخ، لأنهم كانوا بالأساس نازحين من المناطق العثمانية الأكثر تمدناً، من إقليم أرمينيا الغربية ومناطق البحر الأسود، كان السريان، في فترات نزوحهم الأولى، ذوي بنية أشبه بالبنية الاجتماعية للكرويين الكرد المحيطن بالمدينة، لأنهم بالأساس كانوا من القرى الجبلية المحيطة بها والتي ضمت خليطاً منهم ومن الكرد. كما إنخرط الأرمن في تكوين الورش والوحدات الصناعية الصغيرة البدائية، خصوصاً منها تلك المتعلقة بالصناعات الزراعية، حيث شهدت السهوب العذراء المحيطة بالمدينة نهضة زراعية نوعية، وإنخرط السريان في مجالين متميزين عن ذلك تماماً، فعملت طبقة معتبرة منهم في المؤسسات التعليمية، وكان للمؤسسة الكنسية السريانية الأرثوذكسية، العميقة الجذور والتقليدية، دور بالغ في ذلك. وقد غدت تلك الطبقة السريانية، في ما بعد، جزءاً تكوينياً من هيكلية مؤسسات الدولة التي نمت في الفترة ما بعد الإستعمارية. أما الشق الآخر من سريان المدينة، فشكّلوا شبكة الخدمات اليومية للمدينة الناشئة، وهم أصحاب الأفران والمطاعم والقصابون وعمال البناء... الخ"².

يقول أنيس حنا مديوايه "لا زالت هناك عائلات سريانية أرثوذكسية نازحة من أورفا ودياربكر لا تتكلم أفراد عائلتها إلا اللغة الأرمنية، وتجهل لغتها، إلا حديثاً. وعائلات سريانية أرثوذكسية نازحة من جبل طور العابدين وبالأخص من منطقة "غرزان" لا تتكلم إلا اللغة الكردية ومنهم أهل والدتي ويجهلون لغتهم السريانية إلا حديثاً. ولا زالت هناك

¹ - رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

عائلات سريانية كاثوليكية النازحة من مدينة ماردين وجوارها تجهل اللغة السريانية فيتكلمون اللغة العربية فقط إلا حديثاً. ولا زالت هناك عائلات أرمنية نازحة ومقيمة في مدينة القامشلي وهي أرثوذكسية لا تتكلم اللغة الأرمنية لأنها تجهلها بل تتكلم اللغة الكردية إلا حديثاً^[1].

باستثناء حالات متفرقة وأولية تتصل بطبقة الأعيان الكردية في الفترة التأسيسية للمدينة، "فإن الوفادة الكثيفة للكرد من جميع أطراف الريف المحيط بالمدينة نحو المركز، هو ما يمكن التأريخ له بمرحلتين مركبتين:

موجة الستينيات والسبعينيات، وهي طالت مجموعتين كرديتين مختلفتين تماماً: أبناء طبقة ملاكي الأراضي الريفية الذين كانوا ينزعون لكسب المزيد من الرأسمال الاجتماعي عبر اكتساب المزيد من التعليم الذي لم يكن متوفراً في الريف، وهؤلاء إستقروا في الأحياء المركزية في المدينة وتحولوا إلى متن الطبقة الكردية العليا فيها، كما أنهم عبّروا فعليا عن الهوية السكانية السيمائية-الكردية للقامشلي في ما بعد. والمجموعة الأخرى وكانت من الذين حُرِّموا مكاسب عملية الإصلاح الزراعي منذ بداية الستينيات، لأنه تم سحب الجنسية منهم في ذلك الوقت (1962)، فحُرِّموا تالياً من جميع أشكال التملك. هؤلاء استقروا في شبه قرى كانت محيطة بالمدينة وقتها (الهلالية، العنزيرة، قناة السويس... الخ)، ثم أصبحت جزءاً من الأحياء الطرفية في ما بعد. ولم تمتلك الأجيال المتعاقبة من أبناء هذه المجموعة أية ميول للإنخراط في الأدوار الاجتماعية، بسبب الحرمانات تلك بما فيها الحرمان من تقديمات المؤسسات التعليمية والاقتصادية والرعاية. هكذا تحولوا إلى الطبقة الأشد بؤساً في المدينة ليشكلوا، مع كرد آخرين مثلهم، قاعدة شعبية للحركة القومية الكردية، خصوصاً تشكيلاتها اليسارية.

¹ - حوار حسين أحمد، مع أمين الحزب السوري القومي الاجتماعي في القامشلي الأستاذ أنيس حنا مديوايه، الحوار (مجلة)، العدد (64)، تشرين الأول 2011، ص 81.

موجة التسعينيات وما يليها، وهي التي شهدت الموجة الأوسع وثبتت الملامح الديموغرافية والثقافية - الهوياتية الكردية للمدينة. وقد نتج هذا عن تراكم عوامل ثلاثة:

فأولاً، حين لم تتجاوز حملات الإصلاح الزراعي عملية توزيع الأراضي، ولم يعد في وسع عائدات زراعة الأراضي مجارة تحولات الزيادة السكانية في الريف الشمالي لسوريا، نزحت موجات كبيرة منهم نحو المدن، وتحولت لاحقاً وقوداً مبتسراً لاقتصاد الخدمات ووجعاً يضاف إلى أوجاع الطبقة السورية المسحوقة اقتصادياً.

وثانياً، كان هناك النمو الاجتماعي الذي أصاب الشريحة الأوسع من الريف الكردي آنذاك. فقد نشأ وعي قومي كردي يجد في التعليم حاجة ماسّة، مع بنية دولية شبه مركزية ترعى المؤسسة التعليمية بشكل مقبول. هذان العاملان اللذان بدأ يفعلا مع بعضهما مع بداية الستينات، ظهرت نتائجها العملية مع بداية التسعينات، والتي اقتصر على الكرد فلم يتأثر بها عرب الجزيرة السورية بالمستوى نفسه. هكذا بقيت البنية التقليدية من عوائل وطرق دينية فعالة للغاية في أوساطهم، فيما استطاعت السلطة السياسية السيطرة على البيئة الريفية العربية إيديولوجياً وبعثنة المجتمع، بسهولة أكبر من قدرتها على اختراق البيئة الكردية. وعلى العموم دفعت هذه التنمية المجتمعية الكثيرين من الأكراد إلى النزوح نحو المدن ذات الخدمات الأوسع.

لكن العامل الأكثر فاعلية لفراغ الريف الكردي، وهجرة مئات الآلاف إلى المدينة، فتمثل في السياسات الزراعية للدولة مع بداية التسعينات، حيث إحتكرت كل عمليات شراء المنتجات الزراعية، وثبتت الأسعار لعقود وعقود، بالرغم من موجات التضخم المتعاقبة التي أصابت جميع المنتجات والخدمات المقدمة الى الريف، كما رفعت بالتدريج الدعم عن المحروقات، وتوّج الأمر بشبكة الفساد الفظيعة التي طالت تقديم رخص الآبار المائية العميقة، والتي أفرغت، في غضون عقد واحد، الحوض المائي الباطني للجزيرة السورية.

وبمقارنة سريعة مع الريف الكردي العامر في الجانب التركي من الحدود، يمكن إدراك الدور الفظيع الذي مارسته السياسات الحكومية السورية غير المنضبطة وغير الحساسة لحاجات الطبقات المسحوقة من المجتمع، وكيف أمكنها أن تدمر البيئة السكانية للريف، وتدفع بملايين المفتقدين لأي شكل من المهارات أو التحصيل العلمي، نحو عشوائيات المدن الداخلية، ليشكلوا طبقة البؤساء السوريين.

مع بداية التسعينيات، كان الكرد يشكلون الكتلة السكانية التي تزيد بحجمها عن مجموع باقي الجماعات الأهلية في المدينة، وباتوا يسيطرون على أكثر من نصف السوق التجارية المركزية العامرة في وسطها، كما بات يظهر لهم حضور كثيف في المؤسسة التعليمية والبيروقراطية للمدينة، مواز ومزاحم للحضور السرياني التقليدي. ومع الانفتاح الذي عرفته العلاقات السورية التركية، تعمق ذلك الحضور الكردي، عبر قدوم أقارب الأكراد السوريين من كورد المناطق المجاورة في تركيا، بحيث عجت المدينة بهم وبمحتاجاتهم مع مطالع الألفية الجديدة. لكن ذلك كله لا يعني أن الكرد استطاعوا الحصول على أي شيء من السلطة الفعلية. فقد بقي الجهاز الأمني الذي كان واسع الانتشار في المدينة، في يد الجماعة الأهلية الأقرب إلى التركيبة الطائفية لرأس النظام. كما أن السلطة الرمزية بقيت بعيدة بسبب قوميتها العربية وتعبيرها عنه عبر المؤسسات "الحديدية" للدولة، كما عبر البعثيين العرب هناك. لقد ظل الكرد خارج سرب السلطتين الفعلية والرمزية للقامشلي، فيما مالت نخبهم السياسية القومية إلى خطاب ينسب المدينة إلى هوية كردية⁽¹⁾.

ومع مجئ حزب البعث 1963 وتصعيد الفكر العروبي العنصري، شهدت مدينة قامشلي نزوحاً عربياً إليها ولا سيما ما يتعلق بتوطين عرب الغمر في القرى الكردية المتاخمة لحدود كردستان - العراق وكردستان - تركيا، وما ترتب على ذلك خلال عقود من تغيير ديموغرافي في المنطقة. وتماشياً مع خطاب منافق عن المشاركة عصف بالجماعات الأهلية في

¹ - رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، المرجع السابق.

سوريا مع بداية عهد البعث، فإن ما "يشبه التراضي حكم العلاقة الإستقرارين المتوازيين الكردي والعربي في الجزيرة السورية. فكما أعتبرت القامشلي مدينة للإستقرار الكردي، استقرت الفئات الريفية العربية في سهوب الجزيرة في مدينة الحسكة، التي تبعد مسافة 90 كلم جنوب القامشلي. لكن عرب الريف الأقرب إلى الأحيرة، لم يسعهم إلا النزوح إليها، وهم كانوا آخر الجماعات التي فعلت واستقرت فيها. وشكل عرب المدينة الأغلبية والهوية السكانية لجنوبها فحسب، أي حارة طي، التي كانت أكثر أحيائها بؤسا على الإطلاق، فليس فيها حدائق عامة أو مدارس ثانوية أو طرق معبدة أو مستوصفات حكومية، فلم يعرف ذلك الحي أياً من منجزات العصر الحديث، وترك البؤس يلفه من كل أطرافه، ولا يزال"⁽¹⁾.

الأرمن:

في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، تدفقت قوافل المهجرين والنازحين الأرمن الهاربين من عمليات الجينوسايد⁽²⁾ والقتل على يد جلاوزة الإتحاد والترقي التركية، وسكنت قامشلو وعمودا وسرى كانيه وديريك والحسكة ومركده وشداداي. وكانوا أول من بدأوا الهجرة إلى القامشلي وقرائها وبنوا فيها المنازل ثم كنيسة ومدرسة إبتدائية وبعدها إعدادية. وفي عام 1938، قام سكان القامشلي الأرمن ببناء ما يقرب من عشرين قرية في ربوع الجزيرة وهي: هيمو، حلكو، زندا، دبانة، وطوطية، محرکان، طرتب، جوخه، جنيديه وذلك في فترة قصيرة، حيث باشروا بزراعة الأراضي. وفي عام 1946 ترك 3500 أرمني تقريبا المنطقة وتوجهوا إلى أرمينيا خلال الهجرة الأولى، وتبع ذلك هجرة ثانية إلى أرمينيا، مؤلفة من 6500 أرمني خلال الفترة 1965 – 1966، ثم هاجر باقي سكان تلك القرى إلى مدينة القامشلي وأصبحت شبه خالية من السكان.

¹ - رستم محمود، ملل القامشلي، المرجع السابق.

² - كان رافائيل ليكمن مواليد عام 1900 بولندي الأصل أول من أستخدم مصطلح الجينوسايد في مؤتمر دولي عام 1933.

كما قام الأرمن ببناء المدارس في مدينة القامشلي (مدرسة الفرات الخاصة)، الركيزة الأساسية لتعليم اللغة الأرمنية التي شيّدت في ثلاثينيات القرن الماضي، وبعدها تم بناء (مدرسة الإتحاد) للمرحلة الإعدادية. وقد كانت هذه المدارس تدرس معظم المواد باللغة الأرمنية، ولكن بعد عام 1968 بات تعليم الأرمنية يقتصر على اللغة الطقوسية (الدينية).

وهناك في القامشلي عدة مدارس أرمنية (مرحلة الروضة، ومرحلي التعليم المتوسط والثانوي)، وتضم هذه المدارس حوالي 1200 طالب وهيئتها التدريسية تصل إلى 40 مدرس ومدرسة، مهمتهم تعليم الأطفال الأرمن اللغة الأرمنية والحفاظ على الهوية الوطنية. وللأرمن الأرثوذكس بالقامشلي (كنيسة القديس هاكوب) و (نادي الهومنتمن) الذي يقدم خدماته إلى الجيل الجديد عن طريق برامج التعليم والرياضية. وفريق الكشافة الذي يشارك في المناسبات الوطنية والقومية. ولهم أيضا (الجمعية الخيرية العمومية الأرمنية)، حيث تقوم بالأعمال الخيرية والأنشطة الرياضية. إلى جانب (لجنة الهاماسكاين)، التي تقوم بالأنشطة الثقافية كدورات لتدريس الطلاب وتعليم اللغة الأرمنية. وهناك مؤسستان خيريتان هما مؤسستي (كاراكوزيان وجينيثيان)، تقومان بمساعدة الأسر المحتاجة ماديا وطبيا.

ولدى الأرمن الكاثوليك دير للراهبات وكنيسة القديس مار يوسف وروضة ومدرسة السلام وفيها ما يقرب من 300 تلميذ وتلميذة يدرسون من مرحلة الروضة وحتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي.

يبلغ عدد العائلات الأرمنية اليوم من الأرثوذكس حوالي 1100 عائلة ومن الكاثوليك 250 عائلة، حيث يعمل معظم أرباب العمل في المنطقة الصناعية في مهنة الميكانيك وتجارة المعدات الصناعية وصواعة السيارات فضلا عن الزراعة. إضافة إلى الأطباء والمهندسين والعاملين في حقل التعليم من الأرمن⁽¹⁾.

¹ - كوني ره ش، تاريخ القامشلي، المرجع السابق، ص 179 - 181.

وفي مدينة عامودا يعود وجود الأرمن إلى ثلاثينيات القرن المنصرم، وكانت حينها أكثر من 150 عائلة. وتقلصت عدد عوائل الطائفة المسيحية في المدينة بسبب هجرة ابنائها ولم يبق سوى بيت الأستاذ جوزيف هيلون (سرياني) وسعيد ومروان جرجس وهم أيضا من السريان، وطوني بائع الأحذية وحارس الكنيسة التي لم يبق منها غير الجرس. ومن هذه العوائل التي بقيت في عامودا، عائلة المرحوم غازار موشينيان من أرمن أرثوذكس الذي له تاريخ طويل من الحب والتعلق والحرفة مع هذه المدينة، كما يعد منزله التراثي ذو الطابقين إضافة إلى منزلين آخرين من النمط المعماري نفسه من معالم عامودا القديمة. قدم غازار موشينيان من حلب، إستقر بداية في تل براك، ثم إنتقل إلى قامشلو فعامودا، وكان ابناء عامودا آنذاك يقضون بسبب مرض مرتبط بنوع الماء وتلوته حينها. وكان غازار يعمل ميكانيكيا، كما عملوا بالزراعة، وما زال الكميون الذي أشتراه آنذاك بـ 36 ألفا وهو "موديل جيمس أمريكي 53" والحصادة لديهم منذ الخمسينيات وقابلتان للعمل. وتولى شقيق غازار إدارة مدرسة دجلة الخاصة، ومن ثم مدير مدرسة الأرمن والتي كانت مقامة على أرض المركز الثقافي الحالي.

أغلب المهن والحرف في عامودا أتى بها الأرمن وكانت بيدهم مثل "الطورنو" بيد معلم آرتين كابريليان، وآليان سالوني، وكذلك الخياطة، حتى صناعة الكازوز كانت موجودة في عامودا، في الثلاثينات والأربعينات، وكان المعلم مكان منزل عبد الستار بركات الحالي، وكان المعلم أرمني، ولقبوه ببيت الكازوزجي، إنتقلوا فيما بعد للقامشلي. المعلم اسرائيل هو من أسس الميكانيك في عامودا، ومعلم كيفورك كان مختصا في صناعة الشبايك والأبواب، أما نعل الأحصنة "نعلبند" فكان يختص بها بيت "حناني". لم يكن أحدا يعرف صناعة الخبز حينها، المعلم الأساسي في صناعة الخبز في عامودا هو المعلم "آرتين"، وكان (حسن عرفات، وكامل) يعملون لديه، توفي معلم آرتين ودفن في مقابر المسلمين (1).

¹ - مقابلة مع كيورك غازار موشينيان، إجازة عامة بالعلوم الزراعية، أجرتها صحيفة Buyerpress، العدد(36) تاريخ 2016 /2/1.

الفصل السابع

الحركة القومية الكردية بين عامي 1961 - 1963

1. الكرد في عهد الإنفصال 1961/9/28 - 1963/3/8
2. ثورة أيلول التحررية في 11 أيلول 1961 وتأثيرها في بلورة الفكر القومي
3. الإنتخابات النيابية في الأول من كانون الأول 1961
4. مشاركة البارتي في الإنتخابات النيابية 1961
5. مؤامرة الرطبة
6. الفكر العروبي في الوسطين المدني والعسكري وبرز مسألة التجنس
7. الإحصاء الإستثنائي في الجزيرة محافظة الحسكة يوم 1962/10/5
8. دور سعيد السيد في عملية الإحصاء
9. الجنسية في القوانين السورية
10. قانون الطوارئ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51 / تاريخ 1962 / 12 / 22
11. رجل الميت التركي (حسن پولوش)
12. علاقة البارتي مع الحركة الكردية في كردستان تركيا

الكرد في عهد الإنفصال (1961/9/28 – 1963/3/8)

وقع الإنفصال صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول 1961، وأذاع قاداته، الذين أطلقوا على أنفسهم إسم "القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة"، مجموعة كبيرة من البلاغات. قامت بعملية الإنقلاب ضد حكومة الوحدة قطعات من الجيش السوري وبخاصة قوات البادية (الهجانة) التي قادها المقدم حيدر الكزبري، وهكذا إنتهت الوحدة السورية – المصرية بعد أن دامت ثلاث سنوات وسبعة أشهر وستة أيام. فعند قيام الوحدة إستقبل الشعب في سوريا جمال عبد الناصر كبطل إستوري جاء لإنقاذهم من وضعهم المزري، ولكن لم يجل عام 1959 حتى أبدى الشعب عن سخطه وإستيائه من ممارسات جمال عبد الناصر وأجهزته المخبرانية.

بادرت الأحزاب والقوى الوطنية في البلاد وعلى الفور إلى تأييد الحركة الإنفصالية كرد فعل طبيعي على الممارسات الإرهابية – البوليسية والدكتاتورية التي نفذتها سلطات الوحدة بحق الوطنيين والديمقراطيين والأحزاب التقدمية في البلاد عموما وضد الحركة السياسية الكردية خصوصا، حيث كان المكتب الثاني برئاسة حكمت مينة ينشر الرعب في المناطق الكردية. ومن الطبيعي أن يؤيد الپارتى الإنقلابيين، بسبب المواقف السلبية لحكومة الوحدة من القضية الكردية في سوريا والممارسات الإرهابية اليومية لسلطاتها بحق الوطنيين والناشطين الكرد. قام الپارتى بإتصالات مع الوطنيين الكرد المعروفين لتشكيل وفد كردي موسع من جميع أنحاء سوريا للقيام بتقديم التهنئة لرئيس الحكومة لإظهار التأييد للعهد الجديد، وتم "تشكيل وفد كبير من 27 عضوا برئاسة حسن حاجو وضم أيضا الدكتور نور الدين زازا، قدرى جميل باشا، الخامي محمد منان، شاهين شاهين، عبد الحميد درويش، وفي دمشق أستقبل الوفد من قبل رئيس الوزراء مأمون الكزبري، وقدم الوفد تهنئته وتأييده للعهد الجديد مركزا على ضرورة معاملة المواطنين الكرد السوريين معاملة منصفة

ومساواتهم ببقية المواطنين في البلاد والتأكيد على ضرورة ترسيخ الحياة الديمقراطية في البلاد، وإجراء إنتخابات نزيهة في أقرب وقت" (١).

ولما سمع عبدالناصر بأبناء الإنفصال، أصدر بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، "أمرًا بعزل من أسماهم الضباط المتمردين وهم العميد عبدالغني دهمان والعميد موفق عصاصة والمقدم عبدالكريم النحلاوي والمقدم حيدر الكزبري والمقدم نسيب هندي والمقدم هشام عبد ربه من مناصبهم العسكرية، وتجريدهم من رتبهم العسكرية، وإعفاء ضباطهم وجنودهم من كل ولاء لهم بمقتضى النظام العسكري" (٢)، وقال في بيان تاريخي: "...سورية قلب العروبة لن تستسلم أبدا. أنا مسؤول عن هذه الجمهورية من القامشلي إلى لبنان...." (٣). وكلفت "القيادة العربية الثورية العليا"، الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل حكومة يسند إليها مهمة إدارة البلاد. وفي الثاني عشر من تشرين الثاني 1961 صدر الدستور المؤقت، حيث نص على أن:الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة وهي جزء من الوطن العربي الكبير. وعرض الدستور المؤقت على الإستفتاء، وجاءت نتيجة الإستفتاء بالموافقة بتاريخ 5 كانون الأول. وتلا ذلك مباشرة وفي عهد حكومة عزة النص صدور قانون لم تعرف سورية مثيلا في تاريخها هو قانون إستعمال اللغة العربية، والذي بموجبه أن يحجر باللغة العربية المستندات والعقود والوثائق والرسائل... إلخ. ومن جهة أخرى، قامت حكومة معروف الدواليبي، بعد شهر من تشكيلها، العشرين من شباط 1962 بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، والذي حدد الملكيات في الأراضي المروية وفي الأراضي البعلية والمشجرة البعلية. وتقدر المساحة المروية المقصودة في هذا القانون بموردها الثابت من المياه لزراعة محصول صيفي وعلى اساس 1 ليتر للهكتار في الثانية تعتبر الأراضي المروية بمياه الآبار أيا كان نوعها بحكم الأراضي البعلية. تزداد مساحات الإحتفاظات إلى

1 - عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا، المصدر السابق، ص 60.

2 - جريدة الأهرام، العدد 27320، تاريخ 29 أيلول 1961.

3 - جريدة المساء، العدد 1799، تاريخ 28 أيلول 1961.

ضعفها في محافظات الحسكة ودير الزور والرشيد ومنطقة قضاء القنيطرة وأراضي منطقة عين العرب (شرقي الفرات) والمقصود كوباني¹.

كما وأصدر حكام هذه المرحلة المرسوم التشريعي رقم (51) تاريخ 22 كانون الأول 1962، المتضمن قانون الطوارئ، وأعتبر القانون أن حالة الطوارئ المعلنة إستنادا إلى القانون رقم 162 الصادر في زمن الوحدة 28 أيلول 1958. وفي هذه الفترة إنقسم حزب البعث إلى حزبين، حزب تقوده قيادة قطرية مؤقتة برئاسة رياض المالكي يؤيدها أكرم الحوراني حمل إسم حزب الإشتراكيين العرب، وحزب تقوده القيادة القومية بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، بقي على إسمه القديم حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شباط 1966 قامت القيادة القطرية بحركة إنقلابية، أنهت حكم أمين الحافظ، بعد معركة دموية سقط فيها عشرات القتلى، وأصدرت قرارا بوقف العمل بالدستور المؤقت وحل المجلس الوطني للثورة²، وأصبح نورالدين الأتاسي رئيسا للجمهورية ويوسف زعين رئيسا للوزراء³. وأصدرت القيادة القطرية قرارا حول تولي رئيس الدولة ومجلس الوزراء خلال الفترة الإنتقالية صلاحيات السلطين التشريعية

¹ - للإطلاع على النسب راجع: هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 351.

² - القرار رقم (1) تاريخ 23 شباط 1966.

³ - ولد يوسف زعين في بلدة البوكمال عام 1931 تخرج في كلية الطب بجامعة دمشق ثم تطوع في حرب إستقلال الجزائر، بعد عودته إلى سوريا في عام 1957 إنضم إلى صفوف حزب البعث، تولى منصب وزير الزراعة مرتين في 1963 و1965، في عام 1965 أنتخب عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث، ثم شغل منصب رئيس الوزراء للمرة الأولى من 23 أيلول حتى 21 كانون الأول 1965، ثم عاد إلى رئاسة الوزراء من 25 شباط 1966 إلى 29 تشرين الأول 1968. كان زعين مقربا من صلاح جديد، وبعد الإطاحة به ومجى حافظ الأسد للسلطة، القي القبض على زعين وحبس، ولم يفرج عنه إلا سنة 1981، بعد أن أصيب بالسرطان، فسافر إلى بريطانيا ثم إلى السويد للعلاج، حيث أجريت له عملية جراحية، وبعد شفائه إنتقل إلى انجر، وبعدها إنتقل إلى السويد حتى توفي هناك في مدينة ستوكهولم 10 كانون الثاني 2016. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

والتنفيذية، وفي العشرين من آذار 1966 عقدت القيادة القطرية مؤتمراً إستثنائياً أنتخب قيادة قطرية جديدة.

وفي يوم الأربعاء الثالث عشر من تموز 1966، بدأ تنفيذ العقد الجديد الموقع بين الحكومة السورية وشركة سنام بروجيتي الإيطالية لمد أنابيب البترول من قره جوخ إلى طرطوس. وفي يوم الجمعة السادس عشر من أيلول 1966 أحتفل ببدء العمل في إنشاء خط أنابيب نقل النفط الخام من قره جوخ إلى طرطوس... وفي بشري سارة أعلنت رئاسة مجلس الوزراء يوم الخميس الثامن عشر من نيسان 1968 بدء تدفق النفط من حقول منطقة الجزيرة إلى مرفأ طرطوس⁽¹⁾.

وخلال شهر أيلول 1968 عقد المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث، أنتخب فيه قيادة قومية من (17) عضواً، وأنتخب قيادة قطرية من كل من: "نورالدين الأتاسي وصلاح جديد"⁽²⁾ ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس وحافظ الأسد ومحمد عيد عشاوي وعبدالكريم الجندي ومحمد رباح الطويل وحبيب حداد ومحمد سعيد طالب وحديثة مراد وعبدالحמיד المقداد ومروان حبش ومصطفى طلاس وعادل نعيسة وحمود قباني"⁽³⁾، وقررت هذه القيادة الجديدة في يوم الثلاثاء 1968/10/29 قبول إستقالة يوسف زعين وتكليف الدكتور نورالدين الأتاسي تشكيل وزارة جديدة. وفي ظل هذه الوزارة صدرت التشريعات الخاصة التي تضمنت تعديل الحدود الإدارية في عدد من المحافظات السورية، هي حمص وحماة وإدلب والحسكة، وأحدثت ناحية جديدة في منطقة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة

¹ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص ص 393، 404.

² - ولد عام 1926 في قرية دوير بعيدا قرب بلدة جبلة الساحلية، ينتمي إلى أسرة متوسطة من عشيرة الحدادين التي هي أكبر وأهم العشائر العلوية. كان يابسا، صموتا، دقيقا وكانت له سمة الضابط البروسي. وله آراء واضحة اليسارية، وحين أحتدم الصراع على السلطة قدر له ان يكون منافس الأسد الرئيسي. إنظر: باتريك سيل، الأسد الصراع على السلطة...، ص 108.

³ - جريدة الثورة، العدد 1693، تاريخ 1968/7/15.

تسمى "قبور البيض (والمقصود بـ و Tirbe sipiyê) وتتبعها العديد من القرى والمزارع"¹.

في التاسع عشر من تشرين الثاني 1970 قررت القيادة القطرية المؤقتة تسمية أحمد الخطيب الأمين القطري رئيساً للدولة، كما كلفت الفريق الجوي حافظ الأسد برئاسة مجلس الوزراء، الذي أعلن عنها في الحادي والعشرين منه.

ثورة أيلول التحررية في 11 أيلول 1961 وتأثيرها في بلورة الفكر القومي

تعد ثورة أيلول في كردستان العراق من أهم الثورات المعاصرة في تاريخ الحركة القومية الكردية، من حيث تأثيرها المباشر على الوعي القومي الكردي في مجمل أجزاء كردستان، والدفع بالحركة القومية الكردية نحو تأطير النضال وتنظيم نفسها بشكل أكثر. ففي كردستان - سوريا إستقبل الشعب الكردي بإبتهاج أبناء قيام الثورة وإنتصاراتها المتوالية، والتي تحولت بمرور الزمن إلى رافعة لنقل الفكر القومي (الكرداتي)، بين الفلاحين الكرد في الريف الكردستاني وبين العمال والمثقفين الثوريين في المدن، ليس هذا فقط بل قوت من شعبية البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا وساهمت إلى حد كبير في تجاوز محنته بعد إعتقال قيادته في عام 1960، وأسست لإنتشاره في معظم مناطق وقصبات التواجد الكردي، بما فيها العاصمة دمشق. ومن جانب آخر، حظيت الثورة الكردية بتأييد جماهيري واسع في كردستان - سوريا، في الوقت الذي أثارت مخاوفاً لدى السلطات الحاكمة التي بدأت تفكر بمخططات شوفينية تستهدف الوجود الكردي.

وقد شارك الكرد في سوريا وضمن إمكانياتهم الضعيفة في مد يد العون ومساندة ثورة أيلول بقيادة مصطفى بارزاني، هذه الثورة التي أعطت الأمل لكل أبناء الشعب كشمعة مضيئة تنير درب الحرية في ظروف القاهرة. فقد إلتحق عضو اللجنة المركزية للبارتي الديمقراطي الكردي في سوريا محمد علي خوجة بالثورة، حيث غادر بغداد في مطلع سنة

¹ جريدة الثورة، العدد 1807، تاريخ 9/2/1969.

1961 إلى كردستان - العراق، وأصبح قائدا عسكريا لمنطقة زاخو وعرف بإسمه المستعار (ماموستا جميل). وفي "ظل قيادته تمت السيطرة على مدينة زاخو في صباح اليوم الأول لإندلاع الثورة"¹، وكان أحد المسؤولين عن "حماية منطقة حاج عمران المهمة لقيادة الثورة، والمشرف على المضادات الأرضية هناك، من البيشمركة الكرد السوريين"². وإثر عودته من كردستان العراق طرد من الحزب ربما بتهمة ملفقة بتهريب أموال الثورة وصادر بحقه بيان³.

وكان البارتي في سوريا يقوم بحملة إعلامية كبيرة دعما للثورة بغية كسب الراي العام الداخلي والخارجي، من خلال نشر بيانات ومقابلات صحفية وإتصالات مع الجهات المعنية. وكان الجو الديمقراطي الموجود في لبنان آنذاك وفرت شروط جيدة لإيصال صوت الثورة الكردية إلى خارج الشرق الأوسط وإلى العالم الديمقراطي في المنطقة، ومن مناشدة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات والهيئات الدولية والإتصال بالسفارات العربية والعالمية وبرجالات الصحافة ومراسلي وكالات الأنباء العالمية ومناشدهم بدعم الحقوق المشروعة للشعب الكردي وتعرية الحملات العسكرية للحكومة العراقية ضد شعب كردستان الآمن. ونقلت العديد من الإذاعات الإقليمية والعالمية أخبار الثورة الكردية مثل إذاعة صوت أمريكا ولندن (ب.ب.س) وصوت إسرائيل وبيكي إيران وإنتصاراتها، إضافة إلى إقناع العديد من الصحافيين الأجانب بالسفر إلى كردستان ومنهم كان الصحفي الأمريكي الكبير دانا آدم شميدت مراسل جريدة نيويورك تايمز الأمريكية الذي سافر عبر سوريا في سنة

¹ - عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، المصدر السابق، ص ص 101 - 116.

² - علي صالح ميراني، المصدر السابق، ص 173. في مقابلة شخصية له مع حسين سوري في 7 كانون الثاني 2003.

³ - كلف الحزب محمد علي خوجة بمساعدة الثورة وعين مسؤولا ماليا في منطقة زاخو، وفي عام 1962 عاد إلى سوريا إثر شائعات يانتهاء الثورة، أصيب بالسرطان وتوفي في أواخر الستينيات، مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولير في 2009/10/2.

1962 ووضع فيما بعد كتابا معروفا تحت عنوان (رحلة إلى الرجال الشجعان في كردستان).

الانتخابات النيابية في الأول من كانون الأول 1961:

في صباح يوم الخميس 1961/9/28 قام الجيش بقيادة المقدم عبدالكريم النحلاوي في الساعة الثانية بعد منتصف الليل بانقلاب عسكري في دمشق، وأزيل كابوسا ثقيلًا عن صدر الشعب، الذي إبتهج فرحا لسقوط حكم بوليسي تعسفي لاقت منه سورية بكافة فئاته القومية الأمرين، حالما بعهد جديد، تحفظ للإقليم الشمالي خصوصياته القطرية وأوضاعه الديمقراطية. لكن البلاغ الأول الصادر في صباح اليوم نفسه، أظهر الوجه العربي المتشدد للإتقلابيين الجدد من خلال التشديد على مصطلحات قومية من قبيل "القيادة العربية العليا" و"الشعب العربي المكافح في سورية".

ولدعبدالكريم النحلاوي في عائلة متوسطة الحال من الأحياء القديمة في دمشق عام 1926، تخرج من الكلية الحربية عام 1950 برتبة ملازم ثاني، ثم تدرج في المناصب حتى رتبة عقيد أركان حرب. قائد ومخطط الانقلاب العسكري في 28 أيلول 1961، ساعده كل من موفق عصاصة وحيدر الكزبري . توجه النحلاوي بفرقة دبابات إلى مقر المشير عامر لإبلاغه بطلبات الضباط الإنقلابيين التي لم تتضمن الانفصال بل تلخصت بإبعاد سيطرة بعض الضباط المصريين عن فرق الجيش السوري. حسب النحلاوي في شهادته لبرنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة، وافق المشير في بداية الأمر على المطالب وتمت صياغة بيان يمهّد لعودة الضباط إلى ثكناتهم وتسليم السلطة مجدداً لعبد الناصر، ولكن المشير عامر ماطل في إصدار البيان بغية كسب الوقت نظراً لإرسال قوات عسكرية مصرية لحسم الموقف، وهو ما أفشل محاولات الصلح وخاصة بعد الهجوم المستمر من إذاعة صوت العرب على الانقلابيين. وقد قام في 28 آذار 1962 بانقلاب عسكري آخرقام بحل البرلمان وإقالة حكومة معروف الدواليبي. وقد وقع إنقلاب عسكري ضد "النحلاوي" في

آذار 1963. أبعده العقيد عيد الكريم النحلاوي بعد الانقلاب الأخير بيومين حيث غادر البلاد بعد إجتماع عقد في حمص لمجموعة من الضباط العسكريين الإشتراكيين والقوميين برئاسة أمين الحافظ، حيث غادر البلاد إلى سويسرا ومنها إلى بون وبقي في ألمانيا قبل أن يقرر العودة إلى البلاد خلال الفترة التالية ثم يعبد مرة أخرى إلى ألمانيا بقرار من رئيس الأركان اللواء نامق كمال تجنباً لإثارة البلبله في صفوف الجيش الذي شهد في فترة تواجد النحلاوي عصياناً في قطعة قطنا استهدفت الإطاحة بالفريق عبدالكريم زهرالدين الذي أزاح الكثير من الضباط وقام بتسريحهم من الخدمة أو أبعدهم إلى مناصب في وزارة الخارجية.

ولقد قيل بعد حركة 28 آذار 1962 أنها كانت بدافع من جمال عبدالناصر الذي وعد ضباطها بالتأييد، ولم يكن هدفه من تشجيعها إلا القضاء على النظام الليبرالي البرلماني القائم في سوريا، وقد نجحت الحركة في تحقيق هذا الهدف ولكنها فشلت في السيطرة على الموقف مما أغرق سورية في دوامة الانقلابات فيما بعد.

وفي 29 أيلول 1961 أعلنت في دمشق عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدكتور مأمون الكزبري، الذي ولد عام 1914 في أسرة دمشقية عريقة، ونال شهادة الدكتوراه بالحقوق من جامعة ليون الفرنسية. وفي عام 1948 عين إستاذاً في معهد الحقوق في جامعة دمشق. دخل مأمون الكزبري البرلمان السوري كنائب مستقل في عام 1953 تحالف مع الرجل القوي العسكري أديب الشيشكلي، الذي عينه متحدثاً باسم البرلمان السوري في نفس العام. وفي العام 1954 رأس حركة التحرير العربي خلال حكم أديب الشيشكلي، ثم انتخب نائباً عن دمشق، ورئيساً للمجلس النيابي. عقب انتهاء عهد الشيشكلي، جرت انتخابات نيابية جديدة، فرشح الدكتور الكزبري نفسه، وفاز مرة ثانية بالنيابة عن دمشق، وأحرز أكثرية الأصوات، وكان ترتيبه الثاني بين المرشحين. ولم يتفوق عليه بالأصوات سوى الأستاذ سعيد الغزي. شغل الدكتور الكزبري وزارة العدل، ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية عدة مرات. في العام 1958 كان في عداد

الوزراء الذين ذهبوا إلى القاهرة لاقتراح الوحدة بين سورية ومصر، لدى الرئيس جمال عبد الناصر.

لدى الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة عين الدكتور الكزبري في لجنة توحيد القوانين بين القطرين في القاهرة، ومكث في مصر عدة شهور، عاد بعدها إلى دمشق لممارسة التدريس في معهد الحقوق، والحاماة في مكتبه.

لدى انتهاء الوحدة بين سورية ومصر يوم الثامن والعشرين من أيلول 1961، وعقب حركة الانفصال، أستدعي الدكتور مأمون الكزبري، وطلب إليه معالجة الوضع من الناحية الدستورية، وتشكيل حكومة مؤقتة، ريثما تستقر الأمور، وتعاد الوحدة على أسس متينة ومدروسة. شكل الدكتور الكزبري الوزارة، واحتفظ لنفسه فيها إلى جانب الرئاسة، بوزارتي الخارجية والدفاع. وقد إنتهجت حكومته سياسة "إعادة النظر جذريا بقوانين التأميم والإصلاح الزراعي، وجهدت الحكومة فعليا العمل بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي ألغي كليا في 22 شباط 1962 في عهد حكومة الدواليبي بحجة تعديله. أثار ذلك مشكلة إجتماعية أطلق عليها إسم «تهجير الفلاحين»، الذين جردوا من حيازاتهم التي حصلوا عليها بموجب الإصلاح الزراعي إلى أراضي الدولة في الجزيرة وتوطينهم على حساب سكان المنطقة، في إطار ما سمي بـ «إعادة توزيع السكان»، وأبدت الحكومة إستعدادها لتنفيذ ذلك بقوة الدرك، إلا أن وقوع إنقلاب 28 آذار 1962، بعد نحو شهر من إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، حال دون تطبيق تلك السياسة"⁽¹⁾، والمشروع في حقيقة أمره يشكل الحلقة الأولى لفكرة الحزام العربي الشوفيني.

بعد أقل من شهرين دعا الدكتور الكزبري إلى إنتخابات نيابية، فرشح نفسه، وفاز بالنيابة عن دمشق من جديد، ثم إنتخب رئيسا للمجلس النيابي. وإنتخب يومئذ الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية. وفي عام 1960 إنتخب نقيباً للمحاميين لعامي 1960 و 1961.

¹ - حول الموضوع راجع: محمد جمال باروت... ص ص 709 - 713.

وفي الثامن من آذار 1963 حدث إنقلاب حزب البعث، وشمله العزل السياسي، فغادر الدكتور الكزبري على أثره دمشق إلى فرنسا. ثم أقام في المغرب منذ أيلول 1964، وعين أستاذاً في جامعة الرباط. كان أول عمل قام به في المغرب، هو تعريب التدريس الجامعي. وكان التدريس حتى ذلك الحين يجري باللغة الفرنسية. إستمرت إقامة الدكتور الكزبري في المغرب، نحو خمسة وعشرين عاماً، كرسها للتدريس والتأليف بالعربية . وغادر المغرب عام 1990، بعد تقدمه في السن، وأقام في باريس لغاية 16 أيلول 1996 . ثم نقل إقامته إلى بيروت، بعد إستقرار الأوضاع في لبنان . توفي الدكتور مأمون الكزبري في اليوم الأول من عام 1998، ونقل جثمانه إلى دمشق. وشيع إلى مثواه الأخير، ووري الشرى في مقبرة الباب الصغير.

التغير الوزاري في 29 سبتمبر 1961

| الوزير | الوزارة | @ |
|------------------|--------------------|----|
| مامون الكزبري | رئيس الوزراء | 1 |
| * | نائب رئيس الوزراء | 2 |
| مامون الكزبري | الخارجية | 3 |
| مامون الكزبري | الدفاع | 4 |
| عزت النص | التربية | 5 |
| عدنان القوتلي | الداخلية | 6 |
| ليون زمريا | المالية | 7 |
| عوض بركات | الاقتصاد | 8 |
| امين ناظيف | الزراعة | 9 |
| عبد الرحمن حورية | الأشغال العامة | 10 |
| عبد الرحمن حورية | المواصلات | 11 |
| احمد سلطان | العدل | 12 |
| فرحان الجندلي | الصحة | 13 |
| امين ناظيف | أصلاخ زراعي | 14 |
| نعمان الازمري | التخطيط | 15 |
| عوض بركات | الصناعة | 16 |
| احمد سلطان | الأوقاف | 17 |
| ليون زمريا | التموين | 18 |
| فؤاد العادل | شؤون اجتماعية وعمل | 19 |
| نعمان الازمري | شؤون بلدية وقروية | 20 |
| عزت النص | ثقافة وإرشاد قومي | 21 |
| * | أعلام | 22 |
| سعيد السيد | الاصلاخ الزراعي | 1 |
| مصطفى البارودي | الاعلام | 2 |

1

وفي اليوم الثاني من الانقلاب ضد الوحدة أصدر رئيس الحكومة أربعة مراسيم، نص المرسوم الأول على تسمية سورية بالجمهورية العربية السورية. وفي منتصف ليل 29 - 30 أذاعت محطة دمشق البيان الوزاري للوزارة الجديدة مسجلا بصوت الدكتور مأمون الكزبري، أعلن فيه أن الحكومة مؤقتة وأن إعادة الأوضاع الدستورية ستتم بعد أربعة شهور. وإستهل الكزبري بيانه قائلا: "في هذه الظروف التاريخية، تعود سوريا لتؤكد للعرب والعروبة أنها كانت ومازالت معقل العروبة الحصين وقلبها النابض... وتأمل الحكومة أن

تنتقل بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية المستقرة في أربعة شهور وإيصال البلاد إلى حياة ديمقراطية إشتراكية سليمة بالفعل لا بالقول تؤول إلى الوحدة القويمة التي تريدها الأمة العربية كلها وفي السياسة الداخلية تهتم الحكومة بإعادة الحريات العامة للمواطنين قولاً وفعلاً بكفالة حرية الصحافة والرأي وضمأن جميع الحريات الفردية والعامة التي حرم منها المواطن. وتعلن فوراً إلغاء قانون الطوارئ والمراقبة، وجميع التدابير التي تحد من حرية الفرد وفق شرعة حقوق الإنسان. وتسهر على تكافؤ الفرص وسيادة القانون وتساوي المواطنين تجاهه فعلاً". وتوالت البيانات في سورية معلنة تأييدها للإنفاصال من قبل جميع الوطنية والسياسية.

ووفقاً لهذه النظرة من الخطاب العربي، تم تجاهل حقوق الطوائف والقوميات الأخرى من غير العرب وعلى رأسها القومية الكردية كشعب صاحب أرض وتاريخ، إضافة إلى إقصاء تام للكوادر القيادية الكردية وتجريد الارستقراطية الكردية (مثل برازية حماه) من جميع امتيازاتها المتبقية، وذلك بضرب مرتكزاتها الاقتصادية، و طرد ما تبقى من رموزها في الإدارة. فباستثناء الرعيل الأول من الضباط و الساسة الذين نشأوا فيما بين الحريين و استمروا في مراكز قيادية حتى نهاية الخمسينات، فباستثناء الرعيل الأول، لم يكن لدى الكرد الإندفاع نحو سلك الجيش لعدة عوامل، منها البعد الكردستاني الذي كان يجد من طموحاتهم في السيطرة على مقاليد الأمور في سورية، فالكردى كان يريد أن تتحسن الإدارة و المرافق العامة في المناطق الكردية، و بالدرجة الأولى أن يتمتع الكرد بحقوقهم الثقافية. و إزداد تحفظ الجيل الكردى الجديد تجاه سلك العسكر، بسبب عدم فعالية الجيل الكردى القديم من النخبة في تحقيق أي مكسب جماعي للكرد. و بذلك لم يستطع الكرد أن يعيدوا إنتاج نخبة عسكرية وسياسية ذات طموحات سياسية على مستوى عموم سورية. و من عوامل ابتعاد الكرد عن سلك الجيش هو السمعة غير الحسنة للجيش السوري عند الكرد. فالجيش عندهم هو ملجأ للفاشلين دراسياً، ومؤسسة تأوي المرتزقة بالدرجة الأولى. وأصبح الجيش رمزاً للقمع، وأداة للإنتقالات. كما أن "ابعاد الضباط الأكراد بشكل

جماعي بعد انقلاب الشيشكلي، وخاصة في عهد الوحدة مع مصر، كان له أثر كبير في عدم إندفاع الأكراد لتقديم طلبات التطوع في الجيش⁽¹⁾، إضافة إلى ذلك فإن الكرد اعتبروا أنفسهم غرباء عن نظام الحكم الذي تجاهل الوجود الكردي ولم يقر بحقوقه وإختار دوماً الحل الأمني في التعامل مع المسألة القومية الكردية، لاسيما بعد الإعلان عن الدستور الجديد للبلاد في يوم 15 تشرين الثاني سنة 1961 والذي خلا مواده من أي إشارة إلى الكرد كثنائي قومية رئيسة في سوريا.

ولنرى ماكتبه منذر الموصللي والذي عد واحد من رجالات الأمن في سوريا المكلفين بمتابعة الملف الكردي ومراقبة نشاطاتهم القومية طوال سنوات عدة . فقد كتب قائلاً: "تبدأ قصتي مع الأكراد من خلال مواجهتنا للنشاط الكردي في شمال العراق بمرحلة سابقة في سوريا، وكان من جراء ذلك أن ردود الفعل كانت كبيرة نجمت عنها إجراءات قمعية لا يد منها، لأن ما حصل - ربما قارب المسؤولية الوطنية ومستوى الولاء للوحدة - فتسرب إلينا في القطر العربي السوري بعض النشاط الكردي عبر الحدود للتشويش على عهد الوحدة... وكنت ضابطاً في عداد مجموعة إدارية وأمنية تم إختيارها خصيصاً لمواجهة ذلك النشاط المعادي"⁽²⁾، مع أن الكرد في سوريا والعراق إحترموا رغبة العرب في الوحدة السورية - المصرية، شريطة ضمان حقوقهم القومية في إطار الدولتين.

سرعان ما كشف الإنفصاليون القناع عن وجوههم مبرزين مضمونهم الشوفيني الخاقد ضد الشعب الكردي، فعلى الصعيد الداخلي قامت أجهزة الأمن بتنظيم حملة واسعة من الإعتقالات والملاحقات في صفوف البارتي الديمقراطي الكردي في سوريا، وسأقت المئات من كوادر وأعضاء الحزب إلى المحاكم في الجزيرة وحلب وكوباني ودير الزور، وحكمت عليهم أحكاماً مختلفة. كان عهد الإنفصال أكثر ضراوة وتحاملاً على الشعب الكردي من غيره، ويرى عبد الحميد درويش، بأن "الإنفصاليون كانوا يغطون بموقفهم الشوفيني هذا على إنقلابهم ضد الوحدة التي كانت قائمة بين سوريا ومصر ومن ثم إلتفافهم على

¹ - خالد عيسى، برمجة الإضطهاد ضد الأكراد في سورية - دراسة تاريخية، موقع نوروز، 2004/9/1.

² - منذر الموصللي، عرب وأكراد (رؤية عربية للقضية الكردية)، دمشق، 1986، ص 10.

الإجراءات والقوانين التقدمية التي تمت في عهد الوحدة، مثل قانون الإصلاح الزراعي، وتأميم البنوك والشركات الكبرى^[1]. وفي إطار الممارسة الشوفينية، تم تدبير مؤامرة خسيصة من قبل مسؤولي الانفصال، حيث تم إعتقال أكثر من 30 شخصا من أعضاء ومؤيدي الپارتى في مدينة عامودا في 12 شباط 1962، وكان من بينهم: مهدي حاج عبدو، صديق حاج علي، محمد علي حاج داوود، حسن حميدي.. وغيرهم، بعد أن ألصقت بهم تهمة ملفقة حاكها المسؤولون، وكانت هذه التهمة هي تمزيق العلم السوري، وتعرض جراء ذلك المعتقلون للتعذيب النفسي والجسدي البشع، إنتقاما لكونهم كوردا ليس إلا. ولشرح بطلان التهمة الموجهة للموقوفين في عامودا، ولتبيان حقيقة الأوضاع في محافظة الجزيرة، التي يتعرض الكرد فيها للذسائس والمؤامرات من قبل المسؤولين ذاتهم، إلتقى وفد كردي مؤلف من السادة: فؤاد قدري، عبد الحميد درويش، الشيخ محمد عيسى، داود حرسان، عبد الله ملا علي برئيس الجمهورية آنذاك ناظم القدسي. وبعد النقاش معه تبين بأنه كان أكثر حماسا من غيره لإلحاق الأذى بهؤلاء الموقوفين ولتشويه سمعة المواطنين الكرد في البلاد. ورغم ذلك فقد طلب في نهاية المقابلة تقديم مذكرة مفصلة له بمطالب الأكراد في سوريا. وكلف كل من "د. نور الدين زازا والحامي محمد منان وعبد الحميد درويش بكتابة هذه المذكرة، إلا أن الأحداث حالت دون تقديمها، خاصة وأن رئيس الجمهورية ترك القصر الجمهوري إحتجاجا على الممارسات التي مورست ضده من قبل ضباط الجيش"^[2]. وشرع الانفصاليون بتطبيق مشاريع عنصرية وإجراءات تندى لها الجبين، لم تجد لها مثيل في العالم ومنها تجريد آلافا مؤلفة من الكرد من الجنسية السورية.

مشاركة الپارتى في الإنتخابات النيابية 1961:

دعا الانفصاليون إلى إجراء الإنتخابات في الأول من كانون الأول عام 1961 وقرر الپارتى المشاركة فيها، فقام بتزسيح عضوين وهما كل من الشيخ محمد عيسى ملا محمود

¹ - عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 61.

² - المصدر نفسه، ص 61 - 62.

وحميد حاج درويش، ولكن بسبب صغر سن الأخير عن سن المرشحين القانوني، اختارت اللجنة المركزية المؤلفة من الشيخ محمد عيسى وحميد حاج درويش وحمزة نويران والعضوان المؤقتان سعدالله إيبو وعبدالفرید عبدالله، رئيس الحزب الدكتور نورالدين زازا بدلا عن حميد درويش ليكون مرشحها الآخر في الإنتخابات البرلمانية. وهو الذي وقفت اللجنة المركزية ضد موقفه في السجن، ونشرت دعاية واسعة ضد مفاهيمه السياسية ثم وهو بعد لم يعط تقريره عن فترة إعتقاله، حسب النظام الداخلي للحزب فكيف يؤتي به، ويقدم على أعضاء اللجنة المركزية والرفاق الآخرين. يقول الشيخ محمد عيسى في ذلك: "نظرت اللجنة المركزية إليه، على أنه، رفيق لم يتخذ بعد، إجراء حزبي بحقه، وعلى هذا يمكن ترشيحه على أساس أنه عضو حزبي. ويعلق عبدالفرید على ذلك، بقوله: ان الشيخ محمد عيسى، كان يريد أن يكون بجانبه شخصية ذات صفة مميزة، وجدت هذه الصفات في الدكتور نورالدين زازا، رجلا مثقفا، يحمل شهادة الدكتوراه من أوروبا، فيضفي بذلك على ترشيحهما وزنا أكبر. ويرى محمد ملا أحمد، بجانب ما ذكره عبدالفرید، حول رغبة الشيخ في أن يكون بجانبه شخصية معروفة، أن ترشيح الدكتور نورالدين، كان المقصود منه، هو رد الإعتبار السياسي له في الپارتى (وإن لم يكن بين الأكراد ككل)، أراد مرشحوه أن يعيدوا له، بشكل من الأشكال سمعته السابقة ومكانته في الپارتى (لأمور مستقبلية) بعد أن جردته مواقفه في السجن والمحاکمات من الهالة البطولية التي كانت تكلمه قبلها" (١).

وحسب عبدالفرید رفض الدكتور في البداية قرار اللجنة المركزية بترشيح نفسه، لكنه وافق بعد أن ألحت اللجنة المركزية عليه كثيرا. كما رشح الشخصية المقربة من الحزب الشيوعي السوري فؤاد قدری جهيل باشا نفسه كمرشح مستقل، فقررت قيادة الپارتى إضافة إسمه إلى لائحة مرشحيها، وبدا أصبحت اللائحة مكونة من ثلاثة مرشحين يمثلون الشعب الكردي.

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 123 - 124..

وحول ظروف ترشيحه كتب نورالدين زازا: "ولتوقعي بحدود الحرية المسموح بها في هذه الانتخابات الحرة، فقد رفضت إقتراحات الحزب الديمقراطي الكردي، ولكن هذا الواقع لم يردع أعضاء الحزب بالضغط علي من خلال الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية والإتصال بشقيقي، وفي أحد أيام منتصف تشرين الثاني حلقت بإتجاه القامشلي، وفي المطار تلقيت إستقبالا حافلا. وحينما وصلت عند أخي باشر الأصدقاء والرفاق بالضغط علي كي لا أهدر دقيقة وأقوم بعرض ترشيحي وإختيار فريق المساعدين الذي لم يكن أمرا سهلا البتة. إستنادا إلى قاعدة إحصاء غير كاملة ومزيفة والتي صارت تقليدا في كنف الإنتداب الفرنسي كان يحق لدائرتنا الإنتخابية ترشيح أربعة مندوبين (مواطن كردي معرب وسرياني أرثوذكسي وكردي وعربي من الريف). علاوة على هذا فأن الفرنسيون أورثوا للسلطات السورية عادة قبول عضوية رئيس قبيلة شمر العربية بلا إنتخابات رغم قلة عددهم في سوريا وإقامة غالبيتهم على أرض العراق في الجانب الآخر من الحدود مباشر. إن هذه الطريقة في ترتيب الأمور كانت بمثابة ظلم فاضح لأن أرقام السجل المدني في القامشلي كانت تشير إلى تواجد أربعة آلاف عربي وخمسة آلاف من غير المسلمين (المسيحيون بمذاهبهم المتنوعة، سريان أرثوذكس بمعظمهم وكذلك يهود) وسط مجموع مؤلف من 50000 ناخب غالبيتهم من الكرد. وبالإضافة إلى الكرد المسجلين في القيد المدني فقد كان هناك أكثر من مائة ألف كردي لم يسجلونهم بل بقيت طلبات تجنسهم راقدة منذ سنين في المخازن المغبرة لسراي دمشق القديم، وعلاوة على هؤلاء فقد كان هناك عشرات آلاف آخرين مسجلين في القيد المدني ولكن لم تظهر أسمائهم على القوائم الإنتخابية، في الوقت الذي حرموا كرها آخرين بالرغم من وجود أسمائهم في السجل من بطاقة الهوية الشخصية ومن حق الإنتخاب"⁽¹⁾، ومع كل ذلك سجل نورالدين زازا ترشيحه للإنتخابات رسميا في 20 تشرين الثاني.

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 219 - 220.

لاشك أن الوعي الاجتماعي بدأ ينتشر آنذاك بشكل غير مسبق بين صفوف الشعب الكردي، بتأثير من المفاهيم الجديدة التي إنتقلت للمنطقة، بسبب التحولات الجارية إقليميا ودوليا. ففي كردستان العراق، كانت ثورة 11 أيلول 1961 بقيادة القائد الكردي مصطفى بارزاني في شهرها الثالث محققة إنتصارات تلوا إنتصارات ضد القوات العراقية. وفي الشرق الأوسط توطدت الدعاية السوفياتية وتوسعت قاعدتها الشعبية، وسرعان ما وجدت تلك الأفكار أرضية لها بين أبناء الشعب الكردي التواق للحرية. وحقيقة لعب الكرد في سوريا مثلما في العراق دورا مهما جدا في تأسيس الحزب الشيوعي، مادام نهجه، كجزء من الأيديولوجية الماركسية – اللينينية، يطمح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والإتيان بالديمقراطية والدعوة إلى نيل الشعوب لتقرير مصيرها. فوجد الشعب الكردي ضالته في هذا النهج، وبالتالي تأثر المجتمع الكردي بالصراع الطبقي، وهذا ماجرى بوضوح خلال الإنتخابات النيابية في سوريا، حيث برز تياران متناحran طبقيا وفقا للتقسيمات العشائرية والطبقية. وقد جاء ترشيح الشيخ محمد عيسى والدكتور نورالدين زازا – كما يقول محمد ملا أحمد – في خدمة البرجوازية والإقطاع. وفي إطار مصالحها الذاتية، تحالفت شيوخ العرب وبعض الأغوات الكرد وبعض برجوازية القامشلي معا لشراء ود السلطة، ومن بين هؤلاء كان (آل حاجو) الذين كانوا يساندون لائحة ضد البارتي، فيها أحد أفراد عائلتهم، وكان هؤلاء وحدهم يدركون ما للبارتي، من تأثير في المجتمع الكردي، لذا حاولوا أن يلعبوا دورا، ويدفعوا قيادة البارتي إلى التنازل عن مرشحه الرئيسي الشيخ محمد عيسى، لصالح بعض الأقطاع أو البرجوازية، ولكن القيادة رفضت ذلك فكان سببا في هجوم عنيف بين البارتي والإقطاع الكردي متمثلا في آل حاجو وأزلامهم، بعد أن حاولت القيادة الإشتراك بمرشحيها مع آخرين في لائحة واحدة. ولكن أحدا لم يرض بذلك فبقي مرشحا البارتي لوحدهما. كما تسبب رفض القيادة سحب ترشيح الشيخ لصالح الإقطاع والإبقاء على الدكتور وحده مرشحا، إلى إنزعاج الدكتور نورالدين كثيرا الذي طالب بذلك إلى "درجة التهديد بالإنسحاب من الإنتخابات، كمرشح للبارتي، إذا لم توافق القيادة على الإقتراح السالف الذكر، لكن القيادة أفهمته، أن عليه الرضوخ لتعليماتها أو الإنسحاب،

فتباكى عليه بعض أنصاره وأذئاب الإقطاع وولولوا، وفي النهاية رضخ ورضخوا، فدخل مرشحا الپارتى الإنتخابات لوحدهما"^[1]، إلى جانب المرشح الكردي الشيوعي فؤاد قدرى جميل باشا.

عدت السلطات، في تحضير الحركة القومية الكردية الممثلة بـ (الپارتى) نفسها لخوض الإنتخابات النيابية، عملا غير مستساغ، لايجب الركون إليه بل ويجب عليها العمل على منعه بكافة الوسائل والطرق، لاسيما أن الثورة الكردية في كردستان - العراق كانت على أشدها حينذاك وكان الكرد السوريون يراقبونها عن كثب^[2]. ويؤول نورالدين زازا تغيير موقف السلطة منه إلى "قيامه بكسر القاعدة الإنتخابية الموروثة من عهد الإنتداب، حيث قام بوضع قائمة خاصة ضمت بالإضافة إلى اسمه ككردي حضري، كوردين من الريف أحدهما عضوا في الپارتى والآخر مندوبا سابقا متعاطفا وشخص سرياني من القامشلي يتحدث بالكردية ويشعر بالإنتماء إلى الكرد. كان لهذا "التجديد" تأثير ضربة صاعقة حيث أنه عند تشكيل قائمتي - يقول زازا - قام ضابط الإستخبارات العسكرية بالتنكر لحياذبه التي حافظ عليها حتى اللحظة وبدأ يتحامل علي وعلى أنصاري بشدة وباشروا في الدوائر الإنتخابية المرتبطة بالقامشلي بتضييق الخناق ضد القائمين بالحملة الدعائية لصالحهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية ونصحوني بالغاء قائمتي وتشكيل أخرى مع المرشحين الذين وافق عليهم الجيش"^[3].

عشية الإنتخابات، تعرض مرشحي الپارتى ومؤازريهم إلى ضغوطات أمنية، "ففرض على حميد حاج درويش الإقامة الجبرية في قريته طوال فترة الإنتخابات، وبيوم واحد من بدء الإنتخابات، طلب من الدكتور والشيخ بالإنسحاب، وهدد المكتب الثاني الدكتور نورالدين باعتقال أخيه الدكتور أحمد نافذ إن لم يستجيب لطلبهم لكنه رفض. فأعتقله في

¹ - محمد ملا أحمد، صفحات...، ص 124 - 125.

² - مقابلة شخصية للدكتور عبد الفتاح علي يحيى مع محمد باقى ملا محمود يوم 24 تشرين الثاني 2002، نقلا عن: علي صالح ميراني، الحركة القومية الكوردية...، ص 179.

³ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 220.

الساعة 12 ليلا من يوم 1961/11/29، بينما أعتقل الشيخ محمد عيسى في ظهر اليوم التالي 1961/11/30 (أي عشية يوم الإنتخابات) ، بعد أن إستحصلت السلطات على موافقة وزير العدل برفع الحصانة عن المرشحين، ومع ذلك لم ينسحباً..⁽¹⁾. وجاء رد الفعل الحزبي والشعبي قويا، فقد بادر الحزب إلى إصدار قرار بمقاطعة الإنتخابات، وبيان معلل لأسباب المقاطعة، ومن ثم الطعن القانوني في نتائج الإنتخابات. أما على الصعيد الشعبي، فكان القرار العفوي، إن زحفت الجماهير إلى المدن قادمة من مسافات طويلة، سيرا على الأقدام للتصويت وإفشال خطة السلطة، ونزلوا إلى الشوارع محتجين وهم يهتفون : "من الزنزان إلى البرلمان: (Ji zindanê, ta berlemanê)"⁽²⁾.

وفي محاولة يائسة من السلطة لكسر قرار المقاطعة، بدأت بالضغط على الدكتور أحمد نافذ – الشقيق الأكبر للدكتور نورالدين زازا، حيث كان منزله بمثابة المكتب الرئيسي والمركزي لإدارة الإنتخابات في القامشلي – طلبت السلطة منه بالضغط على أخيه ليسحب ترشيحه. أجابهم نافذ: "نعم أنا أعلم بماذا تهددونني؟، نعم أنا محكوم بالإعدام في تركيا، إليكم يدي ضعوها في الأصفاد، ونصيين قريبة عليكم، سلموني إلى تركيا...إنظروا، الموت أهون عندي من أن أمثل أمام أخي الأصغر، وأطلب منه هكذا طلب، تأبى علي كرامتي أن أبدو أمامه صغيرا ضعيفا ذليلا، هذا لن يحصل قطعا، ثم أن أخي (د.نورالدين) إنسان عالم ومفكر ومثقف، وهو أدرى مني بمصيره"⁽³⁾.

شهدت حركة الإنتخابات إقبالا شعبيا كرديا واسعا، الأمرالذي دل على تنامي الوعي القومي والطبقي في المجتمع الكردي، ففي مدن قامشلو وعامودا والدرباسيه وتربه سبى وفي الأرياف، كانت نسبة الإقتراع لمرشحي البيارتى تصل إلى 85/ – 100 ٪، وفي قامشلو وعامودا حملت الجماهير على أكتافهم سيارة نور الدين زازا. وبهذا الصدد فقد كتب

¹ – محمد ملا أحمد المصدر السابق، ص 126 "محمد جزاع، المناضل حمزة...، ص 72" للمزيد إنظر: نورالدين زازا...، ص ص 220 – 227.

² – محمد جزاع، المصدر السابق، ص 73.

³ – المصدر نفسه، ص 73 – 74.

نورالدين زازا قائلاً: "استقبلتني في مدخل مدينة عامودا عدة مئات من الشباب المتعاطفين إستقبالا حافلا داخل مركز قديم للحركة القومية الكردية وبعد إطلاقهم للهتافات وصرخات الإحتفاء سدوا الطريق أمام عربتنا ورقصوا على إيقاع موسيقى كردية شجية ومن ثم طوقوا فجأة سيارتنا وبسرعة البرق رفعوها على أكتافهم وهم يغنون أناشيدا وطنية كردية وقد ساروا بهذا الحال لمسافة 100 متر قبل أن يضعوها على الأرض. قام بعد ذلك بعض المؤازرين الأقرباء بمجملي على أكتافهم حتى مقر الحزب الذي إحتلته آلاف الأشخاص وبعد أن قدموا لي القهوة المرة توسلوا مني بأن أوجه بضع كلمات للشعب، عبرت فيها عن إمتناني للحضور كما لعنت نظام ناصر وشكرت الجيش على مساعدته للبلد بالعودة إلى الحرية والديمقراطية"^[1]. وإزاء ذلك بدأت أجهزة السلطة تتدخل ضد مرشحي البارتي، وبالإعتداء على وكلائهم وتعتقلهم "خاصة في منطقة عامودا"^[2]، وتحاول منع المقترعين من دخول الغرفة السرية، وانتزاع البطاقة، ذات اللون الأصفر، بطاقة مرشحي البارتي، وإعطائهم بطاقات أخرى لمرشحين آخرين وإستخدام القوة معهم. ومع ذلك إضطروا في النهاية إلى الإستيلاء على صناديق الإقتراع، وإملائها بطاقات من عندهم، لأعوانهم من المرشحين المدعومين، من السلطة، وفرزت الأصوات ومرشحو البارتي ووكلاؤهم في السجن، ولم يطلق سراحهم، إلا في اليوم الثالث من كانون الأول 1961، بعد أن أنتهت كل عمليات التصويت والفرز، والإبراق بأسماء الناجحين في الإنتخابات الديمقراطية في الجزيرة، وعلى أثرها قدم المرشحان الشيخ والدكتور، طعنا إلى القضاء في صحة الإنتخابات موثقة بأدلة ووقائع كثيرة، ولكنها كصرخة في واد ذهب كرها أدرج الرياح^[3]. ويرى محمد ملا أحمد "بأن هذه القوة الكبيرة للبارتي التي ظهرت في الإنتخابات، كانت سببا في إتخاذ السلطات في المحافظة وفي العاصمة، قرارات أدت إلى تقطيع أوصال منطقة (قضاء) القامشلي إداريا، وتقسيمها بين عدة مناطق، فضم قسم منها

¹ - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 222.

² - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران...، ص 72.

³ - محمد ملا أحمد، صفحات...، المصدر السابق، ص 128.

إداريا إلى منطقة رأس العين (سرى كاني) وقسم آخر إلى الحسكة، لتحجيم منطق القامشلي، وتفتيت القوى الكردية الكبيرة فيها، كما أنها كانت المؤشر الكبير لها، للبدء بعملية الإحصاء (العنصري) للأكراد"¹، لاشك أن المسألة الكردية أخذت تنحى منحاً إقليمياً ودولياً في أعقاب تطور الأحداث في كردستان العراق، مما أثار القلق لدى الأوساط الحاكمة في دمشق.

وعن منطقة عفرين أنتخب كل من: "محمد منان شيخ إسماعيل زاده، وأحمد جعفر شيخ إسماعيل زاده، ومحمد نوري عارف "سيدو ميمي"، ومحمد ذهني غباري. ولأول مرة قدم الحزب الديمقراطي الكردي مرشحاً له وهو أحمد شفيق، كما رشح الحزب الشيوعي موسى من قرية "باسلي"، ولكنهما أخفقا"²، وكما نرى فإن أسراً معينة رشحت نفسها للبرلمان في عهدي الإنتداب والإستقلال، تربطهم أحياناً علاقات المصاهرة والمصالح المشتركة. وبعد الإنتخابات لجأت سلطة الإنفصال إلى توجيه أنظار القوميين العرب إلى خطر موهوم، "فأثارت زوبعة إعلامية عبر الصحف المحلية مثل القيس - الفيحاء - الدنيا وغيرها، بتلفيق أبناء كاذبة ومثيرة للمشاعر القومية العربية بلغت ذروتها على لسان وزير خارجية الإنفصال أسعد محاسن بتصريحات كانت قمة في التضليل، حيث قام بجولة واسعة في أوروبا لإيهام الرأي العام الأوروبي بالخطر الكردي المزعوم تمهيداً لتطبيق مشاريع عنصرية ترمي إلى تهجير الأكراد من مناطق سكنهم، أرض الآباء والأجداد وتطبيق سياسة تعريب الجزيرة"³، بحجة تسليهم من تركيا إلى سوريا.

مؤامرة الرطبة:

عانت حكومة الإنفصال من مشاكل داخلية وخارجية، وفي وصفه للأحداث يتحدث حمزة نويران قائلاً: "كان عام 1962 مليئاً بالأحداث المتلاحقة، فقد كانت حكومة

¹ - محمد ملا أحمد، المصدر السابق، ص 127.

² - د.محمد عبدو علي، المرجع السابق، ص 391.

³ - عبدالحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا "م.أوسي، المرجع السابق، ص 18.

الإنفصال تعاني الخلل في الإنسجام الداخلي على مستوى القيادة، وتعاني من ضغوط سياسية هائلة من جانب القوى القومية العربية من بعثيين وناصريين وبدعم من حكومة مصر، لقد كانت حملات الإعلامية المناوئة والمتبادلة بين حكومة مصر التي تحرض الشعب في سوريا وحكومة الإنفصال، أضف على ذلك أيضا الحملات المتبادلة بين مصر وحكومة العراق بقيادة عبد الكريم قاسم على قدر واسع. من هنا جاءت تقاطع المصالح بين حكومة الإنفصال في سوريا وحكومة العراق، لتوحد الحكومتين في الموقف تجاه مصر، فوضعت الحكومتان الخطط لمواجهة ضغط الإعلام المصري والضغط السياسي الداخلي على حكومة الإنفصال في سوريا. وكخطوة عملية هامة تم التنسيق بين حكومة الإنفصال وحكومة بغداد إجتماع بين ممثلي الحكومتين في موقع الرطبة بالعراق على الحدود السورية - العراقية، لوضع خطط لإمتصاص ضغط القوميين العرب على حكومة الإنفصال. وبالرغم من سرية الإجتماع فاحت منها رائحة كبريهة، حيث خطط لمؤامرة قدرة ضد الكرد بإشاعة إعلان في الصحف والمجلات بأن هناك مؤامرة تسلل كردي من تركيا إلى سوريا، وحركت حكومة الإنفصال إعلامها المقروء والمسموع كصحيفتي (القبس والدينا) بتلفيق الأنباء الكاذبة حول حكاية التسلل الكردي المزعوم لإثارة مشاعر الكراهية لدى القوميين العرب وتوجيه أنظارهم إلى خطر خارجي مزعوم، وتخفيف الضغط الداخلي على حكومة الإنفصال" (1).

بطبيعة الحال، لم تكن إتفاقية الرطبة بين حكومتي الدولتين سوى الخطوة الأولى للشوفيين العرب السير في إتجاه تعميق النهج العنصري ضد الشعب الكردي في الدولتين بغية صهره في بوتقة القومية العربية، وإنكار وجوده التاريخي كشعب مستقل وطمس خصوصياته القومية كقضية أرض وشعب. وهذا ما سوف تؤكد عليه سياسات الحكومات المتعاقبة التي إستلمت الحكم في البلدين عن طريق الإنقلابات العسكرية.

¹ - محمد جزاع، المناضل حمزة نويران...، ص 84 - 85.

الفكر العربي في الوسطين المدني والعسكري و بروز مسألة التجنس

نتجت عن تقسيم كردستان المركزية، مشكلة البحث عن الهوية القومية، أن وضع حدود مصطنعة بين أبناء الشعب الكردي، وما ترتب على ذلك من تشتت القبيلة والعائلة الكرديتين، قد أسفرت عن ظهور إرباك كبير بين السكان الكرد المشتتين على طرفي الحدود، وضياعهم خلال عبورهم لخط الحدود الوهمي، أو حسب التسمية الكردية Serxet û binxet أي (فوق الخط وتحت الخط). وغدت مسألتي الإنتماء والتجنس من الأمور المعقدة التي تحولت إلى مشكلة اجتماعية – سياسية مزمنة طوال قرن كامل. وقد أصبحت هذه المسألة جزءا من المسألة القومية الكردية التي تبحث عن حل جذري عادل ديمقراطي، وتعرضت عملية «التجنس» للمساومات والتسويات السياسية في العهدين الإنتدابي والإستقلالي، وإرتبط حلها بالمنظومة الأمنية وبعقلية الشوفينيين من الحكام والساسة، الذين تقلدوا زمام الأمور.

وتكمن المشكلة، في أن العديد من الكتاب والباحث يقعون في نفس الخطيئة، عندما يتناولون موضوع الهجرة الكردية عبر الحدود في سنوات الحدث، على أنها هجرة من دولة إلى أخرى ، ناسين أو متناسين بأن الحدود المذكورة مصطنعة وفرضت بالقوة، وبالتالي لم تكن هذه الهجرة سوى هجرة داخلية حدثت داخل جغرافية كردستان التي كانت حتى ذلك التاريخ جزءا من الإمبراطورية النهارية. ومن هذه الآراء وعلى سبيل المثال لالخصر، نشير إلى ما كتبه أحمد وصفي زكريا في عام 1945 قائلا: "بأن كثيرا من أكراد بلاد الترك، صار يتهافت نحو المنطقة العربية في الجزيرة، ويتسابق إلى أحياء القرى وإنشاء المزارع"⁽¹⁾، وبذلك وبجرة قلم، جرد هذا الكاتب الشعب الكردي من وطنه، نسب نصفه للأتراك والنصف الآخر جعله موطنا عربيا.

والمسألة الأخرى في المشكلة، أن سورية نفسها لم تكن قد أخذت شكلها النهائي كدولة على الخارطة السياسية آنذاك، وعليه فإن مد خط الحدود في فترة معينة، أحدث إرباكا بين

¹ - أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ج 2، ط 3، دار الفكر، بيروت، ودار الفكر المعاصر، دمشق، 1997، ص 659.

السكان الكرد والأقليات الكردستانية الأخرى، لأن هذا الخط قد قسم العائلة الواحدة والقوية الواحدة، بحيث بقي النصف في تركيا والنصف الآخر في منطقة النفوذ الفرنسي، التي ألحقت بسورية فيما بعد.

ففي 23 تموز 1938 تم التوقيع على الإتفاقية الفرنسية - التركية، تمخضت عنها بروتوكول تموز 1938، الذي تناول مسألة المهجرين والمنتقلين عبر الحدود، وبهذا الخصوص نشر بيان مشترك بين كل من هنري بونسو، سفير فرنسا في تركيا، ورشدي آراس وزير الخارجية التركية في 4 تموز 1938. أرست هذه الإتفاقية عملية التجزئة وحولتها إلى واقع ليتحمل السكان نتائجها الوخيمة من النواحي القومية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. نصت المعاهدة الشائبة المشاركة إليها أعلاه، على إلغاء نصوص معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة في 3 شباط 1930، من حق التنقل بين حدود البلدين بإسم الرعي إلى أراضيهم في تركيا، إذ أبطلت الإتفاقية المادة المتعلقة بحق الرعي والرعيان، إعتباراً من 4 تموز 1938، وكان ذلك ضربة للتكاملات والتواصلات العشائرية البشرية والجغرافية بين العشائر المقيمة جنوب خط الحدود (سكة الحديد) وشماله. كما أقر بموجبها "بروتوكول الجنسية الذي نص على أن كل من يحمل الجنسية التركية على الأراضي السورية يعتبر فاقدا لها إن لم يراجع الدوائر القنصلية التركية المعنية قبل 15 آب 1938، وإن لم ينقل سكنه إلى الأراضي التركية"^[1]. وبمجرد صدور البروتوكول أضاع عشرات الآلاف ممتلكاتهم في كردستان تركيا بسبب إستحالة عودتهم نظراً لظروف تركيا السياسية وملاحقة الكرد وفرض الأحكام العرفية في ولايات كردستان، وأصبح الألواف على طرفي الحدود في عداد «أجانب» أو «مكتومي القيد»، بين حالتي سقوط الجنسية في إحدى طرفي الحدود وإكتسابها في الطرف الآخر. طلبت "الحكومة التركية برئاسة عصمت إينونو، وبموجب قانون جديد، المجلس الوطني التركي الكبير في عام 1939، تحويل الأملاك الثابتة للعشائر الكردية وزعمائها إلى ملكية الدولة"^[2].

¹ - للإطلاع راجع: محمد جمال باروت...، ص 680.

² - إبراهيم الداوققي، أكراد تركيا، دار المدى، دمشق، 2003، ص 206.

وفي سوريا، أصدر مجلس المديرين برئاسة بهيج الخطيب في 31 آب 1939 "مرسوما تشريعيا، صادق عليه المفوض، بفتح المجال أمام عملية تجنس واسعة، ولمدة ستة أشهر، تحت إسم تسجيل «وقوعات الأحوال المدنية المكتومة في سجلات النفوس» لكل «أهالي محافظة الجزيرة المستوفين الشروط المطلوبة لإكتساب الجنسية السورية». وبرر المرسوم ذلك بـ «الأحداث» التي وقعت في الجزيرة، والتي لم تمكن أهاليها «المكتومين» من الإستفادة من التسهيلات السابقة، وأعفي «المكتومون» بموجب هذا المرسوم من العقوبات كافة"^[1]، وقدر عدد هؤلاء "وفقا للفروقات بين السجلات الرسمية الوطنية والسجلات الفرنسية بـ 40000 - 75000 ألف نسمة"^[2]. ففي عام 1937 أصدر المجلس النيابي "قرارا بالعمفو عن «مكتومي النفوس»، وأدى ذلك إلى رفع وتيرة التسجيل، بحيث أن واردات الخزينة من تسجيل المكتومين إرتفعت من 200 ليرة سورية في عام 1937 إلى 10000 ليرة سورية، بإضافة عشرة قروش على كل معاملة. وتوسعت عملية التسجيل مع أنها كانت شاقة، إذ لم يكن هناك في دائرة النفوس في المحافظة إلا كاتب واحد، بينما كانت الأقضية تخلو من الكتاب، ويجري تكليف موظفين مؤقتين بذلك، وكان النقص الأكبر في كل من محافظتي الفرات والجزيرة"^[3]. ونتج عن "عملية التسجيل إرتفاع عدد السكان في محافظة الحسكة، فوفقا لإحصاءات الحكومة السورية إرتفع العدد من 105513 نسمة في عام 1938 إلى 146001 نسمة في عام 1943"^[4]، ترافق ذلك مع إزدياد عدد القرى المأهولة في الجزيرة، وذلك "من 1250 قرية عامرة في عام 1940 إلى 1800 قرية في عام

¹ - «مرسوم إشتراعي رقم (19) تاريخ 31 آب 1939»، في: محمد جمال باروت...، ص 682.

² - راجع: محمد جمال باروت...، ص 682 - 683.

³ - راجع: «تقرير الشيخ محمد سعيد العرفي إلى الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب في 19 أيار 1938، مجلد جلسات مجلس النواب للعام 1938»، ص 295، في: محمد جمال باروت...، ص 683.

⁴ - محمد جمال باروت...، ص 683.

1945، منها 590 قرية في قضاء الحسكة، و935 في قضاء القامشلي، و275 قرية في قضاء ديريك⁽¹⁾.

في 22 كانون الأول 1943، جرى التوقيع في دمشق بين ممثلي فرنسا الحرة وحكومي دمشق وبيروت على إتفاق يقضي بنقل الصلاحيات التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية في السابق إلى الحكومتين السورية واللبنانية، على أن يجري ذلك على مراحل. وقد نص الإتفاق أيضا على "أن يجري تسليم الإدارات المسماة بـ «المصالح المشتركة» إلى الحكومتين المذكورتين في اليوم الأول من شهر كانون الثاني لعام 1944. وفي أواخر عام 1944 جرى نقل معظم الإدارات والمصالح التي كانت خاضعة للسلطات الفرنسية إلى حكومي دمشق وبيروت⁽²⁾.

تزامنت مع ظهور ملامح قيام دولة سورية عشية إنتهاء الحرب الثانية، بروز الفكر العروبي في الوسطين المدني والعسكري، فما أن تسلمت الحكومة الوطنية في عام 1944 إدارة «المصالح المشتركة» من الفرنسيين، حتى بدأت ياتباع سياسات شوفينية، فبدلا من أن تقوم الدولة بتسوية أوضاع المواطنين الكرد، الذين وجدوا أنفسهم في لحظة تاريخية وعلى حين غرة مواطنين تابعين لكيان جديد غريب عنهم، قامت بتشديد الرقابة على عمليات التجنس ومنح الهويات، الأمر الذي عرضهم للملاحقة والمساءلة القانونية. وقد أفرزت هذه السياسة بروز ما عرف بمشكلة الهويات المزورة، والأسماء المستعارة في الجيش (1950 – 1957).

الإحصاء الإستثنائي في الجزيرة في 1962/10/5:

عاشت سورية في الفترة التي أعقبت الانفصال أزمات حكومية عنوانها عدم الإستقرار والصراع على السلطة. ففي صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول 1961، قامت حفنة يمينية بقيادة ضابط دمشقي هو المقدم عبد الكريم النحلاوي بحركة الانفصال عن مصر

¹ - إسكندر داود...، ص 209.

² - الدكتور نزار الكيالي، المرجع السابق، ص 136.

بدعم من الأردن وال سعودية ورجال الأعمال السوريين الساخطين على قرارات التأميم واسعة النطاق التي أصدرها عبد الناصر في تموز 1960. قامت بها ما سمي «القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة». وفي اليوم التالي كلفت "القيادة العربية الثورية العليا، الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل الوزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد توطئة لإعارة الأوضاع الدستورية فيها"^[1]. في الثاني عشر من تشرين الثاني أعلن عن صدور الدستور المؤقت، وجرى إحداث منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وأدت هذه القرارات إلى حدوث إستقالات، فتم إعادة تشكيل الوزارة وتكليف الدكتور عزة النص بها. وفي الثلاثين من تشرين الثاني أصدرت هذه الوزارة (بعد عشرة أيام من قيامها) قانون إستعمال اللغة العربية.

أسفرت الإنتخابات النيابية التي جرت في 1 كانون الأول 1961 عن عودة سياسيين قدامى كانوا قد شاركوا في النضال من أجل الإستقلال من أمثال الزعيم الحلبي ناظم القدسي^[2]. عقد المجلس التأسيسي والنيابي، في 14/10/1961، جلسته الثانية برئاسة الدكتور مأمون الكزبري لإنتخاب رئيس الجمهورية، وترشح كلا من خالد العظم والدكتور ناظم القدسي، فاز فيه الأخير بمنصب رئاسة الجمهورية، فقدم عزة النص إستقالة وزارته في 22/12/1961، وسمي الدكتور معروف الدواليبي رئيساً لمجلس الوزراء. وفي العشرين من شباط 1962 قامت وزارته بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، حيث نص التعديل على تحديد الملكية في الأراضي المروية والبعلية والمشجرة^[3].

قاد العقيد عبد الكريم النحلاوي في ليلة 28 آذار 1962 إنقلاباً، وتسلم الحكم بمرسوم أصدره القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وألقى القبض على رئيس الجمهورية ناظم القدسي، حيث تم أجباره ووزارته على الإستقالة. لكن الإنقلابيون أجبروا على إطلاق سراح القدسي يوم 13 نيسان وأعادوه إلى القصر الرئاسي ليباشر سلطاته مجدداً.

¹ - بلاغ رقم 17، تاريخ 29 أيلول 1961.

² - باتريك سيل، الأسد الصراع على، المرجع السابق، ص 115.

³ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 351.

وبعد ثلاثة أيام وفي يوم 16 نيسان 1962، وقع الدكتور ناظم القدسي مرسوما بقبول إستقالة الدكتور معروف الدواليبي، كما وقع مرسوما آخر بتكليف الدكتور بشير العظمة بتأليف الوزارة الجديدة. أقدمت الوزارة في يوم 13 أيلول 1962 على إصدار الدستور، وبعد أربعة أيام من صدوره، وفي 17 أيلول إستقالت وزارة بشير العظمة، وشكل خالد العظم الوزارة الجديدة (17 أيلول 1962 – 7 آذار 1963)، أصبح فيها بشير العظمة نائبا لرئيس مجلس الوزراء. ولتمكين قبضتهم على البلاد، أصدر حكام هذه المرحلة "المرسوم التشريعي رقم (51) تاريخ 22 كانون الأول 1962، المتضمن قانون الطوارئ، وأعتبر القانون أن حالة الطوارئ المعلنة إستنادا إلى القانون رقم (162) الصادر في زمن الوحدة 28 أيلول 1958 قائما"^[1].

منذ خمسينيات القرن العشرين تتبنى الحكومات المتعاقبة على سوريا سياسة القومية العربية، ولذلك إعنتقت هذه الحكومات "سياسة قمع الهوية الكردية" لأنها ترى فيها تهديد لوحدة سوريا العربية"^[2]. برز الفكر الشوفيني منذ بدايات ظهور سورية المستقلة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدستور والبيانات الحكومية المركزة على الإنتماء العروبي، وتجاهل الكرد كثنائي قومية في البلاد، كان التفكير في موضوع الإحصاء سابقا "التأليف حكومة العظم"^[3]. وفي فترة تعطل عمل حكومة بشير العظمة في أيامها الأخيرة، إتخذت

¹ - هاشم عثمان، المرجع السابق، ص 361.

² - Jordi Tejel, Syria's Kurds: History, Politics and Society (New York: Routledge 2009); Harriet Montgomery, The Kurds of Syria: An Existence Denied (Berlin: EZKS, 2005); and Gary Gambill, "The Kurdish Reawakening in Syria," Middle East Intelligence Bulletin, vol. 6, no. 4, April 2004.

تغير الاسم الرسمي للدولة منذ عام 1961 إلى الجمهورية العربية السورية، وهو ما يعني في جوهره عدم الإقرار بغير العرب.

³ - مقابلة شخصية مع عادل ميري محافظ الحسكة في عام 1962، أجراها الباحث محمد جمال باروت في شباط 2009، في: محمد جمال باروت...، ص 721.

وزارة الداخلية قرار الإحصاء، وكان خالد العظم الذي قاد الانقلاب على حكومة بشير العظمة عام 1962، وضع قرار تنفيذ الإحصاء الإستثنائي في الجزيرة، على راس جدول أعماله، و"طرح برنامج «تعريفها» بهدف الحصول على شرعية رمزية قومية للنظام السياسي الانفصالي، ومحاولة توجيه عيون القوى الوجودية الناصرية إلى «المؤامرات» في الجزيرة"¹، وهو أول برنامج متكامل إستهدف الوجود الكردي في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر، بغية صهره في بوتقة القومية العربية، بحيث لم يكن قد مضى على "تربع وزارته في الحكم أكثر من ثلاثة أسابيع حتى قامت بإجراء إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة"².

بتاريخ 23 آب 1962 وفي ظل حكومة رئيس الجمهورية ناظم القدسي³ ورئيس حكومته معروف الدواليبي صدر المرسوم الجمهوري رقم (93)، نشرته الجريدة الرسمية في عددها (41) تاريخ 1962/8/23 والذي تقرر بموجبه إجراء إحصاء سكاني خاص في محافظة الحسكة (الجزيرة) شمال شرق سوريا حصرا دون غيرها من المحافظات السورية، بحجة عبور العديد من الكرد غير السوريين إلى سوريا من تركيا، وهو من أخطر المشاريع العنصرية يكرس لسياسة التطهير العرقي.

وتم هذا الإحصاء في عهد وزارة خالد العظم (17 أيلول 1962 – 7 آذار 1963) وهي التي نفذته فوراً ولما يمض على تربعها في الحكم أكثر من ثلاثة أسابيع بإجراء إحصاء عام للسكان في محافظة الجزيرة في 5 تشرين الأول 1962، وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء كافة سجلات الأحوال المدنية السابقة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء

¹ - محمد جمال باروت، المرجع السابق، ص 720.

² - المرجع نفسه، ص 721.

³ - سياسي ومحام سوري، ولد في حلب. تقلد الأمانة العامة لحزب الشعب. في عام 1950 عين رئيساً للوزراء، في 1961 تسلم رئاسة الجمهورية بعد الانفصال، عزل إثر قيام إنقلاب 8 آذار. سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط، مراجعة: الأب إلياس الخوري ومي زيادة العاقوري، دار الجليل، بيروت 1998، ص 325.

إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين و«أجانب»، وكان من نتائجه تجريد / 150 / ألف كردي، في حين أن مصادر أخرى قدرت العدد بـ 140 ألف نسمة^[1]، أو (142465) حسب مصادر الحكومة السورية التي قدمت الرقم لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان - قسم الشرق الأوسط - في الحادي عشر من شهر أيلول عام 1996 و(75) ألف مكتوم (رقن قيدهم من السجلات)^[2] كل ذلك من أصل 500000 ألف آنذاك أي مايعادل ربع السكان الكورد من الجنسية السورية وما يتزب عليها من حقوق المواطنة (عددهم اليوم حوالي (400 ألفا) حيث وردت أسمائهم في عداد "أجانب ومكتومين"، حيث اعتبرتهم حكومة دمشق متسللون قادمون من تركيا . كانت الشعبة السياسية في وزارة الداخلية التي تتبع العميد مطيع السمان رئيس جهاز قوى الأمن الداخلي وراء هذا القرار، وهذا ما يفسر قرار وزير الداخلية في 6 أيلول بإصدار التعليمات التنفيذية للإحصاء^[3].

ففي صبيحة هذا اليوم فاق سكان الكورد على قدوم لجان برفقة الشرطة، وكان ينبغي على كل السكان من غير العرب، عمليا الأكراد فقط، أن يرهنوا بالوثائق أنهم كانوا مقيمين في سوريا قبل عام 1945^[4]، لم تأخذ هذه المسرحية المحبوكة جيدا، سوى بضعة ساعات ولم تمتح السكان مايكفي من وقت أو معلومات عن العملية. وخلال بضعة سويعات تبدلت أوضاع ألوف العوائل الكردية بقرارات صورية، أطفالا أصبحوا بلا أمهات أو آباء، في السجلات الجديدة لدوائر السجل المدني في المحافظة، وأزواجا أصبحوا بلا زوجات وأولاد، وآباء أصبحوا أجانب بينما أولادهم أصبحوا مواطنين، أمهات أصبحن أجنبيات لأزواج مواطنين. إضافة إلى أن عدد كبير من المواطنين الأكراد، لم يرد

¹ - د . سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، كلية العلوم السياسية - مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص18.

² - م.أوسي، المرجع السابق، ص 20.

³ - محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص 721.

⁴ - ديفيد مكحول، المرجع السابق، ص 704.

لهم إسم في السجلات الجديدة، ووفقا لذلك فهم ليسوا بمواطنين ولاأجانب، بل عرفوا بالمكتومين⁽¹⁾.

وفي تعليق لها على عملية الأحصاء كتبت صحيفة خبات: "بادرت الحكومة الرجعية إلى إختلاق عملية إحصاء غريب في محافظة الحسكة في سنة 1962 بقصد حرمان الكرد من الجنسية وحرمان الفلاحين الكرد من الأراضي. وقد أقدمت تلك الحكومة على هذه الجريمة الاجتماعية بغية دفع تهمة اللاقومية عنها تلك التهمة التي كانت توجهها إليها الأوساط القومية العربية حيث أصبح إضطهاد الشعب الكردي من سمات الإخلاص للقومية العربية لدى الحكومات السورية المتعاقبة. ومن ثم تسلم حزب البعث زمام الحكم في سوريا ورغم تشدد هذا الحزب بالإشترابية والحرية فإنه سلك سلوكا شائنا بالنسبة إلى المواطنين الكرد وبادرت حكومة الحزب إلى تنفيذ مهزلة أحصاء عام 1962 وظهرت نتائجه اللانسانية في 150 / 10/4 1964 التي حرم بموجبها حوالي مائة ألف مواطن كردي (حقيقة حوالي 150 ألف - الباحث) من الجنسية السورية وإعتبروا في عداد الأجانب ولما لم يكونوا أجانب فقد أصبحوا أناسا لا جنسية لهم وكأن لا وطن لهم. يالها من مرارة وحرمان! هذا علما أن هؤلاء المواطنين يتمتعون بالجنسية السورية منذ القدم. وقد بلغ بمهزلة الأحصاء أن جعلت الأبن مواطنا والوالد أجنبيا، والزوجة مواطنة والزوج أجنبيا، ونذكر على سبيل المواطن ملا أحمد شوذي من مدينة القامشلي الذي إعتبر هو وإحدى زوجاته وأولادها أجانب في حين إعتبرت زوجته الثانية وأولادها مواطنين وإن بعض الذين إعتبروا في عداد الأجانب

¹ - Human Rights Watch, Syria – The Silenced Kurds, vol, 8 no. 4(E), October 1996, www.hrw.org/reports/1996/Syria.htm; Refugees International, "Buried Alive: Stateless Kurds in Syria," February 13, 2006, <http://www.refugeesinternational.org/policy/in-depth-report/buried-alive-stateless-kurds-syria> Radwan Ziadeh, United States Institute of Peace, "The Kurds in Syria في

. Fueling Separatist Movements in the Region?" April 2009, pp. 3-4; and Montgomery, The Kurds of Syria,

كانوا يؤدون خدمة العلم الإجبارية أثناء هذه العملية الهوجاء التي كان من أول نتائجها فصل الموظفين من الوظائف وطرد الطلاب من المدارس وغلق أبواب الرزق بوجه الألوفا...»⁽¹⁾.

وبالتالي نرى أن مسألة «الأجانب»، لم تكن سوى عملية شوفينية مصطنعة، خلقتها النظام السياسي آنذاك، فالطفل الذي ولد في يوم الإحصاء يكون عمره اليوم 48 عاما اي أنه قد امضى ثلثي عمره غريبا في وطنه مجردا من كافة حقوق المواطنة وحقوق الإنسان الإعتيادية، علما أن هؤلاء الناس هم من سكان المنطقة أبا عن جد أنتزعت منهم المواطنة والسؤال هل يحتاج حل هذه المسألة الإنسانية إلى تشكيل لجان من قبل الحكومة السورية ؟ وهل تكمن المسألة الكردية ياترى في عملية التجنيس التي سحبت منهم منذ مايناهز نصف قرن؟!!

أن قضية التجريد بحق الكرد في سوريا يدخل في عداد القضايا الجنائية، لاتجد لها مثيلا في جميع أنحاء المعمورة، وقد حاولت السلطات السورية حصر القضية الكردية في سوريا بقضية التجنيس، وإذا كانت هناك خطة لحلحلة هذه المشكلة المصطنعة اصلا فيجب أن تتم بقرار رئاسي ينص على إلغاء نتائج الإحصاء الإستثنائي لعام 1962 وإعادة الجنسية لجميع المواطنين الكرد الذين تم تجريدهم في حينه ليس إلا وإعادة المغومرين إلى ديارهم حيث أتو وإسترجاع الأراضي لأصحابها الأصليين وتعويضهم على الفور.

فالقضية الكردية في سوريا قضية شعب يعيش على أرضه، وبالتالي فإن المسألة الكردية في سوريا سوف لن تحل بالتزيعات وإنما بالإعتراف الدستوري بالشعب الكردي كثناني قومية في البلاد ومنحه حقوقه القومية المشروعة في إطار سوريا الموحدة، وبإلغاء جميع القوانين الإستثنائية بحق الشعب الكردي وفي مقدمتها إلغاء مشروع الحزام العربي العنصري وتطوير المناطق الكردية وفتح المجال فيها أمام التطور وتأسيس جامعة في قامشلو أسوة

¹ - سخه بات، لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، العدد (449)، كانون الأول 1967.

بالمناطق الأخرى في البلاد وإلا فسوف لن تستقر الأوضاع في كردستان سوريا مادامت ابنائها مشردين وملاحقين في الداخل والخارج⁽¹⁾.

ومن المدهش أنه كان من بين المجردين من الجنسية الأخوان: "عبدالباقي نظام الدين الذي كان سياسيا في التيار السائد ووزيرا بين 1949 و1957 وعضو البرلمان السوري لدورات عام 1943، وعام 1947 - وعام 1949 - وعام 1952 - 1958، وتوفيق نظام الدين الذي شغل منصب نائب رئيس أركان الجيش السوري 1954 - 1955، ومن ثم رئيسا لأركان القوات المسلحة في عام 1956 - 1957"⁽²⁾، إثر إستقالة العميد شوكت شقير يوم السابع من تموز 1956.

إن إعتبار أي من هؤلاء الإثنين، اللذين صعدا إلى قمة الحياة العامة، من المتسللين جلب العار على العملية برمتها⁽³⁾، إضافة إلى شقيقهما زكي نظام الدين عضو البرلمان السوري لدورة عام 1953 - 1954 - إبان حكم الشيشكلي.

والعائلة الثانية التي جردت من الجنسية السورية هي عائلة إبراهيم باشا الممللي وإحصائهم في عداد أجناب تركيا، هذه العائلة التي حكمت الجزيرة العليا لما يقارب أربعة قرون، ولهم جولات ضد الحكم العثماني، وآخرهم كان إبراهيم باشا الممللي الذي واجه الإتحاديين، وقتل في جبل سنجار ودفن بقبرية صفية عام 1909 شمالي الحسكة بـ 20 كم، ومازال قبره هناك. وكان للعائلة دور في طرد القوات التركية من حلب والرقفة وديرالزور والحسكة أعوام 1920 - 1922 من قبل قوات المملية بقيادة معمو إبراهيم باشا وإخوانه.

¹ - د. إسماعيل حصاف، المسألة الكردية في سوريا ليست مشكلة أحصاء بل قضية شعب وأرض، موقع ولائي مه (Welatê Me)، 13 نيسان 2011.

² - من المفارقات أن أمين الحافظ (رئيس الجمهورية فيما بعد) كان في تلك الآونة رئيسا لفرع الأمن السياسي في القامشلي وعندما جاء نقله طلب من وكيل توفيق نظام الدين بالتوسط لديه ، بأن يبقى على رأس وظيفته في القامشلي فليطلبه (نقلا عن لسان صالح سيد علي حصاف وكيل توفيق نظام الدين في الجزيرة آنذاك (متوفي 1998) (الباحث).

³ - ديفيد مكحول ، المرجع السابق ، ص 705 .

ومن الغريب تجريد العائلة، علما أن خليل بك إبراهيم باشا يحمل نوط شرف السوري بموجب المرسوم رقم 1999 كانون الثاني 1934 تقديرا لخدماته، وكان عضوا في البرلمان السوري لعام 1928، وعضو لجنة إعداد مشروع الدستور السوري عام 1928، وإستمر عضوا في البرلمان السوري لدورات عام 1932 وعام 1936 ودورة عام 1943. اما عائلة إسماعيل إبراهيم باشا المللي، فهو الذي قاد الحملة الذي طرد الأتراك من محافظة الحسكة ومحمد إسماعيل إبراهيم باشا عضو البرلمان السوري لدورة عام 1953 - 1954. وعائلة معمو إبراهيم باشا المللي، الذي كان قائدا عاما لآل إبراهيم باشا في حملة طرد الأتراك من الرقة ودير الزور وماتلاها... نجله: خليل معمو إبراهيم باشا عضو البرلمان السوري لدورة عام 1954 - 1958، ثم عضو مجلس الأمة الإتحادي في القاهرة، وأقام علاقات مع جمال عبدالناصر. وعائلة عبدالرحمن إبراهيم باشا، وهو النجل الأصغر لإبراهيم باشا "ومازالوا مجردين من الجنسية"^[1].

كيف أعيدت للعائتين الجنسية السورية؟، وحسب المصدر، فإن الصدفة جمعت عبدالرزاق خليل إبراهيم باشا، واللواء توفيق نظام الدين في مكتب محافظ الحسكة، وكان بين عبدالرزاق والمحافظ علاقات جيدة، بينما لم يكن بين اللواء والمحافظ معرفة سابقة، فعرف عبدالرزاق اللواء بالمحافظ بقوله: "اللواء توفيق نظام الدين رئيس أركان الجيش السوري سابقا والأجنبي حاليا، عقدت الدهشة لسانه، فقال: ماذا أسمع؟ قال عبدالرزاق: قد تدهش أكثر عندما ترى هذا. ووضع أمامه نوط الشرف السوري الممنوح لخليل إبراهيم باشا وقال: نحن في عصر رئيس الأركان السوري ونوط الشرف السوري أجنب على أرض الوطن، عند ذاك تبنى المحافظ الموضوع بإعادة الجنسية للعائتين"^[2].

وفي شهر كانون الأول من عام 1962 وبأمر من الملازم محمد رمضان الذي كان يومذاك رئيس مخفر عامودا (المعروف عند الكرد بجلاد عامودا) قامت السلطات في مدينة عامودة بتوقيف مائتي تلميذ مدرسي تبلغ أعمارهم بين 12 و 16 سنة بتهمة الكتابة على

¹ - م.أوسي، المرجع السابق، ص 28.

² - المرجع نفسه، ص 28.

الجدران ضد الانفصال وإنزال العلم السوري في إحدى المدارس وكتابة شعارات كردية (أنتم، أيها العرب إهجروا تربة أرضنا كردستان عاش البارزاني) وتعريضهم لأشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي. وقام "رجال الشرطة بنزع ثياب بعض الأطفال وهددوا بإغتصابهم" (1).

ويرى السياسي الكردي رشيد هو بأنه " في هذه الفترة كانت حركة المقاومة ضد حكم الانفصال من جانب الجماهير الوحودية تزداد صعوداً ، ومن أجل إمتصاص غضبها ونقمتها عمد أركان الحكم الجديد إلى إختلاق " مشكلة كردية " قالوا عنها بأنها تهدد أمن وسلامة سورية بالخطر ، وكان غرضهم من وراء ذلك توجيه نشاط هذه القوى نحوها وإبعاد الخطر المهدق بالحكم من جهة ، وإغتنام الفرصة للإلتفاف على التدابير التقدمية التي قامت بها حكومة الوحدة مثل : الإصلاح الزراعي وتأميم البنوك والشركات الأجنبية وإلغائها من جهة ثانية ، وفي إختلاقهم لهذه المسألة كان حكام الانفصال يدركون جيداً مدى حرص الشعب السوري على أمن وسلامة سورية وإستعدادة للدفاع عن سيادتها، وإنتلاقاً من هذا الإدراك بنفسية الشعب عمدوا إلى إفتعال هذه المسألة كي يوجهوا أنظار الرأي العام نحوها عليهم يحققون بذلك شيئاً من التهادن مع القوى الوحودية المناهضة للانفصال . . . وقد ساعد على ذلك خاصة قيام الثورة الكردية في العراق والتي أثارت حولها مزاعم تقول بأنها تهدد المنطقة المسماة بـ " المثلث البترولي " في الجزيرة العليا التي تحاذي الدود العراقية بالخطر " (2).

1 - نورالدين زازا، المصدر السابق، ص 230.

2 - رشيد هو ، المسألة الكردية في سوريا - البدايات والآفاق - (د.ت) (د . م) ، ص 85 - 86.

وهذا نص المرسوم:

مرسوم تشريعي رقم /93/ تاريخ 1962/8/23

إجراء إحصاء عام لسكان محافظة الحسكة

إن رئيس الجمهورية

بناء على المرسوم التشريعي رقم /1/ تاريخ 1962/4/30 وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم /106/ تاريخ 1962/8/22 .

نشر المرسوم التشريعي الآتي:

مادة (1) - يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط. بناء على إقتراح من وزير الداخلية .
مادة (2) - تقوم مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط بإجراء هذا الإحصاء، وإتخاذ مايلزم لتنفيذه طبقاً للقواعد التي تقرها لجنة الإحصاء المركزية .

وكانت السلطات السورية قد منحت صلاحيات مطلقة للجنة العليا المشرفة على الإحصاء، لدرجة أن لجانها التي وضعت بعد الإنتهاء من عملية الإحصاء لتدقيق جداول الإحصاء تصرفت عشوائياً، فقامت بشطب أسماء وحرمان البعض من الجنسية وتخوير أخرى دون أي رادع إنساني أو أخلاقي، منطلقين من منظار عروبي شوفيني، لزعة بنية المجتمع الكردي وعرقلة تطوره وإجباره على التهجير.

وهكذا، وبضربة واحدة، مثلما كتب محمد ملا أحمد، حرم الإنفصاليون أكثر من مائة وخمسين ألفاً من المواطنين الأكراد، من المدارس والتعليم (حسب خطتهم: جهلهم عربوهم)، حرموهم من العمل في وظائف الدولة (جوعوهم عربوهم)، وكذلك حرموهم من المعالجة الصحية في المستوصفات ومشافي الدولة، كما منعوا عنهم الخدمة الإلزامية، خدمة الوطن لأنهم غير وطنيين ولا مواطنين برأيهم، سحبت قسراً منهم مواظيتهم، وإن لم يستطعوا سحب وطنيتهم، وحتى قسراً. وكل ذلك من أجل "إنقاذ الخطر الكردي" و"إنقاذ عروبة المنطقة" من وجه المتسللين الأكراد من تركيا ناسين أو متناسين، ان العشائر الكردية الموجودة في الجزيرة الآن، إبتداء من عشيرة "المسنا مرورا بالكوچر وأومركان وعباسان

وهقيركان وحاجي عباسان ودوركان وتمكان وميرسينان وكاباران وده قوران وملان
وكيكان وأيضا عائلة إبراهيم باشا صاحب السلطان عبدالحميد، وغيرهم من العشائر
الأخرى، من العشائر القديمة في المنطقة، فهل هؤلاء الأكراد متسللون من تركيا. لكن هل
يفيد منطق التاريخ حكما مع الفكر القومي المتعصب الذي ينكر كل حقيقة واقعية
وتاريخية" [1]. وكان واحدا من دعاة الشوفينية ضد الشعب الكردي سعيد السيد.

دور سعيد السيد في عملية الإحصاء:

ولد سعيد السيد في مدينة دير الزور عام 1911، وإنتهى إلى الشباب القومي التقليدي
الذي تكون وعيه في الثلاثينات من القرن العشرين، وإعتقلته السلطات الإنكليزية بعد
دخولها سورية في عام 1941 في سجن «المية والمية» في صيدا، إلى أن أفرج عنه في عام
1944. وسعيد السيد هو شقيق جلال السيد أحد الأقطاب المؤسسين السابقين لحزب
البعث العربي، وأهم ممثل للتيار القومي الشوفيني فيه. وكان "جلال السيد شأن مهم في
بناء الخلايا الأولى للبعث في الجزيرة في النصف الأول من الخمسينات" [2]. وكان الشقيقان
يعاديان القومية الكردية، ولعبا دورا سينا في تثبيت السياسات العنصرية وخاصة الإحصاء
والحزام، وكان لهما اليد الطولي في أحداث القرى الست، والوقوف مع كبار الملاك ضد
الفلاحين، على أن توزيع الأراضي على الفلاحين الأكراد، ليس إلا سلب «لأراضي
العرب» في الجزيرة وتثبيت للنفوذ الكردي الهدام. وكان سعيد السيد مثل شقيقه جلال
قوميا تقليديا شوفينيا تختلط لديه العشائرية بالقومية، وكان "يعرف نفسه منذ منتصف
الخمسينات كقومي عربي متطرف" [3]. ومن هذا المنطلق، عين خالد العظم سعيد السيد
محافظة للحسكة، للإشراف على تنفيذ مشروع الإحصاء الهادف إلى تعريب المنطقة،
وتشويه طابعها الديموغرافي، وسد أبواب العمل أمامهم وحرمانهم من الأرض بهدف

1 - محمد ملا احمد، صفحات، المصدر السابق، ص 170.

2 - حول الموضوع راجع: محمد جمال باروت...، ص 722.

3 - المرجع نفسه، ص 723.

التجويع والتهجير. وقد لعب سعيد السيد دورا شوفينيا سلبيا، مساهما بسياساته العدوانية في تعميق الصراع الكردي - العربي.

لعب سعيد السيد الدور الأساس في مسرحية «الإحصاء» الخبوكة جيدا خلف الستائر المغلقة، حيث تم "الإحصاء بإشراف لجنة محلية عليا ترأسها هو بنفسه، وتألف جهاز الإحصاء من 300 معلم، كان أغلبهم من مدينة حلب، وتلقوا دورة تأهيلية أشرف عليها نهاد الجابري. وأعلن عن الإحصاء في كافة وسائل الإعلام، وأجيز للمحافظات والسفارات في الخارج تسجيل من هو من أبناء الجزيرة ومقيم في محافظاتهم أو في مناطق السفارات، لكن هذه البيانات الأخيرة لم تفرغ في السجل النهائي للإحصاء فظل الإحصاء ناقصا"⁽¹⁾.

الجنسية في القوانين السورية:

إتخذت سلطات الإنتداب ببناء أول سجل مدني حديث في عام 1922، حل مكان السجل العثماني القديم، على أساس تسجيل المقيمين جميعهم في الدول التي أقامو فيها. إلا أن العديد من المواطنين ولأسباب مختلفة سياسية وأمنية وعسكرية، لم تقدم على تسجيل أنفسهم، فضلا عن توتر الأوضاع في مناطق شمال البلاد بسبب حوادث الثورة هناك. ففي دولة حلب مثلا لم تتمكن الإدارة الفرنسية من إجراء الإحصاء، لكثرة تجوال العصابات في أفضية هذه الولاية خلال عملية الإحصاء عام 1922⁽²⁾، وكانت المفوضية الفرنسية ألفت في "عام 1923 لجنة تابعة لها خاصة بالجنسية والتحقق منها"⁽³⁾. وفي السادس من أيلول عام 1923، أصدر رئيس إتحاد الدول السورية، صبحي بركات، القرار رقم (176)

¹ - مقابلة في 2010/1/3 مع عادل ميري، أجراها الباحث محمد جمال باروت، في: محمد جمال باروت...، ص 724.

² - راجع: الجريدة الرسمية، العدد 283 / 10 / 1925.

³ - إنظر: القرار الرقم (1809) القاضي بتأليف لجنة الجنسية، في: الجريدة الرسمية (حلب)، العدد 288، 1923/5/3.

الخاص بتنظيم سجلات النفوس. وأصدرت حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني في 15 تشرين الثاني 1931 القرار رقم (3633) الخاص بالنظام الجديد الموحد لـ "النفوس" في سورية، وأنشأت لذلك وظيفة ضابط مأمور الأحوال المدنية. وكان أهم ما إشتمل عليه القرار هو تسجيل "الأشخاص الذين لم يتقيدوا في سجلات النفوس، أو لم يدونوا فيها أية معاملة نفوس تتعلق بهم"، حيث منحهم القرار حق "أن يجروا ذلك خلال سنة واحدة" من دون غرامات تأخير، أو عدم التسجيل. وألزم القرار كل من بلغ الرابعة عشرة أن يحصل على هوية شخصية، وألغى التعامل بتذكرة النفوس، ومنح القرار مأمور النفوس في حال الشك بهوية من يطلب تذكرة الهوية، "أن يحيل الطلب مع شهادة المختار إلى دائرة الشرطة أو الدرك لإجراء التحقيق". وبعد نهاية مهلة السنة كان على من يريد تسجيل واقعة نفوسه أن يحصل على قرار من القاضي الابتدائي "يبرز جميع الدلائل التي من شأنها إقناع القاضي من شهود وسجلات عدلية ووثائق دينية والظنون وأقوال الناس». ومنح القرار «المختار أو معلم مدرسة الناحية، أو رجال موقع الدرك في المنطقة (الحق) في إعطاء البيانات المتعلقة بجميع معاملات النفوس"¹. وبالتالي تم الإعتماد على مضابط المختارين ووثائق حصر الإرث وغيرها في عملية تسجيل كل من لم يسجل بعد إسمه في سجلات النفوس.

مارست الحكومات السورية التي تناالت على دست الحكم في دمشق وبالأخص حكومة البعث سياسة ممنهجة ضد القومية الكردية، من خلال التدابير والخطوات العنصرية الإستثنائية، مخالفة كل الشرائع واللوائح والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأكثر من هذا فإن تجريد الكرد من المواطنة مخالف للدستور السوري نفسه.

فوفقاً لمعاهدة لوزان المعقودة بتاريخ 24 تموز 1923 بين الحلفاء وتركيا، تم الانتقال من الجنسية العثمانية إلى الجنسية السورية، وصدر بهذا الشأن القرار رقم 2825/ مكرر بتاريخ 30 آب 1924 تنفيذاً لأحكام معاهدة لوزان، حيث يعتبر هذا التاريخ بداية نشؤ

¹ - محمد جمال باروت، المصدر السابق، ص 182 "مقتبس من: القرار الرقم 3633 بتاريخ 15 تشرين الثاني 1931، القاضي بتنظيم دائرة النفوس في سورية في: الجريدة الرسمية، العدد 700، 12/7/1931.

الجنسية السورية بالمعنى القانوني للكلمة، حين إعتبر جميع من ينتمون إلى التبعية أو الجنسية العثمانية مكتسبين تلقائيا الجنسية السورية.

وجاء في نص المادة الأولى من القانون رقم (68) لعام 1951 على أنه يعتبر سوريا حكما: من ولد في سوريا من والدين مجهولي الجنسية.

من ولد في سوريا أو خارجها من والد سوري.

من ولد في سوريا ولم يحق له عند ولادته أن يكتسب جنسية أخرى.

ونص على ذلك أيضا المرسوم التشريعي رقم (12) لعام 1953 وكذلك القرار رقم (82) لعام 1958 الذي يثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في الثاني من شباط 1958 متمتعاً بالجنسية السورية وفقا لأحكام المرسوم التشريعي (21) لعام 1958 ونص عليه كذلك المرسوم التشريعي رقم (67) لعام 1961...إلخ.

وإثر وقوع الانفصال بتاريخ 28 ايلول 1961، إستعادت سوريا شخصيتها الدولية كدولة ذات سيادة وكيان مستقل، وصدر في 31 تشرين الأول 1961 المرسوم التشريعي رقم 67/ الذي نظم من جديد جنسية الجمهورية العربية السورية. كما نظم أيضا العودة إلى جنسية الجمهورية العربية السورية لمن كان يتمتع بالجنسية السورية في 22 شباط 1958، ولمن إكتسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة من المواطنين السوريين في المدة الواقعة بين 25 شباط 1958 وحتى 28 أيلول 1961.

وتنص المادة (21) من المرسوم التشريعي رقم (267) تاريخ 24 /11/ 1969 على مايلي:

يجوز أن يجرد المواطن من الجنسية بمرسوم بناء على إقتراح معلل من الوزير في الحالات التالية:

أ - إذا إكتسب جنسية أجنبية خلافا لأحكام الفقرة (أ) من المادة العاشرة من هذا المرسوم.

ب - إذا دخل بإختياره في الخدمة العسكرية لدولة أجنبية دون ترخيص سابق يصدر عن وزير الدفاع.

ج - إذا أستخدم لدى دولة أجنبية باية صفة كانت سواء داخل القطر أو خارجه ولم يلب طلب الوزير بترك الخدمة ضمن مدة معينة.

د - إذا أدى نشاطا أو عمل لصالح بلد هو في حالة حرب مع القطر.

هـ - إذا ثبت مغادرته الأراضي السورية بصورة غير مشروعة إلى بلد هو في حالة حرب مع القطر.

ز - إذا غادر البلاد نهائيا بقصد الإستيطان في بلد غير عربي وجاوزت غيبته في الخارج أكثر من ثلاث سنوات وأخطر بالعودة ولم يرد أو رد بأسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تبلغه الأخطار، فإذا إمتنع عن تسلمه أو لم يعرف له محل إقامة أو تعذر تبليغه لأي سبب كان إعتبر النشر في الجريدة الرسمية تبليغ.

وبالتالي فإن التجريد من الجنسية السورية تجري في حالات الخيانة الوطنية والخيانة العظمى، علما أن الكرد كملكون قومي رئيسي ثان في البلاد ساهم في بناء الدولة السورية الحديثة، حيث كان اغلب القادرة ورؤساء البلاد في العقدين الأولين من تاسيس سوريا ينحدرون من أصول سورية، ناهيك عن دور الكرد في إخراج الفرنسيين من البلاد.

وهكذا نرى، أنه في يوم 5 / 10 / 1962 وإستنادا إلى المرسوم التشريعي رقم (93) تاريخ 23 / 8 / 1962 نفذت السلطات السورية من خلال لجان الإحصاء الإستثنائي خلال (24) ساعة جريمة الإحصاء في محافظة الحسكة بتجريد عشرات الألوف من العوائل الكردية من جنسياتهم السورية وحرمانهم من جميع حقوقهم المدنية، التي لاتجد له مثيلا في العالم، وبقرار مبرم غير قابل للمراجعة، حيث أكد وزير الداخلية خلال جلسة مجلس الشعب يوم 3 / 11 / 1962 بخصوص لجنة الإحصاء المركزية الخاصة بالمحافظة قائلا: "أن مهمة اللجنة قد إنتهت لأنها عاجلت معالجت وثبتت ما ثبتت ولم تثبت من

لايستحق ذلك" ^[1]. وفي عام 1965 نشرت السلطات النتائج النهائية للإحصاء الإستثنائي الخاص بمحافظة الحسكة عام 1962، وأصبحت هذه النتائج نافذة، وثبتت في السجلات الرسمية تحت إسم أجنب - أترك، ثم بدل ذلك بموجب مرسوم تشريعي إلى أجنب الحسكة. أن السبب الذي دعا السلطات في سوريا إلى تبديل مصطلح أجنب الحسكة بدلا من أجنب أترك، هو أن المصطلح الأخير قد أثار غرائز الطوارنيين في إستعادة حلمهم القديم، إذ "صرح وزير خارجية تركيا آنذاك بأن حدود تركيا الجنوبية جبل سنجار - جبل عبدالعزيز- قبر السلطان سليمان شاه بقلعة جعبر على الفرات" ^[2]، نقل رفاته بعد غمر القلعة بمياه سد الفرات إلى موقع جديد قرب جسر قره قوزاق داخل الحدود السورية يرفرف عليه العلم التركي، "ويتم تبديل الحراس القائمين عليه بالحوامات" ^[3]. وإذا ترك الأترك رفاته خارج حدود جمهورية تركيا، لإستذكار جارتها الجنوبية بأنها كانت يوما جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وأن تلك الطموح مازالت قائمة. نتائج الإحصاء أفرزت ثلاث مستويات متباينة: مواطنون سوريون.

اجانب تركيا ثم أجنب سوريا وأخيرا إستقرت الصيغة أجنب الحسكة.

ملغى - أي الذين ألغيت قيودهم نهائيا.

ترك الإحصاء الإستثنائي آثار سلبية على قطاع واسع من الأكراد في محافظة الحسكة، وبموجب هذا الإجراء الشوفيني جرد المواطن الكردي من حقوق المواطنة ناهيك عن الحقوق الإنسانية، وحرمانه من العديد من حقوق المواطنة، فمثلا:

¹ - التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في سوريا 2009 (DAD).

² - م.أوسي، المرجع السابق، ص 27.

³ - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

المواطن المسجل في سجل الأجانب محروم من السفر إلى الخارج، ويسجل ذلك على بيان القيد الفردي والعائلي بكتابة عبارة (الوثيقة غير صالحة لوثائق السفر خارج القطر). وفي داخل القطر، فإذا سافر مواطن أجنبي إلى مدينة أخرى فلا يحق له المبيت في الفنادق إلا بعد مراجعة الشرطة (شعبة الفنادق)، والحصول على إذن المبيت منها.

لا يعطى لحامل البطاقة الحمراء جواز سفر إلى الخارج مهما كانت الأسباب.

حرمان الأجنبي من حق العمل والتوظيف وممارسة المهن الحرة.

حرمانهم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في البلاد، وخاصة في مجال الإستفادة من قانون الإصلاح الزراعي ومن توزيع الأرض على الفلاحين، وكان "وزير الداخلية قد أصدر القرار رقم 713 تاريخ 22 / 12 / 1988 وتعميمه اللاحق رقم 232 تاريخ 21 / 10 / 1989 لمديريات الأحوال المدنية بشأن دراسة وتدقيق معاملات المكتومين، وبالتالي تعقيد أمورهم وزيادة معاناتهم" [1].

حرمان الأجنبي من حق التملك، فلا يحق له إمتلاك بيت سكن أو محل تجاري أو مصنع أو أرض زراعية، وبدلاً من رفع الغبن عن كاهله فقد زادت في السنوات الأخيرة المزيد من الإجراءات التمييزية ضد هؤلاء الأكراد (أجانب) بإضافة إجراءات جديدة لتعقيد أمورهم وسد السبب في وجوهم، "بصدور القرار رقم /287/ تاريخ 5 / 6 / 1996 من مديرية المصالح العقارية بدمشق القاضي بإستملاك (بيوت وعقارات) هؤلاء المغبونين المحردين من الجنسية وتسجيلها بإسم أملاك الدولة، وتكليف أصحابها بدفع بدل المثل وما تزال دعاوى المئات منهم قائمة لدى المحاكم المختصة دون جدوى" [2].

لا يحق للأجنبي أن يسجل بإسمه أية آلية (سيارة - جرار زراعي - حصادة).

¹ - م.أوسي، المرجع السابق، ص 55.

² - المرجع نفسه، ص 56.

لا يحق للمجرد من الجنسية التسجيل في غرف الزراعة والصناعة والتجارة، لذا لا يحق له الإشتراك بالمقاومات والتعهدات.

لا يجري بإسمة أية معاملات مصرفية.

لا يستفيد من البطاقة التموينية أسوة ببقية المواطنين.

محروم من حق الدفاع عن الوطن والإلتحاق بخدمة العلم.

لا يحق للمجردين من الجنسية المعالجة في المستشفيات الحكومية.

ولا يحق لهم الزواج من مواطنة سورية، وإن حصل الزواج فلا يأخذ طابعا قانونيا.

لا يحق لهم الترشيح ولا التصويت والانتخاب لمؤسسات الدولة. وغيرها من الحرمانات .

أما المكتوم فهو من لم يرد إسمه في السجلات، وحسب المعلومات التي قدمتها الحكومة السورية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في شهر تموز عام 1996 كان عددهم /75/ ألف كردي بدون وطن، يعرفون بإسم (مكتوم)، وفيما لو أخذنا بعين الإعتبار الولادات الجديدة لهذه العائلات من المكتومين، فإن العدد يتزايد بشكل مضطرد. وتعتمد الجهات المسؤولة ثلاثة أسس لإعتبار الشخص مكتوما، ولا تكتب أسماءهم في السجلات: المكتوم الذي يتزوج من مواطنة سورية تنتقل المكتومية إلى ذريته.

كون أحد الأبوين مكتوما تتعدى المكتومية ذريتهم جميعا.

كون الأبوين مكتومين تسري المكتومية على الأبناء أيضا، وشأن هؤلاء كشان الأجانب لا يستطيعون الحصول على الهوية أو جواز سفر.

وتعتبر هذه الإجراءات خرقا للبند /27/ من لائحة حقوق الإنسان العالمية والتي تنص على أنه يجب أن يمنع القانون كل تفرقة أو تمييز، وأن يحمي كل إنسان بالتساوي ضد

التفرقة لأي سبب كان، سواء كان بسبب العرق أو اللون، أو الجنس أو الدين والمعتقد... إلخ. ومع أن مثل هذه السياسات قد لا تجد لها مثيلاً في دولة أخرى في العالم، تحاول الحكومة السورية إعطاء صورة جميلة عن حقوق الإنسان في القطر، ففي تقريرها لعام 1996 الموجه للجنة الأمم المتحدة، جاء فيها أن القانون السوري يحمي جميع الأطفال الذين يعيشون على أراضيها بغض النظر عن قوميتهم أو منطقة تواجدهم أو دينهم أو هويتهم. ويستنظر التقرير قائلًا: "في المدارس والمعاهد ليست هناك فرق أو تمييز بين الأطفال"^[1]. ويضيف التقرير: "تقول الكثير من المصادر أنه جرى إحصاء غريب، حيث أن أخوين من أب وأم والذين ولدا في نفس القرية، تم تفريقهما ليصبح أحدهما مواطنا والأخر اجنبيًا، وكذلك إعتبر الأب أجنبيًا في الوقت الذي أعتبر الإبن مواطنا"^[2]، الأمر الذي يفصح إنتهاكات حقوق الإنسان بحق أكراد سوريا والإستيلاء على أراضيهم ومناطقهم بشكل وحشي وغير قانوني.

إضافة إلى كل ذلك ما تحقق من إجراء تغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق الكردية. ومن جانب آخر، وخلافاً لكل القوانين والأنظمة المرعية في القطر، يخضع تسجيل الولادات الحديثة في سجلات الأحوال المدنية في محافظة الحسكة (باستثناء العرب المغومرين الذين تم جلبهم من محافظتي الرقة وحلب وتوطينهم في مناطق الحزام العربي)، لموافقة الأمن السياسي، وقد يستغرق الحصول على تسجيل الوليد ما بين 6 أشهر وسنة، والهدف منع تداول الأسماء الكردية. هذه العقلية العنصرية أوجدت لها أرضية خصبة في عقول العديد من رجالات الساسة والضباط الأمنيين والكتاب، فها هو الضابط الأمني السابق مندر الموصل يندر ينكر وجود قضية كردية في سوريا، حيث يقول: "وماذا عن القطر العربي السوري؟ هل كانت كردستان بهذا الإتساع في التاريخ حتى تشمل أجزاء من الجزيرة السورية أو بعضها لماذا؟، التاريخ يقول أن الأكراد وصلوا إلى الجزيرة العليا فقط. تتواجد مجموعات كردية، تعيش على شكل جيوب وعشائر في المدن والقرى السورية، في أقصى الشمال الشرقي من

¹ - تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، قسم الشرق الأوسط في 11 / 9 / 1996.

² - المصدر نفسه.

البلاد في محافظة الحسكة بالذات. ولعل أحدثهم أكراد المحافظة الذين قدموا من كردستان التركية في منتصف العشرينات من هذا القرن (ويقصد القرن العشرين - الباحث) هربا من الإضطهاد التركي إثر ثورة الشيخ سعيد بيران المعروفة. أن فقراء الأكراد في قطاع الحدود وجدوا أيضا في عملية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في القطر السوري أملا عريضا يتسع لإحتواء فقرهم وبطالتهم. ففي عام 1959 (أي في عهد الوحدة السورية المصرية) تسللت مجموعهم الشريط الحدودي من محافظة الحسكة، ولشبت فيما بعد بطرق ووسائل عديدة في أنها من الفلاحين السوريين (مكتومي القيد) أي من سكان البلد غير المدونين في سجلات الأحوال المدنية، وبذلك حصل الكثيرون على شهادات الإستثمار الزراعي مستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي، كما حصلوا فيما بعد على الجنسية السورية بموجب شهادات المخاتير.. وكان من مصلحة كبار الملاكين والمتنفذين السابقين أن يحصل هذا الشئ ليستفيدوا هم أنفسهم فيما بعد عن طريق إستئجار حصص هؤلاء الفقراء وإستثمارها سرا بالخاصة. وبما أن نشاط دعاة الحركة الكردية كان أثناء تلك الفترة في عنفوانه فإنهم شجعوا من جانبهم أيضا هذا النزوح لتكون للأكراد كثرة عديدة في شمالي سوريا عسى ولعل تتحقق إدعاءاتهم الباطلة في المستقبل، وبذلك زادوا من توجس السلطات السورية وأساءوا إلى المواطنين الأكراد كافة دون مسوغ مشروع¹، مع أن إجتياز الحدود التركية - السورية كان من الأمور الصعبة، بسبب تحصين المنطقة الحدودية المزروعة بالألغام المضادة للأفراد ووجود الأسلاك الشائكة والمراقبة بشكل مركز من قبل الجندرية وقوات الحدود التركية ناهيك عن الأضواء الكاشفة (الپروژوكتورات) التي تضىئ لمسافات طويلة لتجعل من الليل نهارا. وهكذا أراد الموصلي للحق باطل، وللباطل حق. وربما لم يعلم الموصلي أن حدود الجزيرة العليا تنتهي من جبال سنجار إلى جبل عبدالعزيز جنوب الحسكة وحتى قلعة جعبر على الفرات.

¹ - منذر الموصللي، عرب وأكراد...، المرجع السابق، ص 83 ومابعد.

وفي هذا السياق العنصري والمنافي للحقيقة، تناول زبير سلطان قدوري المسألة الكردية وبالمنطق نفسه قائلا: "تعرض القطر العربي السوري خلال أعوام 1925 - 1926 - 1930 - 1937 لهجرات كردية واسعة بأفواج تقدر بالمئات والآلاف من الأسر الكردية.. ودخلت إلى الجزيرة السورية وشمال محافظة حلب، وإدلب وقرب إسكندرونة، فاستقبلهم العرب السوريون وأسكنوهم فيما بينهم وخففوا من غربتهم وهدؤا من روعهم، وقدموا لهم الأرض والسكن، وجرت هجرات كردية بإعداد يومية خلال عام 1958 أيام الوحدة وظهور عمليات الإصلاح الزراعي، إلى أن جاء الإحصاء عام 1962 وشكل عائقا في وجه تسجيل الوافدين من تركيا - فكان هذا أول إجراء رسمي للحد من الهجرة الكردية الواسعة للأرض السورية، رغم بعض السلبات التي وقع فيها الإحصاء عام 1962 بتسجيل أعداد ضئيلة من الأكراد كأجانب أتراك"^[1]، وبهذا الشكل، وفي إطار بنية عقله الشوفيئي، ينتقد هذا العنصري عملية الإحصاء لأنه لم يسجل جميع الكرد في عداد الأجانب وربما طردهم من مناطق سكناهم. وفي عام 1995 ألقى سهيل زكار إستاذ التاريخ بجامعة دمشق وعضو لجنة إعادة كتابة التاريخ في سوريا ونائب رئيس اتحاد المؤرخين العرب، محاضرة في المركز العربي للدراسات الإستراتيجية تحت عنوان (مفهوم الأقليات ومدى إنطباقه على الوطن العربي)، متطرقا فيها إلى إقليم الجزيرة، رافضا لأي وجود كردي فيه، حيث قال: "لكن المشكلة الآن مشكلة الجزيرة، لم يكن في الجزيرة أكراد قط، ولم يستقر الأكراد في الجزيرة قط.. إن أعدادا كبيرة من الأكراد دخلت الجزيرة، وتطلعت لتغيير هوية الأرض ولاقت ذلك تشجيعا من المخابرات الفرنسية والألمانية التي قامت للتخطيط لهؤلاء الأكراد"^[2]، معتبرا مسألة الأقليات صناعة إستعمارية. والغريب في الأمر أن المؤلف ليس بضابط أمني وإنما هو إستاذ التاريخ، كان من المفروض عليه وبدلا من طرح هذا الرأي الذي لا يليق بمستواه الأكاديمي تجاوبا مع سياسة البعث الحاكم في دمشق،

¹ - زبير سلطان قدوري، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، 1995، ص 45 - 46.

² - جريدة "المستقلة"، العدد /73/، تاريخ 10 / 2 / 1995.

طرح نظرة علمية دقيقة في الأمر. بينما إعتبر وزير الداخلية الاسبق محمد حربه الأكراد ضيوفا في سوريا.

وبالتالي فإن الأحصاء الإستثنائي الذي إستهدف حصرا الوجود الكردي، يفتقد القاعدة الشرعية الدستورية والقانونية، لأنه يتعارض جملة وتفصيلا مع أسس وقوانين الجنسية السورية. وهو يعتبر شكلا من أشكال الجينوسايد مادام يرمي إلى حرمان المواطن الكردي من حقوق الحياة الشرعية وإلى تجويعه وسلخه من أرضه .

وإذا كان البعض يتحجج من أن المهجرات الكردية من شمال كردستان إلى كردستان - سوريا هي السبب في تقدم نواحيها وأفضيتها من الوجة العمرانية، بالتأكيد ليس حبا بالكردي بل رغبة في ترسيخ مقولة أن سكان النواحي والبلدات والمدن الكردية الحاليين، هم من اللاجئين القادمين خارج حدود البلاد وأنهم غرباء، لذا فإنهم لا يستحقون الحصول على الجنسية السورية، كما يحدث مع ضحايا إحصاء 1962 المشؤوم رغم مطالبتهم بها منذ عقود، فإن مصدر بريطاني مطلع يفند هذه المقولات من خلال تأكيد أن الفرنسيين بذلوا مجهودا ملحوظا إبان السنوات الأولى من خلال العناية الخاصة بعشرات الألوف من المسيحيين الذين خرجوا لاجئين من الأناضول... في كانون الأول 1921 وتدفق (30) ألف لاجئ معدم من الأرمن إلى شمال سوريا وإلى لبنان وإبتدأت موجة لجؤ أخرى في أواخر سنة 1922 فوصل (15000) أرمني آخر إلى حلب، في أواسط 1923 ووصل (30000) ألف آخرون كان ثلثهم من اليونانيين والباقون من الأرمن. ويقول في مكان آخر "أن تعداد اللاجئين الذين إستوطنوا البلاد في كانون الثاني 1925 هو: (89000) أرمني، (4000) كلداني، (1800) يعقوبي، (900) يوناني أرثوذكسي، (250) كاثوليكي سوري، يلاحظ أن المصدر البريطاني الخايد لم يشر إلى أية هجرة كردية منظمة

إلى سوريا، إلا أن بعض الأفراد كانوا يفرون من مظالم الحكومة التركية ويفدون على إخوانهم الكرد السوريين"⁽¹⁾.

وفي يوم 11 تشرين الثاني 1962 أرسل المكتب السياسي للبارتني الديمقراطي الكردي في سوريا تقريراً إلى لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي بخصوص الإجراءات الفاشستية التي تنوي الحكومة السورية إتخاذها ضد الأكراد وبالأخص القاطنين منهم في منطقة الجزيرة، حيث ورد فيه: "منذ شهر نيسان الماضي، أي بعد أن أقتنع أولوا الشأن في سورية بأن ثورة الشعب الكردي قد ثبتت أقدامها في العراق وهي في طريق الحصول على مطالبيها الوطنية بثبات عجيب أمام قوات قاسم العسكرية بطائراتها النفاثة وصواريخها الحارقة وقد اقلقتهم الإنتصارات المتوالية التي أحرزتها القوات الكردية على الجيش العراقي، من يومها طلبت سلطات دمشق من موظفيها الإداريين والسياسيين تقارير مفصلة عن الأوضاع في المناطق الكردية، وكانت التقارير الواردة من قبل بعض الموظفين المتورين والحاقدين تسمى للإيقاع بين الشعبين الكردي والعربي وما كان بإمكان مسؤول يتمتع بنعمة العقل والحكمة أن يركن إلى معلومات معطات من قبل هؤلاء الموظفين الذين تجردوا من كل شعور وطني وبالغوا في تمسك الأكراد بمطالبهم القومية والثقافية المشروعة ولوحوا بخطر مقبل! وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة عن رغبتها في إجراء إحصاء في محافظة الجزيرة في شهر أيلول الماضي بغية تنظيم القيود وإخراج أسماء المتسللين الأكراد، فكنا نعلم بأنه لا يوجد متسلل واحد والحكومة تنوي فقط معرفة أكثرية اي من الشعبين (العربي أو الكردي) في هذه المنطقة. وعلى الرغم من إعطاء الحكومة أوامر صريحة إلى موظفي الإحصاء بتسجيل كل عربي مكتوماً أو غائباً وعدم تسجيل أي كردي غير مسجل أو غير موجود زاد نفوس الأكراد عن نفوس العرب بما يزيد عن عشرين ألفاً. أمام هذه الحقائق عمدت السلطات إلى إتخاذ بعض التدابير الهيسترية لا تليق بمن تدعي بشرعية وجوده على

¹ - من مقدمة مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق جامعة دهوك، 30 تشرين الأول 2009، لكتاب: د. عبد الله غفور، التشكيلات...، ص 9 - 10، والارقام مقتبسة من: ستيفن هامسلي لونريغ، تاريخ سوريا تحت الإنتداب الفرنسي، ت: بيار عقيل، بيروت، 1978، ص ص 176، 177.

مسرح الحكم. ولم تطفئ نار غيظها كل تلك التدابير بل لجأت إلى أخذ تصريحات من عميل المخابرات النائب شاهين شاهين بأن نفوس الأكراد في الجزيرة لا يتعدى خمسين ألف نسمة وحكمت على بعض وكلاء المرشحين في الإنتخابات الماضية بثلاثة أشهر سجن ومائة وخمسون ليرة غرامة بتهمة الدعاية للقومية الكردية، كما أوقفت أكثر من ستين شخصا بتهمة الإتصال بأكراد تركيا مستندة في ذلك إلى إدعاء جاسوس تركي وقع في أيدي المباحث والحبل على الجرار والتوقيفات مستمرة. وأخيرا جاء على لسان وزير الخارجية "بأن هجرة الأكراد الأتراك إلى الجزيرة مؤامرة تهدف إلى إقامة إسرائيل ثانية ضمن المثلث البيزولي في تلك المنطقة". ولو كانت هنالك مؤامرة فعلا لأتى التصريح على لسان أحد المسؤولين عن قضايا الوطن الداخلية، لذا فإن مجرد إذاعة التصريح على لسان وزير الخارجية يدل دلالة واضحة بأن الخبر مدسوس وموصى من قبل بعض الدول المهتمة بشؤون الشرق الأوسط والمسيطرة على زمام حكومة دمشق المشكلة تشكيلا غير متجانس والمنساقعة إلى مصالحة إسرائيل تحت الضغط وإخلفتها بإسرائيل ثانية. أن حرمان الشعب الكردي من جميع حقوقه الإنسانية في سورية وخاصة من وسائل النشر والدعاية يعطي المجال لكل دجال أن يتهم هذا الشعب البرئ بكل تهمة يخطر بباله. نوروا الراي العام العالمي بهذه الحقائق وقدموا الإحتجاجات إلى حكومة دمشق على أعمالها هذه وكونوا على ثقة باننا لا نبقي مكتوفي الأيدي أمام همجيتها وسنتنصر بفضل نضال شعبنا الكردي وتضحيات أبنائه البررة. عاش الشعب الكردي في نضاله الوطني الباسل - عاشت الثورة برجاها الأشاوس وقائدها مصطفى البارزاني" (١).

¹ - المكتب السياسي للپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا، 1962/11/11، في: نهوزاد على نهحمد، خهبات، ئورگانى پارتى ديموکراتى کوردستان (نیسانى 1962 - کانوونى دووهمى 1964)، بنکهى ژين، سلیمانى، 2008، ل 58.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة

الصورة

لحم صالحه لوزان
السفر وخارج القطر

صورة قيد فردي خاصة بالسجلين في سجلات اجانب محافظة الحسكة

الاسم التبة اسم الاب اسم الام
محل وتاريخ الولادة الجنس الوضعية العائلية
محل ورقم القيد تاريخ التسجيل

لم يرد للمذكور قيد في سجلات العرب السوريين بمحافظة الحسكة نتيجة احصاء عام ١٩٦٢ ، وبناء على الطلب
اعطيت صورة القيد اعلاه المدون في سجلات اجانب تلك المحافظة .

في / / ١٤٠ (هـ) و / / ١٦ (م)

اسم وتوقيع المراقب : امين السجل المدني في

الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

٩٤٤٤/١/٤٥

إلى مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة:
دمشق - ريف دمشق - حمص - حلب - حماه - القنيطرة - ادلب - اللاذقية - طرطوس - الحسكة -
دير الزور - الرقة - درعا - السويداء

يعامل أجناب الحسكة معاملة السوريين في كل ما يتعلق بأمر عملهم .

للاطلاع والتفيد

دمشق في / / 1432 هـ الموافق لـ ٧ / ٢ / 2011م

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

المكتورة ديبالا الحج عارف

قانون الطوارئ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51 / تاريخ 22 / 12 / 1962

يعتبر قانون الطوارئ من أخطر القوانين القمعية على حقوق المواطنين السوريين وحررياتهم الأساسية، التي تضمنتها لهم المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث أعطى هذا القانون للحكومة السلطة المطلقة في التعامل مع المواطنين (الإعتقال والإستيلاء على الأموال، حظر التجمعات، التوقيف، التحري عن الأشخاص في أي وقت، مراقبة الرسائل والمكالمات ، مراقبة الصحف... إلخ)، بدون بيان الأسباب والمبررات أو إعطاء الحق للمواطنين لمراجعة القضاء للإعتراض على هذه الأفعال التي تشكل جرائم من منظور القانون الدولي.

وفي يوم إستلام البعث للسلطة في يوم 8 آذار 1963 صدر عن "مجلس قيادة الثورة" الأمر العسكري رقم (2) الذي نص على إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء سوريا إبتداء من نفس التاريخ وإلى إشعار آخر. وقد صدر هذا الأمر العسكري بالإستناد إلى المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 1962 الذي نص في الفقرة (أ) من المادة (1) على أنه: (يجوز إعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب أو حالة تهدد بوقوعها في حالة تعرض الأمن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو في جزء منها للخطر بسبب حدوث اضطرابات داخلية أو وقوع كوارث عامة).

أن تطبيق حالة الطوارئ وإستمرارها، تركت آثار سلبية كثيرة على حقوق الإنسان وهي :
انعدام ممارسة السلطة القضائية لأية صلاحيات بصدد الاعتقالات، سواء لجهة الأمر بالاعتقال أو تنفيذه ومسؤولية التحقيق مع المعتقل، أو معاقبته، أو الإفراج عنه، وهذا ما يخالف الفقرة الثالثة من المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما تم حرمان المواطنين من ممارسة حقهم في الطلب من القضاء البت بشرعية توقيف أي شخص. كما تم حجب حق الدفاع عن المعتقل أو توكيل محام للتشاور معه ومن ثم منع المحامين من ممارسة مهامهم. إضافة إلى مراقبة الإتصالات الهاتفية والبريدية منع المحكومين بعد الإفراج عنهم والناشطين في الشأن العام من الحصول على جوازات سفر بأوامر من الأجهزة الأمنية أو يمنعون من السفر وألغيت حصانة الملكية الفردية لفقدان حصانة

المواطن. أن حالة الطوارئ، جعلت من قانون الطوارئ (الإستثنائي)، فوق جميع القوانين الأساسية في الدولة، حيث أصبحت بموجبها إدارة الحاكم العرفي (رئيس مجلس الوزراء، نائب الحاكم العرفي الذي هو وزير الداخلية) مؤسسة تشريعية سرية تآمر وتنتهي خلافاً لأي تشريع أو حكم قضائي. أن أجهز أمني في سوريا، مخول بإصدار الأوامر باعتقال أي مواطن دون بيان الأسباب . وحول عدم دستورية حالة الطوارئ تنص الفقرة (أ) من المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 1962 على ما يلي:(تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثرية ثلثي أعضائه، على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له). وحيث أنه لم يكن في سوريا حينها برلمان، وكان يجب أن يعرض هذا المرسوم على مجلس الشعب في أول جلسة يعقدها هذا المجلس بعد إنتخابه، ومن جهة ثانية فإن الدستور السوري لعام 1973 لم يتعرض لحالة الطوارئ إلا في المادة (101) والتي نصها: " (يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيتها على الوجه المبين في القانون) والقانون المشار إليه هو القانون رقم (51) لعام 1962 لأنه مازال هو القانون النافذ، وأن كان أحكامه يتناقض مع مبادئ الدستور السوري وخاصة في الفصل المتعلق بالحرية العامة المواد (25 - 33)، ولكن المادة (153) من الدستور، أبقى على هذا القانون، من خلال النص التالي): تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إعلان هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يوافق أحكامه"⁽¹⁾. وبالتالي نص دستور عام 1973 في عهد الراحل حافظ الأسد على الإبقاء على القوانين الإستثنائية مثل حالة الطوارئ وقانون حماية أهداف الثورة والقانون الخاص بإحداث محاكم أمن الدولة وقانون إحداث الخاكم العسكرية، مما يعني إلغاء الحرية الشخصية وحرية الفكر والرأي والعقيدة ، والحرية السياسية وصيانة المساكن وحق التنقل وحق العمل المنصوص عليها في المواد (25 - 39) من الدستور.

¹ - للمزيد: التقرير السنوي لحال حقوق الإنسان في سوريا 2009، المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحرية العامة في سوريا (DAD)، WWW.dadhuman@.info

وعلى العموم، فالدستور السوري الصادر في 13 آذار 1973 ينتهك حقوق الإنسان فمثلاً:

المادة (8) منه، تصادر التعددية السياسية، حيث تحصر قيادة الدولة والمجتمع بيد حزب البعث وهو إلغاء لسيادة الشعب.

الفقرة (أ) من المادة (84) منه تكرس السلطات المطلقة بيد رئيس الجمهورية وهو محصن بموجب الدستور من المساءلة والمحاسبة إلا في حالة الخيانة العظمى.

عدم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، القضائية، التشريعية)، فالسلطة التشريعية تخضع للسلطة التنفيذية، مع غياب قانون الأحزاب وحرية الصحافة، أن جميع وسائل الإعلام في سوريا ملك للدولة، يمارسها حزب البعث الحاكم بشكل مطلق.

وفي إطار هذه السياسات وغياب الهامش الديمقراطي، بدأت السلطات بتطبيق سياسات عنصرية ضد الشعب الكردي، والقيام بحملات وملاحقة قادة وكوادر الحركة السياسية الكردية وإعتقالهم بشكل تعسفي وتعذيبهم في أقبية المباحث.

رجل الميث الزكي (حسن پولوش):

في بداية الستينات من القرن العشرين، قدم شخص من كورد تركيا باسم مستعار (حسن پولوش حسب حمزة نويران) بينما يسميه صلاح بدر الدين بـ (رشاد پولوش) إلى منطقة الجزيرة (محافظة الحسكة)، مقدما نفسه كشخصية قومية، جاء يتعلم أصول التنظيم والإستفادة من خبرة الكرد السوريين في المجال التنظيمي، بهدف إنشاء حزب سياسي في كردستان تركيا. وقد تعرف هذا الجاسوس خلال وجوده في قامشلو والمدن الأخرى، على أغلب قيادات الپارتى وحل عليهم ضيفا في بيوتهم، وبذلك إستطاع الحصول على أدق تفاصيل حياة هؤلاء القادة وخصوصيات الحزب. وعندما قرر العودة إلى تركيا، عرضت عليه قيادات الپارتى مساعدته في إجتياز الحدود، لكنه رفض مساعدتهم، بحجة أنه سيرجع بنفس الطريقة التي قدمت إلى سوريا. ومن المدهش، أن أحدا

لم يشك في أمر رجل غريب ومحاولة التعرف على حقيقة هويته، مع أنهم لم يملكوا دليلاً واحداً على مصداقيته، الأمر الذي يدل على بدائية وبساطة كوادراتى فى المنطقة.

ويقول حمزة نويران: "وفى هذه المرحلة بالذات (عام 1962) جرى إعتقال مجموعة كبيرة من الرفاق الحزبيين وبعض الشخصيات الوطنية على خلفية تقرير من المدعو (حسن پولوش) الذى ظهر فيما بعد أنه جاسوس يعمل لصالح الحلف الأطلسي..."¹.

وخلال وجودنا فى القسم الكردى بمعهد الإستشراق بموسكو، كنا نقيم فى منطقة بلبايقا - شارع أوستروفيتيانوفا (A - 33)، تحدث بشير ملا صبرى عن هذا الرجل قائلاً: "كنا فى مقر الحزب الديمقراطى الكردستاني ببغداد عام 1960، وكان المقر مكتظاً بالناس، وفجأة لحت من بين الجالسين، الشخص نفسه (أى پولوش) الذى جاءنا إلى قامشلو بحجة التعرف على أصول التنظيم، فسألت الزميل الذى كان يجلس بجوارى من ذاك الشخص، فقال: إنه من كورد تركيا جاء إلينا ليتعرف على أصول التنظيم، وبينما نحن هكذا، تفاجئنا بأنه قد غادر المقر دون أن نحس به، ربما لأنه لاحظ باننا بصدده، حينها صارت الجماعة بأن هذا الشخص كان قد حل ضيفاً علينا أيضاً فى قامشلو وبالهدف نفسه، فبدأنا بتعاقبه والبحث عنه، لكن دون فائدة، إذ إختفى ولم نعث على أى أثر له"². وإذا كان بشير ملا

¹ - محمد جزاع، حمزة نويران، المصدر السابق، ص 85.

² - ولد بمنطقة قامشلو فى كردستان سوريا عام 1938، كان أحد العناصر الكردية التى تركت صفوف الحزب الشيوعى السورى وقامت بتأسيس حزب آزادي فى عام 1957 ومن ثم توحدت المجموعة فى أواسط عام 1958 بشروط مع البارتنى الديمقراطى الكردستاني فى سوريا. كما كان من ضمن المجموعة التى فرت من سوريا إلى بغداد فى أعقاب ثورة 14 تموز وتساعد الملاحقات الأمنية فى سوريا ضد الوطنيين الكرد. عام 1961 توجه من بغداد إلى الإتحاد السوفياتى بمنحة من الحزب الديمقراطى الكوردستاني فى العراق، حيث حصل على شهادة الماجيستر فى الأدب الروسى بطشقند عاصمة أوزبكستان وبعد تخرجه عمل إثنا عشرة سنة فى إحدى المجالات التى كانت تصدر باللغة العربية فى طشقند. وفى عام 1979 حصل على منحة فى القسم الكردى بمعهد الإستشراق بموسكو، حيث دافع فى عام 1984 عن أطروحة الدكتوراة التى حملت عنوان "الأحزاب السياسية الكوردية فى سوريا" بإشراف حسرتيان، ولايزال مقيماً فى موسكو، فى: د. اسماعيل محمد حصار، عرض جيبولوجيا فى موجز للمسيرة

صبري سافر عام 1960 للإتحاد السوفيتي بمنحة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن هناك خلل ما في معلومة حمزة نويران، فإما الاعتقالات حدثت قبل عام 1962، وإما حسن بولش جاء مرة ثانية إلى سورية.

وعن هوية (حسن بولوش)، يقول حمزة نويران: "فهو شخصية غامضة قدم من تركيا مجتازا الحدود (الخط الحديدية) بشكل سري حسب زعمه - في منطقة رأس العين - وقد نزل ضيفا في البداية على يوسف برازي وعرف نفسه على أنه مناضل من كورد تركيا، وكان يقاتل في صفوف الثورة الكردية بالعراق، وأنه لظروف خاصة قدم من الثورة إلى سوريا، والذي عليه جملة لمعلومات غنية عن الثورة وقياداتها، وعن جغرافية كردستان العراق، وكان على علم ومعرفة تامة برفيقنا محمد على خوجة وإسمه الحركي (جميل رشيد) ومهمته كحاكم عسكري على منطقة زاخو من قبل الثورة، لهذا نال ثقة الرفاق الحزبيين، فأكرموه وعززوه، ونقلوه إلى منطقة أخرى، وعرفوه بكثير من الرفاق والشخصيات الوطنية. ويستطرد حمزة نويران: ولما دخلت السجن، تعرف علي حسن بولش، الذي كان بين السجناء -، ربما للتعسس عليهم (الباحث)-، إلا أن ما يثير الدهشة والتساؤل: هذا إنسان غريب، فمن اين كانت تأتيه مصاريف السجن، وليس له أهل أو أقارب في سوريا؟! والأغرب من ذلك (يضيف نويران)، فوجئنا بإخلاء سبيله بموجب كفالة وهو الغريب الأجنبي، لكن العجب ليس في إطلاق سراحه، إنما العجب في أن يطلق سراحه بموجب كفالة من قبل كفيل أيضا هو شخصية وهمية لا وجود لها، ظهرت الدهشة حتى على القاضي عندما نادى حسن بولش، أجنبناه ليس موجودا بيننا فقد خرج منذ زمن بكفالة. إما كيف عرف أنه جاسوس للحلف الأطلسي، يجيب يوسف برازي" ^[1]، أن

العلمية لنخبة من الباحثين في الكوردولوجيا السوفياتية خلال سنوات (1959 - 1990)، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد 16، هوليبر، 2010، ص 353 - 354.

¹ - يوسف علي شيخو برازي المكنى (Bê buhar)، ولد في قرية (تل جرجه) التابعة لناحية الباب بمحافظة حلب لأب وأم كرديين. عاش طفولة شاقة، حيث حرز الفقر والحرمان طفولته، وبسبب ذلك

المعلومات "وردتنا من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا، بأنه ابن أحد أعوات الأكراد في منطقة سلوي، وأنه ضابط برتبة ملازم أول يعمل لصالح محابرات الحلف الأطلسي" (١).

علاقة البارتي مع الحركة الكردية في كردستان تركيا:

مرت الحركة الكردية في شمال كردستان بظروف صعبة إثر إخماق الثورات والإنتفاضات بالحديد والنار على يد الجيش التركي، وقيام الدولة التركية بتطبيق إجراءات شوفينية بغية تزيك الشعب الكردي، مما ترك ذلك جرح عميق في جسم الحركة لم يلتئم إلا بصعوبة

إنتقلت عائلته في عام 1947 إلى ناحية منيخ، ومن هناك إلى مدينة سرى كانيه (Serê kaniyê) وذلك في عام 1956، ومنها كانت إنطلاقته الفعلية طريق النضال والأدب. فقد كان يوسف برازي مؤمنا منذ نعومة أظفاره، ومنذ أن وطأت قدماه مدينة سرى كانيه صادق الشيوعين، ومن خلالهم تعرف على الشاعر الكردي (رشيدى كرد) الذي أعطاه ألف باء باللغة الكردية، وعلمه أصول تعلمها، وإتسعت دائرة معارفه، خاصة بعد إعلان تشكيل أول تنظيم سياسي كردي عام 1957 (البارتي)، والتحق بالرعييل الأول، حيث كانوا يشكلون آنذاك النخبة السياسية، والنخبة الأدبية المثقفة في وقت واحد. في عام 1966 أعتقل (بى بهار) للمرة الأولى بسبب إنتمائه السياسي مدة ثلاثة وعشرون يوما، وهناك خطط بيده بأعواد الكبريت، وعلى جدار زنزانه أول قصيدة بعنوان (إنهضوا من نومكم). صدر له الديوان الأول عام 1988 بعنوان (Zindan - الزنزانة)، وصدر له الديوان الثاني عام 1997 بعنوان (Bang - الصرخة)، صدر له الديوان الثالث عام 2002 بعنوان (Raperen - إنتفضوا)، والرابع عام 2006 بعنوان (Serxwebûn - الإستقلال)، والخامس عام 2007 بعنوان (Pêşketin - التقدم) من إصدارات دار سما للثقافة الكردية. وله من الكتب المخطوطة (قاموس - كردي - أمثال - سيرة ذاية - ديوانين)، منح بى بهار أكثر من جائزة مثل: (جائزة جگهر خوين - جائزة نورالدين زازا - جائزة مهرجان الشعر الكردي في سوريا - جائزة الفنان محمد شيخو)، وغنى أشعاره الكثير من الفنانين الكرد ومنهم (محمود عزيز شاکر ومحمد شيخو). توقف بى بهار عن العطاء بعد أن إصابته بورم في الدماغ، إلى جانب مجموعة لا تحصى من الأمراض المنتشرة في سائر جسده.

¹ - محمد جزاع، المناضل همزة نويران...، ص ص 85 - 88.

بالغة. أعطت ثورة 14 تموز في العراق وعودة القائد الكردي الكبير مصطفى بارزاني زحماً لجمال الحركة الكردية في الدول الأربع. فقد شهدت أنقرة إنقلاباً عسكرياً يوم 27 أيار 1960 لمواجهة تنامي الحركة الكردية وإبعاد الخطر على (وحدة الدولة التركية). وراح القوميون الكرد يزدون من نشاطهم في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، لاسيما بعد إندلاع ثورة 11 أيلول 1961 في كردستان العراق. وبالرغم من أن القانون التركي كان يحظر وجود أحزاب كردية سياسية في البلاد، فإن النشاط الكرد بدأ وينشرون لقيام حزب قومي إسوة ببقية أجزاء كردستان.

بعد تأسيس الپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا، أولى قيادة الحزب إهتماماً خاصاً بالقضية الكردية في شمال كردستان، وبهذا الصدد يقول عبد الحميد درويش: "أولى حزبنا منذ تأسيسه أهمية خاصة بكردستان تركيا، وإنطلاقاً من هذا التوجه أرسلت اللجنة المركزية في أواسط عام 1958 أحد أعضاء الحزب وهو محمد باقى ملا محمود إلى هناك لإجراء إتصال بإسم حزبنا ببعض الشخصيات الوطنية الكردية للوقوف على آرائهم حول الأوضاع في كردستان تركيا، وطرح فكرة تشكيل تنظيم سياسي يناضل في هذا الجزء الذي يشكل نصف المساحة والسكان لكردستان عامة، وذهب الرفيق باقى وقام بإتصالات مع عدد من الشخصيات الوطنية البارزة أمثال يوسف عزيز أوغلو، بينباشي شوكت، أديب تورهان وغيرهم، وعاد بعد جولة هناك وإطلع القيادة على آراء الشخصيات التي إتقاهما، وكانت على إختلاف إنتمائاتها الاجتماعية وآراءها السياسية غير مشجعة لتشكيل تنظيم سياسي، وهكذا واجهنا عقبة كبيرة في سبيل إيجاد تنظيم في كردستان تركيا التي ظلت تعني من الفراغ السياسي والحزبي لعدة عقود.. بعد هذه المحاولة بقينا نترقب الأوضاع، ونقوم بإتصالات وجهود فردية هنا وهناك حتى عام 1965، حيث تم تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا بقيادة الشخصية الكردية المعروفة المحامي (فائق بوجاغ) وعدد من المناضلين منهم سعيد آلجى، وعمر تورهان، وفقه حسين سائق،

ودرويش سعدو، وشاكر دمر، وشرف الدين آلجي^(١). وفيما بعد وفي الفترة ما بين 1966 و1968 كلف اليمين عضو مكتبه السياسي رشيد هو بمهمة السفر إلى تركيا، وكانت كل تلك الإتصالات تتم عن طريق ومعية مامد قبلان مبعوث الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا. ولا يستبعد أن تكون أجهزة المخابرات السورية وراء ذلك وبعلم منها، لأنها بدأت بفتح باب الحوار مع جماعة عبد الحميد درويش.

¹ - عبد الحميد درويش، أضواء...، ص 115.

قائمة المصادر والمراجع

العربية

الوثائق:

- الأكراد في وثائق الحرب العالمية الثانية (3)، مذكرة تتضمن معلومات تتعلق بوضع منطقة الجزيرة صيف 1945، محفوظة في ملفات أمن الجيوش لدى الممثلة العامة لفرنسة في المشرق، بيروت في 23 تشرين الأول 1945، ترجمة عن الفرنسية د.خالد عيسى، في kurdistana – binxetê، تاريخ نشر الوثيقة في الموقع 2008.
- تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، قسم الشرق الأوسط في 11 / 9 / 1996.
- التقريران السياسي والأيديولوجي لأمين عام الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سورية، المقدم إلى المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في أواخر كانون الثاني 1973.
- الحزب الشيوعي، خالد بكداش في مؤتمرات الحزب تقارير – كلمات إفتتاحية – مداخلات، من منشورات الحزب الشيوعي السوري، دمشق.
- خلود الزغير، مؤسسة الجيش السوري: مسيرة التصنيفات وسؤال الهوية، 14 كانون الأول 2012.
- عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، منشورات مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2001.
- ماذا في الجزيرة (مذكرة)، أصدر الحزب الشيوعي هذه المذكرة في ايلول 1937.

مرسوم تشريعي رقم 179 تاريخ 1952/12/22، الخاص بإعادة تسمية بعض المحافظات السورية، بناء على الأمر العسكري رقم 2 المؤرخ في 1951/12/3 وبناء على المرسوم التشريعي رقم 257 المؤرخ في 1952/6/8 المتضمن تنظيم السلطات العامة، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم 510 تاريخ 1952/12/9.

المكتب السياسي للپارتى الديمقراطي الكردي في سوريا، 1962/11/11، في: نهوزاد عهلى ئەحمەد، خەبات، ئورگانى پارتى ديموكراتى كوردستان (نيسانى 1962 – كانونى دووهمى 1964)، بنكهى ژين، سليتمانى، 2008.

الملازم الأول محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية – الاجتماعية – القومية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2001.

وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري، دمشق، 1969.

الكتب باللغة العربية:

الأب إلياس الخوري ومي زيادة العاقوري، دار الجليل، بيروت 1998.

إبراهيم الداوقى، أكراد تركيا، دار المدى، دمشق، 2003.

إبراهيم يامين، الدرباسية ماضيا وحاضرا، دار ماردين ودار الرها، حلب، 2009.

أحمد شريف مارديني، محافظة الحسكة، وزارة الثقافة، دمشق، 1986.

إسكندر داود، الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، تقديم: سامي الدهان، مطبعة التزقي، دمشق، 1959.

أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني في القرن العشرين: أحداث، أعلام، وثائق، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

إلياس سعيد نجار، عائلة أصفر ونجار، بيروت، 2010.

أنطون سعادة، الحزب القومي، دمشق، منشورات مجلة الدنيا، 1950.

إيف ترنون، ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام 1915، ترجمة: لطيفة عنوق، دار نعمان للثقافة، بيروت، 2008.

أيوب بارزاني، المقاومة الكردية للإحتلال 1914 – 1958، سويسرا، 2002.

باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، لندن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 11، بيروت، 2010.

بيير بوداغوفا، الصراع في سوريا لتدعيم الإستقلال الوطني 1945 – 1966، ترجمة: د. ماجد علاء الدين ود. أنيس المتني، دار المعرفة، دمشق، 1987.

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز، بيروت، 1959.
جواد ملا، كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا دولة، تقديم: د. جمال نيز، ط 2، من منشورات المؤتمر الوطني الكردستاني، لندن، 2000.

جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون 1945 – 1958، ت: محمود فلاح، ط 2، بيروت، 1969.

جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، البعد العسكري، 1969.

د. إسماعيل محمد حصاف، كردستان والمسألة الكردية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2009.

د. عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية، منشورات مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل 2001.

د. عبد الله غفور، التشكيلات الإدارية في غربي كردستان، مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، 2010.

د. محمد علي الصويركي الكردي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد السادس، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.

د. محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، المجلد الأول، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، 2008.

الدكتور نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر 1920 – 1950، دمشق، 1997.

ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت – لبنان، 2004.

رشيد حمو، المسألة الكردية في سوريا – البدايات والآفاق - (د.ت) (د.م).

ز. سلوبي (قذري جميل باشا)، في سبيل كردستان، ترجمة: ر.علي، رابطة كاوا للثقافة الكردية.

زبير سلطان قدوري، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، 1995.

ساطع الحصري، تقارير عن حالة المعارف في سورية وإقتراحات لإصلاحها، دمشق، 1944.

سامي جمعة، أوراق من دفتر الوطن 1946 – 1961، تقديم: العماد أول مصطفى طلاس، دار طلاس، دمشق، 2000.

سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، كلية العلوم السياسية - مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988.

صبحي عبد الرحمن، كاليفورنيا الشرق، بيروت، 1954.

صلاح بدر الدين، الصراع في سوريا، النظام - الكرد - المعارضة (1)، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2010.

صلاح محمد سليم هروري، الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، 1900 - 1950، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006.

صلوات گولياموف، آريا القديمة وكوردستان الأبدية (الكرد من أقدم الشعوب)، ترجمة عن الروسية: د. إسماعيل حصاف، متابعة وتدقيق: مارغريت حصاف، مؤسسة البحوث والنشر موكرياني، هولبر، 2011.

عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا - أحداث فترة 1956 - 1983 (د.م)، 2000.

عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا (أحداث فترة 1956 - 1983)، ط3، مؤسسة ماركرت ومؤسسة جمال عرفان الثقافية، السليمانية، 2013.

عبد الله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب، دار نون، دمشق، 2008.

عبد الله حنا، الفلاحون وملوك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب، دار الطليعة، بيروت، 2003.

عبدالله حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دمشق، الإتحاد العام للفلاحين ودار البعث للطباعة والنشر، دار البعث للطباعة، الجزء الرابع، دمشق، (د.ت).

علي الجزيري، دور الإنتلجنسيا الكردية في الحياة السياسية (المثقفون الكرد في سوريا انموذجا)، مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/ جامعة دهوك، 2008.

علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كوردستان سوريا، أربيل، 2004.

عماد نداف، خالد بكداش يتحدث، دار الطليعة، بيروت، 1993.

ف. إ. لينين، حق الأمم في تقرير مصيرها، ترجمة: دار بن الوليد، الطبعة الثانية، 1958.

كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين؟، منشورات الفكر الحر، بيروت، 1959.

كتابات في المسألة الكردية، الجزء الأول، إعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد، بنكه ي زين، السليمانية، 2008.

كتابات في المسألة الكردية، الجزء الثاني، إعداد وتقديم: رفيق صالح أحمد، بنكه ي زين، السليمانية، 2008.

كوني ره ش، تاريخ القامشلي، دراسة في نشوئها وتطورها الاجتماعي والعمرائي، دار الزمان، دمشق، 2012.

اللايدي سبيرز، قصة الإستقلال في سورية ولبنان، ترجمة: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1947.

م. س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة: د.عبدي حاجي، أربيل، 2006.

ماكس فون أوبنهايم، من البحر المتوسط إلى الخليج: العراق والخليج، ترجمة: محمود كبير، دار الوراق، لندن، 2009.

مالميسانز، بدرخانيو جزيرة بوتان ومحاضر إجتماعات الجمعية العائلية البدرخانية، ترجمة: شكور مصطفى، مطبعة وزارة الثقافة – أربيل، 1998.

مالميسانيز، عائلة جميل باشا الدياربكري والنضال القومي الكردي، الترجمة من التركية: فيض الله برايم خان ودلشا يوسف، المراجعة اللغوية والتقديم: فدان آدم، الطبعة الثانية، دياربكر، 2007.

مجموعة من الكتاب: الأحزاب السياسية في سورية، دمشق، دار الرواد، 1954.

محمد توفيق جانا، مجموعة قرارات المفوضين الساميين لسوريا ولبنان الكبير، ج2، مطبعة الشعب، دمشق، 1933.

محمد جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

محمد عبدو علي، جبل الكرد (عفرين)، دراسة تاريخية اجتماعية توثيقية، السليمانية، 2009.

محمد ملا أحمد، جمعية خويبون والعلاقات الكردية – الأرمنية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2000.

محمد ملا أحمد، صفحات من تأريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، رابطة كاوا للثقافة الكردية، أربيل، 2001.

منذر الموصلبي، عرب وأكراد (رؤية عربية للقضية الكردية)، دمشق، 1986.

منذر الموصلبي، عرب وأكراد.. رؤية عربية.. للقضية الكردية، دار العلم، الطبعة الثانية، دمشق، 1991.

منير الرئيس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام 1936، مطابع ألف باء، دمشق، 1936.

نواف محمد مراد، موقف الحزب الشيوعي السوري من القضية الكردية في سوريا 1924 – 1963، دراسة تاريخية – سياسية، الأكاديمية الكردية، أربيل، 2013.

نورالدين زازا، حياتي ككردي، ترجمة: خسرو بوتاني، منشورات ناراس، أربيل، 2008.
هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث، بيروت 2012.

ولهاني الخير، أديب الشيشكلي، دمشق، 1994.

يوجين روغان، آفي شلايم، الحرب من أجل فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948، ترجمة أسعد كامل إلياس، تحقيق: إدوارد سعيد، مكتبة العبيكان، 2004.

أطاريح ورسائل جامعية:

عمار عزالدين أحمد، القضية الكردية في العراق خلال حكم عبدالكريم قاسم (1958 – 1963)، دراسة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الدراسات التاريخية – جامعة حلوان – مصر، 2013.

البحوث الأكاديمية:

- د. إسماعيل حصاف، سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة الكوردية في سوريا 1958 – 1975 (في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان)، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد 25، هولير، 2013.
- د. إسماعيل محمد حصاف، عرض بيبلوغرافي موجز للمسيرة العلمية ل نخبة من الباحثين في الكوردولوجيا السوفياتية خلال سنوات (1959 – 1990)، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد 16، هولير، 2010.

المذكرات الشخصية:

- أحمد وصفي زكريا، ذكرياتي عن وادي الفرات عام 1916، دير الزور، 1968.
- أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
- أمين أبو عساف، ذكرياتي، دمشق، 1996.
- خالد العظم، مذكرات، المجلد الثاني، ط2، بيروت، 1973.
- صلاح بدر الدين يتذكر، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2011.
- فضل الله أبو منصور، أعاصير دمشق، مذكرات، بيروت، 1959.
- محمد جزاع، المناضل حمزة نويران (صفحات من الذاكرة)، من منشورات مؤسسة مارغريت، (د.ت).
- مذكرات دولة الرئيس حسني بك البرازي رئيس الوزراء السوري الأسبق 1895 – 1975، مراجعة وهوامش: علي صالح الميراني، تقديم: الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني، الأكاديمية الكوردية – أربيل، 2011.

يوسف نجماني، مذكرات سمسار أراض صهيوني، جمع وتحرير: يوسف فايتس، ترجمة وتقديم وإعداد: إلياس شوفاني، دار الحصاد، دمشق، 2010.

المقابلات:

رسلة جوابية من هلال خلف إلى الباحث في 2008/2/28.

لقاء مع هلال خلف، هولير في 2009/9/29.

مقابلة مع هلال خلف بوتاني، هولير في 2009/10/2.

رسالة رشيد هو الجوابية للباحث، في 2009 / 7 / 30.

مقابلة مع عزيز محمد، هولير في يوم 15 نيسان 2015.

مقابلة مع عيسى حصاف، هولير، 20 أيار 2013.

مقابلة مع رستم ملا شعمو، هولير في 4 آب 2016.

حوار حسين أحمد، مع أمين الحزب السوري القومي الاجتماعي في القامشلي الأستاذ أنيس حنا مديوي، الحوار(مجلة)، العدد (64)، تشرين الأول 2011.

رسالة من محمد علي حسو إلى الباحث بتاريخ 2012/7/17.

مقابلة مع كيورك غازار موشخيان، إجازة عامة بالعلوم الزراعية، أجرتها صحيفة Buyerpress، العدد(36) تاريخ 2016 /2/1.

الدوريات:

رمو شيخو الفرحة، التآخي الكردي العربي في سبيل الإستقلال الوطني، مجلة دراسات
إشتراكية، مجلة الحزب الشيوعي السوري، العدد (50)، السنة الثامنة، دمشق 2
تشرين الثاني 1985.

عصمت شريف وانلي، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية
(نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل)، دراسات كردية، المعهد الكردي - باريس،
العدد 2، كانون الثاني 1985.

مجلة دراسات إشتراكية، دخول الأفكار الشيوعية إلى منطقة جبل الأكراد، القسم الأول،
العدد (1)، دمشق، شباط 1984.

دخول الأفكار الشيوعية إلى منطقة جبل الأكراد، القسم الثاني، مجلة دراسات إشتراكية،
العدد (1)، دمشق، شباط، 1984.

عبد العزيز حسين، الحزب الشيوعي في الجزيرة، الحوار المتمدن (مجلة)، العدد (1734)،
14 تشرين الثاني، 2000.

روزاد علي، بدايات البقطة القومية وبوادر النشاط السياسي المرافق في منطقة جبل الأكراد
(عفرين) (1919 - 1957)، الحوار المتمدن، العدد (64)، تشرين الأول 2011.

بلال سلامة، إنتخابات سوريا البرلمانية الحرة عام 1954، حبر ناشف، سوريتنا، إسبوعية
تصدر عن شباب سوري حر، السنة الثانية، العدد (58)، 28 تشرين الأول 2012.

دلاهورى زهنگى «سائقه گهرا يه كه مينه مرنا ره وشه ن به درخان»، ميديا كونهشى جريدة
(خبر يوروم)، استانبول، العدد: 35، 16، 31 آب.

دلاور الزنكي، بدايات نشؤ الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سوريا (صفحات
مجهولة)، مجلة الحوار، العدد(21)، دمشق، خريف 1998.

الذكرى الأولى لوفاة يوسف ملك صديق الأكراد، جريدة (خهبات)، العدد (234)، السنة
2، بغداد، 9 حزيران 1960.

ربحان رمضان، دور الكرد السوريين في ثورات سوريا الوطنية، الحوار المتمدن، العدد،
3337، 2011/4/15.

مقابلة ألويس برونر في دمشق مع صحيفة Die Bunte الألمانية بتاريخ 30 تشرين
الأول 1985، العددان 45 و46 المنشورتان في بداية تشرين الثاني 1985: د.آلان
قادر، بمناسبة الذكرى الخمسين لجزرة عامودا البربرية، ألويس برونر: عراب
هولوكوست عامودا، النمسا، 30.10.2010 .

شوكت حنان، دخول الأفكار الشيوعية إلى منطقة جبل الأكراد، منطقة "عفرين"، القسم
الأول، مجلة الدراسات الاشتراكية، العدد (50).

البعث (جريدة).

الثورة (جريدة).

الجيل الجديد (جريدة).

الأهرام (جريدة).

الأخبار (جريدة).

راستي (جريدة).

خبات (جريدة).

كوردستان (مجلة).

كوردستان (صحيفة).

الصوت الآخر (مجلة).

الثقافة الكردية (مجلة).

المساء (جريدة).

المستقلة (جريدة).

الوحدة (مجلة) الرباط.

الجريدة الرسمية، العدد 209، 1921/9/5.

الجريدة الرسمية، العدد 255، 26 آب 1922.

المواقع الإلكترونية:

– اليهود في القامشلي، منتديات ديار بكر Diyarbakir، 2012/1/24.

– د. إسماعيل حصاف، رياض الترك: (وصيا على التاريخ) لاغيا الحقوق الكردية: أرضنا وشعبنا! ولكن هل يمكن حجب الشمس بالغربال؟، www.Kurdroj.com، 2006/1/9.

خالد عيسى، برجمة الإضطهاد ضد الأكراد في سورية – دراسة تاريخية، موقع نوروز، 2004/9/1.

د. إسماعيل حصاف، المسألة الكردية في سوريا ليست مشكلة أحصاء بل قضية شعب وأرض، موقع ولاتي مه (Welatê Me)، 13 نيسان 2011.

دعوة لأحياء الذكرى السابعة والأربعين لحريق سينما مدينة عامودا في مدينة زيورخ السويسرية، 2009/7/5 Malpera Keskesor .

رستم محمود، ملل القامشلي ونخلها، موقع كلمن، شتاء 2014.

عبد الحميد درويش، قبسات من تاريخ الحزب (2)، 20 حزيران 2013، في الذكرى الـ (56) لتأسيس الپارتى، على موقع الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

إنظر: GemyaKurdan.net, 20/6/2013

م. أوسي، الإحصاء الإستثنائي في محافظة الجزيرة 5 / 10 / 1962، بموجب المرسوم التشريعي رقم /93/ تاريخ 1962/8/13، التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، تم النشر في موقع نوروز: WWW.Yek – dem.com بتاريخ 22 أيار 2010.

مقابلة مسعود عكو مع المختار دافيد موسى بنحاس الملقب بابو ألبير، القامشلي في 2008/7/13، موقع كوليلك.

وقفة مع 50 عاما من السياسة، غرفة غربي كوردستان في حوار مع الشخصية السياسية يوسف ديبو، أجراه: شفقكر، في كانون الأول 2008. موقع Welatê me، الأثنين 19 كانون الثاني 2009.

الموسوعات:

موسوعة أعلام سوريا (2).

موسوعة أعلام سوريا (3).

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الكتب باللغة الكردية:

Îsmail Hassaf, Derdê Gel, Roman – Benda 1, Çapxana
Roşnbîrî, Hewlêr, 2011.

Bîranînên Osman Sebrî, Weşanên Aram: Kewçer 2004.

Abdulazîzê Eliyê Evdê. Pend û serpêhatiyên Kurdî,
Qamişlo, 2011.

كتب باللغة الأجنبية:

Dr. A. Hassanpour, Nationalism and Language in :-
Kurdistan, 1918-1985, San Francisco: Mellen Research
University Press, and: The life of Abdul Rahman Zabihi
"Ulama" (1920-1980)], Ali Kerimi (ed.), "Jiyan û Beserhatî
'Ebdul Rehmanî Zebîhî "Mamosta 'Ulema," Göteborg,
Sweden, Zagros Media, 1999.

- Christian Velud, Une Expèrience d'administration
régionqle en Syrie durant le mandat francais: Conquete,
Colonisation, et mise en valeurs de la Gqzira, 1920 -1936,
Lyon Université Lumières Lyon 2, 1991, Tome 1.

- Gardon Terry. Syrian politics and the military (1945 –
1958), Ohio University Press, 1964.

- Gary Gambill, "The Kurdish Reawakening in Syria,"
Middle East Intelligence Bulletin, vol. 6, no. 4, April 2004.

- Hawt commissariat de la Rèpublique Française.Les actes
diplomatiaues,
Beyrouth, 1935.

- Harriet Montgomery, The Kurds of Syria: An Existence Denied (Berlin: EZKS, 2005).
- Jordi Tejel, Syria's Kurds: History, Politics and Society (New York: Routledge, 2009).
- Kerim Yildiz. The Kurds in Syria the Forgotten people, Pluto Press, London, 2004.
- Patrick Seale. The struggle for Syria, Oxford university press, London, 1968.
- Roupén Boghossian, La Haute-Djezireh, Alep:Imprimerie Chiraz, 1952.
- Roupén Boghossian. La Haute – Djezireh, Alep, Imprimerie Chiraz,1952.

الوثائق الأجنبية

- Kurd Watch Report (8), reports human – rights violations against Kurds in Syria, Europäisches Zentrum für Kurdische Studien, Emser Straße 26, 12051 Berlin, Germany, info@kurdwatch.org.
- Human Rights Watch, Syria – The Silenced Kurds, vol, 8 no. 4(E), October 1996, www.hrw.org/reports/1996/Syria.htm.
- Refugees International, “Buried Alive: Stateless Kurds in Syria,” February 13, 2006, <http://www.refugeesinternational.org/policy/in-depth-report/buried-alive-stateless-kurds-syria> Radwan Ziadeh, United States Institute of Peace, “The Kurds in Syria Fueling Separatist Movements in the Region?” April 2009.

الملحق رقم (1):

هكذا تكلم جكرخوين

الجزء الـ 13

إعداد: د. اسماعيل رسول

08.03.2011

جريدة صــــــــــــــــوت الفــــــــــــــــلاح:

تحت هذا الإسم ، أصدر الرفاق الشيوعيون عددين من تلك الجريدة باللغة الكردية . وتم توزيع نسخا منها في الجزيرة وفي چيبي كردان (منطقة عفرين) . لكن العدد الثالث ، لم يوزع بسبب الموقف المعارض لأمين عام الحزب . حيث أخبرني أراكهــــــــــــــــل قــــــــــــــــائلا:

"أيها الرفيق ، في حال إصدارنا الجريدة باللغة الكردية " فإنه يجب إصدارها باللغة الأرمنية والسريانية أيضا"
بصراحة . ما زلت حتى اليوم ، لا أفهم أسباب عدم إصدار الجريدة باللغة الكردية . لذلك ، حاولت العودة بذاكرتي إلى الوراء للوقوف عليها وهي

:

1- عدم إتقانهم اللغة الكردية . مما أدى إلى إثارة مخاوفهم من زيادة نفوذنا بين الرفاق وتوسيع نشاطنا في أوساط الشعب الكردي . وكذلك خوفهم من تعزيز مواقف الكرديروورية ، بين صفوف الشيوعيين الكرد باتجاه التعصب القــــــــــــــــبــــــــــــــــومي.

2- من المحتمل أن يكون صحيحا " طلب الأرمن والسريان من الشيوعيين إصدار جريدة لهم بلغاتهم القومية . لكنني هنا أتساءل ، لماذا لا يريد الأرمن والسريان حتى بشكل سري " إصدار الكرد جريدة لهم بلغتهم؟! في ذلك الوقت ، طلب الرفاق الكرد في چيبي كرد(منطقة عفرين)

إرسال آلة كاتبة(دكتيلو) باللغة الكردية لهم . إلا أنهم ، لم يرجعوا لي .
ولا أدري ما هو مصيرها حتى اليوم .
بدوره ، طبع أوسمان سري تقويما سنويا باللغة الكردية . بيد إن الرفاق أو
الرفيق أراكهل ، حال دون توزيعها أو بيعها بين الرفاق الكرد . علما أن
ذاك الرفيق الأرميني ، وزع التقاويم والجرائد باللغة الأرمنية على يديه .
كما بذلوا كل ما بوسعهم ، للحد من شراء الرفاق وآخرين لدواوين
الشعرية . وفي حال ، بيع نسخ منها من خلال منظماتهم الحزبية ، لم أستلم
ثمنها . ولا أدري ، من تصرف بتلك المبالغ ؟ .
حتى اليوم ، أجهل دوافع ما أقدم عليه توربنديان – المسؤول المكلف
بالإشراف على منظمة الحزب الشيوعي في الجزيرة – من إجراءات . هل
صدرت شخصا منه ؟ أو وفق تعليمات قيادة الحزب الشيوعي في سوريا

كما أسلفنا ، تقدمت ببعض المطالب لمنظمة الحزب الشيوعي في الجزيرة ،
لترسلها بدورها إلى القيادة بالشام . غير أن مسؤولي المنظمة حاولوا
خديعتي ، عندما أوحوا لي بالسفر لمقابلة القيادة لبحث تلك المسائل معها
مع سابق علمهم ، بأن الحزب يستعد للعمل السري .
بعد مرور 3 أشهر ، دعيتي القيادة إلى اللقاء معها في الشام . لكنها ، لم
تعرض إلى مناقشة أمور جديدة معي . بل إكتفت بالقول:
"يجب أن تجتمع اللجنة المركزية ، للبت بتلك المواضيع"
أدركت تماما ، أن هدف رفاق الجزيرة من وراء ذلك " هي محاولتهم
إبعادي عنها ، و البدء بشن الحملات المعادية ضدي . غير إنني ، لا
أعرف حتى الآن " سبب موقفهم المعادي لي !
ترى . هل صحيح ، إنني أعادي العمال والفلاحون ؟ أو الحزب الشيوعي
في سوريا ؟ أو الفكر الماركسي ؟ لا أدري .

لكني ما أعرفه . كنت من حملة الفكر الشيوعي ، حتى قبل انتشار
الحزب الشيوعي بين كرد الجزيرة ، وتوسعه الكبير في سوريا . بالرغم من
عدم إنتمائي إلى صفوفه . كما حاربت المستغلين والرجعيين والنظام
الإقطاعي والتعصب الديني . وقد إنعكس ذلك في ديواني الأول المعروف
لـــــــدى الجميــــع .

بالرغم من كيل المديح في بعض قصائدي ، لبعض الشخصيات من وجهاء
الكرد المضحية بحياتها من أجل الدفاع عن الشعب الكردي . فإنني لم
أتردد ، في الوقت نفسه ، بإدانة لتعصبها للدين وللعشيرة .
بدا واضحا لي ، إن محاربة رفاق الجزيرة أو ربما الحزب الشيوعي في
سوريا لي " هي نتيجة تأييد عمال وفلاحي وكادحي كرد الجزيرة لمواقفي
. أو بسبب قــــولي:

"إننا لسنا عربا . بل إننا كرد . لذا يجب علينا ، الإعلان عن أهداف
الشعب الكردي والزود عنها"
أو بسبب رفضي لمقولة :

"لا وجود للكرد في سوريا"

خاف المسؤولون الحزبيون مني ، لمنافستهم على المناصب الحزبية . أو
محاولاتهم الإساءة إلى السمعة الطيبة لي بين أبناء شعبنا . وقد إنكشف
أمرهم ، إبان فترة الإنتخابات للبرلمان في سوريا " عندما أعلنوا جهارا على
المــــلأ:

"نحن أيضا نحظى بالإحترام والتقدير بين الناس . وفي حال ، تم تقديمنا
كمرشحين للإنتخابات " فإننا سوف نحصل على نسبة أصوات أعلى من
أصوات جكرخــــوين"
إنهم ناصبوا العداة لي ، نتيجة التقدير الكبير لجماهير الشعب الكردي لي
والحفاوة التي حظيت بها بينها . على خلاف ، ما أبدتها تجاه الرفاق

وضجة عند اعتقال أحد منا " حتى يعرف القاصي والداني ما حدث لنا . منذ البداية ، كان حظي سيئا . فقد جاء دوري للإمتثال بين يديه . وبالتالي ، لا بد لي من القيام ما اتفقنا عليه .

سكنا بصفة مستأجرين بدار عبد الرحمن بـره . في الصباح و إثناء تناولنا الإفطار ، على حين غرة ، طرقت الباب وصوت يسأل:

"هل السيدا موجود في البيت؟"

ما أن فتحت الباب ، كان أحد جـاويش الهجانا واقفا . يحمل بيده عصا من الخيزران وتقدهح شرارات الشر من عينيه . سألته:

"عسى أن يكون خيرا؟"

أجاب : " أجل ، إنه خير . يريد الرئيس اللقاء معك في جـاي خانة(مقهى)

كـريـس "

إستفسرت منه:

"ماذا يريد الرئيس مني؟"

رد الـجـاويش:

"أوقفنا أحد العراقيين ، الذي يقول إنه يعرفك . لذا ، يريد أمين بك مجيئك إليه " لتأكيد صحة ما يقوله الرجل "

عرفت تماما إنه يكذب . لكنني وافقت الذهاب معه . ثم إتحق بنا بعض أفراد الهجانا الآخريين ، خلال سيرنا في الشارع العام " إلى أن وصلنا مفترق الطريق . فتوجهت بإصرار صوب المكان المعلن . غير إن الـجـاويش ، أشار إليّ بخيزرانتته على كتفي وقال:

"إسلك الشارع المؤدي إلى جهة الجنوب ، لأن أمين بك غادر المقهى وهو بانتظارك في مقر قيادة المعسكر "

قلت لـه:

"لا أذهب إلى مقر قيادة المعسكر "

همس الـجـاويش في أذني وقـال:

"لا تدعني التعامل معك بقساوة . توجه نحو الجنوب"

قررت عدم الإنصياع لأوامره . فبدأ الـجـاويش بضربي ولجأت إلى الصياح والضجيج وفق ما اتفقنا عليه . لهذا السبب ، قلت له:

"لا أرغب ، لا أرغب اللقاء بكم"

إنهال الرجل بالكلمات عليّ ورفع زملائه عصيهم لضربي . لكنه ، غمز لهم ألا يفعلوا شيئاً حتى نصل به إلى مقر قيادة المعسكر . وتحقيقاً لم إتفقنا عليه ، صـرخت بصـوت عـال:

"ماهذا الظلم والتعسف ؟ ما هي هذه الدولة ؟ هيا ، إلى النجدة يا ناس ! ماذا يريدون مني ؟! لا أرغب بالذهاب ، لا أرغب"

الح!"

في هذه المرة ، إنهال الجميع بالضرب عليّ . وساقوني إلى مقر قيادة المعسكر عنـوة .

كان أمين الحافظ ، ينتظرنني أمام مدخل المقر . لطمني على وجهي وقال:

"أرـمـوا بـه في المرحاض"

إقتادوني مباشرة إليه وأغلقوا الباب عليّ .

ما العمل ؟ كانت الفرصة المتاحة لي ، هو وضع قدمي على فتحة المرحاض والتوقف عليه . إلا أنه بمرور الوقت ، شعرت بالإعياء ، فاستندت إلى جداره للإستراحة بعض الشيء . مع الزمن ، خارت قواي شيئاً فشيئاً ولم أعد أتمكن من الوقوف على رجلي وحتى الجلوس . بقيت بهذه الحالة . وما في الأيدي حيلة . بصراحة ، إنهارت أعصابي وفقدت توازني .

بعد مضي 7 ساعات على تلك الحالة ، فتح أحدهم باب المرحاض وقال:

"جئت من قبل الرئيس لتعذيبك . بيد إنني ، لن أقدم على ذلك ! لذلك

، سوف أضرب العصي على الجدران وتبدأ أنت بالصراخ والعياط " كي
يعتقد الرئيس أنني أعاقبك"
عقبته على حديثه قائلاً:
"نفذ بما كلفك به الرئيس . إلا أنني ، لن أفعل ما تطلبه مني "
بدأ الرجل بذاته القيام بطلبه مني ، وهو يصرخ بصوت عال:
"آه.....آه....." كأنه تعب من جراء تعذيبه لي . ثم ذهب .
بعده برهة ، جاء آخر وقال:
"يريد الرئيس رؤيتك"
سرت أمام المهجاني ودخلت مكتب الرئيس صامتاً . قال لي:
"إجلس"
ثم طلب بتقديم فنجان قهوة لي وقال:
"أرجو المعذرة منك "
"سحقت شعبا كاملا بقدميك . إنك تزج يوميا واحدا من أبنائه في
مراحيض الزنازين التي تفوح بالعطور ! فكيف لي إذن أن أعفو عنك؟!
فإن كان للشعب وجودا ، سوف ينتقم عما تعرض له على يديك ؟ من
جهتي أكرر ، إنني لن أعفوعنك " مؤكداً له .
غير إنه إكتفى بالرد بابتسامة ، دون أن ينطق بكلمة .
بعده ذلك ، قال أمين بك:
"إنني أخطأت بحقك . فقد إتصل رئيس الجمهورية بي . الآن ، أعرف
من أنت ؟ يمكنك الذهاب إلى بيتك "
فور مغادرتي مقر القيادة العسكرية ، توجهت إلى الچاي خانة وسردت
مما جرى لي بالتفصيل .
تبين أن حسن آغا و رشاد بك وحسين أسعد أرسلوا بريقة إلى الشام ،
أعربوا فيها عن إستيائهم من تصرفات أمين الحافظ (أبو عبدو) " التي

ستؤدي إلى خلق البلبل في المنطقة . إن بقي الرجل على رأس عمله فيها
بعد مرور فترة ، تم نقل أمين بك إلى مكان آخر .

إعتقال السيد لمدة 33 يوماً:

كما أسلفت أعلاه ، تعرضت للتوقيف والإعتقال مرات عديدة . بيد إنني ، لا أتذكر البعض منها ولا أرى أهمية لذكر البعض الآخر . لكن إعتقالي إبان عهد حكم أديب الچيچ كلي ، يستحق الوقوف عليها بشيء من التفصيل . فقد نظمت قصيدة شعر مكرسة بهذا الشأن . وإليكم ما يلي
بيتين من مقدمتها:

Şevək tar û reş , pir nexweş , nexweş
Candirme hatin weke diz û keleş

هاججتنا الجندرمة كاللصوص والقتلة
في ليلة ملهىء بالرعب والمهلع
حقا . كانت ليلة حالكة السواد لا حركة فيها لإنس أو جن . فقد آوت
الطيور إلى أعشاشها والبشر إلى فراشها تستلذ بنومها ، دون أن تفكر
ما ينتظرها في الغد القادم . على حين غرة ، طرق البابطق....طق"
مع سماع صوت مزجج وهو يقول:

"إفتحوا الباب ،..... افتحوا الباب"

يا لها من أصوات مزعجة . إنها أصوات معروفة لنا . إنها أصوات
الپوليس ، أصوات العسكر . إنها أصوات القتلة والمجرمين . إننا لا
نطبق سماع تلك الأصوات . غير إنه لا حول ولا قوة لنا . إرتبكنا و
إحترننا . كيف نتصرف ؟
ما أن فتحنا الباب ، إقتحم العسكر والپوليس برفقة مختار المدينة كامل
الخطيب الدار بعنف . على الفور ، توجهوا نحو كتيبي وعشوا بها ، بحثا

إنتابني الهواجس . ودارت في مخيلتي فكرة . ترى ! أين وكيف اعتقلوا
الرفيق _____ ق آرام ؟
بينما كنت غارقا في الإجابة عن تلك الأسئلة . ضربني أحدهم لكمة على
ظهري و _____ قال:

"هيا . إصعد إلى السيارة "

لم أتمكن من الصعود إلى السيارة ، بسبب إكتظاظها بالموقوفين . فإقتادوني
معهم سيرا على الأقدام إلى رئيسهم محمد شنيوي . الذي قال لهم:
"خذوه إلى دائرة الأمن . إلى أبي علي "

إن أبي علي هذا ، هو رئيس دائرة الأمن . كرهني أشد الكره وانتظر
الفرصة السانحة للإنتقام مني . فور وقوعي نظره عليّ ، قال:
" آه . ها هو جكرخوين ، ذي الكبد الدامي . خذوه لإعداد حفلة له "

(القصـد هنا ، البدء بالتعذيب . المعد والترجم) .
تجمعت المياه في قاعة المكان الذي إقتادوني إليه ، نتيجة صب المزيد منها
على أولئك المعتقلين لإستعادة وعيهم الغائب أثناء التعذيب . أما الآن ،
فقد جاء دوري . للمشاركة بالحفلة .

بالرغم من ضربهم المبرح لي ، لم أرمي بنفسي على الأرض كي لا تتوسخ
ملابسي في تلك المياه القذرة . أحاطني بعض الشوايا (يعرف أفراد العرب
البدو بهذه الصفة في الجزيرة . (المعد والمترجم) وطرحوني أرضا . وقيدوا
قدمي لينهالوا بالضرب عليّ . إلا إنني أخبرتهم قائلا:

"إنني أعاني من مرض القلب . وفي حال إصابتي بمكروه ، فأنتم
ستحملون المسؤولية ؟"

فور سماعهم حديثي هذا ، فكوا القيود عن قدمي . لكنهم ، إنهالوا
الضرب عليّ بالعصيّ من كل حذب وصوب . ثم ألقوني في زنزانة
الموقفين . ماذا أرى ؟! كانت الزنزانة مكتظة بأكثر من 40 شخصا يتننن

من آلام جراحهم . حيث فقدت غالبيتهم السيطرة على أنفسهم . كان المكان ضيقا جدا . مع ذلك ، فقد أوجدوا لي موطيء قدم في إحدى الزوايا الضيقة . بينما ، بقى الجميع واقفين . إذ لم ينقطع صراخ وعويل المعتقلين الآخرين من آذاننا ، إثناء إقامة الحفلة لهم . إنه صوت صاحب الدار وابنه الذي أعتقل آرام عندهما . فبدؤوا يسوموهما شتى أنواع العذاب ويستهزؤون منهما عبر إرغامهم على قيامهم بأعمال فوق طاقتهم . وتنفيذ ما يطلب الپوليس منهما بلا تردد . على سبيل المثال : طلبوا من العجوز ، القيام بإيصال فمه إلى خط مرسوم في مكان مرتفع على الجدار . حاول العجوز المسكين تنفيذ الأمر بشتى الوسائل ،..... وهكذا دواليك . لكنه لم يتمكن ، نظرا للمسافة الكبيرة التي تفصله عنه .

إضطر كثير من الموقوفين إلى الإذعان للأوامر ، نتيجة رعبهم من سلوك الپوليس تجاههم . وكذلك عدم ممارستهم أساليب العمل التنظيمي في الحزب الشيوعي .

في النهاية ، جاء بالعجوز وابنه إلينا . وازداد المكان أكثر ضيقا . ولم يعد النوم ممكنا حتى لغمضة عين . خارت قوى الجميع . ولم يبق أحد يبت شفة . وفقدنا الثقة ببعضنا البعض ، بسبب الخوف من وجود مندسين بيننا . لذلك ، آثرنا اللجوء إلى الصمت .

إضطر بعض الرفاق الصعود إلى سطح غرفة التوقيف في داخل المعتقل ، للتخفيف من حدة ضيق المكان . لكنه عبثا . مع قدوم الليل وحان وقت النوم شيئا فشيئا ، خاطب أحد الرفاق الذي أعرفه الموقوفين الآخرين و قال :

"إفسحوا المجال للسيدا ، ليأخذ قسطا من الراحة أو ينام بعض الشيء" وسعوا المكان بقدر المستطاع . إستلقيت على إحدى جنباتي قرب الجدار

وخلدت إلى النوم .
لا أدري ، كم إستغرق نومي ؟ لكن ، بول العجوز أيقظني . على الفور ،
سألته :

"كرو (Kuro ! الكلمة تعني مجازيا " يا ناس ") من منكم قام بذلك
؟"

أجاب العجوز باكيا : سيدا، قربان. لم أعد أتحمل. أرجو المعذرة منك "
قلت له : "لابأس . لا بأس . أيها العجوز . إن بولك أفضل من عصير
أولئك السفاحين . إن ما ينتظرنا ، هو الأسوأ"
بقي الرفاق جميعا واقفين على أرجلهم ، دون أن يجد أحدهم موطئ قدم
يجلس فيه . بيد إن ، تأمين غمضة عين من النوم لي في مثل تلك الظروف .
يعني أنني أحظى بالإحترام والتقدير .

بلغ العجوز الأرمي من العمر 70 عاما . عذوبه كثيرا . إلى درجة ، أنه لم
يعد يتحكم بجهازه البولي . في هذه الحالة ، كيف لي أن أعاتبه !؟ إنه فقد
توازنه . لا يدري كيف يتصرف ؟ وماذا يقول ؟
من جهتي ، حاولت إدخال الطمأنينة إلى قلبه قائلا له :

"لابأس ، لا بأس ، أيها العجوز . لا داعي للخوف ، توقف كل شيئا الآن
. سوف يطلق سراحك قريبا . لن نتعرض للتعذيب أكثر فيما بعد"

في اليوم التالي ، جاء قومندار(رئيس) الثكنة العسكرية إلى دائرة
الپوليس . ودعى الواحد منا تلو الآخر إليه ، لمعرفة من هو كاتب
البيان ومن هم الموزعون ؟ إلا أن أحدا لم يدلي بأية معلومات له عنهم .
نظرا ، لجهل القسم الأكبر منا بأسماء منفيي المهمة . كما كتم المطلعون
على السمر مننا عنه .

في معرض تحقيقه معي ، سألتني :
"هل تريد الذهاب إلى مقر الشرطة العسكرية ، لمواصلة التحقيق معك ؟"

الرفاق الآخرون فيها . ما أن عدت إلى وعيي ، شاهدت الرفاق وآثار التعذيب تبدو عليهم أكثر مني . فقد إنكمشوا على ذاتهم وانذوا في زوايا الزنزانة ، دون أن يتجرأ أحدهم على نطق كلمة واحدة . دسّ الپوليس عملاءه بيننا في داخل السجن . إذ كلفوا شابا كرد داغيا (نسبة إلى كرد داغ " عفرين " الآن) القيام بتلك المهمة . سبق لذلك الشاب ، أن زار بيتنا بذريعة تعاطفه مع العمل الوطني الكردي . فقد تعرضت للتعذيب على يديه . وذلك ، من خلال قيامه بمحاضرة شعر المعتقلين . فحينما بدأ بقص شعري بما كينة حلاقة ، تعمد إلى وقف حركتها وسحبها مع الشعر يمنة ويسرة أو إرتفاعا وانخفاضاً " لتحدث ألسنا كبيرا في رأسي . ويبدأ ، في الوقت نفسه ، بالسب والشتم لنتجيتها نتيجة حلقها السيئة . ليخفي عني ، بهذا الشكل ، مهمته الحقيقية المكلفة بها

بالإضافة إلى ذلك ، أطلقوا عليّ اسم " الشويعر " تصغيرا أو ربما تحقيرا ،
بـدلا من اسم " الشاعر "
كما طالبوا أحد المعتقلين ، بتوجيه الشتائم لستالين . بيد إن الرجل خوفي على نفسه ، قال:

"هل تريدون ، أن أشتتم الله أيضا؟"
أثار قول الرجل غضب الپوليس وصرخوا قائلين:
"تعالوا، تعالوا ، ماذا يقول هذا الرجل؟! إنه يكفر بالله ويرفض سبّ ستالين"
!!

إلتمّ الپوليس حوله وانهاهوا بالضرب عليه ، إلى أن أغمي عليه . صراحة ، تألمت كثيرا من هول ما تعرض له الرجل . بيد إنه ، لا حول ولا قوة لــــي .
لم يكن الشاب عضوا في الحزب الشيوعي في سوريا ، سوى كونه صهر

آراكهـل . علما ، إنه إشتغل عند آل الأصفر “ كـبار ملاكـي أراضـي الجزـيرة في ذلك الوقت . إذ سرعان ما تدخلوا لدى السلطات وأطلقوا سراحه .

ردد الـپولـيس عبارات مهينة لنا ، عندما قالوا: "يا كلاب ، أنتم تريدون توزيع الأراضي العائدة لآل الأصفر على بعضكم البعض . إنكم الشحادون والمتسولون أمام دورهم ، تقتاتون من فسات ما يرموه لكم من قمحهم وما يعطفون عليكم من نقودهم" في مجرى تعذيبهم للمعتقلين ، تظاهر أوسمان برو بخطورة حالته الصحية . ليتجنب ، بهذا الشكل ، المزيد من التعذيب . إنه كان ذو حيلة واستطاع أن يحددهم . وهو يقول: "إنهم وحوش كاسرة . بهذا الأسلوب وحده ، يتمكن المرء الإفلات من بـين بـرائـثـهم"

طوال ذلك اليوم ، كان الضرب والبصاق والسياط والتبول من نصيبنا . في اليوم التالي ، إقتادونا ثانية إلى دائرة الـپولـيس السري (الأمن .) في اليوم نفسه ، جاءت بنتي " سينم " لزيارتي المعتقلين . للإستفسار عني . سألتني : (على ما يبدو ، إنها لم تعرف والدها " نتيجة التعذيب الذي غير تقاسيم محيماها . (المعمد والمترجم) "هل والـلـدي مـوجـود هـنـا ؟ " أجبتها بابتسامة:

"ابـنـتي ، لا تـعـرف والـلـدك ؟ "

سالت الدموع من عينيها وحاولت إخفاء مشاعرها . ثم خرجت مسرعة .

في اليوم التالي ، إقتادوني من جديد إلى مركز الشرطة العسكرية " لمواصلة تعذيبنا واستخدام العنف ضدنا والإستهزاء بنا " من خلال فتح

طريق على رأسي يربط موسكو ببيكين عند حلاقة شعري . ورددوا:
"يا شويعر . أنت تريد توزيع أراضي آل الأصفر على الفلاحين؟"
مع قدوم اليوم الثاني ، نقلونا إلى الثكنة العسكرية وألقونا في الزنزانة
الواقعة شرقي مدخل الثكنة الضيقة الساخنة والمقامة من الإسمنت . حيث
، استحال علينا النوم فيها إثناء إعتقالنا في فصل الصيف . ناهيك عن
ذلك ، تعرضنا مرتين يوميا للتعذيب . كما أرغمونا على البقاء حفاة عراة
، باستثناء كلسون نغطي به عوراتنا . و إلى خروج الواحد منا تلو الآخر
إلى باحة السجن ، من بين العسكر وهم ينهالون بالضرب علينا . كان
الموت أفضل لنا . لكنّه ، بعيد المنال.

*ضابط من مدينة حلب . ترأس الحركة الانقلابية في عام 1963 ، التي
جاءت بحزب البعث إلى السلطة . في عام 1965 أطاحت القيادة القطرية
للحزب نفسه عبر إنقلاب آخر بأعضاء قيادته القدامى . واضطر أمين
الحافظ وآخرون مغادرة سوريا والعيش في بغداد حتى سقوط نظام صدام
حسين . إلى أن جاءت منه المنية في نهاية العقد الأول من قرننا الحالي في بغداد
أيضا . علما أنه كان من المعجبين بالروح القتالية للقوات الألمانية ،
ولاسيما جيش هتلر النازي ، حسب قوله في برنامج " شاهد على العصر
" لتلفزيون الجزيرة في قطر .

ismailkhalil@hotmail.de

البرنامج السياسي للحزب

الذي طبع في عام 1956

تم كتابة برنامج الحزب باللغة الكردية ، وساعد في كتابته بشكل مستمر الدكتور نور الدين ظاظا .

وتم إنجاز البرنامج السياسي للحزب وطبع باللغة الكردية في مطبعة كرم في دمشق الكائنة في حلبوني في أواخر عام 1956 وهو يتألف من ثلاثة أقسام (حقول) القسم السياسي والثقافي والاجتماعي وللأهمية الكبيرة لهذا البرنامج في ما يلي نص القسم السياسي الكامل مترجماً عن اللغة الكردية وهي عشرة فقرات :

- 1- إن عدم وجود سبيل واضح وسليم أمام أكراد سوريا حتى الآن تسبب في فرقتهم وحرمانهم ، من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية ، وإزاء هذه الحقيقة المرة والصعبة أقدم بعض الوطنيين الكرد على تشكيل تجمع تحت اسم : « Partiya Kurdên Dimiqratên Sûrî » حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين " من أجل تجنب إخوانهم الأخطاء وحمايتهم من الظلم و الضياع .
- 2- نظراً لأن (حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين) حزب تحرري وتقدمي ، لذا فهو يرى من الصواب العمل على تحقيق نظام ديمقراطي شعبي في بلاده سوريا ، ومن أجل توسيع الحريات الديمقراطية ، ويأخذ على عاتقه مهمة التعاون مع كافة الشخصيات والأحزاب التقدمية في البلاد .
- 3- يناضل (حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين) من أجل صيانة الاستقلال الوطني لبلاده سوريا، وهو وفي هذا السبيل وباسم أكراد سوريا يعلن موقفه المعادي للاستعمار وأذنايه .
- 4- عندما يتحرر بلدنا سوريا من النفوذ الاستعماري ، وتنتهي التدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية عندها سيطالب (حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين) بإيجاد وضع خاص لـ " 400 " ألف كردي يعيشون في الجزيرة ، وجبل الأكراد ، وعين العرب ، وذلك من أجل تحقيق حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية في سوريا .
- 5- يؤيد (حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين) نضال الشعب الكردي في كل من تركيا ، إيران ، العراق ، ونضال جميع الشعوب المظلومة ضد الإستعمار ، وفي سبيل تحرير بلدها ، وفي هذا المجال لا يتوانى الحزب عن مساندة نضالها .
- 6- لقد أقامت الحكومة التركية في تركيا وكرديستان الشمالية ((التي تحت سيطرتها)) بعض القواعد العسكرية للدول الاستعمارية ، وزودت هذه القواعد بأسلحة الفتك والدمار الشامل ، تهيئة لشن حرب عالمية أخرى ، ونظراً لأن مثل هذه الحرب ، إذا ما نشبت ستعرض الشعب الكردي والبلدان العربية لكوارث كبيرة ، لذا فان (حزب الأكراد الديمقراطيون السوريين) يضع في مقدمة أهدافه توعية أكراد تركيا لهذا الواقع وذلك من أجل القضاء على هذه القلعة الاستعمارية بمساندة من إخوانهم العرب .

- 7 - يعتمد (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في نضاله الاجتماعي القومي على جميع الأكراد الوطنيين والديمقراطيين وأنصار الحرية الشرفاء .
- 8 - يرى (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في جميع البلدان (الدول) والحكومات الشعبية والمحبة للسلام أصدقاء ومناصرين للشعب الكردي ، ويمد الحزب يد التعاون لهذه الجهات دونما تردد .
- 9 - يرى (حزب الأكراد الديمقراطيين السوريين) في نشوب حرب عالمية أخرى كارثة مروعة للبشرية جمعاء ، وبالأخص للشعوب الصغيرة والضعيفة ، ومن هنا فإن الحزب ينشد السلم العالمي إلى جانب كافة الشعوب المحبة للسلام ، كما ويضع على رأس أهدافه مناهضة الأحلاف العسكرية العدوانية .
- 10 - ولما كان الشعب الكردي قد عانى منذ زمن بعيد من الاستعباد والاستبداد ، فإن الكثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ((المرضية)) الضارة قد تعششت في ذهنه وأفقدته توازنه وقوته ، والحزب يرى أنه يمكن التخلص من هذه الأمراض والوصول إلى الصفات والأخلاق الحميدة ، وفتح طريق جديد ومستقبل مشرق عن طريق العلم والمعرفة ...)) .

| | |
|---|---|
| <p style="text-align: center;">RÊZNAME</p> <p style="text-align: center;">A</p> <p style="text-align: center;">B I N G E H I</p> <p style="text-align: center;">P . K . D . S .</p> | <p style="text-align: center;">RÊZNAME BINGEHÎ</p> <p>1) Hêya îro tînebûna rêyêke rast û durust li pêş Kurdên Sûriye, ew ji hev xistine û ji hemî heqên siyasi, civakî[1] û zanistî bêpar hiştine. Li pêş vê rastiya tehl û dijwar, hin Kurdên welatparêz ji bo parastina birayên xwe ên Sûriyê ji şaşî, sitem û wînda bûnê, bi navê «Partiya Kurdên Dêmoqrâtên Sûrî» Komelek anîne pê.</p> <p>(1) Civakî - fêlîmî</p> <p style="text-align: right;">3</p> |
|---|---|

www.yek-dem.com

بتاريخ 26 كانون الثاني 2010

info@yek-dem.com

الملحق رقم (3):

مرسوم تشريعي رقم /93/ تاريخ 1962/8/23

إجراء إحصاء عام لسكان محافظة الحسكة

إن رئيس الجمهورية

بناء على المرسوم التشريعي رقم /1/ تاريخ 1962/4/30 وعلى القرار الصادر عن

مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم /106/ تاريخ 1962/8/22 .

نشر المرسوم التشريعي الآتي:

مادة (1) - يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد، يحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط. بناء على إقتراح من وزير الداخلية .

مادة (2) - تقوم مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط بإجراء هذا الإحصاء، وإتخاذ مايلزم لتنفيذه طبقاً للقواعد التي تقرها لجنة الإحصاء المركزية .

وكانت السلطات السورية قد منحت صلاحيات مطلقة للجنة العليا المشرفة على الإحصاء، لدرجة أن لجانها التي وضعت بعد الإنتهاء من عملية الإحصاء لتدقيق جداول الإحصاء تصرفت عشوائياً، فقامت بشطب أسماء وحرمان البعض من الجنسية وتخوير أخرى دون أي رادع إنساني أو أخلاقي، منطلقين من منظار عروبي شوفيني، لزعة بنية المجتمع الكردي وعرقلة تطوره وإجباره على التهجير.

نماذج من الوثائق الرسمية لمواطنين كرد تم تجريدهم من الجنسية:

فمثلاً، المواطن المتوفي علي سينو ولد بتاريخ 1860 من الرجالات المرافقين لإبراهيم باشا خلال فرمان الدولة التركية.. وعندما توفي إبراهيم باشا في قرية صافية شمال الحسكة 20 كم، قفل راجعاً إلى منتجعات الملية التي تمتدحتى مدينة الرقة، وتجنس بالجنسية السورية بادية رأس العين، والوثيقة التالية دليل قاطع على سورية المرحوم.

هوية شخصية تعود إصدارها إلى عهد الإستعمار الفرنسي:

الإسم والشهرة: علي سينو

ولد بتاريخ ألف وثمانمائة وستون ويران شهر

المسكن: بادية الشام 1860 م

الأب: متوفي: سينو

وضعيته العائلية: متزوج

الأم: متوفية: عبدة

رقم تذكرة الهوية: 515

المهنة: //

ضابط الأحوال المدنية: في رأس العين



صورة هوية المواطنة السورية

أما حفيدته شمسة

الإسم: شمسة

النسبة: علي سينو

الأب: حسو

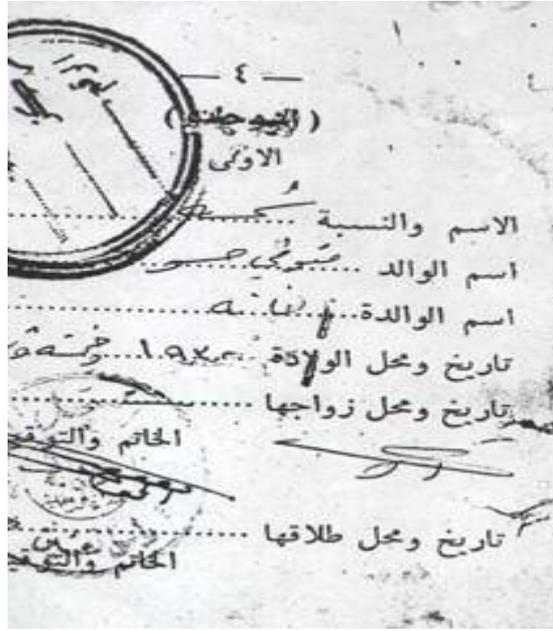
الأم: خانة

محل وتاريخ الولادة: بادية 1935

وكانت في عداد المواطنين السوريين، تزوجت من المواطن حسن علو الذي مازال يحتفظ بهويته: التابعة الجمهورية العربية المتحدة الإقليم السوري، نشبت هنا وثيقة مأخوذة من دفتر العائلة (الزوجة الأولى) الوثيقة الثانية. بيان قيد صادرة من أمين السجل المدني براس العين: تاريخ التسجيل لم يرد إسمها في سجلات العرب السوريين إحصاء عام 1962.



صورة عن قيدها كمواطنة قبل إحصاء 1962



صورة عن دفتر العائلة قبل إحصاء عام 1962

المواطن: حسن علو: يحمل بطاقة تذكرة هوية تبعية الجمهورية العربية السورية
رقم / 476 / رقم السجل الإقليم السوري

تفاصيل الهوية: كون الوثيقة أصبحت غامضة بحكم القدم ومن كثرة العرض
والنظر خلال المراجعات.

الجمهورية العربية السورية

تذكرة الهوية

الإقليم السوري

رقم السجل 476

1 /

وزارة الداخلية

نظمت بتاريخ 6/28/

1951

مديرية الأحوال المدنية

الإسم: حسن

الجنسية: ج ع س

محل وتاريخ الولادة: البادية: ألف وتسعمائة وخمس وعشرون

الأب: عيسو

شارك بانتخاب أختام

الأم: إيمة

الانتخابات أبو الصون

المهنة: فلاح

محل القيد: البادية رقم المسكن — 25

الوضعية العائلية: متزوج

وكان قد حصل على بطاقة عائلية بتاريخ 11 تشرين الأول 1958 من أمين

السجل المدني في رأس العين، ورغم ذلك لم يرد اسمه في عداد المواطنين

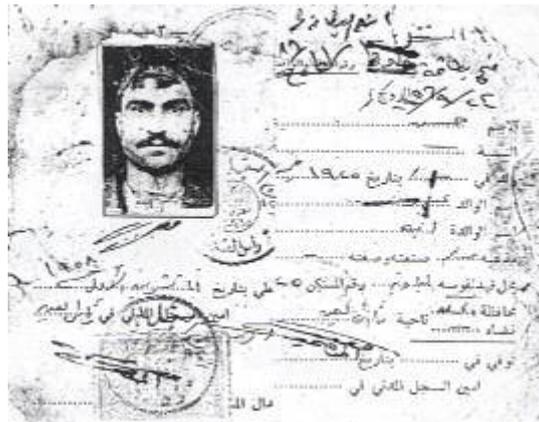
السوريين في سجلات الإحصاء عام 1962

أن المذكور أعلاه سجل في السجل المدني في عداد أجنب رأس العين

أمين السجل المدني في رأس العين



تذكرة الهوية عام 1951 رقم البطاقة 476 / 1



صورة عن دفتر العائلة عام 1958 وهو مواطن سوري



صورة عن بطاقة التمييز سحبت من العائلة بعد إستخدامها بفترة قصيرة

والمفارقة الأخرى هنا هي أن شقيقة المدعو حسن علو وهي زليخة وتأتي في الترتيب الثاني بين ثلاث...متأهلة، أما كيف حافظت على جنسيتها السورية..ولماذا؟، وشقيقه الأصغر معمو علو جرد من جنسيته السورية رغم أدائه لخدمة العلم، وبماذا تفسر هذه المفارقة..؟! فالأخ الأكبر أجنيبي – الشقيقة الوسطى مواطنة والأخ الأصغر أجنيبي...العلم لدى الراسخين في علم الإحصاء وقوانين الجنسية.

الجمهورية العربية السورية

بطاقة شخصية

وزارة الداخلية

محل ورقم القيد داودية حـ 19 : تغير قيدها بعد الزواج 0241139

الجنس: أنثى لون الوجه: أسمر لون العينين بني

العلامات المميزة: دقات على الجبهة

الإسم: زليخة

والحنك

العنوان المختار: لزقة

النسبة: علو

تاريخ التسجيل: 11 / 11 / 1965

إسم الأب: عيسو

تاريخ المنح: 27 / 4 / 1982

إسم الإم: إيمه

رقم / 5868145

محل وتاريخ الولادة: البادية 1927



ملاحظة: أن تاريخ التسجيل لجميع أبناء المحافظة قد ثبت لعام 1965 وهو نفس العام الذي أعلن فيه نتائج الإحصاء، وبموجب ذلك تم حجب كافة سجلات قيد النفوس التي بين دفتاتها.

وهذا بعض من وثائق تثبت مواطنة هؤلاء المجردين من الجنسية قانونياً.

شقيق حسن علو الأصغر أدى خدمة العلم كغيره من المواطنين لكنه فوجئ بتجريده من الجنسية السورية دون وجه قانوني.

الرقم في سجل التجنيد: 1036

شعبة التجنيد الحسكة

الإسم: معمو

محل وتاريخ الولادة 1951

الأب: متوفي عيسو

الأم: ايمه

محل القيد: خـ 25

المنطقة: الحسكة رأس العين

| | |
|----------------------|--------------------|
| الرقم في سجل التجنيد | الرقم العسكري |
| شعبت التجنيد | توقيع رئيس الشعبة |
| الاسم | خاتم الشعبة |
| الشهرة | |
| محل وتاريخ الولادة | اعطي بتاريخ |
| اسم الاب | الوجه |
| اسم الام | الشعر |
| المهنة | اللون |
| محل القيد ورتبه | العينان |
| المنطقة | العلامات الفارقة |
| الوضع العائلي | بصمة الاقدام الاسر |
| الكتابة والقراءة | |
| الشهادة التي يحملها | |

ثم أصبح أجنبيا بموجب إحصاء عام 1962 ومنح بطاقة سجلات أجنب الحسكة. كتب عليها غير صالحة لوثائق السفر خارج القطر. البيانات في الوثيقة التالية بعد جرد الجنسية.

سجل صالحه لوثائق السفر وخارج القطر

سجلات اجانب محافظة الحسكة

اسم الاب عيسو اسم الام ايه

الوضعية العائلية طازب

تاريخ التسجيل /

حسكة نتيجة احصاء عام ١٩٦٢ . وبناء على طلبه اعطيتاه بيان

٢ / ١٩٦٩ م

امين السجل المدني في رأس العين

لل

التوقيع والتاريخ

وزارة الداخلية

مديرية الشؤون المدنية بمحافظة الحسكة

الرقم / ١٢

السند حسب بيزيد

بيان قيد فردي خاص بالسجلين في

الاسم عيسو ولد

محل وتاريخ الولادة بيان به ١٩٦٦ الجنس ذكر

سجل بوزم القيد اجانب رأس العين ع ١٥٣

لم يرد المسكرو فيه في سجلات الحرب السوريون بمحافظة الحسكة

القيد المعلن اتصاله في سجلات اجانب تلك المحافظة

١ / ١ / ١٩٦٦ م الوثائق ٨

الامر الاسر لصالح البيان

مقام البيان

الاسم : توارز الحميد

الت

صورة عن البطاقتين

ومعانة هذه العائلة التي أخذناها نموذجاً لاختلاف عن معاناة كل العوائل المجردة من الجنسية.

المصدر: الإحصاء الإستثنائي في محافظة الحسكة 5 / 10 / 1962 ، بموجب
المرسوم التشريعي 23 / 8 م 1962، م. أوسي، التحالف الديمقراطي الكردي
في سوريا، ص 30 – 36.

- تنشر فيما يلي مقتضات من التقرير المرسى من يارتي ديموكراي كورد في سوريا الى لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي ضمن الاجراءات الفاعلية التي تتولى الحكومة السورية اعدادها ضد الاكرد و بالاعتراف للثلاثين منهم في مدينة الجزيرة

" منذ شهر نيسان الماضي، رأى بعد ان اتفق اولوا الشأن في سورية بأن ثورة الشعب الكردي ضد تقيت اعداءها في العراق و التي في طريق الحصول على مالا يفيها الولائية يثبات عيب امام قوات باسم العسكرية بالاعتراف للثلاثين و صواريخها المحرقة و قد اطلقهم الاغصارات المعقولة التي احرزتها القوات الكردية على البيتي المراتي، من يوسيا - ليست سلاط دمشق من مؤلفيها الاداريين و السياسيين تقارير مفصلة عن الاوضاع في المناطق الكردية و العربي و ما كان بإمكان مسؤول يتمتع بشفعة العزل و الحكمة ان يركن الى صلاوات معدلات من قبل هؤلاء المؤلفين الذين تجردوا من كل شعور واثق و بالفوا في تمسك الاكرد بدماء لبيهم التوميثو الثقافية المشروعة و لوجوا بدخل مقبل لا و على امر ذلك اعلنت الحكومة عن رفضها في اجراء احصاء في محافظة الجزيرة في شهر ايلول الماضي بشقة تنظيم القيد و اعراج اسما المتصلين لاكرد فكانت نعلم بأنه لا يوجد متصل واحد و الحكومة تنوي فقط معرفة اكرية اي من الضميين العربي او الكردي في هذه المتناقلة و على الرغم من اعلان الحكومة و امر صريحة الى مؤلفي الاحصاء تسجيل كل عربي مكتوما او غائبا و عدم تسجيل اي كردي غير مسجل او غير موجود زاد نفوس الاكرد عن نوس العرب بما يزيد عن عشرين الفا .

ام هذه الحقائق عمدت السلطات الى اتخاذ بعض التدابير الهيسيقرية لا تليق بمن تدعى بشوعية وجوده بصرح الحكم و لم تظني نار غيبتها كل تلك التدابير بل ليات الى اخذ تصريحات من عميل المخابرات ارب شاميين شاميين بان نفوس الاكرد في الجزيرة لا يتعدى خمسين الف نسمة و حكمت على بعض وكلاء يشحن في الانتصايات الماضية بثلاثة اشهر سجن و مائة و خمسون ليرة غرامة بتهمة الدعاية للثومية ية كما اوقفت اكثر من ستين شخصا بتهمة الاتصال باكرد تركيا مستندة في ذلك الى ادعاء جاسوس و فتح في ايدي المباحث و الجبل على الجرار و التوثيقات مستمرة

براجاء على لسان وزير الخارجية " بأن حجرة الاكرد الاتراك الى الجزيرة مؤامرة يهذه الى اقامة ثيل ثانية ضمن المثلث البيرولي في تلك المنطقة " و لو كانت تتناك مؤامرة فلا لاني التصريح على احد المسؤولين عن قضايا الوطن الداخلية، لذا فان مجرد اذاعة التصريح على لسان وزير الخارجية لالة واضحة بان الفير ماسوس و موسى من قبل بدني الدول المهمة بشؤون الشرق الاوسط و المسيلار ام حكومة دمشق المشكلة تشكيلا غير متجانس و المتناقلة الى مصلحة اسرائيل مستغلنظ و اخافتها ثيل ثانية .

ن الشعب الكردي من جميع حلقوه الانسانية في سورية و خاصة من وسائل النشر و الدعاية مجال لكل دجال ان يتهم هذا الشعب البرئ بكل تهمة يشار بياله .

لرأى العام العالمي بهذه الحقائق و قدموا الاحتياجات الى حكومة دمشق على اعمالها هذه على ثقة باننا لا ننتهي مكتوفي الايدي امام صهيبتها و س نتصر بقتل نقال شعبنا الكردي ات ابناش البررة .

سب الكردي في نضاله الوطني الباسل - عاشت الثورة برجالها الاشاسو و تاونا مدعلى البارزاني

- المكتب السياسي ليارتي ديموكراي كورد في سوريا -

١١ / ١١ / ١٩٦٢

المسك

| اسم التسمية القديم | اسم التسمية الجديد | اسم التسمية القديم | اسم التسمية الجديد |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| بحدانيك | الهيكلية | بحدانيك | الهيكلية |
| قديسك | القاسية | قديسك | القاسية |
| صاروق فواتي | البيضان | صاروق فواتي | البيضان |
| توة جني | التيرا | توة جني | التيرا |
| شورك | المهيم | شورك | المهيم |
| كوالات | تل الهوا | كوالات | تل الهوا |
| جسم جيلك | العج الاخضر | جسم جيلك | العج الاخضر |
| كوكندال | ام الطويل | كوكندال | ام الطويل |
| تورغو | النسائية | تورغو | النسائية |
| دلاوي كوا | المريجات | دلاوي كوا | المريجات |
| كلمية | سجار | كلمية | سجار |
| كاسي نبي | نبح التبي | كاسي نبي | نبح التبي |
| الكبر | المرقمة | الكبر | المرقمة |
| البانوكية | الفرديس | البانوكية | الفرديس |
| جلوسطن | سج | جلوسطن | سج |
| روايسه | الرحيمية | روايسه | الرحيمية |
| خاني سري | خان الجبل | خاني سري | خان الجبل |
| كردم سيد | تل السيد | كردم سيد | تل السيد |
| كيتفك | تل الغنار | كيتفك | تل الغنار |
| كركي حدو | تل حدان | كركي حدو | تل حدان |
| شهورو | أم السهلات | شهورو | أم السهلات |
| طي كاهيش | مزقة الجوس | طي كاهيش | مزقة الجوس |
| خرابوش | نير حافسو | خرابوش | نير حافسو |
| تطرانة بركسو | التفلية | تطرانة بركسو | التفلية |
| جيكلا | خسمة الجزار | جيكلا | خسمة الجزار |
| باباسو | الظامسة | باباسو | الظامسة |
| ديروخ اقا | بابسطن | ديروخ اقا | بابسطن |
| | ديروخسن | | ديروخسن |

استشر هذا القرار يبلغ من يلغ لتفسيه
 دمشق في ١١٥٧/٢/٢٤ صورة الى محافظة الحسكة
 ٤٦٢٥ /صورة الى تامة تامة الدجلة
 الحسكة ١١٥٧/٢/٢٠
 ١١٣٥ /صورة الى رئيس مفر الوجي
 ديهك (المالكية) ١١٥٧/٤/٢٣
 صورة طبق الاصل

الملحق رقم (6):

دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية

الملازم الاول

محمد طالب هلال

رئيس الشعبة السياسية بالحسكة



دراسة عن محافظة الجزيرة

من النواحي السياسية - الاجتماعية - القومية

الملازم الاول

محمد طالب هلال

رئيس الشعبة السياسية بالحسكة



الصورة:



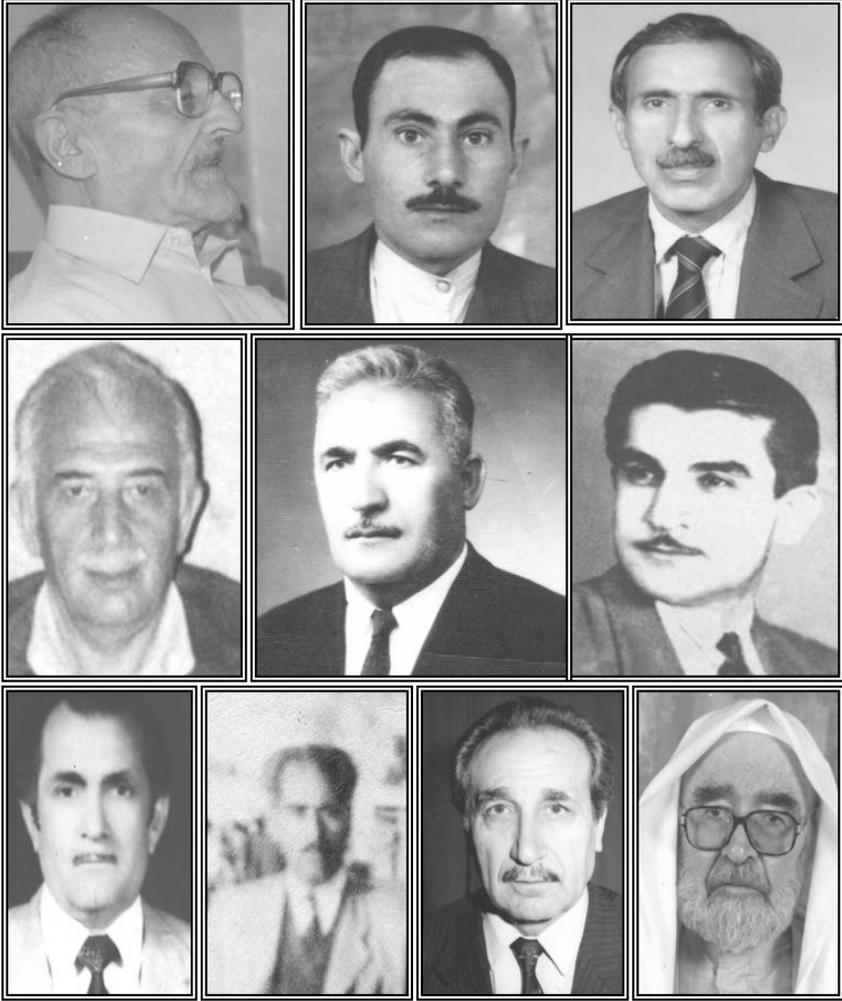
أوصمان صبري مؤسس البارتي (1957) وسكرتير البارتي الديمقراطي الكردي اليساري
في سورية
(1966 - 1969)



أوصمان صبري في السجن



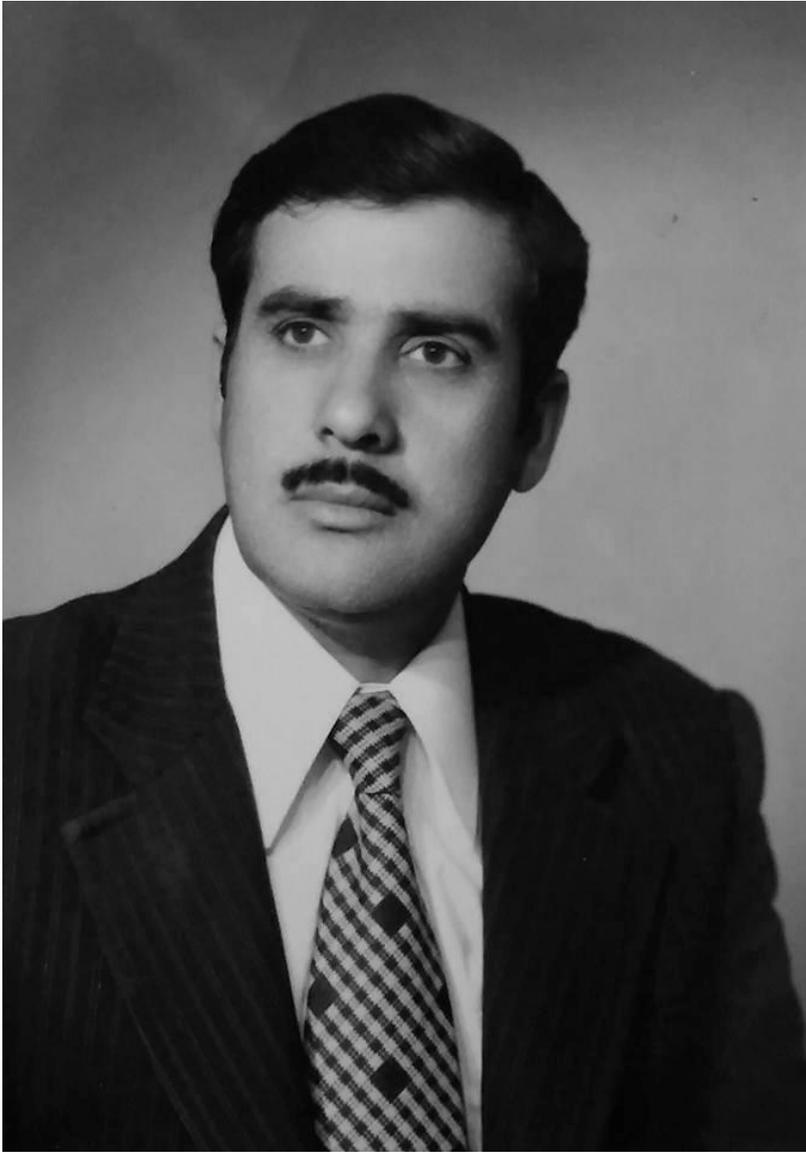
د. نورالدين زازا
رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية



الصور: من الأعلى واليمين: حميد درويش - حمزة نويران - عثمان صبري

ومسط (من اليمين) : نور الدين زازا - جكرخوين - رشيد حمو

من الأسفل واليمين: شيخ محمد عيسى - خليل محمد - محمدعلي خوجة - شوكت حنان



عبدالعزیز علی عبدي

أحد مؤسسي جمعية وحدة الشباب الديمقراطيین الأكراد عام 1952



صلاح جديد



ميشيل عفلق



اكرم الخوراني



صلاح الدين البيطار



شكري القوتل 17 آب 1943 – 30 آذار 1949



حسني الزعيم 30 آذار - 14 آب 1949



سامي الحناوي 14 آب - 15 آب 1949



هاشم الأتاسي (الفترة الثانية) 15 آب 1949 – 2 كانون الأول 1951



أصبح سعيد اسحق رئيسا لسوريا ليوم واحد وذلك عندما قدم رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إستقالته إلى سعيد أسحق النائب الأول لرئيس المجلس النيابي بتاريخ 2 كانون الأول من عام 1951



فوزي سلو 3 كانون الأول 1951 – 11 تموز 1953



أديب الشيشكلي 11 تموز 1953 - 25 نيسان 1954



مأمون الكزبي 26 شباط – 28 شباط 1954



هاشم الأتاسي 28 شباط 1954 – 6 أيلول 1955



**++شكري القوتلي (الفترة الثانية)
6 أيلول 1955 – 22 شباط 1958**



جمال عبد الناصر (عهد الوحدة) 22 شباط 1958 – 29 أيلول 1961



مأمون الكزبري 29 ايلول – 20 تشرين الأول 1961



ناظم القدسي 14 كانون الأول 1961 – 8 آذار 1963



عبد الحميد السراج مع جمال عبد الناصر



المقدم عبد الحميد السراج



المقدم عبدالكريم النحلاوي



د. مأمون الكزبري

طائرة عبدالناصر تحط بأرض مطار مدينة الحسكة
قادمة من القامشلي



عبدالناصر يحيي جماهير مدينة الحسكة المحشدة للترحيب
به في ذكرى الوحدة





الشيخ عبدالعزيز المسلط شيخ قبيلة جبور مع الرئيس جمال عبدالناصر وعلى يمينه الشيخ
راغب البشير شيخ البكارة وعلى يساره الشيخ دهام الهادي الجريا (مقتبس من المهندس
جاسم الشمري 5 شباط 2011)



- ناشر الكتاب د.أبو بكر شاه نائب رئيس معهد كردستان وآسيا الصغرى للدراسات الإستراتيجية في سطور :
- د. أبو بكر عبدالله محمد غريب شاه محمد، من مواليد مدينة السليمانية عام 1952، سافر عام 1973 إلى الإتحاد السوفياتي، وفي عام 1984 حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة المدنية في موسكو (فرع إدارة الأعمال الهندسية وتكنولوجيا البناء).
- عمل إستاذا جامعيًا في جامعتي الفاتح وناصر في الفترة ما بين 1987 – 1993 في الجماهيرية الليبية.
- في الفترة من 1994 وحتى عام 2000 قدم مساعدات مادية للمركز الكردي في روسيا الإتحادية وطبع على حسابه الخاص كتابًا للمركز.
- أسس في عام 2000 معهد كردستان للدراسات بمدينة موسكو وحالياً هو نائب رئيس المعهد المذكور.
- قام المعهد بطبع ونشر حوالي 25 كتابًا في مجالات (اللغة والتاريخ والثقافة الكردية) على حسابه الشخصي.
- يحصل سنويًا على الزمالة للطلبة الكرد ويؤمن من 30 – 40 كرسي لهم في روسيا، ويسهل أمورهم.
- بتاريخ 2012/11/29 حصل على إجازة رسمية من حكومة إقليم كردستان لفتح فرع للمعهد بموسكو.
- يهدف إلى إقامة جسر للتواصل ما بين الشعبين الكردي والروسي وبخاصة فيما بين الأكاديميين وأساتذة الطرفين في مجالات (التاريخ والثقافة واللغة الكردية والأدب والعلوم الأخرى)، ونقل الأرشيف الكرد الضخم الخاص بالكرد وكردستان إلى إقليم كردستان العراق.
- وفي عام 1994 وضع د.أبو بكر شاه مكتبه الخاص الذي كان لا يتعد سوى عشرة دقائق عن الكرملين في وسط موسكو، في خدمة مركز الدراسات الكردية الذي كان برئاسة البروفيسور الأكاديمي شاكرو خدويقيچ مگويان، بسبب إنعدام إمكانية المركز.

- إضافة إلى ذلك ، كان يؤمن الأجرة السنوية للمكتب ورواتب البحاث وذلك بالتعاون مع صديقه أمين مصطفىيف من كورد كازاخستان. كما وطبع عشرات الكتب على حسابه الخاص في مجالات اللغة والأدب وتاريخ كردستان والعادات والتقاليد الكردية.
- كما نظم في عامي 2005 و2012 كونفرانسين في أربيل للمختصين بالدراسات الكردية الذين أنهوا دراساتهم في الإتحاد السوفياتي، شارك فيهما البروفيسور ستانيسلاف غريغورى المختص بالتاريخ القديم، والبروفيسور المختص بالمسألة الكردية ميخائيل سيميونوفيج لازاريف ود.علي عبدالكريم، والمعلق السياسي الروسي المعروف إيلينا سوپونينه، وچركسى ره ش من كورد ارمينيا (متوفي)، وكرم آموييف، وعمريكي سردار (محرر راديو يريقان – القسم الكردي آنذاك).
- وفي عام 2002 زار جمعية وفد من كورد روسيا للتوسط بين الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وإلتقى الوفد عدة مرات بالسيد جلال الطالباڤي في السليمانية وكاك مسعود البارزاني في هولير.
- وفي عام 2005/2004 أوصل (3) طائرات من الأدوية لحكومة الإقليم بجمعية السيد شورش إبن د.خالد (حاليا سفير العراق بأوكرانيا).
- ومن إصدارات المعهد باللغة الروسية:
- 1- الأنفال وحليجة، موسكو، 2002.
 - 2- كرم أنفوسي، مصطفى بارزاني، 100 (1903/3/14 – 1979/3/1)، القائد الإسطوري للشعب الكردي، جمع المواد من الصحافة الروسية السوفياتية (1958 – 1979)، موسكو – تبليسي، 2003.
 - 3- مسعود بارزاني، حركة التحرر الكردية.
 - 4- د.رشاد ميران، الوضع الديني والقومي في كردستان، في كردستان، سانت – بتزسبورغ، 2004.

- 5- البروفيسور سوكلوفا، آفيستا، سانت -بترسبورغ، 2005.
- 6- د. انور قادر، ديوان مولوي، إطروحة دكتوراه.
- 7- مرتضى زربخت، من مهاباد إلى نهر آراس.
- 8- فاسيلييفا يفغيني ايلينيشنة ، جنوب - شرق كردستان في القرون 16 - 19، إمارتي أردلان وبابان الكرديتين، سانت - بترسبورغ، 2016.
- 9- فاسيلييفا يفغيني ايلينيشنة، المأساة الكردية أو التقسيم السياسي لكردستان (1514- 1914)، (تحت الطبع).
- 10- پير كريم رش، الكرد نبلاء الشرق، (تحت الطبع).



المؤلف ونائب رئيس معهد كردستان للدراسات الإستراتيجية وآسيا الصغرى

المؤلف في سطور:



پ.د. إسماعيل محمد حصاف

- مواليد عام 1953 في قرية غرسور كوردستان سوريا، منطقة قامشلو، ناحية عامودا.
- متزوج من السيدة مارگریت حصاف وله منها خمسة أطفال: باور (1992)، ميديا (1995)، ثيان (1998)، سيبان (2001)، جودي (2003).

- ينتمي لعائلة قومية، إحتضنت إسرته منذ بداية الستينات كوادر البارتي والملاحقين والمناضلين الكورد، الأمر الذي نما فيه شعورا قوميا مبكرا جدا، إذ كان يكلف وهو في مرحلة الإبتدائية بمحدمات بسيطة كنقل معلومة أو الإتيان بكادر أو ملاحق من قرية أخرى إلى قريته، مما كون فيه شعورا بالمسؤولية منذ الصغر، وهذا مادفع به فيما بعد بكتابة رواية "Derdê Gel" باللغة الكوردية يتحدث في الجزء الأول منها عن أحداث تلك الفترة ومايحملة من مشاهدات وأحاسيس سياسية واجتماعية.
- في 14 أيلول عام 1975 وصل موسكو عاصمة الإتحاد السوفياتي بمنحة حزبية، وشارك بفعالية في نشاطات الحركة السياسية الكردية وطلبة كوردستان في الخارج طوال 12 عاما.
- عام 1981 نال درجة الماجستير في العلوم التربوية باللغتين الروسية والإنجليزية من معهد بياتيغورسك للغات الأجنبية .
- عام 1982 أسس منظمة أوروبا للحزب اليساري الكردي في سوريا ومسؤولا عنها في أوروبا والسوفيات.
- عام 1983 أسس مع عدد من المناضلين الكرد جمعية طلبة وشبيبة كوردستان (يوكسي) وأنتخب عضوا في قيادتها في المؤتمر المنعقد في برلين الغربية ورأس فرع الإتحاد السوفياتي ومسؤولا عن العلاقات الكوردستانية، حيث شارك في إجتماع برلين للجمعيات الطلابية الكوردستانية في آب عام 1983 وإجتماع براغ في تشرين الأول من العام ذاته.
- مسؤولا عن منظمة البارتي اليساري الكردي في سوريا في أوروبا والسوفييت.
- أصدر في عام 1983 ولوحده في موسكو جريدة شهرية ناطقة بإسم التنظيم بإسم "راستي" تتناول القضايا الكوردستانية، صدر منها 12 عددا سلم نسخا منها إلى مكتبة البروفيسور جليلي جليل في يريفان آنذاك للإحتفاظ .
- كان من المنظمين والمخططين الأساسيين لمظاهرة موسكو ضد التدخل الجيش التركي في كوردستان العراق عام 1983، التي قبل حدوثها دفعت بالسفارتين التركية والعراقية للإحتجاج لدى القيادة السوفياتية، لأن موسكو كانت قد أعطت حينها الضؤ الأخضر للطلبة الكورد بالقيام بهذه المظاهرة ولم تتم المظاهرة بسبب الإحتجاج المذكور من قبل

سفارتي بغداد وأنقرة، فسلم المذكور شخصيا مذكرات احتجاجية للجهات السوفياتية التي وعدت بتقديمها إلى خمس دول كبرى وهي : الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، الأمم المتحدة .

- في 22 كانون الثاني من عام 1986 دافع عن أطروحة الدكتوراه التي تحمل عنوان: "المسألة الكردية في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية" تناولت أجزاء كردستان الأربعة وتشكل كردستان العراق محور الإطروحة وبإشراف البروفيسور والمختص بالقضية الكردية ميخائيل سيميونوڤيتش لازاريف في القسم الكردي في جناح الشرقي الأوسط والأدنى لمعهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية .
- أصدر في عام 1986 كراسا بعنوان " كردستان القضية والوطن في المعاهدات والمواثيق الدولية " بإسم سمكو بيجيرماني .

- نهاية عام 1986 عاد من برلين - موسكو إلى قامشلو بهدف الإنخراط في العمل النضالي الكردي وترأس مجموعة من الرفاق من خريجي الشهادات ومن بعض الكوادر القديمة من أجل وحدة الحركة الكردية.

- ساهم بتواضع بحملة التبرعات اثناء المهجرة الملبونية لكرد العراق من أدوية وغيرها .
- عمل إستاذا جامعا في ليبيا بدرجة إستاذ مساعد خلال الفترة مابين 1992 - 2000، 2002 - 2006 في جامعتي سبها وهون (التحدي) ووصل إلى درجة إستاذ مشارك .

- عام 2002 قدم مشروع برنامج الحد الأدنى للحركة الكردية في سوريا وسلم المشروع شخصيا إلى الأمناء العامون لكافة الأحزاب الكردية .

- في الفترة 2000-2002 شكل مجموعات شبابية وتثقيفهم وتحت شعار " لنكن مستعدين لمواجهة التحديات القادمة " .

- زار كردستان العراق في آب - أيلول 2004 للمرة الثانية في الأول من أيلول عام 2006 لخدمة شعبه في الجزء المحرر من كردستان وهو الآن عضو هيئة تدريسية بدرجة بروفيسور في جامعة صلاح الدين بقسم التاريخ كلية الآداب .

- مؤسس وسكرتير الپارتى الطليعى الكردستانى - سوريا الذى أعلن تأسيسه يوم 2
أيلول 2011 .

من مؤلفاته:

- سىمكو بيجيرمانى، كوردستان القضية والوطن فى المعاهدات والمواثيق الدولية، (ب.م) ، 1986.
- المسألة الكردية فى العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .
(أطروحة الدكتوراه) نوقش فى معهد الإستشراق فى 22 كانون الثانى 1986،
موسكو، باللغة الروسية .
- 1- وجاء الربيع، رواية حاجى جندي، ترجمة عن الروسية، دمشق، 1993.
- 2- الصرخة (رواية تاريخية حقيقية عن إبادة الإيزيديين فى زمن الدولة العثمانية،
ترجمة عن الروسية، د.إسماعيل محمد حصار،مراجعة وتقديم: صائب خدر،
الطبعة الثانية، دار سطور، بيروت، 2016 (هى نفس رواية حاجى جندي وجاء
الربيع).
- 3- أبحاث علمية كردية، دمشق 1993، ترجمة عن الروسية .
- Dêrdê Gel رواية الجزء الأول وزارة الثقافة، هولير، 2011 (باللغة
الكردية اللاتينية).
- الراعى الصغير (قصة مترجمة عن الروسية) 1992، (تحت الطبع).
- وزيرى أشو، دوسية البارزانى فى محفظة ستالين الفولاذية، مؤسسة
البحوث والنشر موكرىانى، هولير، 2008، (عن الروسية).
- موضوعات من الكردولوجيا السوفيتية (ترجمة عن الروسية)، مؤسسة البحوث
والنشر موكرىانى، هولير، 2008.
- كوردستان والمسألة الكردية، مؤسسة البحوث والنشر موكرىانى، أربيل،
2009 .

- صلوات گولياموف، آريا القديمة و كوردستان الأبدية (الكرد من أقدم الشعوب) ترجمة: (عن الروسية)، متابعة وتدقيق: مارگريت حصاف، مؤسسة البحوث والنشر موكراني، هولبر ، 2011 .
- العلاقات الكردية – الأرمنية (في ضوء المصادر الروسية والأرمنية)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (9)، 2008.
- عرض بيبيلوغرافي موجز للمسيرة العلمية لنخبة من الباحثين في الكوردولوجيا السوفياتية خلال سنوات (1959 – 1990)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد، 16، 2010.
- حاجي جندي حياته وأعماله (1907 – 1990)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (17)، 2011.
- سياسة الحكومات السورية تجاه المسألة السورية (في ضوء تطور الأحداث في جنوب كردستان) (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (25)، 2013.
- Osman sebrî: Xebat û têtûşîna siyasî (1905 1993) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (27)، 2013.
- الصراع داخل الپارتى الديمقراطي الكوردي في سوريا (1960 – 1975)، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (29)، 2014.
- عوامل وظروف تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (الپارتى) عام 1957، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (31)، 2014.
- سياسة الإستعمار الفرنسي تجاه الكورد في سوريا خلال فترة الإنتداب (1920 – 1946)، مجلة جامعة صلاح الدين، المجلد (20)، العدد (2)، 2016
- دور الكورد في مقاومة الإستعمار الفرنسي في سورية خلال عهد الإنتداب، (بحث أكاديمي) منشور في مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (35)، 2016.

- احداث عامودا عام 1937 الاسباب والنتائج، مجلة الأكاديمية الكوردية، العدد (37)، 2017. (بحث أكاديمي).
- حركة عدم الإنحياز: نظرة إلى الماضي وأخرى إلى المستقبل، مجلة جامعة سبها، العدد (1)، 1994 (بحث أكاديمي).
- الصراع على أفريقيا في ظل الحرب الباردة مجلة (الدراسات الإفريقية)، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد 5، 2001. (بحث أكاديمي). إضافة إلى مئات المقالات.
- مستشار التحرير في مجلة (هاوار الجديدة).
- مستشار مجلة ميژوو – جمعية الثقافة التاريخية لكردستان
- ناقش وأشرف على العشرات من رسائل البكالوريوس والماجستير وأطربح الدكتوراه.